

3/1540

النوازل ، تأليف ابوالقاسم بن احمد بن محمد البلوي
القيرواني (٧٤١ - ٨٤٤ هـ) . بخط سليمان بن علي
البحيري ، ٩٨٢ هـ .

٦ مج ٣١ س ٢٥ × ٨ سم
نسخة حسنة ، خطها نسخ حسن ، ناقصة بعض اوراق
من اولها .

٣٢٣٥

الاعلام ٦ : ٦ ، بروكلمان ٢ : ٢٤٧
١ - المذهب المالكي ، فقه المذاهب الاسلامية أ -
البرزلي ا ب - والقاسم بن احمد - ٨٤٤ هـ
ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ

مكتبة البناني

لصاحبها محمد بن عبد السلام البناني
المجتبى والمدرس بكلية الفرويين
درب البركة رقم 187 الطالبيين - هلس

المكتبة
المجلد 8
الصفحة 11

نفسه واشهد به لبعض الضامين من التوكيد على بيع الملاكه فيما ضمنوا من المال الذي
قاطع به فغير لازم ولا جائز وكذا ما اشهد به على نفسه بعد شراجه من ارجاع املاكه
من امهات اولاده تصيرها للضامين فيما ضمنوا عنه وانه حق لازم فلا يلزم منه شيء
ولا معنى عليه وامره في ذلك عند العلماء محمول على الاكراه المتقدم فالواجب صرف جميع املاكه
عليه فما كان منه لامهات اولاده بقي له ان يترج ذلك بوجه جائز وبقي الحبس على ما كان
عليه ايضا وعلى ما تقر به وله الرجوع على من اعزمه اياه صار للمتعدي او لم يصروا رجوع
للضمان عليه بما ادوا عنه للمتعدي ابن دسدر بن القاسم في المبسوطة فيمن يضغطه
السلطان فيخومه ما لا يريد عذبه او يخرجه حتى باع ماله فهو غير بيع وياخذه بغير
وسوء علم المشتري بضغطه ام لا اذا صحت الضغطة يوم البيع وحكى ابن حبيب عن
مطرف وابن عبد الحكم واصبح المضغوط اخذ ماله ولو من مشتريه من غير المضغوط ويجمع
كل مشتري على ما بعد منه ثم ذكر قول سحنون وروايته التي اخبر قال وقال ابن كنانة ببيعة
لازم له لانه انقذه مما كان فيه من العذاب قال شيخنا فيلزم مثله في حميله احر القصد
بحر المعروف وفي النوادر عن مطرف وابن عبد الحكم واصبح في العامل بعوله الوالي على سخطه
او يتقبل الكون بما لا يلزمه وياخذ اهلها بما شا من الظلم فيجزي او يتقبل الموعود
فيجزي عما عليه فيه فيعزمه الوالي مالا بعذاب حتى يلجيه لبيع ماله فيبيعه ماض عليه
كمضغوط في حق عليه سواء اخذ الوالي ماله لنفسه او رده على اربابه كمكروه او مضغوطا
بيع لحق عليه او دين لازم كذا بيع اهل الذمة او العتوه فيما عليهم من جزية واهل الصلح
فيما صولوا عليه ابن رشد في كتاب الصلح السلطان الذي عليه عمل القضاة ان من تصرف
للسلطان في اخذ مال او اعطاه ان اضغطه فيه فبيعه لازم **قلت** كذا ابلغني ان راي
القاضي بن الحكيم انما يبيع منها ما يبيع عليه او باعه ما وبعده اخذه لانه كان من عمال السلطان
واهل جباية المال ويقرر انه سلم ذلك للسلطان والله اعلم **ونف** دم قول سحنون وفي
النوادر عن ابن حبيب وغيره يتبع المشتري بمثله الظالم دفعه له ما او البايح ولو قبضه
وكيل الظالم لبيع ايها شا كما لمكروه انقات ببيعة اشبع بقيمة ايها شا قال مطرف ان قال
الوكيل ما فعلته الاحواف من الظالم لم يعذر لقوله صلى الله عليه وسلم لا طاعة لمخلوق في
معصية الخالق قال وكذا اكل امر يفعاله ظلم من قطع او قتل او جلد او اخذ مال وما تخاف
ان لم يفعاله نزل به مثله ذلك فلا يفعاله فان فعله لزمه القصاص والعزم قال شيخنا
هذا ونحوه منصوص المذهب بين الحال بعض القضاة في توثيقهم من غير فون جرحة
شرا للشهادة بين الناس في الدماء والزوج ويعتدرون بلطوف من موليم القضاة مع ائمتهم
فيما رايته لا يخافون منه الا عزلة عن القضاة والله در الشيخ الصالح الى زكريا الصعوي بحاجية
اروي عنه بسند صحيح انه كان يقول اللهم العن السبعة وصغيري السريعة قال وعن ابن
عبد الحكم واصبح عن مطرف جمل وصول من مبيع المضغوط للظالم با حتم الصنف المضغوط

في منافعها فحق وصوله ان عرف اكرامه له مكبولة او ما كولا به حراس او اخذ عليه حيل
او كان مسرطون حيل الا انه هرب خالفه النظام الى منزله بالاخذ والمهر في اهله او
كان له مال عيني غير ما باعه او لم يكن ولي البيع او وكيله عليه والمشتري ان علم مضط المصعوط
فكناصب في ضمان المبيع وعلمه والاكتسري ما استحق منه فيما ربيع قريب المضبوط له
من عذاب كزوجته وولده وقريبه ان حبيب عن مطرف وابن عبد الحكم ان عزم حيل المضعوط
عنه شيئا لم يتبعه به ولو مضط الحيل ما ذلك البيع شيء في بيع مضبوط **قلت**
وهذه المسئلة وقعت وما وان رجلا يولي فنهض بعض محاي في السلطان فانكر عليه مال يضمنه
ابوه باختياره فضعف الدفع فباع بعض ربيعة لكنه كان مسرعا وسمعت انه دفع من ذلك
لبيت المال وبيع هذا الصحيح على ما تقدم لا ين رشده وفيما جرت به عادة القضاة عندهم
لا انه من استنفذ ذلك بيت المال من ايدي من اكسرت عليه واما لو اكره على البيع
سلحته او ربيعة على وجه الظلم فلا يلزمه باجتماع قائله في النوادر عن الاهري وابن سبيوت
وللبايع ان يلزمه للمشتري طوعا منه وله اخذ مبيعته ولو تعددت اشترته كحسني كذلك
ولا يثبت عتق ولا ايلاد ويحد المشتري بوطنها ولو اكره العاقد ان يلزم احدهما الزمة
الاخر بعد زوال الاكره يحون لو اكره على البيع ضمن فباعه بالكره لا فدره له على عدم
البيع فهو مكروه ولو اكرها على العقد وقبض الثمن والضمن ضمنها المكروه ويصدق البايع
في تلف الثمن ولو كان يفتاب عليه فلو اقر البايع بالتطوع ضمن الثمن ولم يضمن له على باعه
والبائع وده واخذ منه من البايع فان كان عذما اخذه من المكروه ورجع على البايع ولو اقر به
المستاع فالبايع محذور بين امضائه واخذ ما باعه فان هلك بيد البائع ضمنه فان كان ثمنه
كفتمته يوم الاكره فلا شيء للبايع وان قصره ما فاستحسن سبيوت رجوعه منها على المكروه
وعن ابيه القياس بخبره فيه وفي اتباع المشتري ومن عزم منه لم يبيع صاحبه بشي سبيوت
فان اقام البايع بينه تلف الثمن فله اخذ ما باعه وضمن ان الثمن من مباحته لطوعه ولو تلف
المبيع فله ربه اخذ فتمته من المكروه او المباح ولا رجوع لاحد مما على الاخر ولو عجز البايع عن
البيعة يتلف ثمنه تصديقه اوله قولي سبيوت وثابهما **وسئل** ابو الحجاج المحمدي
عن باع ملكه وهو مضبوط من قبل السلطان بغيره والمشتري علم بذلك ثم اراد المشتري ان يبا
عليه بعد ذلك فانكر عليه البايع وقال اني على حتى يطلب ملكي وما يثبت فليست على سبيوت
واسئل على ذلك كله **فاجاب** المخصوص صاحب مال ان يبيع المضبوط لا يلزمه وله استرجاع
وخالف فيه السيوري ويرى باصفاء بعبه وان فيه من حيلة ومعونة فان لم يبين هذا فقد
ذكر ما فيه وان بنا بعد الذي قاله اعتقد ان البيع غير ماض وانتهى في ذلك فله شتمه
له في البناء وان اعتقد ان البيع ماض او لا علم له في شيء من ذلك فله شتمه
بوف من غير شخص فلا كلام اذا لم يضمنه ويضمنه وقاسه السيوري على ما اجمع عليه من فدا
الاسير على قول اسبب في خبر الفاتك على اذ الدية وهو قوي في النظر اذا قل به ربيع

129
وسئل ابن ابي احنن اخذه العامل بغير حق وعذبه ولوا دته واخوته
دار قامت ببيع ماله دينار وفيه ما يبيد اربعة دينار فباعها الامر واخواته بما سبه
وتحسين دينار اجبر بالسبب فدا ولد ما وكانت لابته قاعة بار هذه الدار فباعها باربعه
عشر دينار وام توفى الوالدان وقام ورثتهما فمضت لبيع بسبب العين وغيره فباعها
ذلك امر **فاجاب** اذا ثبت الجور والعذر وان يطل ما يجري فيه ذلك والظلم يظن
فيه فثبت عنده ثبانا عليه حكمه الشرعي **قلت** تقدم في الرواية ان الما باعته راجعة
او ايده وقريبه من مباح انفسهم في فتنكاه فانه يلزمهم البيع بخلاف مباح المضبوط لا يتم
لم يطلوا وان ما باعوه حسنة فلم اجز ذلك على هذا اكلا ما باعته هذه المرأة او الاخوات
من مال انفسهما فلا مقال لهن فيه واستشكل الشيخ ابو القاسم اللبيدي هذه الرواية
وقال لم يظن في موصاها فان الولد اذا عذب بين يدي والدته فباعا من اموالهما فداها
به فاي اكره لهن من هذا وان الحسنة هنا والله تعالى اعلم بقوله لا تنار والدته بولدها
ولا مولود له بولده فاي ضرر اسد من عذاب ابنها بين يديها **قلت** هذا احد الاقوال
ان الاكره بسبب الولد كالاكره بالنفس لكن بقي غير الولد من الزوجة والاخوة وبحوزة
مما بقي في الرواية مما نص عليه وهو على مذهب السيوري ابن ابي عمير في سبب لو كان مال
المضبوط نفسه بل انما يشاب عليه ويأخذ في المحر لو كان محجورا عليه فانه ماض وكان سبيوتا
الامام رحمه الله في اخر عمره مبال اليه فبين يدي احد من ايدي النصوص الاعراب انه
يطلبه بما فداه وهو محجور **قلت** وعندني ان له املا في المذهب وهو المواساة في الطما
ومن الشد ايد سبيوت المثال وبذل فضله الما على احد القولين انه يضمن الى غير ذلك **وسئل**
الحج عن يتم اخذه السلطان وسجته واضطرب لبيع ربيعة خشية ان ياتيه من السلطان عتق
او غيره وتوقف الناظر في البيع حينئذ ياذن له القاضي فيه **فاجاب** انه اذا كان الامر
على ما وصفه يعني بعبه **وسئل** ابن عبد الرحمن عن اضطرم السلطان لبيع سلحته
وقام بعد خمسة عشر عاما وانكر المشتري الاكره **فاجاب** اذا ثبت الاكره في امر
لا يلزمه في بيعه غير لازم وان لم يثبت فلا قيام له والبيع لازم وان ادعى على المشتري المعرفة
بذل حله واحيا **السوري** يجوز البيع لانه يرى ان تخليص النفس اكد واولي ويوجد
من قوي الاول ان الضرر لا يجوز ولو طالت السنوات اذا كان اصله طما ونص عليه ابن سريال
فبين سلم بالظلم ان حيا زانه لغو ويسأل من ان توصد الى الملك **وسئل** شيخنا ابو القاسم
الغوري عن اخذه بعض المولا وتنفقه واجله وانها تده بالضرب وغيره الى ان التزم له
ملا في بعد من ان يده فله فباع عليه الوالي اسبابه ومن جملتها حظه له في مالاب ولما توقف
مشتري الخط المذكور من شرابه الى الوالي المذكور بشهيد من شهود البلد الى موضع
الاعتقال واخرج الرجل مكللا وامره بسلام الخط في القارب لهذا المشتري المذكور فسله
له ماله مكللا خيفا على نفسه الهلك ان هو امتنع من ذلك فله هذا الرجل مكللا ويرجع

الامير المصطفى
ابو القاسم

على المشتري فيما سله له من القارب ام لا والسلام **فاجاب** مذهب سحنون وحكامه
عن مالك ان من اشترى شيئا على وجه الضميمة ان كان الذي يطلب به المضبوط
ظلم او عدوانا وكان المضبوط هو البائع القاطن للمثل فانه لا سبيل له الى الذي باعه الا
بعد عزم المثل المشتري وبه اقول **قلت** وعلى مذهب ابن كنانة ومن تابعه في بيعته
مصحح وهو محسب وفي شفاقة العدد على الاول في هذا النظر ان يكون خفيف عليه
فلهذا اوجب لكن حقه ان يذكر واصفة حاله وان لم يخافوا عليه فالصواب ان لا يشترط
في مثل هذا الا في صفقة لا يخترق ولو خافوا على انفسهم العتولة لا يبالوا ولو خافوا على انفسهم
واموالهم فيها نظر للخلاف في اصل المسئلة اذ ليس ذلك بعد التحصن مجمع على منع بيعه
والله اعلم **وسئل** ابن ابي عمير عن اخذه السلطان مال يوديه بغير حق فادخل
طعامه وعروضه وعيونه وعرضها للبيع هل يبيعه **فاجاب** جميع ماله
هذه الغرامة مقام الغصب واختلفت فيها مكلف في هذه الغرامة فمما يوجب
منه وقيل **قلت** وعلى مذهب الثوري ومن وافقه يشترط وهو ما جاور ابن الحاج
تحت الاحتياط والاحتفاظ على بيت مال المسلمين ممن ولاه الله امرهم واذا امر امير
المؤمنين اميرا على موضع لم يبيعه ولا يشترى فانظروا عومها ومنع ما يقع من بيع لاسيما
اذا ثبت حسن سيرته وصرفه للاشياء في مزارعها فهو اشده في العموم **قلت** يوجب
من هذه المسئلة ان لا يجوز التعرض لاكل ثمار رسوم بيت المال ولا اخذ حطبها او غير ذلك
من جزيات المسائل التي هي حلال او كثر شيء من الواجبات عليه وهو معنى قوله في المدونة
اذا كان الامام بعد ذلك لم يبيع احد استعز كانه واعرف للرجحان في هذه الجواب وان
لا ينبغي التعرض لبيت المال بوجه ولا اخذ شيء منها وبما يمد عليه العاودك وكان عليه
السلام والخلفاء بعده يقطعون الارضين مما جلي عنها اهلها بغير قتال ومن المجلس من
عفا الارض وما لم يكن عمره احد وكان عليه السلام يكسب بذلك لمن ساله فيه قبل ان
يفتح تلك الارض وكتب لسلطان بني تميم قبل ان يفتحها فتحا صلحا في زمن عمر
فاستجى خراجها وكان ما يقطع من الفيء في الاماكنه اخفاف الابل للرعاء وكان لا يقطع الما
المعروف الظاهر ولا الملح ولا المكان الذي يحطب الناس منه ولا الذي تناله مواشيهم
للمرعاة لا يضرهم وكان يقطع للعاود واقطع الخلفاء بعده فصار ذلك ملكا من اقطعه
اياهم **ابن الحاج** وما باعه سوا عباد محابث في المصالح والسداد لبيت المال فلا يبيع
فمن البيع فيه بوجه لاسيما وقد مرت عليه سنون كثيرة وبعض من سخطي فميرت عرض
وفي ذلك حجة قوية لمن بيده من هذه الاملاك شيء لا يعترض عليه فيها **قلت** لعل
هذه المسئلة التي اشار اليها العيني وابن الصيرفي حين عرفا بن رشد وغيره من
الحصن بن الذين معه حين افنوا امير المسلمين باشيا تقتضيها مذهب مالك واصحابه
من اموال ابن ابي عامر وسني عباد وخالفهم ابن محمد بن وقال هذا البحث يودي الى تقسيم

ابن ابي عمير
عن مالك

ابن ابي عمير
عن مالك

كثير من اموال الرعية والمخوف من اهلهم فادك الاموال في ايام العامة على ابن رشد وغيره
في هذه الفتوى وصرفهم ابن محمد بن عنهم ويعرض لهم امير المسلمين على بن يوسف بن
تاشفين ثم بعد ذلك ظهرت برأتهم في جبر طويل وان الذي يليق بكلمة من بيت المال
او باعده الحال من اموالهم او ما ولو عليه فالصواب ان لا يعترض ولا يشترط فيه وان كانوا
ظلمة لان في ذلك فتح باب مفسدة في البحث في اموال الناس لكثرة هذا الواقع وقد اشار الى
ذلك الشيخ الصالح الولي الزاهد الراوية شيخنا ابو الحسن البصري رحمه الله حين اراد
بعض اولاد الحكيم القوام عليه في الحمام المنسوب الي ابيه وهو من خنيس ابن الشيخ قافرا حين
رحمه الله على مد رسته وسبالة فقال اذا قمتم بقتل هذا والبحث فيه لم يبق معاملة
للماول الا ويستعرض لها فزجر القوام المدكور امير المؤمنين ابو العباس رحمه الله وشده
في ذلك فانقطع حينئذ طلبهم وهذا الذي فعله ابن محمد بن وهو الصواب الاسد في حق
العامة والخاصة وان كان الصحيح ان تعقب افعال فضاة الحور والعمال الطمعة وذلك
لا سقاط اخفاء المزين لا كبري مما وقال عليه السلام اذا اجتمع من ران نفى الاضرر الاكبر
والله اعلم **ابن الحاج** اذا حضر البيع رجل في دار او اصل ثم قام بعد ذلك فالتفت
نصفه او كله سقط عليه فيه ووقعت المسئلة وافى له او بقي منصوصة في افضية
العقبة وشفتها **قلت** واخذت من كاخ المدونة فممن زوج ابنه وهو حاضر
سألت فلما فرغ قال لا رضى صدق مع منته هكذا قاله المعترض في نفسه على المذهب
قاله في بيعه وسبق مقالته في الثمن وكان يتقدم لنا في الاخذة نظر الا ان يضم اليه ما قد
المسئلة بعد عبد الحق وهو اذا حضر ودام سكوت لزمه النكاح وان باور بالاكار فلا يمان
عليه وان قام عقب العقد هذه ملزمة فيها العيمن ابن رشد في شرح الاستعانة لا خلاف
ان الحليزة تكون بين اهل الميراث بالتقويت بالبيع والهبة والصدقة والعق والتمك
والمدبر وما اشبه ذلك من الوطى الذي لا يصح الرجوع اليه الا فيما حلت من ماله
وان لم تطل المدد وهو امر متفق عليه في الجملة وينتفك الحكم فيه على التفصيل اذ لا يجوز
ان يكون فوت ذلك كله للكل او الاكثر او الاقل او النصف وما فاق ربه فلما اذ فوات
الكل بالبيع فان كان المحور عليه حاضرا الصفقة فسكت حتى انقضى المجلس لزمه البيع في
حصته وكان له الثمن وان سكت بعد انقضاء المجلس حتى مرى العام ونحوه استحق البائع الثمن
بالخياره مع منته انما انقذ به بالوجه الذي ذكره من اشياء او ماسحة او ما اشبه ذلك
ان لم يعلم بالبيع الا بعد وقوعه فقام حين علم اخذ حقه وان لم يقع الا بعد العام ونحوه
لم يكن له الا الثمن وان لم يقع حتى مضت مدة الخيار لم يكن له شيء واستحقه الخيار بما
ادعاه بدليل خياره اياه واما اذا فوته بالهبة والصدقة او بالتبذير والعق فان كان
حاضرا فسكت حتى انقضى المجلس لم يكن له شيء وان لم يكن حاضرا فقام حين علم كان على حقه وان لم
يعلم الا بعد العام ونحوه كان القول قول الخيار ولم يكن له شيء واما اذا فوته بالنكاح

ابن ابي عمير
عن مالك

ابن ابي عمير
عن مالك

فيكون ذلك على اختلاف في الكتابة هل يحمل البيع او العتق وكذا اذا اجاز الكمال بالوطن
والاخذ ببيع المحرز عليه من ثورته فري حيازة وان لم تطل المدّة ثم ذكر بقية كلامه فانظر
فيه **مسألة** بن ابي زيد عن امرأة باع زوجها بعلها وهي ساكنة بمكة فباعته بالبيع
فانما تكون ذلك فلهذا لا ولا يحمي عليها الا ان يدعي عليها المهر وانما وصيت وان بيع
ذلك وجعل عليها وبنا المشتري وهدم وعرض والبيع مشهور وبني تعلد ولا يخرجه
ذلك ولا يترك فالبيع يلزمها ولها العتق وهذا امر رشدها وان كانت سفينة فللقا بغير
نقصه وان طال الزمان **قلت** هذه جارية على مسعدة من زوج ابنه وهو حاضر
سألت فيجري على اقسامها واخذ منها انما اذا سكنت في عهد نكاحها على هذه الصفة
ان النكاح يلزمها وقد مر في النكاح ما يدل عليها ونزلت وافق لهذا ابن الحاج اذا باعه
لاجل على اعطا حليل سجن المحزور ان لم يأت به للاجل خلاف الزمان لانه بقدر على معرفة
ذمته بالسؤال ولا يقدر على معرفة من يخل له بذلك وان باعه على رهن غير موصوفه فبيع
له فذلك فلا يلزمه خطفه وهو محذور اياه كالمعين وليس كالمحلة المعنية بلزمه
خطفها وعن ابن مناس ما يؤيد لما فيجب عليه الخلف وانظر في سماع سمعون من العتبية
قلت في المدونة ان يبعده على حليل لم يسمياه او رهن لم يصفاه جاز وعليه
العتق من رهن او حليل وان سميتا الرهن اجبر على ان يدفعه اليه ان امتنع وليس
هذا من الرهن الذي لم يقبض وكذلك ان تكلت به على ان يعطيك عبده رهنًا فان
امتنع من دفعه اليك اجبر وفيها من باع او فرض على ان ياخذ فلانا حليلًا جاز ان رضي
فلان وكان حصنًا او قريب العتبية وان كان بعدد العتبية فالبيع فاسد او كان قريبًا
فلم ير من يلزم بيع ولا فرض الا ان يرضى بالبيع بتركه او يرضى بحليل غيره ولو كان خليعًا
او صلحًا على مال فامتنع فالزوج في ذمته عصمته وهو على حقه في الدم والنكاح على هذا
لا يجوز لان فيه حيازا ولو بيعته على ان رضى عبده الغائب جاز كما لو بيعته بدين وقفت
السلعة الخاصة حتى يقبض الغائب ولو هلك في عتبه فلا يبيح للبايع ان يرهقه سواء
ليلزمه البيع والبرء الا ان تشا الى اخر المسئلة عثر سمعون هذه المسئلة قال
وكان حقه ان يجبر الحليل ايضًا ولو بيعه او لا يجبر الغائب الامع القوي وسوى اشهب
بينهما ولم يجزه الا في القرب فيما عدا من وفي مسئلة الحليل على الحيا وبعد حيازا بن الحاج
لا يجوز السلم في الدور والارضين وقال جوزه الدور خاصة **قلت** اخذ من قول
ابن القاسم السلم في الدور اذا ذكر طولها وعرضها جواز السلم في الدور من جوفها اشهب
في جواز السلم فيها فيحصل الخلاف في الدور والارضين ذكره عياض وفيه بوجوه
من حديث لا تمتعت المرأة لزومها جواز السلم في الحيوان **قلت** تقدم الخلاف
فيه خارج المذهب وان التخييل ان يجهد ايضًا على جواز بيع الغائب على الصفة وانه قد
في اخذ بان النبي للمذكورين الفسنة ولو لم تأت بجميع الصفات التي تحلف فيها

انما اجاز على رهن
رهنه او على رهنه
فانه لا يملكه

مما ذكره في الدور
من جوفها اشهب

المرافق

الاغراض وكذلك اجوز ان يقره في احوالهم ما عرفوا كذا وبه وانما في في النوراه صفتها
وتقدم الجواب فوق بين من يذكروا الصفة على حقيقتها من غير عرض حمل او رعا وقع الحمل
فيها اما العتلة او لعدم صعود وفيه الطعن في الفتح ليس بصفة بيع القفاض فيه
ما صله غير انه لا يقتضي من سلم وفيه المستحجة من رواية عيسى عن ابن القاسم انه يجوز اقتضا
من سلم وفيه عن مختص ابن ابي زيد ان اسلمت في عرض او طعام على ان تاخذ ذلك بدل ولا
تاخذه بغيره وان حل احله وليس له اخذه بالبدل قبل حلوله وان حل وانما بغيره اجاز
على ان يخرج بغيره او يوكل بذلك من يقضيه فيه يبيع وكذا الوقي من الاجل مقدرا واما
البدل اجبر كما تقدم في التاليف لاني حوان وهذا التفسير لابن الموارث مثله ويوجد من مسئلة
الذي عليه الدين فاراد سقوا البعير امعن منه وانما ذلك التاخير القضا عن الاجل
فقد اجبر هنا على الخروج ليوفى عند الاجل ولا يتاخر القياس واحد ابن الحاج عن ابن
ابن مسرة ان لقيه بغير البدل فاراد ان يعطيه مثله واقل او اكثر ولا يجوز مطلقا اذا كان
قد حلولا لاجل وان لم يبعه بعد محال الاجل جاز اخذ المثل ولا خير في ادني ولا ارفع والسلم
والسلف في هذا سواء ولو لقيه بغير البدل بعد محال الاجل فاراد ان يعطيه ويعطيه
بالبيعة عوضا لم يجز لانه بيع وسلف وكذا الوقي بالبدل قبل محال الاجل لم يجز اخذ بغيره
واعطاه بغيره عوضا ولا يباس به اذا حل الاجل ما لم يعطه ادني او ارفع فلا يحل لانه عرض
وطعام بطعام ولا يجوز شي من هذا في التسليف ابن يونس عن ابن القاسم واشهب وكذلك
من له عليه دين من حيوان او عرض الى اجل فليقتنه بغير البدل فلا يباس ان تاخذه منه
اذا رضى وحق الاجل ان كان في صفته لا رفع ولا ادني اشهب لانه في الرفع زيادة على
رفع الثمن وفي الادني منق وحق ابن القاسم وان لم يحل فلا تاخذ بغير البدل مثلا لا
ادني ولا على ويدخله في اخذ المثل بغير البدل ما يدخله الرفع والادني ابن عبدوس
وعن سمعون وذلك جاز في المثال ابن يونس وهذا الجود وان كان القياس المبلغ مطلقا
لان البدل ان كان لاجل ولا نه قضاه قبل الاجل وزاده حمل على ان اسقط عنه ضمانه فلا
يجوز مطلقا ابن الحاج في رجل سلم لامرأة ذهبا في فتح وبيع منها ثوبا ذهب لاجل
هذا غير واحد وادعت المرأة ان ذلك في صفقة واحدة وقال الرجل في صفقةين فالبينة
على المرأة فان اقامتها فثبت الصفقة وان لم تقمها حلف الرجل وصح بيعه وسلمه وكون
ذلك في صفقة واحدة لا يجوز لانه طعام وذهب بطعام وذهب **قلت** وسأله العكس باع
ثوبا ذهب ثوبا وسلم لها ذهبا في قول الاجل فان كان الذهب ثوبا والتمان سوا فان كان على
التخارج فهو ذهب وفيه ذهب وفيه وان كان على المقاصدة صار بيع في مثله الى اجل وان
اختلف الذهب او الطعام او الخبز صح فيها انه ذهب وطعام بذهب وطعام قاله
الشافعي لا يجوز تاخير راس مال السلم ولا يجوز فيه الحيازا كالمصرف واجاز مالك الحيازا فيه الى
قد راجح تاخير راس مال السلم اليه الثلاثة الايام فداد **قلت** حكى المعنى

7

عن النجاشي عن ابن عباس قال قوله الشافعي وحكي ان حارث الاتفاق على حوز الناجز اليوم واليوم
عبد الوهاب ولا يواد على ذلك وفي كتاب الحيا والثلثة الايام ابن يونس عن بعض اصحابه
من حوز السلم الى ثلاثة ايام وكوها ويجوز تأخير راس مال اليومين لانه يصير دينا بدين
زاد الباجي وحكي ان يفتن في المجلس وما يقرب منه **قلت** يكون من ان ياخذ
شيا على دين ويأخذه الى الاجل من غير شرط ان كان فقل ان القاسم مرة نفسه وقال
مرة لا يقصد وعن اسهب وابن وهب ان تقرر التأخير فيه وان تقرر احد مما لم يقصد
كالناجز عليه في الصرف وعليه ان كان المسلم هو المستحق من القضا فليس عليه الاجل
ويبقى اوجله المصفقة ورد ما يقصد وان كان المستحق الاخر لزمه عند الاجل القضا والرفع
ولو تأخر اليسير بشرط فعن ابن القاسم فيمنع في الجميع وجعل الاتباع من امانة في نفسها
التي اجازة اشبه ولو بشرط وعلى اجازة مالك في الموازية التأخير في الكرا المضمون
مثل الثلث يجوز السلم والقياس بعد تسليم معنى الاتباع في نفسها الا بطلان الاقدار
ما تأخر وان تأخر الكرا النصيب وكوه منه جميعه فعلى معروف المذهب وحكي ان القضا
احصا ما تأخر فيه وحرك فيها ثالث ان سمي كل قضا متخاصم ما تاخر فيه والافه جميعه
حكمه عبد الوهاب في الصرف ولقعب المازكي اخذته من الكرا المضمون فان ذلك ضروري
واليه اشار مالك الا كرا يفتن بموت اموال الناس وفيه نصيب عبد الحق قوله اشبه
بناجز اليسير ولو بشرط لا يقصد هذا اليسير بخلاف ابن القاسم ليس ارته وهو خلاف ما تقدم
للمخبر في نظائره ابن عمران وكوه في المدونة تأخير راس المال بشرط الاجل البعيد كالشهر وكوه
لا يجوز مطلقا اما بغير شرط فهو على ثلاثة اوجه ان كان حينا فلا يجوز ويصح وبلا يجوز ولا
مرصافيه وان كان عرضا مما يؤخذ او يكال او طعاما فذلك مكره ولا يفتن به السلم
وان كان حيا نال او عديلا يريد او شيئا لا يباع عليه فهو جائز **قلت** وينبغي عليه قسم
وهو العود من التي تعرف بعينها وميها يباع عليه وفي اخذ كراهه من المكيل والموزون
ومن شرط السلم ان يكون الى اجل يختلف فيه الاسواق في البلد الواحد من غير حد ووجه
ابن القاسم خمسة عشر يوما فاكثر وعن مالك يجوز الى ثلاثة ايام وقيل الى يوم وحكي
ابن رشد فوزه حلالا ومنهم من يكرهه الى ثلاثة ايام ويصح فيه ما دون ذلك ولا
يفسخه ان وقع ويجوز اذا كان في بلدين يختلف فيهما الاسواق غلبا مثل مسال اليومين
والثلاثة ويضرب الاجل في ذلك واختلف قول مالك في ذكر البلد هل يفتن عن ذكر الاجل
ام لا ويقومان منها ومنهم من رد الروايتين الى معينين فان كان يخرج من الحلال كقوله كرها
والا وهب ضرب الاجل ويجوز السلم الحلال لا ياب الحرف ويؤخذ من التجارة لا رضى الحرب وسوا
فندم النقد فيه او حره ويجوز بشرطين ان يشترع في الاخذ وان يكون اصل ذلك عند المسلم
اليه وينسخ السلم بموته او مرضه او فسخه ويأخذ بغيره راس ماله في الموت والموت وحكي
بهذا في الفلاس هذا المشهور وروى عن مالك عدم الجواز انظره في فتح مكنون من السلم

فيجوز

ويجوز له راس مال السلم اذا وجهه خاصا او رصا صافا يجوز تأخير المدة اليومين والثلاثة
فقط الا ان حال اجل السلم فيصح تأخير المدة اليه مطلقا كبيعة النقد ذكره ابن يونس
وعنه واختلف قوله مالك في تأخير وعرض النجاشي الدين اليومين والثلاثة كراس مال
السلم وفي المدونة ما يقتضي القولين وفي كتاب محمد مما سوا هذه اذا بيع من اجنبي
ولو بيع من الدين فهو اشبه لانه فتح الدين في الدين ولم يجره في المدونة الا عند اليقين
من السوق الى الدار والى المسجد وكذلك وهذا احذر وط السلم وهو تقدم عوصه وكوه
على الشئ خرج عن تصويره فحقيقه السلم الخية ما خوذ من الاستسليم وهو الانقياد
للتسليم عوصه ناجر اعياض ويسمى سلفا ايضا والسلفه التتبع ومنه الرجل يستقدم لبايه
وحكاية الخطا عن عمرو وروى عن ابن عمر انه كان يكره ان يسمى سلفا ويقول هو الاستسليم
الى الله تعالى فينزه ان يسمى به غيره لانه استعمال في الطاعة وتراحم الموطنين الى هذا
المعنى وحقيقته في الشرع منهم من يقول ما تقدم منه وتأخر موعونه هذا يقرب حال
كثير من ساليه ولا يخلو من اعتراف المتأخرين ورسمه شيخنا الامام فيما تلتناه منه
شرا مضمون في ذمة تقربه ليس منافعا ولا عينا فيخرج شرا الغايب وشرا الدين ولا كره
ويوم الاحمال وقوله مضمون بيان لقوله في ذمة والذي دونه عنه في تحصر عقد
معاوضه بوجوب عمارة ذمة بغير عين ولا منفعة غير مما تالا العوضين وفيه كلام الرحمان
نحت يطول حله ومن شرط صحة ايضا ان يكون حيا ثم منته وقدره وما حمله على
ما تقدم وصحة تحصر من جميع الحالات ويوجد كثيرا في زمن فتنة الغرناطي قد فقهه
المعاملين ورأس المال وعدده وقبضه في وقت السلم ونصفه صفة معلومة والاجل
حسما تقدم وموضع القضا ومعرفة القدر وطه سلم صحيح وقد ذكر في الفرج الجنبه
وكذا التين والعنب وتزيد في الزبيب واللوز وكوبه صافيا من زبيب الماء او البعل
وكونه جديده او تترك جديدا او وسطا او رديا وان كان موضع السلم يجمع فيه انواع
فلا بد من ذكر البلد **قلت** الا ان يعجب نوع وكذا لو كان اصنافا فلا بد ان يذكروا الصف
الذي يختلف فيه الاغراض كالتمر وكوه الماء وكوه الا ان يعجب نوع منها واختلف
هل من شرطه ان يقول غايه في الطب او لا والصواب نوكه وعن ابن العطار لا يجوز السلم
في الزيت حتى يذكر جنسه والابطال السلم ابن الفخار ولا اعلم ان احدا من اصحاب مالك ذكره
لان الزيت اذا عصر لا يسل عن جنسه وكذلك الحال وانما ذكره بعض الموقنين من غير
رواية ولم يذكره ابن حبيب حيث ذكر ما يقتضيه من صفات المسلم فيه ذكره الشعبي
قلت ولا شك ان اغلب ما ذكره في الزيت وهو القضا الصنف من اصله واما
الحال فيختلف الاعراض فيه لان حال العنت اقوى من حال زببيه ومما اقوى من حال التمر
الى غير ذلك فالصواب ذكر نوع الحال بخلاف الزيت الغرناطي فحوزه عشر سنين وروي
كون راس المال معلوما مقورا وتقال قبضه ولا يؤخره بشرط فوق ثلاثة ايام والا يكون

من حبس المسلم فيه والا يكون طعاما في طعام ولا نكاحا في نكاح وان يكون رأس المال فيه مضمونا
 لا في عين معين ويصح الاستفاد به وان يكون موصوفا صفة تحصر المسلم فيه لا بصفة وجوه
 عند حال الاجل وان يكون معلوم القدر في كمال فيما يكاد او وزن فيما يوزن او فيما يقوم مقام
 الوزن من الخبز المعروف او ذرعا فيما يذرع وعدا فيما يعد وان يكون موصوفا بالاجل
 تختلف فيه الاسواق ويجوز ان يشترط في الشياكل بجل بعينه او في طراز بعينه ولقد ان
 تد كبره كمال معاملة التصديق في الاقتضا وفي جميع اسباب المعاملة دون ما كان يدركه
 فقد علمه بالواجب فيه ويجوز اشتراط التصديق في وصفة الرهن في البيع ولا يجوز ذلك
 في السلف واختلف هل للتسلية اشتراط بيع الرهن دون حاكم وعنه ابن الهندي لا يبيع
 المرء الرهن بعينه اذ ان الحاكم وان كان في الوثيقة بلا مشورة سلطان ولا غيره حتى
 يكون فيها اقامة مقام المضمون واليه في حياته ومقام الوصي بعده وفاته فاذا كان
 هذا الشرط فيها كان له بيعه دون سلطان **قلت** وذكر الخبي ان اذ كانت الوكالة على
 الطوع بعد العقد للبيع فلا يفتقر الى ذلك القاضى وليس كذلك ظاهر المدونة فيما
 ذكره غير الخبي ان لا بد من اذ القاضى وبه العمل الا ان يتولى وكذا اظهر المدونة من الرهن
 والتصدق بغيره في الاقتضا وحصل ان رهنه فيها ثلاثة اقوال يفرق في الثالث بين ان يكون
 من اهل الورع ومن لا يتقوى للدين عادة ام لا وطريقة اخرى له وفيها التفرقة بين المأمون
 والبيع بعينه في حاله والا فلا يعمل الشرط واختار من نفسه انه يعمل الشرط في المأمون والبيع
 بعينه وقوله لا يغير مما انظرها في سماع ابن القاسم من الوكالات وفي احكام الشعي في
 التطوع به والشرط في الغرض ثلاثة اقوال ثالثها الفرق بين التطوع والشرط حكى في
 اعمال هذا الشرط في التفليس والحبس قولين لان الحظار وابن الفجار والحجة لان الفجار ان
 الغائب لو كان حاضرا اقام البينة بالادفع ولعله ايضا ميت في ذلك الوقت وحجة الثاني
 انه يجوز على الحياة فان ثبت موته في ذلك الوقت كان لورثته الحجة فان قدم وادعى امره ان
 له وحده في الطرر وزاد عن البايع ان صدقه في الاقتضا فلا بد من البين في غير ذلك من
 البينة وانه لم ياحتمل عوصا ولا غيره مما يخلط عليه فقام كل كلامه في قوله ثالثا واما اذا ادعى
 انه اطاع فلا يمين له على هذه العقول ولو ادعى انه دفع له به رهنا وجبت له البين حتى
 وان اشترط في تصديقه ما يوجب ادعى عليه ولا بد من البين في الرهن وعن الخاور
 البين واجبة عليه بدعوى لطلوالة كما يجب بدعوى الرهن لانها دعوى خارجة عن معنى
 القضا واما استيفاء البين في دعوى الفصل خاصة لان الحواله بيع من المبيع كما
 ان الرهن حق من الحقوق ثم حكى طريقتين اذ اكد التصديق على الطوع بعد الصفة هل
 يخرج فيها الخلاف المذكور وهو قول احمد بن عبد الملك او يعقل قوله دون خلاف وهو قول
 احمد بن عبد الله **ابن طاهر** لا يجوز اسلام الزب في المصابون الى اجل معلوم لان الزب
 يخرج منه المصابون فهو بمنزلة من اسلم طعاما في طعام وعروض معه فلا يجوز

هذا هو الوجه في بيع الرهن
 وان كان الرهن في عين
 المبيع فلا يفتقر الى
 اشتراط بيع الرهن

ظاهر

وظاهر تعديله ان العتس لا يجوز وما وان يقدم المصابون في الزيت وطاهر المذهب حواره لانه
 انه لا يخرج من رتب فقوم من له اذ اسلم القليل في السبعين والسبعين
 الفصل الى وقت لا يكون من ذلك الشجر فصلا والمقصود حواره كما يجوز ثياب الكان
 في الكان الى اجل والكان في ثياب الى اجل لا يكون منه ثياب من ذلك الكان وهو نص
 المدونة في الجميع وبني صفة ثقلة عن اسمه ومعناه وانما حكي منها المزانية فاذا امتن
 جاز ذلك كما قررناه وفي المدونة اختلف قوله ماله في بيع النوايا الفرو واجازه ابن القاسم به
 به الى اجل ولم يختلف قوله ماله في جواز بيع النوايا المطبقة الى اجل واختلاف قوله في المصوغ
 الاولى اما في المزانية او انه كالطعام لما كان بنبته وكان يتقدم لثابته من جوارش النخالة
 بطعام الى اجل غير هذا الخلاف واختلف في ذلك المتاحرون على حسب اختلافهم في جوار
 الاستحار بها وفيما ثلاثة اقوال وكذا هنا وفي بعضهم من رضى الشك في طعام والرخا
 فليس بطعام وبعضهم عكس وقال انه من الشدائد يستحق خلاف رضى الرخا وبعضهم
 فرق بين الرقيقة في طعام والعليلة ليست بطعام هكذا كانت يرضى لثابته المحاسن والله اعلم
وسئل ابن تارزي في السلم في دود الحار هل على العبد والوزن وكيف اذا كان
 لا يخط بمصفرها وكيف في غيرها **فاجاب** ان كان دود الحار يخط بمصفرها فليس عليه من الحار
 في كثرته وقلة ولا يجوز فيه السلم عددا ولا يكره صغيرا او كبيرا او ما قسمته فلا يميني الا
 بالوزن **ابن الحاج** من ابتاع طعاما بيمين مؤجل فلا يأخذ به جبها فيه حال اذ لا يحو
 من عسالة الا ان لا يكون فيه عسالة يعيد به فلا يمين به في الحبس عن ابن القاسم لا يمين
 ان يأخذ النوايا القصب والذين عن ثمن طعام **وسئل** ابن عبد الرحمن عن ثلثة اقال
 ربا ونصف سدا فاعطاه اربعة غلظا من جوارشوا نصف القلة بيمين امره لا وقد قال
 بعضهم ان دفع اليه الثمن بعد اجاره والا كان دينا يدين وعن بعضهم هذا ان اتفقت
 الصفة وان اختلفت صفتها فلا يمين رد نصف القلة ولا يجوز شر لوها بوجه
فاجاب يجوز شرها وبها بدراهم نقدا او ما يجوز ان يشتري به واما من ذكر اختلاف
 الصفة فليس بمصحيح **قلت** لم يتكلم على النقد والاجل وعنده ان ذلك كله الانفصال
 فيجوز بيعه نقدا والى اجل على بيع به الزيت وان ذكر ذلك بعد العينة عليه ولو سعة
 فلا يجوز بيعه الا بالبيع به ما في الذمة شبه طعام الاسه نكاح ومبي جارية على مسئلة
 الفصل والبيع وذلك جاز في المدونة في كتاب المرفا اذا اقتصت عشر دنائير من ربع
 فرجحت جازا ان تطليه بزحاما عوصا او ورقا خلافا للمطلة وكذا ان كان له عليه لحم او
 حيتان فاقصته منه فوجدت فيه فضلا عن وزنه في ايرك شر ذلك الزيادة بيمين نقدا
 او الى اجل ان كان اجل الطعام قد حل وان لم يحل فلا حرج فيه وان حال فاختلصت الصفات
 والمبني واحد فلا يمين ان تأخذ مثله وزنه او حبلك اجود صفة او ارد او لا يعيد لجودة
 ولا تأخذ لرداه شيئا ولا تأخذ اجودا واكره كالا وتودى او اردك واقبل كالا وتأخذ شيئا ولا

من مسألة المدونة فتح العقد بين جميعا وعلى مذهب ابن المواربيخ الثاني فقط وفي
 من اشترى بنصف دينار فادفع ديناراً واحدة نصفه درهم وقارقه ليايته بالحال
 ليجاله قال لا يري ذلك واره من الصرف ابن دسدة ان ما انصاف الى الصرف من المبيع
 فكله حكم الصرف في وجوب المناجزة ثم ذكر مسألة المدونة قال ولو كان الذي صرف من الدينار
 وقد رد درهم او درهمين لجاز على قول استنب ورواية خلاف قول ابن القاسم وروايته
 ولو اشترى السلعة بنصف دينار الى اجل فادفع عند حلوله ديناراً اليصرف منه نصفه
 حاز على بوليها وفهم اللحن والمأزى المدونة على المنع في عكس مسألة الكتاب لا تصرف
 فيه سلعة تقدرت وذكر المحقق مسألة العتيبة وعليها وقال لا يجوز على قول مالك لان
 الاولى بيعه اجل فانهما على ذلك فلو سلمعة ودرهم الى اجل دينار فوجله **مسألة**
 الموضع فمن اعطى نصفه عتيبة في سلم فادان باخذها طعاما من السوق كل ولو نصفه
واجاب اذا قبض المسلم اليه العتيبة واشترى بنصفها طعاما ولم يرد اربع الخمسة
 فما نزل من الحاج اذا قاله من طعام سلم كان قد قبض نصفه وغاب عليه وناحر دفع رأس
 المال والطعام المفكوف او احدهما عن محل عبدة الاقالة قال لا يجوز مطلقا لهما
 قبض ولا يبايع بينهما معا ولغيره للاقالة ثلاثة شروط الساجرة رد رأس المال
 وفي جميع الطعام وان تكون على رأس المال او سلمه ان ذهب فذهبا او درهم حديد
 فدينار او قدمة فقدمة فان جعلت معة رأس المال استغنى الاقالة ويجوز البقرة
 والتولية فيه ان دفع له رأس المال وحضر من عليه المسلم واقر بهما به ابن الحاج من اشترى
 مدي في ثم تقابل في حله على البايع كما كان حله في البيع الاول على المشتري وحقيقة ذلك
 جريه على الاختلاف هل من حله على او ابتداء **مسألة** المحقق عن الاقالة يقع فيها المظن
واجاب لا يلزم المشتري الاقالة اذا مضى بالتمن وان اشترط المشتري المبيع بالتمن
 لا مد لم يلزم اكثر منه فان تراخى المدفع عنه لم يلزم الاقالة قلت محتمل ان تكون الاقالة
 في بيع الطعام بعد قبضه او غير الطعام اذا خروا تاخير من الاقالة فان شرط عليه النقد
 في مسألة ان لم تات بالتمن الى اجل كذا والا فلا بيع بينهما واصل قول مالك ان الاقالة
 بيع حادث الا في صور مخصوصة ليست هذه منها وجوه سؤال ابن محرز عن التولية بشرط
واجاب ان شرط دفع التم في الاجل المذكور فان لم يدفع فيه لم يلزم التولية **مسألة**
 ابو محمد بن قول ابن القاسم اذا سلم ثيابا في حيوان فاقاله على اخذ منها وزيادة لا يجوز
 وفي الاجل اذا ما ع ثوبا بغير ثيابا الى اجل ثم اشاع ثوبا من صفته بدنيا فعد اجاز **واجاب**
 ان السلم اذا قال منه رجح الى نقص البيع الاول فصار ما رجح اليه من الزيادة على ثيابه زيادة
 في السلم والبيع لاجل لم يقصد نقص البيع انما قصد بيعا موقفا فلم يمتها فيه وما لزم ابن
 المواربي من القاسم من التسوية لا يلزمه **مسألة** الاشترى عن اشترى خادما بدينار
 فاخذ منها شعرا ثم تقاسم في البيع هل يرجع بالدينار او بالشعر **واجاب** ان وقع

مسألة المدونة في بيع الثياب
 اذا اشترى ثوبا بدينار
 فادفع ديناراً واحدة
 نصفه درهم وقارقه
 ليايته بالحال

مسألة المدونة في بيع الثياب
 اذا اشترى ثوبا بدينار
 فادفع ديناراً واحدة
 نصفه درهم وقارقه
 ليايته بالحال

مسألة المدونة في بيع الثياب
 اذا اشترى ثوبا بدينار
 فادفع ديناراً واحدة
 نصفه درهم وقارقه
 ليايته بالحال

الحق

المقدمة ثانياً وفيها يرجع لان اخذ السعي عنها شعرا وان كان الا ان يكون اخذ الشعر على
 وجه الجواز والتخفيف بتمن الكثر في شعير او حبيد **مسألة** السويدي عن اشترى
 ربعاً واه على من تكون اجرة وشقة التولية وعلى من يتصور العمل عند الاستحقاق وهي
 تفاوت الاسريين دفع التم من المولى **واجاب** التعداد وغيره في هذا سواء والاولى
 عندى في هذا كتب العمدة على البائع ان ياتي عادة **قلت** هذه المسألة في الشركة
 والتولية هي العمد فيها على البايع او المشتري او الموقوف بين الشركة والتولية وهذا
 يخصم البيع وفي المدونة ما يدل على التفرقة وفي المسألة اقوال انظر كتاب ابن رشد
 في السلم واحال وفي مسائل ابن قدام من بقره عند رجل نصف فقي من سلم فادفع اليه
 ثمنه وقال له اشترى على نظرك لا يجوز قلت لا يودي الى الاقالة من بيع الطعام بعد
 العتيبة على التم وبيع الطعام بعد العتيبة على التم وبيع الطعام قبل قبضه الى غير ذلك
 من وجوه الفساد وفي كتاب الصرف ما يهدي الى ذلك وفي سلم الثالث اذا عطل بعد
 الاجل عينا او عرضا فقال لك اشترى طعاما وكلمة ثم اقبض حقت منه لم يجوز ان يبيع الطعام
 قبل قبضه الا ان يكون رأس مالك ذهباً او ورقاً فيعطيك مثله صفة ووزناً فيجوز
 الاقالة وان كان لا يباي الطعام الذي له عليك وانظر معني في له معنى الاقالة هل يلفظ
 فلا يكون فيه دليل على جواز الاقالة لغير لفظ او فيه ما كان فيكون دليلاً على ذلك وفيها
 ايضا اذا سلمت الى رجل طعام الى اجل ثم قال المسلم اليه ولحق هذا الطعام ففعل فما
 هذا جائز ومي اقاله ابن محرز يوجب منه ان الاقالة يلفظ التولية جائزاً ويجوز فيها
 بلفظ البيع لان التولية رخصة كالاقالة كما يجوز التولية بلفظ الاقالة ولا يوجب ذلك
 من المسألة الاولى لان الاقالة فيها غير مقصودة بل المقصود انه لا يتم فيها فغدا اذا لو
 اظهر ذلك بلفظ الاقالة جاز **مسألة** يجوز ان يدل مدنيانه على ان ياخذ الدين من
 رجل معين او غير معين قرب الاجل او بعد واما ان كان له عليه طعام من سلم فيسلم له شيئا
 اخر او يبيعه لاجل فهو سواء في المنع مع قرب اجل المسلم وان بعد جازى شي كان الدين
 الى شي كان المسلم فيه وبيعي كل شي الى اجله **مسألة** واذا اشترط عليه وصول السلم لبلد فالكره
 عليه المسلم وبلغه الى موضع رجح عليه بالكره وله ان يارعه فيقول كنت اجمعه على دول
 ما ع شاء على ان يعطى ثمنها سلماً فقال المبتاع لخطبك الطعام سلماً فقبض
 بالتم لا يجوز وبعد جائز بعد التفرق وقبله ان كانت الشاة يقضى فياخر وان لم
 يقضى ولا يجوز قلت فيه نظروا في تعيين الحق فخصه في طعام ولعله راعى ان قال التفرق
 كان يمكن عقد وياتي ان شاء الله في الصرف اذا قبض درهم الصرف ثم اراد ان ياخذ منها شيئا
 اخر من ثوبه قال التفرق واجازة السكوني من مشاخر مقيدين تونس ومنعه شيخنا الامام
 اذا لو تلف بيده لكان ضمانه منه اجماعاً فدل على انه ائيد اعقد وكذا هذه المسألة **مسألة**
 ابن محرز عن له دين قبل رجل وله ضيعة فافراد الطالب شراها وبقا صه بدنية من

مسألة المدونة في بيع الثياب
 اذا اشترى ثوبا بدينار
 فادفع ديناراً واحدة
 نصفه درهم وقارقه
 ليايته بالحال

ثم قال المدعيان على محين الا ابيهما من فلان فان وكلت على ذلك لا وسالك ذلك واحد
من سببه فلا تدخل على الخث فقال المشتري ان نفسي فتر اوصا على البيع سبعة معلوم
ونما واد عليه وكان رجال آخر راو من المشتري ان يشترها له فلما سمع البيع بعث اليه
في ذلك فقال له كان فلان الخوف عليه وكل على شرائها فاشترتها له فقال البايع اخبرني
متى ما ذكرته له فله يلزمه البيع وتحتهم لا وهذا يدل على الخث في محين بما ذكره لذلك
الرسول بسبب هذا البيع ام لا **فالجواب** اذا خور البايع مما قال وثبت انه اشترى
الخوف عليه فله القيام ونقص البيع بشرطه فلا يتقبل ملكه عنده الا بطيب نفس لقوله
عليه السلام لا يحل مال مسلم الا بطيب نفس منه ولعلبت كسيلة المدونة قلت قد
في الايمان ان شئنا اسام رحمه الله يقول انه خلاف المدونة وبه هذا الجواب انما
ليس في ولا يخفى ان في هذا السؤال ما يشير الى الشرط كما قاله هذا الشيخ وبوقوله
فلا تدخل على الخث وليس ذلك في لفظ المدونة والى هذا ما مال المتن في الخث وعين
في مسألة المدونة لان ذكره ذلك كالشرط والله اعلم **وس** الاشترى عن باع
دارا فبعد سنة ونصف قام وهو وامته فقالت اخوت ان لها في الدار حقا لانها كانت
لها فور سنة مع اخوتها فقال اخوتها انه كان له على امه دين كثير اكثر من ثمن الدار فخاف
مع اخوته وثبت الدين ثم سلمت الخث لثري الدار وطيبتها له وابوانه من جميع
الدعاوي بعد ان اعطاها شيئا صالحا عليه ثم قام البايع الا ان يريد فسخ البيع فحل
فيه الثابت على امه واحق بتمام اخته ولم يكن هناك الادب وكانت اخته حاضرة
وقبض بيع الاخ اياها وسلمت ورصفت بهذا البيع **فاجاب** يسوع لكانت ما اخذ
او مضى لبيع ولا كلام للاخ من جهة دينه ولا غيره ولا ينظر الى قيمة الدار قبل البيع
وس المازك عن باع دارا لها باق دينار على ان تاخذ في كل شهر اربعة دنانير
فما تبت بعض الثمن على اجاله وبقيت بقية كذلك وقد است ثلاثين دينارا الفقير
ونزكت اولاد اخيه واحد من امي والاخر باع ولا شيء لهما الا بقية ثمن الدار فطلب
صاحب الوصية اخذها مقدمه من حق الدينار الدار وبعد ذلك ياخذ الورثة وطلبوا
التجمل من المشتري **فاجاب** اذا وقع بيع الدار فمما ذكرته وقبض بعينه فبقية
بقية على اجاله فيدفع المستحقه واما وصية فيستحق كذا وقبض فبقية
معناه اما ان توصيها فبقية الورثة بين اعطائها ويقطعوا به ثلث الميت فلا
جميع المترك وان كان جعلها لغيره من هذا الدين اياها فيكون كذا ان يعطى من كذا
بعد وما يخصه من العدة وان كانت لاجل معلوم قومت وجعلت في القيمة في الثلث وصفة
ذلك ينظر في الوصايا الثاني **وس** ابن رشد عن ابايع طعاما بمثل الى اجل
معلوم فلما حل طلب البايع بالثمن وقال الاخر بل كان الطعام سلفا فلو كان المثل قوله
منها وقاسها بعضهم على **مسألة** اذا ادعى احد من الفرض والاخر الودية وقد تلفت

من ثمن الدار
من ثمن الدار

وقال آخر القول قوله مدعي المسلم قوله واحد والفقير محاذرت وان كانت العبرة عنه
غير جدي قلت في التبعة للثمن في الوكالات عن ابن القاسم ان قال بعثا منك وقال
الاخر امرتني ان اشترى قال القول فلو صاحبه مع كونه امير فغيره ان يخلص ما باعه منه
ويأخذ ثوبه ان كان قايما وقيمه ان كان سالما بين القيمة الزمما قال انه باعه به منه
ياشئ عشر وقد بيعت بعشر عزم المشتري عشرة والمأمور دينارين وان كان حليفا وحلف
المأمور ومنعت بعشر وعزم المأمور دينارا وكذلك ان فأت حلفا جميعا صاحبا والبايع
وعزم البايع دينارا وان حلفا احدهما وكل البايع عزم دينارين وان نكل صاحبا وحلف
البايع بوي ولم يكن صاحبا غير ما بيعت به وان اختلفا في صفتها بعد القول فالحق قول
البايع مع كونه في صفتها ثم يعزم قيمة ثلث الصفه مسلم تكن اقل من عشرة او تزيد على
اشئ عشر فلا يزداد عليها وجعل ابن القاسم القول قول البايع اذا كانت قائمه وان كان الامر
والمأمور متفقين على ان البيع فيما يبيع والاموال لواحدهما في رد هالان المالك يقول
بعثا منك وسيعمل صحيح ليعمل ملكك والاخر يقول بعثا بوكلة منك الا انه لما كان
الموكل مدعي عليه بالشر او كان القول قوله انه لم يشترها لم يبق الا ان يخلص بها انه لم
يبيع منه ويأخذها وفي المدونة اذا باع الوكيل السلعة وقال بذلك امرتني رباها وقال
وربا امرتني ان ترهبها فالقول قوله وبها مع انه امره ان يبيع وضمنه لكنه ما واخذ بعجز
ما اقربه غير انه انكر خروجه عن ملكه في المسئلة المسئول عنها **وس** الراعي عن
اعطاه دينارا على تغير شعير فلما طلبه به قال انما اخذته على خدمة سائيل حليف **وس**
المسلم انما كان بعوض فاذا حلف حلف الاخر على ما ادعى ويأخذ شعيره **وس**
ابن رشد ايضا عن سائيل عن اختلافه في ثمن الطعام بالغلة والكثرة وقد فات او حلت
سوقه هل هو وكا لعرض المقومة في قوته ام لا وفي المدونة في غير ما موضع كسيلة البيع
الفاقد والردي بالبيع انه جعل المثل كالعين ويرد المثل عند الرجوع خلافا لابن وهب
في البيع الفاسد وعرض معرفته من مذهب المدونة في هذا الاما وقع في سماع يحيى من العينية
والوامحة وغيرهما فقال مذهب المدونة مثل ذلك ام خلافة وان مذهبهما عدم
قواته مطلقا **فاجاب** لصح من مذهب ابن القاسم قوائمه كالعروض وهو قول ابن المواز
والغنية عليه كفوات غنية لعدم معرفة غنية واليه خا النوضي في كتابه وكان الشيوخ هم
قوات مذهب ابن القاسم عليه فيما لم يوجد خلافة بل يقوم منها في مسألة من اسلم دراهم
في طعام فاختلفا في المكيله على التقدر وحال الاجل القول قول المسلم اليه فاذا جعل القول قول
دون تقاسم في الدراهم فاحكم في الطعام اذا فات ولا يفسخ سخان مع الخلف لتبعا في الطعام من
ردليل فسخ البيع لاستحقاقه ويكون اخيه في الغش بالنفاق والدراهم لا يفسخ البيع باستحقاق
ويكون اخيه بها عند بعضهم ولو لم يبع عليها ولا يصح التحالف والتفاسخ فيها الا على مذهب
المذهب الذي يرى ان السلعة لا تنفوت مطلقا وقيمتها يقوم مقام غنية فيكون مثل المكيل

مسألة

والموزون على اصله كعينه والفرق بين هذه وبين ما ذكرت من المسائل مراعاة الخلاف فيقول
الفتيحي فثبت وهو ظاهر الاقوال لانه استبان لقوله تعالى فليؤدى الذي اوتمن امانته
فاذا لم يؤت في الثمن فيجب قبول قوله قال شيخنا اذا اختلف المتبايعان فقال من ربح
بوجه فالقول قوله وقيل من قال لم يكن القول قوله دون من قال كان **وس** ايضا
عن استر كذا فثبت وقيل من قال لم يكن القول قوله في المثل هذا القول قول المتبايع كالعروض اذا
اختلفا في ثمنها وقد رآيت لابن الموزان انهما سوا وقال الشيخ في قوله ما لا الاول فصل
بذلك ما ذكره ابو محمد لغيره ام لا وما المستعمل من ذلك وما تدل عليه الهدية وما يجتازه
فالم الصحيح من مذهب ابن القاسم ان المكمل والموزون في الغنم كالعروض في
سائر الخواص الذي قبله هذا ايليه وزاد ان تاويله انه محمد عن ابن الموزان لغيره لا يعم لان
الفتيحي في الطعام فثبت على قول ما لا الاول فثبت وانما يتكلم على حكم الغنم ما لا
وهذا المكمل والموزون كالعروض انما لا يعم ما اختاره ابن القاسم من قوله ما لا قد مره غيره
صحيحا قلت ملأنا واليه من قول ما لا الاول ما وقع في كتاب المكاتب انه اذا اختلف
السلعة وبان بما صدق المتبايع ثم رجع الى الخائف والتعاسخ ما لم يثبت فحالة سوق فاعاد
وروايته ابن وهب في تقديم الصانع بنفسه الغنم خاصة هذه ثلاثة اقواله وقوله استنب
المقدم عدم الغنم مطلقا وقيمة في عدم يقوم مقامها لبيع ونقل ابن شاذان
كتاب ابن جيب القول قول المشتري بنفسه الحق خاسر ونقل الحارثي في الخلاف ما لم يثبت
قول احد مما فيكون القول قوله سادس وفيها قول سابع هذا مقيد انه قصه وبما من
ان من استند بالقول قول البائع والاختلاف اذا كان الاختلاف في وقت الثمن وهذه المسئلة
لغيرها الاختلاف في وقت الثمن او المثلون او صفته او نوعه او حبيبه او اجله او قيمة
الثمن ولما فروع كثير في الامهات وقد وقعت في السلم والطيور ونصم في الصناعات
والخيل والواحد وكثر الدور والريون والمكاتب والوكالات وكذا ذلك وهذه احد المسائل
التي يفتي حواله الاسواق والثانية البيع الفاسد في غير الدور والارضين والمكمل على
المشهور الثالثة الكراء والعارية اذا جاوز الامد شهرها كثر يفرض حواله الاسواق
وسبع السلعة بالسلعة يعين حواله الاسواق اذا استحققت احد الاما وعوض هبة
التواب والنظام **س** والى يفتي حواله الاسواق عشرة منها البيع في الدور والارض
والمكمل والموزون والقر بالعب وحقه السد في البيع الفاسد في كتاب الصناعات
ومسئلة الغنم في الاستحقاق ولذا مسألة السارق وهبة التواب له اخذها
وان حالت اسواقا والاقالة في الطعام جائزة وان حالت اسواق الثمن ما لم يتعين في ذلك
ومسئلة الاحال اذا وقعت فاسدة هل يفتي البيع الثاني في حواله الاسواق ولا ابن القاسم
وقيل لا يفتي الا ذهب العين ومسئلة الوكالات اذا اختلف الامر والمأمور في قول الثمن
ولكنه فان لم يثبت فالقول قول الامر وان فاتت فالقول قول المأمور فمن اصحاب ما لا

المرتب

لا يفتي الا ذهبا بعينه وقيل يفتي حواله الاسواق ومنها من ذهب مال ولد فانما يرد
ما لم يذهب عيه فيلزم قيمته وكبره في الطائر **وس** ايضا عن بعض من يفتي
المبيع من دينار واختلفوا في قيمته هل اليمين في الجامع ام لا وهل يختلف الحكم في قول السلعة
في بقاياها **فاجاب** في المسئلة الاولى انه لا يجب اليمين في الجامع واما مسئلة العيب في سلمة
فيمثلها اكثر من ربع دينار فادعي الثمن من العيب وقيمة اقل من ربع دينار فان لم يثبت
في الجامع وان فاتت رد هاتين العيب فاليمين في غير الجامع كما اذا اختلف المتبايعان في ثمن
السلعة في اقل من ربع دينار فيتمثلان في بقاياها في الجامع وفي قولها الخلف في غيره وهذا
ما لا يعم سواه وفي الموارنة والعينية من سماع ابن القاسم في المدعي في عيب السلعة
ما لا يعمه خلاف هذا والصواب تاويله كما ذكرناه ابن الحجاج اذا قال ابتعت منك
مدى من هذا الثمن دينار وقال البائع بل ابتعته كله مدى من دينار فالقول قوله
المستأجر مع عينة وليس من باب اختلاف في الثمن والمثل **وس** ما من باب القلة
والكثر فيما اصل فيه براءة الذمة مثله ان يقول كترت منك شرا دينارا وقال
له الاخر بل شرا دينارا واختلفوا في اول المدك فالقول قول المكبر **وس** اذا
قال بعتك سلعة بثلثين كذا وقال الاخر بل اخذت الشقة وفصلت بغير تسمية
بثلثين فالقول قوله مدعي الحلال ان اشبهه فالواجب ان يرسل بالسلعة الى اهل البصر
بما فان اشبهه قول صاحبنا حكمه كما تقدم **قلت** هذا ما لم يكن العرف العاد ولعله
المدعي اشار اليه وقد نفى عليه ابو بكر بن عبد الرحمن في هذه الباب ويخرج من المدونة
من قوله اذا تناقضا السلم على بعض التاويلات **وفيه** اذا اختلفا في دفع الثمن
بعد سنة من عقد البيع في الدور والارضين والحوايط والوقوف فالقول قوله البائع ولو
كلن من اوخارات تقع بها الديون حكمها لبيع ما لم يطل عشرين سنة وشبه ذلك رواه
سطرف عن مالك **وس** في المدونة ان اختلفا في دفع الثمن والطيور والعروض
وقد بان المتبايع بالمبيع صدق بيمينه الا فيما يباع على المنفعة كالصنف وما يبيع في الاسواق
من اللحم والفاكهة والخضر والخضرة والورث ومجوه وانقلب به المتبايع صدق بيمينه
لان لم يبارقه وكذا من اشاع طعاما واخلاه في وعاءه ولم يبرأ ايا فالقول قوله باليمين
بيمينه لم يبرأ مني ادعي متبايع الرطب دفع ثمنه فان ادعي دفعه قبل قبضه الرطب فالقول
باليمين اذ اتفاقا ولو ادعي دفعه قبله ففي قول قوله وقول باليمين ثلثا فيما الشان
فمن ثمنه قبل قبضه ثمنه لرواية ابن القاسم في كتاب المديان وطاهر هذا التمام وحججه
عن ابن القاسم وهذا فيما يبيع بالثمن شبه الصنف كسائر الخضرة والزيت والسوط
والشراك والخل واما كسائر الطعام والشر والعروض والوقوف والدور فالقول قوله
البائع الى ما حوز البائع الى مثله عند ابن القاسم ويجوز عنه في العشرة ان القول قول
المتبايع في ثمن الطعام ولو كثر ان بان به عن باريه وقال يحيى وامر به وعين كثير

الطعام كاللبن والعروض ولا ينحسب اما الرقيق والدواب والرباع وشبه ذلك مما اُصل
فيه الاستعانة على الدين ولا على المقام فالقول قول البائع انه لم يقبض ولو تقرر كما لم
تقبل له السنة والسنة في قبول قول المشتري واما الدواب والرباع وما ساع على المقام
والاحال فالقول قول البائع ولو تقرر كما لم يقبض لغير ذلك مثل العشر وكونها في قبول قول
المشتري ابن مخزوم ان اختلفا في من يبيع على النقد بعد قبضه قبل الانقضاء بقبضه
اختلف فيه فروى اشهب المولى قول البائع وروى ابن القاسم والقول قول المشتري ابن القاسم
هذا ان كانت العادة اخذت منه قبل قبضته او معه معا ابن مخزوم منه ابن القاسم على
المعنى المعتمد عليه وهو العادة من ادعاه قبل قوله بيمينه في كل بيع قال شيخنا انما
وتغليل ابن القاسم روايته يقتضي اتفاقا لرواية اشهب ابن بوشس سوى ابن القاسم
بين ابن وهب والريث والخطبة وكونه في قبول قوله البائع ولو بعد قبضه
سنتين ما لم يجز ما يجوز البيع اليه المخرج في مالته في المشتري ولو كان مما لم يقم
ان دليل ان المشتري لا يسلم اليه المبيع الا بعد دفع الثمن لكونه ندويا او غير ندويا
يعرف او فقيروا لوم لا يؤمن اليه وهذا يعرف عند الثوري ولما بن عبد السلام يبين ان
جرت عادة ان ما يبيع من البقل والخم في غيرها من المبيعات كالشباب ان يحكم بها في
ولا بعد شهادتها روايات بذكر من يبيع في **الندوة** وهو ما وقع في المدونة
والعينية وكلام ابن مخزوم عن ابن القاسم واشهب وقوله في المدونة وانقلب به في
كتاب المكاتب وبان به هو مشهور في هذه اللفظة والفك وقعت في السؤال وفيها تردد
قال في مقصودة اذ لا اختلاف في الرواية بذكر خارج المدونة ثم نقل عن شيخه عن بعض
المذكرين ممن روى الفضائيل وغيرهما انه راي بعض القضاة يحال على ظاهر الروايات
المشهور في الجملة لظن الاصل وانه حصر حكم بعض القضاة بين يدي ويناظر طلب
الدين ويضمن ثلثا بابتاعه منه من مدونة فورية لم يدفع اليه ثمنه ورتب الدين وركب اليه
دفع اليه ذلك قبل مفارقة اياه فقبل قول البائع وحكم بتخليفه وقبول قوله فانكثرت
ذلك عليه وقلت العادة جارية في مثل هذا انه لا يباين حتى يدفع فاحرك اذا منعه
قال فلم يوجع الي وانكاره صحيح والعادة عندنا مطردة بتونس بذكر قال شيخنا لعل
العادة لم تثبت عند القاضي بذكر وعدم رجوعه للمذكور وقوله من اوب لكن يبين
ان دليل جوده من قبل قوله فان ثبت بيمينه صح قوله المنكر والافك وسامع اصبر
ابن القاسم من طلب بيمينه سلعة فقال لم يقبض واذا في البائع انه قبضها ان كان اشهد
بالمشتري بعد قبضها وغرم ثمنها وكلف البائع ان كان يحوار البيع والشهادة لان هذا
من اعمال الناس وان كلف حتى حل الاجل وشبهه فلا يمين على البائع الماركي وان لم
يكن المشتري اشهد فالقول قوله وقيل الرواية ابن مرشد وقيل ان حله الاجل
البائع بيمينه في دفع السلعة وان كان ما قرب من المشتري بيمينه ولو اشهد

كلامه

على نفسه بالثمن وكذا الوابعا بالنقد واسمه عليه المشتري بدفع الثمن ثم قام يطلب
السلعة بالقرب الذي يتأخر فيه القبض ويستحل فيه الايام والجمعة ويحذف ذلك
فالقول قول المشتري واما ان بعد كالمشهور والشهرين ويحذف ذلك فالقول قول البائع
وهذا الظاهر قول ابن القاسم في الدمياطية والظاهر ان البائع مدع في دفع الثمن
السلعة كالمشتري في ثمنها فلما كان بالقرب قبل قوله البائع انه ما قبض ولا البعيد القول
قول المشتري مع بيمينه بعد دفع وجب ان يكون المشتري مثله في قبض السلعة فقبل
قوله في الثمن مع بيمينه انه ما قبض وان اشهد على نفسه بالثمن ان كان لا حله او
دفعه للبائع ان كان نقدا اذ لا دليل في الاشهاد بالثمن على قبض السلعة اذ قد
ليشهد له قبل ذلك وان يكون في البعيد القول قول البائع مع بيمينه ولا وجه لستوط
اليمن عنه مع تحقق دعوى المشتري عليه وانه ما دفع السلعة التي عن ابن عبد الحكم
ان شهدت بيمينه على رجل ان لقان عليه مائة دينار ثمن سلعة اشترها منه لم يلزمه
الثمن حتى يقول او قبض السلعة وكذا لو اشهد انه باعه سلعة بكذا لم يقبض عليه اذ
ليس في شهادته انما ما يوجب قبض السلعة وفي احكام ابن الحاج اذا قال رجل او
خطبته لقان قبلي كذا وثبت افزاره او خطبه فلفظة قبلي محتملة ان يكون اوجب له
قبضه او صدقة فورية او فلسه قبل القبض بطلما بعد الاستظهار وبما بين الورقة
في الموت لا يعملون بوجه تصديق عليه ولا اوجبه فكله ولا علم بذكره وقبح ان يكون
لفظة قبلي يسوجب بها الحكم بالدين وينبغي ان ينظر في حال الرجلين وان قال قبلي من سلف
او معا ملة فلا اشكال في لزومه منا واذ لم يسلم ابن القلان مع ابن مفاخر اليهودي
ق وقعت وافتي شيخنا الفقيه بالعمل بما مطلقا وظاهرها ان الموجه في الطلب
الاجمالي صحيح خلاف ما حكاه النجاشي عن ابن عبد الحكم ان الطلب لا يقبل الا مفصلا وفيه
الطور عن اصبح فيمن ادعى سلعة سيد وجدا به باعها منه وانكر الثاني فافتي بيمينه
شهد له انه باعها منه ولم يسموا الثمن لم يجز حتى يشهد واعليه جميعا وقيل ان كان
البيع على النقد في المشتري بالقيمة والاول احسن لان البيع يثنى بيمينه البائع والمشتري
والبيد يرد من غيرهما وقد خرج عن رتبتهما معا او رضي احد منهما ورأى استجوابا
والطه لما ذكر في الديون فقال اذا طال الزمان على الطالب وسلك وتايق واحكام
وما حاصر مع المطلوب ولا عدوله منعه من الطلب من ظلم ونحوه وسكت عن الطلب
فاختلف المذهب في حد السكوت القاطع لطلب الديون الناجية في الوثائق والاحكام
هل حد ذلك عشرون سنة وهو قول مطرفا وثمة ثون سنة وهو قول مالك وانفقا جميعا
على ان دور دالة فاطمة لطلب الطالب وقوله عليه السلام لا يبطل حق امرئ مسلم
وان قدم معلل بوجود الاسباب المانعة من الطلب كالغيبه البعيدة وعدم القدرة
على الطلب مع الحضور حتى اذا ارتفعت هذه الاسباب المانعة من الطلب كان طول

المدة مع الشكوت والظنور دالة يتوى بناسيب المطلوب بدليل قوله عليه السلام من حاز
 شيئا على خمسة عشر سنين فهو احق به فاطلق عليه السلام ذكر الحيازة فهو عام في كل ما
 يحاز من ربح ومال وغيره ومن اجهت في الرابح العشرين وحده في الدين العشر
 والثلثين وايضا ذلك واجع الى حال الطالب فمن غلب على حاله كثره المشاحة
 وانه لا يمكن ان يسكت عن خمسة عشر سنين جعلها حدا فاطما لا عذر الطالبين لان
 الطالب من الحال انه قضاء وقد فني بتخليب الاحوال عن ابن الخطاب رضي الله عنه
 وقاله ما دل فبين له شيئا بكونه غيره تصرف فيه ويعمل ما يفعله المالك المدهور
 الطويل فان ذلك مما يسيطر المالك ويمنع الطالب من الطلب فانه مملك وابن وهب
 وابن عبد الحكم واصبح واذا كان قول المدة مع حضور الطالب وسكوته ما يغاله من الطلب
 فالطالب ممنوع في سائر المطالب من ديون وثائق واحكام ورباع بدليل ان السكوت
 بغيره في ذلك كالاقرار المستوفى بغير الطالب المطلوب فانه لا حق له عليه ولا يباعه ولا
 طلب **قلت** في الخواب فيقضي ان ما بعد الثلاثين يجمع عليه واذا اجزاه على
 مسائل الحيازة ففيها قوب القراية والبعيد والموسط والمقاطع لقريبه والمواصل
 اصل له فيمضي عليه وفي بعضها ما يبلغ الحسن والتر مع اني احفظ لابن رشد في شير
 انه اذا قهر الدين وثبت لا يسطر واذا طال المدهور الحدب المتقدم واختاره النووي
 اذا كان ذلك بوثيقه مكتوبة ومضى في يد الطالب وبه افتى شيخنا العربي قالوا
 كانت من صالحة او سلمه او صدقات فالتدكا قاله علما وان لصاحبها القيام
 بها والطلب سميلا لان بقاها بيد ربه دليل على انه لم يقبض دينه اذ العادة انك
 اذا قبض الدين اخذ عقده او مرقه بخلاف اذا كانت الديون بغير عقود وقود
 في يد المطلوب ففيها قولان حكاهما ابن رشد وخرجهما على الموليين في الرهن اذا وجه
 بيد الراهن حاله وبثابة له امر لا يجوز عقوده او التسود عليه وبذلك وقياسه
 على باب الحيازة فيه نظير لما اصل ابن رشد ان ترجيح الحيازة انما هو فيما جمل اصله
 واما اذا ثبت اصله بغير او اعما او عارية او غير ذلك فلا يزال الحكم كذلك وان
 طال الزمان والذي ثبت اصله ايضا وان كان في هذه الاصل خلا في كتاب المولا
 من المدة وانه لكن مذهب ابن القاسم ما ذكره خلافا لقول الغير فيا وعليه حرك عمل
 القضاة في هذه الزمان بنو سنن ما لم يقرب قرائن تدل على دفع الدين مع طول
 الزمان فيجعل على البائة والمعا على ابن الحجاج اذا عقد البيع وقبض الثمن قال
 لم يقبض وقال انما وثقت به فلا يمين له على المشتري قام بغيره او يقرب من التارخ
 وقيل ان قام بغيره التارخ الاول استحلفه وان كان بغيره لم يستحلفه ذكرهما ابن
 المنذري وكان ابن ربه يقول ان كان من فزاية البايع او طبايه حمله وان كان اجنبيا
 فلا يجلفه ولم يقرب قريبن قرب ولا بعد ابن حبيب ولو قال بغيره كتب فيمن جميع الثمن

لم يقرب قريبن

لم يقرب قريبن ثمة مديده فحق ما دل واصحابه لا يمين عليه فليست بموطاه ولد
 لا يستحلف صاحب الحق مع شهادة شاهدين ابن حبيب الا ان ياتي بسبب يدل على ان
 ويقع عليه ثمة فحلف فيحتمل ان تكون التهمة على ما ذكره ابن ربه ونزلت وقفي فيها
 باليمين وكان السبع اربع سنين فقال ابن رشد يجلف ولو بعد عشر اعوام عبد الحق في
 التهمة ربه وفي الموازنة يجلف مطلقا وعند ابن مراعاة من يمين اول في وجوب اليمين
 وسقوطها صواب **قلت** وبه جرى العمل بنو سنن في زمنا ابن الحجاج اذا اخلفا
 في قوله الاحد وكثرته فالقول قول المبتاع وان اخلفا في حلولة وتاجيله فان ادعى
 احدا او اولاد تلك السلعة اجل معروفي بيبا ليعود اليه فالقول قول من ادعاه
 ولو كان قرضا فالقول قول المقرض ابن القاسم ومما سوا القول قول رب السلعة **قلت**
 وقت هذه المسئلة في المدة وانه في غير ما موضح وحصل ابن رشد فيما اذا انقضا
 بمائة اقوال الاول رواية ابن وهب يتحلفان ويتفاسخان ان كانت بيد البايع وان
 فقبض المبتاع فالقول قوله اقوال البايع باجل ام لا واختاره سحنون الثاني مثله ما لم يقرب
 البايع باجل والا فالقول قوله ولو قبض المبتاع الثالث يتحلفان ويتفاسخان ولو
 قبض المبتاع السلعة ما لم تقبض فيقبض قول البايع ان لم يقرب باجل ولو اقرب باجل فالقول
 قوله المبتاع وهو مشهور بقول ابن القاسم الرابع ابن عبد الحكم واصبح وابن الماجشون
 يتحلفان ويتفاسخان ولو قبضت ما لم تقبض فالقول قول المشتري حينئذ وان لم يقرب
 البايع باجل الخامس القول قول المشتري ان ادعى من اجل ما يشبه فانت السلعة
 امر لا روى عن ابن القاسم السادس ان لم يقرب البايع باجل فقول قوله ما لم يدفع فان دفعها
 فالقول قول المبتاع السابع ان لم يقرب البايع باجل فالقول قوله وان دفع السلعة ما لم
 تقبض وان فانت فالقول قول المشتري روى عن ابن القاسم وهو قول العراقي الثاني
 القول قول البايع ان لم يقرب باجل فانت السلعة امر لا وان اقربه فالقول قول المشتري
 فانت السلعة امر لا وروى رواية مطرف المازري ان ان قبض على امر واحد واخلفا
 في بقضائه فالقول قول منكم لانه اخلافه من العقد وان اخلفا في قدره مع انقضا
 على ثبوته في العقد جرت فيه اقوال اخلافهما في قدر الثمن ابن شاس اخلافهما في الاجل
 كالاختلاف في قدره الا ان ثبت عرف في سلعة فراجع اليه وكذا قال بعض المتأخرين اخلاف
 الاصحاب في ذلك وهو جار على شهادة لعادة وقيل القول قول البايع ثم ذكر بغيره كلام ابن
 بشير وفيه ولا يثبت ان ادعى البايع نقده والمبتاع تاجيله صدق ان ادعى احدا ليعرف ولا
 يقيم فيه والاصدق البايع الا ان يكون ما ابتاع اليه السلعة امر معروف فالقول
 قول مدعيه **قلت** واخذ من اخر كلامه حوازي بيع المتقاضي وهو منصوص كذلك كحاج
 المادونة وهو العادة اليوم في سوق الربح والغالب فيه بنو سنن ان ادعى المتقاضي فالقول
 قوله لانه عرف وفي سوق الغزل البيع على النقد وفيما عداهما من الاسواق فييه

الامران معا فيجرك على ما تقدم ابن الحاج اذا اختلف المبتاعان في الثمن فاحلف البائع
فشكل حلف المبتاع لعمد ابعت منك بكذا ولا يحلف لعمد بعثت بكذا التوفيق احتمال ان
يكون البائع باعه ما لم يقبله فكسفت اختلف المذهب هل المبتاع باليمين البائع وهو
ظاهر المذهب والمدة او المبتاع وهو في العينية وفي تقصير المصانع منه في مسئلة
خطة هل الورثة وفي الاخذة بحث بين شيوخنا وخبر الحاكم لبعض شيوخ المازري الاقول
بينهما اختيار القاضي ان شاس اذا قلنا ببيع البائع هل من باب الاولى او لا وجب فيه
خلاف بيني عليه اذا تناكلا وهل يختلف كل منهما على اثبات دعواه او على تكذيب
دعوى صاحبه المازري ان كل واحد منهما محجوز في ذلك ان حلف البائع انه لم يبيع الا
بما اشتهر به يتكول المشتري دون حلفه ثانية وان حلفا انه لم يبيع بخلاف فان شكل
المشتري حلف بما اشتهر به اخرى انه باع مائة واستحقا وكذا المشتري والمازري في هذا
الفصل زيادات شطرنج شرحه واخصار شطنا وعلي هذا الكلام يجوز مسئلة ابن
الحاج والله اعلم **باب** المازري عن اشترى حبة بثلثين ثوبه وبيع في مائة
خمسة اعوام ثم توفى البائع فقام ورثته وزعموا انه اغتابا بعمد ابنته من السلطان
كان اخذ الولد لكونه يخدمه وعند به حتى فداه الوالد بثلثين هذه الحبة فقال المشتري
باع ابوك الحبة باختياره غير مجبور وتعرفت فيه تصرف المالك في ملكه بحسنه
وقد رتبته على القيام واثبتت زوجته ابنته ان حماها امه في عن ولده ثمان خبيات
شابعه من الجنان فقال المشتري كان حمال قد باع نصف الجنان من غير انكار
منك وتصرف فيه تصرف المالك مع حسن ذلك ولم تذكر ان لك فيه حقا ثم ذكر
بغية كلام يقضي انها ارضية بما وقع منه من التصرف فاستظهرت المرأة بعد هذا
بشاهد اشهدت انها حين اخذت زوجها انها قايمه فيما باعته او يبيع عليها من ربح
او ربح وغير ذلك ولم تعارض في هذا الجنان شيئا وانت بشاهد اخر انها لا تقدر
على طلب ما باعته الى حين فيا ما فقال للمشتري هذه شهادة لا تحضر فان قولها
ان في قائمة لا يفيدها وقولها فيما باعته او يبيع عليها هذا خارج عن الجنة لانها لم
تسمعها ولم يسمع عليها وقول الشاهد لا يقدر على الطلب خارج عن الجنة ايضا ثم ايدى
المشتري بعد ذلك شهدوا انها لا تخاف من امير ولا سلطان ولو طلبت ملكك وتخاف
على نفسها ولا ما لها من وقت وفاة الامير وولاية ولدك الى الان وقالت القائمة ان
المشتري يتصرف للسلطان وانه لا يخذل الاحكام قالت وشهد لي بذلك شاهدان
زكوا وانه لا يقدر ان يمنع من احكام القضاء وشهد له العدول بذلك **فاح**
قوله لا منعادير المرأة باعت او يبيع عليها يعني عنه سوال الشهود ان كانوا حضورا
حين التازلة وقولها لا يقدر على الانكار ولا كلب حقوقها فهذا اليمين منها ويقضي
لها به اذا استقلت الشهادته به من غير معارضة وقدمت ادعاء شهادة بالانكار

فان

فان ما شكل انكارها سئل الشاهد فيما فهمه عنها واقامه المشتري شهودا بغيره
ذلك مسطر بالتواريخ والقصص عن صفة الاقوال عند جمعهم حتى يستقر المعاد وصدق
بالترجم بالآخرة وبيند ثمنها والاعدية امكن شيئا في ذلك ان قرر عليه **باب**
عن اشترى صنعة من رجل ثم تصدق بها البائع على مغاربته فانكر عليه المشتري
ذلك فقال البائع ما بعث لك شيئا ولا صنة فقال حلف البائع ام لا وفيه لورد اليين كيف
حكاه المشتري فقال البائع احلف وانا اعوض اولادي ما هو خير ليها وهذا قول حلف
المدين على الاول وحلف البائع **باب** اد اثبتت الصدقة وللمو لم يثبت في
بيينة تعدلة او البائع سبقا فان لم يكن حلف البائع انه ما باعها منه فان فعل فلا حق للمشتري
فان شكل وحلف المشتري لقد اشترى هذه قال الصدقة فان حلف اخذ من البائع قيمه
ما حلف عليه وبهذا اقر البائع يا بعد الصدقة واحد ويقضي قيمه ما اتفق ومالك
بالصدقة وقيمة ما اتفق يوم المدة **باب** ولا يخرج في من الخلاف ما في مسئلة من
من وهب لرجل حبة لغير ثواب فادعى رجل ثوبها واقام على الزينة ولا يرى الهبة قال
السع ام بعد فالمدونة الحكم للبيع لان الثابت هيا والهبة مشكوك فيها هل يبي البائع
او بعد والصدقة متاثرة والباع مشكوك فيه ولا خلاف ان احد مما ادعى لم يقل الا
وحيزت الصدقة ان الحكم للاول وان شئت في ذلك ففيه اربعة اقوال ان كان الاول
صغارا انظرها في سماع ابن القاسم من الهبات وفي اخر الهبات من المدونة **باب**
ان يشتري من رجل اشترى مركبا بعد ان رآه واصطبه وسافر به ورجع وادعى بغيره فقال
البائع ان اردت الاقالة فقلت فقال نعم ثم طلب المشتري ما ابيع واى البائع **باب**
ان علم البائع بزيادة المشتري فالاقالة خارجة ثم ينظر فان كانت الزيادة متبعا للمركب
فلاشئ للمشتري وان كانت خارجة مثل المواجل الصواري والرجل وشبه ذلك فالزيادة
للمشتري قلت **باب** حرة متخرج على اصلين الاول هل الاقالة بيع حادث او حلف بيع الثاني اد
راد في الحبس ثم خرج منه فعلى الاول ان قلنا انها بيع حادث فكل متعلق فهو من المبيع وكل
منفصل فهو ليس بالمبيع الذي ياتي ذكرها اذا اوجب في المبيع خبثا او ابوابا او غير ذلك
وان قلنا انها حلف البيع فلا يوجب منها الا ما كان موجودا حين العقد او ما هو في حكمة مثله
وما استبه ذلك والاصل الثاني ما زاده المجلس في الحبس مثل الخشب والميازيب وبنا وخود
ثم اراد اخذ او ورثته بعد موته فان فيه خلافة في المدونة وغيرها فلهذا **باب**
او عن ان عن كثرى مركبا او سيفه بالطعام ثم اشترى الطعام رجل اخر على تصديق في العدل
واقرار بمركب بذلك ولم يرب الاول وكان بيعه بعد دورانه لموتى اخر وحل المشتري
محل الاول على الكرا الاول هل يجوز سابعة اهل النسب فيه فيما بينهم من طعام مخلوط او متاع
مفطور ومم حديد امزود وهل يجوز بيع المركب من بيعه حينئذ وهو موسوف او فارغ
باب ان امكن المشتري ارجاع الطعام وادخله مثله من لقوله بدلا منه او كراهه من

مشكلة ان احب فابيع جاز ان كان عقد الكوا صحها او سلمها كذا وتجلان على ان الطعام
لم يخلط او لم يخلط الا بماله مما على كيله ولو فسد الكوا ويدخل المشتري محل البائع لم يجز
لاشتراؤه الطعام على ان يودي كرا الا سلبا وقد يعود الجواز الى كرا المثل والبيع بعد الوصول
لا يجوز لعدم الامن في ثمنه ونقصه اذا لا يدري المشتري ما اشتري اذ لم يشتر كيلة
معالمه من ثمنه واعرفه واما بائع اهل السفينة في غير وقت طول فجاز فيما يمكن تصرف
مشتريه فيه في الحال واخراج من موضع شخصه لنفسه والا لم يجز وهذا فيما يضمن
لغيره ولم يخلط بما لا يدري كيف الانضمام ما خلط به واما بيع المركب فلا يجوز على
ان يقبضه مشتريه بعد تقبضه لانه معان يباح قبضه الى اجل بعيد او بعد رجوعه
من السفر واما بيعه خاليا ويمكن قبضه في الوقت والجور فاجاز واجاب عنه
ابن عبد الرحمن بان بيع الثمن بعد وموطة المركب اوسا الى مرسى ثان وصرفه رب
المركب فان راى المشتري الثمن وعرفه وموطة وحله او راى ما خلط فيه وعصب عليه او
صوب ما على غيره فله جاز وكذا بيعه بعد الوصول وقبل التفريق جاز اذا كان على
التصديق والبيع بالتفقد ولو كان يتمن الى اجل فابيع فاسدا اذا كان على التصديق واما بيع
السفينة وموطة وساة وقد احاط بما حكي تركي ظاهرها وباطنها فهو جاز وكذا بيعه بعد
الوصول قبل التفريق جاز اذا كان على التصديق والبيع بالتفقد ولو كان يتمن الى اجل
فابيع فاسدا اذا كان على التصديق واما بيع السفينة وهي مرساة وقد احاط بها
حتى يترك ظاهرها وباطنها فهو جاز اذ لم يدر الراها الى موضع فان اكرها الى موضع لم
يجز اذ لا يتدبر على تسليمه الا ببلد اخر هذا ان بعد ولو قرب والوصول مامون فجاز ولو
تقدم وشراوها وموطة الى الحوض مشكونة وقد غاب اكثرها في الماء داخلها مستور بالبحر
غير جاز **مسألة** بوخذ من الخواب الاول ما يفعاله الجار سحق الزيت في المركب ثم يبدله
فيبيعه من تاجر اخر ويخل مدخله فان حصل الزيت حيث يتغير دخلا منه فلا يجوز هذا البيع
لانه غير قادر على تسليمه ولو باعه من تاجر اخر يبرأ ان سار بل المركب لبعض السير لم يجز ايضا
لانه دخل على الكوا على الجوز المتقدم ولو باعه منه عند شخصه بحيث لا يتغير دخله
ولا سار المركب في السفر وعلم صفة الزيت جاز ذلك **مسألة** ابو الحجاج الطبري
عن ثوبان وورثها زوجها وابنتها الغائب وابنة رشيدة واخرى مولاة ابنتها وورثت
ربعا بقوم من قباج الزوج جميعه بغير توكيل من ابن وابنت ثم توفيت المشتري فورثه الخمر
فباع الرقيم القاصي ثم قدم الولد واراد تقصير حصته والاخذ بالشفعة في البقية **مسألة**
اذ اثبت ما ذكر فلا ينقص بيع حصته واخذها او يجزى مع الزوج وبأخذ الثمن فان نقص
البيع في حصته قلله الاخذ بالشفعة ولا يسطر طول الغيبة اذا احدث بقدر وقدمه او
فزيب بحيث لا يبرأ تاركا لو حضر فليحتج بغير ربح فوضعه قبل استيلاء العدة وعلى اهله
واما بعد الاستيلاء عليه كما هي لان قاموا لهم كمال الودع وهذا حكم الدار فية

كأول

كأول العدة ولم يزل على ملك المملوك وتقدم فيه خلاف فعلى هذا لا يجوز شررا لرجل لانه
لا يتمكن منه كل المملوك فهو كمثل الرقيق المستن عليه وعن بعض الحكماء ان لا يجوز بيعه
ولا اسلام عليه وجعلهم بكاهل الامم او نقل ايضا انه لا ينبغي ان يبيع الطعام لاهل الجور
الا للسينيين منهم فيجوز ويأتي منهم فيجوز ويأتي منهم جواز شهادتهم وتزك خطاب قضائهم
كما جري به العمل في الفتوي بالاندرلس فيمن ما وحت ايلة المرتد ان يحضون **مسألة**
عن ثوبان وورثت زوجة واولاد اصغارا وولدا ووهي متوفية فطلبت المرأة مهرها قبل ذلك
الى اهل الموضع بغير تداء ولا حكم حاكم فلما كبر الاولاد طلبوا حقوقهم في الرقيم فتمنعهم الامر
فقال القول قولهم او قولها **قاجاب** اذا اجتمع عدول الموضع ووجهه وشهدوا بالاندا
واستقصوا الثمن او قومه قيمة مستوفاة لا يوجد في زيادة لو شهدوا بالبيع لكان
ماضيا ولو لم يكن هذا فلم المقيام واسترداده ويقتضى منه دية ويجزى الموارث فيما بين
بعد دية **مسألة** اقام الجماعة مقام القاضي في عدمه وهذا اصل المذهب الا في مسائل
يأتي ذكرها ان شاء الله لا بد من القضاة **مسألة** السيورك عن ثوبان وعليه دين
فتمت المركة وباع بعض ثم قام بنقض القسمة لئلا له ذلك اذ هو واجب رد الثمن او
القيمة **قاجاب** لا تصح القسمة عليه ويرد ما كان قابلا ومن ما باع فليحتج احده
المذهب في نقض القسمة قبل اداء الدين حال حيي لله تعالى ولا بد من بقية الا ان يكون
في ما يوت به البيع الفاسد يجوز امسكها ان شاذ ذلك اصحاب الديون وكذا ان اختلف اذا
ضموا الديون في اموالهم وارادوا القسمة ومن مامونون حال لهم ذلك امر خلاف بائع في
محل ان شاء الله تعالى **مسألة** ابو عمرو وان ابو بكر بن عبد الرحمن عن ثوبان في سفر
ولم يوصي لاحد واجتمع المسافرون وقد موار جلابع هناك تزكته ثم قدوا بماله الميت
فقام الورثة وارادوا انقص البيع اذ لم يبيع عن اذن حاكم وبلد بعد عن موضع موته
وقد نقل ما عرفت الرفقة في مثل هذا جاز في المسافرون حكمهم حكم القاضي امره **مسألة**
من مات في سفر وموضع لا قرائية ولا قضاة ولا عدول فافعله جماعة الرفقة من بيع غيره
فجاز وقد وقع مثله في العسك من مسكن فصر بفعله وامضاه ونقل عن ابن نضر الا ورك
انه امر ببيع مركة غريب يذكر انه من احياء فارس وورثته مجهولون ودفع الثمن الى قوم
تقاه من اهل المغرب وامرهم بالبحث عن ورثته فان لم يجدوا وبيعوا منهم بصدق مبه
على الفقراء وذكر رجل انه تسلف منه دينار فامره باعطائه لوليك التقاه ويريه ذلك
اذا شهد على الدفع **مسألة** تقدم ان الجماعة تقوم مقام القاضي وكذا الرفقة واصل
شهادة الرفقة بعضهم لبعض اذا انبت للمصرفة وجواز شهادة المسافر على قول ابن
في المصرفة وافق به ابن رشد بله اجاز خارج المذهب شهادة من على غير الدلالة فيما لقوله تعالى
واحران من غيركم وحمله مالك على غير القبيلة لا على غير الاسلام ولذا اشهد الجماعة في قرية
بعيدة من القاضي والعدول منهم مجهول وبعد ما كالتك في سيرة واربعين واسلم منهم

وخصوميا ممن يشاء الله من امام وموذن وغيره ولكل قوم عدو لهم سببه كذا الصلوة
 فكذا ما وصل هذا ما وقع في الجهاد من الله وانه اذا مات عندنا حرمنا من ورك
 ما لا وقت له فانه ودينه مدفع الى من ورثه بملكه وتعتق قايده رقبته وقال غيره مدفع
 دينه وماله الى حكاهم واحل الشطر لهم حتى كان ما نواحت ايديهم ومثله حكم في النوازل
 عن اصبح اذا مات مسلم بملكه بعدد بعثت تركته الى مدينته ودفت قسطنطينا الامام رحمه
 مات صهره الزباني بالاسكندرية فلما موبها عام محمد اخذ ماله الموقوف بها وذكروا ما
 تقدم **قلت** وكذا وقع في مسألة تمام حجج بالاسكندرية ايضا بوجه من غير
 بخوفه وصار ماله بيد مقدم الوكب بالاسكندرية لمج الفاقه ماله وطلبها حاصل ما به
 الناس من مال هذا الرجل فخلصت بعض العزمايين كيد فغوا ذلك الى ورثة الحب
 وفات قبض البعض وتعد واستخلاصه واحجبت بما تقدم ويان ديوان القاضي عند
 في هذا الزمان عسر لعرض من الولاة لاولاد العيب التي تحت ايديهم عن قرب من اخذهم
 وكثر اختلاف القضاء على الديوان المذكور وعدم الثقة من يحصل من تحت يده
 شاهدناه في ذلك البلد ولعل الداودي فعل ذلك لفكلة الثقة عنده بديوان القضاة
 او يعرض من الولاة لم كما تقدم وقدمت هذه المسئلة **وسئل** السبوري عن بيع القاض
 على غايه او محجور بما اعطى فيه بعد النكاح والبيع زيادة من غير شهادته ان يبيع مخالفا
 واستقصا هل يجوز هذا البيع **فاجاب** ان ثبت انه او فوالعطاء ولم يوجد فيه الا
 ما بيع به ولم يقع محاباة ولا حيلة في البيع الا استقصا رفقونا في كل حال **قلت** واعرف
 لا يبي رشا مثله في بيع ربع او غلته في نفقة المحجور فقال يستقي وبيع ولا ينظر لبيع
 القيمة اولا لانه غايه المنة وروكذ اعرف لان محجور فيمن عليه للدين بعبه فانه
 يضرب له اجل شرين فاذا انقضى الاجل فانه يبيع ولو لم يبلغ القيمة وحاله من قال ينظر
 الى قيمته **وسئل** ابن رشد عن باع من صباغ سلعة بعثت متافيل على ان يصيب قطارين
 ملاحه وعلى هذا الشرط ثم البيع على ان يزيله البائع نصف ثمن ما يصيب كل ما يصيب
 دفع له دينار او قطع دينار اثنى على ثمن السلعة والصباغ ثمن معلوم وبوكسوتان
 ونصف من سمارك او اجن من ثمنها والاحضر ثلاث كسبا من ثمنها والكسوة اربعة وعشرون
 ذراعا هل يجوز هذا **فاجاب** لا يجوز ذلك لعين ملاحه من الفساد وهذا الكمال بالكا
 وبني عليه الملك عنه قلت يريد منه الجاهل في الاجل وعدم تعيين ما يصيب ويباع
 في بركة الى غير ذلك **وسئل** عن باع سلعة بعثت الى اجل معلوم فاراد ان يدفع له ثيابا
 يحيط قبل الاجل او بعبه من يقطع عليه من الدين هل يجوز ام لا **فاجاب** لا يجوز ذلك
 حل الاجل ام لا الا ان يحيط او يصيب بعين شرط ونحو سبائك بعد ذلك قلت قال القاضي لا
 يجوز ان يبيع ما حله من دينه في ثياب بعد اوجابه اذا كان ذلك مضمونا واختلف اذا كان
 العبد او الدابة او الدار معية على تلك مدة اقوال فقهاء مالك وابن القاسم اولا واجازه

اشهد بكتاب محمد بن مالك فبين كان له دين على رجل الى اجل فاستعمله على قبله
 الاجل فلا خير فيه لاني اخاف ان يتعيب الذي عليه الحق او يحرم ولا يجله فينا حالي رجل
 اخر فاذا ما قد صار دينيا دين فلا خير فيه لهذه الحكمة واختار ان حل الاجل فلا يجوز
 لان ما شاعروا قيمته يؤخذ باقل من الثمن نقدا او دخله بقتي او بولي وكذا ان لم يحل وكان
 اقتضا هذه المسألة بعد من اجل الدين وان كان يقصر قبل او عند اجله او لا جاز ولا يد
 دين به من لا يمامعية ولا يفتي او يفتي شيئا في الاجل ولو طال الاجل ولا يد
 كراهة ما لك خشيته مرض الرجل لا نكاحا من الفسخ من الاجارة بقدر ما بقي من ذلك
 وهو في هذا الخلاف ان يقاطعه على خياطة الثوب او ما اشبهها فلا يستاجر الا فيما لا
 لان الخياطة في الحفاصة لا يتعلق بوقت ويحل ما حلت ما لك واختلف اذا اخذ عسرا
 يتاجر حدها فمعه ابن القاسم واجازه اشهد واستقله ما لك وهو قول مالك
 في المدونة وجمع على ثمانية كتاب محمد اذا كان بعد الاجل ويجوز قبله اذا كان لا يتاخر الجواز
 الى حال الاجل واختلف في اخذ دار غايه فمعه ابن القاسم واجازه اشهد وفي القول
 الاخر يبيع بعد الاجل ويجوز قبله اذا كان يقبض قبله او معه ولا يأخذ بعد اجلا امره
 سواء منع او عيى اعل حيا روت خلف اذا كان قبل الاجل حيث يؤول الحصة او ايام
 الخيار قبله او معه والصواب جوازه لا معين **وسئل** ايضا عن باع سلعة بمن
 بقدر اقل قبضه او اد شراها منه الى اجل او تقدم بعض ثمنها هل يجوز **فاجاب** ان اشترى
 منه ثمانية بنية حدث له بعد ان انتقد ثمنها فهو جائز والام جبر **قلت** ظاهر
 المدونة الجواز الا ان يكون ثمنها اهل العينة لان بيعات المفقود لا يتم فيها الا اهل العينة
 واعرف لان الما حشون عدم جوازه وفي المسئلة كلام ذكره ابن يونس فانظره **وسئل**
 ايضا عن باع دار بمن نقدا وقبضه ثم اراد شراها بضعفه الثمن ابيه ام لا كان
 قري مع اخويه الصغيرين في حجر الاب المذكور بمن مخرج على عوام معلومة وليس
 للصغيرين ما يدفع منه خطهما لاستعمال الرباع وان لم يكن في مستعمل فيصير حيا
 يصير قبل ذلك وان مات الاب هل يجوز هذا البيع حتى الصغيرين ام يرجع ميراثا
فاجاب بمحض الكبير ما اشتراه لنفسه ويبطل ما اشترى لاخوته ان كان على ما ذكرت
 وان كان في اصل البيع شرط تقاضي الثمن من علة البيع ان كانت فيطل البيع في البيع
 وبمير ميراثا قلت لعل متعة الشرا الصغيرين انما هو لاجل شوايه لهما دين على
 القول به وهذا هو مذهب المعيين وكان يستقدم لما في زهون المدونة ما يدل على
 الجواز فقال وللوصي ان يرضى من متاع الميتين دهنا فيما يبيع له من كسوة او طعام كما
 يتسلف الميتين حتى يبيع له بعض متاعه وذلك لا يتم للميتين ويرد هذا على من يقول بمتعة
 ويقول انظر فيه لان حاشا لسوق من وقع على وجه محقق وهو زيادة الدين فلا يجوز قال
 شيخنا الامام والصواب جوازه لان بيعه يودي الى نفوته وهو ليس من وجه الشطر

اشهد

اذا نظرنا كلاما يورد الى يقايد لكن هذه المسئلة هي شره بدو من خلاف ما يحتاج اليه الا ان
 يقال قصد من بان لا يورد الا من علمه وجه فظهر لكن يجوز الموت فقال النجوم فينظر في هذا
وس التواشي عن له ولد صغيرا فصدق عليهم سربع وثركت امهم ربعا فباع جميع
 ذلك من ولده له كبير وذكوانه باع ذلك لنفسه ولما ظهر له من النطر والبيع سربع
 وللربع غلة كثيرة تقوم به ولم يكن لهم حاجة لبيعه وانما باعه لئلا تترك جهته امهم
 منه فباع للقاضي ففسخ هذا البيع امر لا واذا افتحه فليس يرد من يد الاب امر لا **فاجاب**
 لا يحتاج في بيع الاب الى الحاجة ولد البيع من غير حاجة اذا رآه نظرا او باع مثله القيمة يوم
 البيع فاما ان باع ربعهم ما نقص من ثمنه بكثر فهذا يتوقف على ان لا يولد له ولد والميل الى
 اخواتهم او غيرهم بان لا يولد لهم فيفسخ هذا البيع ولا يمكنه القاضي من النظر لهم اذا ظهر
 عنده هذا القصد منه قلنا لا يجوز ان يوصي بالاب الوصايا ان الاب محمول على السداد
 في بيع الربع حتى يتبين خلافه وان بيع الوصي فيه محمول على عدم النطر حتى يثبت السداد
 فيه قال لانه في المدة مئة ما ذكر بيع الاب الذي لم يستثن شيئا وفي الوصي يقول ان
 كان سدا او ذكرا الميسر وغيره من الموقوفين ان الحكم فيهما واحد وانه محمول على الصلاح
 حتى يثبت خلافه وبه راي العمل في زماننا هذا من سخطنا الامام وتاخره قصاصة
 وقته على ذلك وما في ان شاء الله تعالى من كلام ابن رشد اذا باع الوصي بمسوغات البيع
 ثم تبين ختمه عن انه يفسخ البيع ما لم يثبت بغيره يرد في فسخ البيع ومقالته في فسخ
 العتق خاصة في اخذه ثمننا بحاجتنا مسئلة المراجعة وما في حكم بيع الكافل والمقدم ايضا
 ان شاء الله تعالى **وس** القاضي عن بيع السبي هل لورثته نقضه بعد موته ام لا
فاجاب بيعة غير آدم ولورثته نقضه قلنا ولورثته فالمشهور كذلك وعن
 ابن الماجشون حكم من لا يملك له ابن محرز وقد كان يشبه ان يعود ما كان بيده ولديه
 من نظره في هذا مما يظن فيه قال ولا سيما عبد القاضي في المولى عليه بيعة زوج لغيره اذن ولديه
 فلا يعلم حتى يورثه ان النكاح ثابت وفي المدة اذ اعني العبد بعد ان تزوج لغيره
 اذن سيده معنى النكاح واختلف اذا مات المحرز قبل النكاح في نكاحه وتقدم ان فيه اختلافا
 كثيرا فانظر حكم الورثة فيما تقدم في هذا السؤال هل يجري على بعض فصولها ام لا
وس المازري عن توبة وترك زوجة وانتهى ثم توفيت احدي البنتين
 اخبرنا واما ما ثبت ان له ثلاثة اربع فون فساد القاضي عن ثمنه فاعلم به واعرف من على
 من له بقية في الفون اخذ الفصول من سوم ذلك الثمن فوضي بذلك فغرض على الشريك في الفون
 هل يشترط تماثل الثمن فقال حتى انظر ثم جاء وسلم ذلك فبيع للمشتري بعد ان استظهر
 عليه المردول بزيادة في الثمن وانفق المصور ثم جاء الذي دفع به وزاد في الفاصل
 معتبرة هل يقبل منه ذلك ام لا **فاجاب** اذا ثبت عند القاضي استحقاق البيع على
 حسب ما مر من معنى ايام الخيار وتبطل وعرف على الشريك فلم يقبل فلا تقبل منه الزيادة

وقبض

اليوم

31

اليوم لانه زيادة في ملكه استحقه مشترية قلنا جري العرف عندنا انه لا يقبل زيادة
 في الثلاثة الايام التي يبيع السلطان على خيارها خلافا لما وقع في هذا الجواب واما بعد
 الثلاثة الايام فلا يقبل الزيادة ممن كانت اذا وقع بذلك واستحق حبيبا تقدم في
 بيع القاضي على المحاجر وكثيرا ما يجري هذا في بيع علات الحبس والكوبة ربعه ما لم
 يكون عادة فيه انه على قبول الزيادة وان كان فيه غنى يوم البيع كثيرا وجب الرجوع فيه
 كما تقدم في بيع الوصي اذا حصل المسوغات ثم ثبت العتق اما ان كان العتق لسوق حرة
 فلا يثبت اليه اذا كان بعد الثلاثة الايام وقد وقع هذا عندنا في بيع حب زيتون
 وكذا امعصر وموضع الفسخ في بيع الزيتون يري راد المشتري عليه ولم يقع في المعصر الفسخ
 لان الزيادة في الزيتون طرأت بعد ان لم يكن **وس** عن شريكين في فسخ يورث
 احدهما وخلف ورثته ويورث احده الورثة وتترك ورثة احدهم مولى عليه وتورث
 الشريك الآخر وتترك وارثا فخاضهم ورثة الشريك الاول في رابعة ومن حملها نصيبه
 من هذا الفندق وطالب النزاع بينهما في ذلك وكذا النزاع في اصل ملك الشريكين
 فقام الوارث لاحد الشريكين المستفرد وطلب المفاصلة في هذا الفندق ولانه ان بقي
 الى فراغ الخصام سقط وتقدم وهو على الحالة التي ذكر فقال الخصم يادى عليه ويخص
 كل من له حق فيعلم او يرد فخصوا ولذا اول الايام ويؤدى عليه ووقعت المرافعة فخص
 القاضي فوقف على الشريك جميع على ان ياخذ كل واحد ما يؤوله في الفندق ففصل بيمين هذا
 المبيع مع التامع لكونه لا يفي ام لا **فاجاب** اذا ثبت انه لم يبادر لاحد لعله تقدم
 واستمع الشريكان من الاصلاح فالقول قول من دعي الى الفد اعليه والبيع اذا كان طول
 الخصام يورث الى اهلاكه وهلاك ماله الشريكان وهو من باب اصناعة المالك ومن الضرورة
 للمصلحة لبيعه اذا كانت دمه تحتك وما يورثه عند ابكت ف الخصام وينقص لا
 يحسن اليه وهذا المستفاد لا ند اذا ثبت لم يبق في البيع ما يتعقب **وس** القاضي
 عن ثبت لها قبل ولدها الغائب دنا من ثمانية اوسداسية وحلفت على ذلك وبيع
 على الوارث بيمين له في دار خاوية ومضى الزمن قد والدين فارادت الام اخذها
 وبقاها في ذمة شيا حتى يحضر ولد ما فاما ان يسقط عنه الدين وتعتبه ماله او تصارفه
 ويبي ما يونه الذمة وشهدت بنية انه هذا اصلاح للغائب خير من المصادفة قلنا يقال
 ذلك ام لا **فاجاب** الاجل في الدار اذا بيعت للمفاصلة حتى دعا الشريك لذلك
 ان يفي في ذمة المشتري مع الاصل ان الامان ان الدين لا يقضى على الغائب الا اذا
 طلبه صاحبه فاذا اخبر هذه المناجزة وهو حسن نظر للغائب فلا يرد عنه ويعبر
 القضاة قلنا وقع في كتاب الرديا لبي ما يقتضى بقاء سيد المشتري من قوله وتبرأ
 هو الاول الثمن ايضا لقيه ووقع فيه ان القاضي يجعله على يد من يتق به وذكر عياض ان
 الكلام وفاق وان مراده الاول اذا رآه اهلا لانه لم يملكه مسئلة في النطر وهو من يورث

عليه طعام من سلم خال وصاحبه غايب فزوجه العزيم للفاضل ليرى اذ منه لزم الفاضل قوله
قال وفي كتاب الرد بالعيب ما يدل على خلافه اشوا الى ما قلناه اوله وفي كتاب للكاتب
ما يدل على هذا ومما اذا اراد المكاتب ليجعل ما عليه وسيد غايب رفعه الى الامام
وخرج حوا **قلت** ولعل هذا الاجل الخروج الى الخوبة فلا يدل على الاول واوجب هنا
اليمين على الامر بجل عيبه الولد فهو كما نص عليه المتقدمون اذا كان الولد صغيرا
وتحتمل ان يكون يمين القضا هنا لاجل حق العزيم من له دين على الولد الغايب ان كان
فلا يكون من حق الولد وحده ولو حضر على هذا التقدير اذا كان معروفا بالدين ولو كونه
مخاطبا فلا بد فيه من يمين القضا **وسئل** عن توفي عن زوجة وابنتين منهن ما ولد
كبير من غيرهما واخرج زوج احد الابنتين وثيقة تاريخا منذ اربعة اعوام بقسمي ان
المسورة كان باع من صهره علويا منذ سنة وتاخرت الشهادة الى وقت السارح المذكور
فسأل الولد عن هذا فقال ان كان البيع لا حتى يتبين خسر كثير وذكر زوجته وصهره
وطرأ هذه الترم ان الزوج المذكور انما اشتراه لزوجته ولم يسم اشتراؤه ولم يبين البيعة
فبطل الثمن وبيع لغيره فلهذا فلهذا البيع تام ام لا وقال اني سكن العلوي
في الصيف والسفلى في الشتاء **فاجاب** لا خلاف ان بيع الاب لولد المعلوم بالاكساج
على وجه الافراز لزم لامطعن فيه وطعن من طعن بانه باع من ابنته ومما اذا اكتسب بغيره
فلا يصح وما قوله انه بيع ثلث الثمن يوم البيع فان ثبت هذا فهو كالمبيعة فان كانت سكنى
البائع لحاجة وعذر فالتممة منعدية اذا حيز حوزا بينا قبل هذا وان سكنة لعذر
الى موته قويك التهمة **وسئل** ابو العباس المدور في ثمن شاة يتولى القضا نصدا
على ابنتين له بدار وممالة ولايته ثم ماتت احدي ابنتي وترك والدتها وزوجا
لم يرحل بها فاحذر الاب مال ببيع عاتلة باع فيها الدار من امارة وباقها لرحل اقامته
ببداه سنين ثم ماتت البنت فطلب نقض البيع حكم الصدقة فنارعه الذي العارضة
وقال بيع ابنا عليها جاز فقال الاب طلبت استرجاع الدار من المرواة البائعة فلم تستعني
وفت بدلت لها ثمن العار وباعته واعلم اني اقوم عليها واحتج المشتري على الاب بالبنت
بالسكوت طول هذه المدة وقد بنا ورم في الدار فوعى المشتري بمنزلة تاجده الاحكام
الا في هذه المدة **فاجاب** صدقة الاب على ابنتيه الصغيرتين وجازية لهما
جائزة فاذا باع هذه الصدقة بعد هذه الجائزة لنفسه وهو على معنى البيع وكانت
التمن لهما بمنزلة من اعنى عبد بولن الصغير وهو على نفسه معنى ولزمه القيمة
وكذا الوتزوج مال ابنة الصغير فهو كالتن المذكور واختلف اذا تزوج به وهو قاصر
فقال الحكم كذا وقال اللان الرجوع على زوجة ابنة في غير شية وتزوج على زوجة
في قيمة ذلك هذا الواجب عندي في ابنة الحرة الا ان يكون بيع بسبب لو كان الاب
لكان له القيام ببيع الممنوع ولو الاكراه فله القيام بذلك واما الابنة المتوفاة فللرقم

القيام بتمت في الربيع ويفتح البيع ويأخذ البيعة بالشفعة ان شاء الا لا شبهة الا في
مال زوج ابنته هذا الذي يظهر في **قلت** قوله هل يزوج الفقير الاب من مال له
يتخرج على الخلاف في مسئلتين الاولى هل يحكم على الولد بتزويج ابنة ام لا الثانية هل يستتر
في الدمة بالديون هل يزوج ام لا وهي تجري على الخلاف هل النكاح عقد معاوضة فحيز
على احكام المعاوضات او لعل عليه المكارمة فهو شبه الهبة ويجري على ذلك
مسائل من الحواش وغيرها **وسئل** الما زكي عن باع صابونا في اخر الموسم قال البائع
ولم يقطع مع المشتري ليعبر وكان سعره ثلاثه عشر او اربعة عشر دينارا القنطار وقد
المشتري انما اخذ في وسط الموسم بعشر ونصف القنطار وذكر العار فون للتجارة انه
كان اول الموسم بخمسة عشر ونصف وفي وسطه باع عشر الى احد عشر ونصف ولا
يدرك كيف اخذه فله القول قوله **فاجاب** القول قوله البائع اذا لم يقطع منه
سعره ولا يفتا قضا انه ياخذ لسعر ذلك الوقت فله الاحتج فان تراصيا على شئ بينهما
وان لم يفتا على سعر وفات الصابون حكم البائع بمثلها الا ان يثبت المشتري ان دعوى
البائع لاشبه وان لا يوجد صابون حينئذ ويحكم الرسم من غير مقاطعة وانما يوجد على
مقاطعة معلومة او انهما معا على فيكون القول قول المشتري ويجعل في ذلك ذهب
فوق ان يقول قوله في التسمية التي ادعى انه فاطمه عليها او لا وقد اشترى عليه ما يقسم ما
اختلاف والصحيح غير كما ورد لاسيما في مثل هذه المسائل قدس تحتمل ان يكون انما
مقال قوله البائع مع عدم التسمية لانه العرف لانه مدعي الفساد والافالقول قول من ادعى
التسمية او اتفقا معا على عدم التسمية ابتدا واختلفا في تقدير قيمتها لا خلاف الا في
في اول الموسم واخره **وسئل** عن ثمانية معاملته الناس بالعينه في الدين فباع من
المرأة وبها يستعين الى احوال فلما قبضته طلبت من بيعه لها لعدم علمها بالبيع فاستردت
تحمسين وزعم انها ثمن الزيت ودفع ذلك اليها فلما باع البائع مقال ام لا **فاجاب**
بأنه في قول المرأة فان قالت باعها الما مو حقيقه ولم يكن بيننا حين البيع مو اطاة
على ما احوال فالبيع باق ولا يصرفونه من اهل العينة مع غيرها وان قالت انما اني باع
وزعم انها ثمن الزيت فهذا ينظر فيه في اهل العينة فان دفع البائع على وجه صحيح فله
مقال لما في باب الثمن ان يقال ان بيعه الاول فيه غيب كثيرا ولم تستسلم ماله فيجري
على الخلاف المشهور في المذهب هل لها مقال ام لا وفي المدونة لا يبيها انك تسترد بها مال
يسلك ذلك لجملة بالبيع الامثل ما يجوز ان سراً وهما به ووجه محموله الا ان يكون المشتري
بوالذي وكل الاجني وفيه لا يجبي ان يبتاعه لانيك الصغير باق من الثمن وكذا ان لو كان
رجل على سراً لا يجبي ذلك **وسئل** عن رسم مضمونة في شركتين في خانوت مجلس فيه
للحش ثم وقع بينهما مشاجرة افضت الى المزايعة في الخانوت ثم اتفقا على ان يترك احد
الخانوت على ان يبيع المروك له الخانوت للشارك كذا وكذا فقبضوا شيئا عنهما فبيعه له

هذا هو الصحيح في البيع
بما لا يملكه البائع
فان كان البائع
مستحقا له

ويرفع له ثمنها وعلى هذا انزل الخائون وكان هذا بغير ما من شربون فلهذا يبيع هذا العبد
امر **فاحاب** بنظره تسليم الخائون فان كان لبيع له ما يبيع في الحال معلوم وقصد مما يبيع
الاستفاد بالخائون مدة معلومة جاز ومعه وان كان على امر محمول والتمتع المتروك له
الخائون بمجمل لم يجز ونسخ **وسال** عن رسم مضمته ان دارا باني امولة وولد هاتفا
على اجرا معلومة وانما دعت الى بيعه فهو ذلك عليها فبلغ ثمنها كذا فادعت فاشهدت على
بيع نصيبه لمن سخره وقالت لا معنى نصيب ابني حتى يترك المشتري انما وجد من العبد
قد روى من الثمن كذا فادعت لارحوم لك به فوجبت انما سلمته على هذا الشرط وانكر المشتري
ذلك من قوله وقال انما اشترىك الدار صفقة واحدة على يدك القاصي يد عواها البيع
لضرورة الشراكة ولم اسقط شيئا ولم ار من العبد حتى يكون القول قوله **فد**
لم يذكر الذي قبلا لك فيه تسليم نصيب الغائب ومي لاحق لها فيه ولا الولد في ولايتها
وانما يبيع الجميع القاصي ولو ثبت ان الامر قال لا يبيع نصيب الغائب الا ان يسقط المشتري
من العبد ما قبضه كذا كان البيع فاسد اذ لا امر محصور لما اشهد به القاصي على نفسه
في نصيب الغائب فراجعه السائل وهو القاصي ان يبيع كان على المفاصلة ولم يبيع شيئا ذكر
لكن ذكرت الام ان التزم ذلك فلهذا متعلق بيمين امر **فاحاب** ان لم يكن الغائب
في ولايتها فليس له ادعى في حق الغائب ولا استحقاق في يد غيره عليه لكن اذا ادعت حقل
في فعله مثل ان يقول عومت على ود نصيب الغائب ولم يكن هذا الشرط فينظر هل ادعت
هذا في العود او بغيره في اليمين فيقول **وسال** عن المغانبة في البيع فاحاب
ورود كتاب فثبت فيه ان الحكم حكم له باعدها لقولين ان العبد الكافر مودود فان حكم به
فخره الذي ينقض ما حكم به من احد قولي المذهب واما انما قد ذكر الصحيح من المذهب
انقلد الا بعد شغل طويل ولا ارضى نفسي ولا استحال ما يقع من منتسب الى الفتوى
فيحصر على ما عدا اليه طبعه من المذهب وما استحسنه من غير عرضه على كتاب الله وسنة
رسوله صلى الله عليه وسلم واستعمال امول الفقهاء حين النظر في هذين الاصلين وقد
نظرت المسئلة فلم اجد لها في القرآن الا عموم قوله او فوا بالعقود وقوله ولا تأكلوا
اموالكم بينكم بالباطل الآية وقد تجاذبها الفتوى فيقول من التزم العبد حبه ان قوله لا
ان يكون حجاب عن سرائر منكم وهذه عن تراجم منكم ومن لم يلزمه حجب بقوله لا تأكلوا
اموالكم بينكم الآية والعبد القاضى كمال الحال بالباطل فانت ترى هذا المتقابل وينظر
ايضا في الاستقنا هل هو من الجس ام لا مع تسليم القول بالعموم وفيه اختلاف بين
الاصوليين واما السنة فما علمت لها اصدك الا في حديثين احدهما عليه السلام
عن ثلق السلف واشانه الخياط الملقب منه اذا اتى السوق حرجه مسلم مسطرب الى من يري قنا
عليه السلام لا تلتوا الخلب فمن تلقى فاشترى وامنه فاذا اتى سيده السوق فهو بالخيار والظاهر
انه يملك العبد البائع فلهذا اجماله له الخيار ولو كان اهل السوق لكان الخيار لهم وللعلماء

منظرب

اضطرب في تعليل الحديث وهذه الحديث المثبت لخيار البائع اعم من ان يبيع او لا
فمن ثبت الخيار بشرط العتق فهو ما تعليل له ومن اثبت مطلقا فقد اعمى آخر الحديث
الاخر فكانه جاز من منعه للمنفذ صلى الله عليه وسلم انه يجزى في المبيع فقال اذا بيعت
فقل لا خلافة له والمثبت ولو ثبت حكم بوجوب الخيار لم يبق لخيار خصوصية ويقول الاخر
جعل من له الخيار ثلاثا وما ذلك الا لاجل العتق والراوى اذا ذكره فلا يبيع منه المحرم
لم يحل على العموم على الصحيح من مذهب اهل الاصول والكل ام في من جاز قول على قوله الآية
والجد يثبت بطول موع قوله بغير ريد فافترى لا يقد رعي معرفة هذا الا بعد استقصاء
النظر في هذه الضنون التي لا يتخلص منها الا بعد توفيق في النظر ونحت طويل فقلت
ابن القصار ان مذهب مالك ان المملوك اذا اراد ان كان فاحشا ولم يحل عن المذهب عن
وعن النخعي والسائي ارد فانت ترى هذا بين الامامين فقد قال باحد القولين عندنا
وهذا اذا كان المملوك جاهلا لا يعلم ولا بصيرة له بالبيع والشرا واما العارف بالقيمة فما
اشترى به فلا يختلف في امضائه عليه لانه اما فعله لغرض او لغيره ان يكون كالبوا
لما له فان وقع الختم في هذا القسم فالحل عليه بالعبد ما مضى وان استسلم للبائع وعين
فلا يختلف ان له مقابلته العتق والخلاف في غير المصداق لما كسب بغيره غنيا فاحشا والصلح
فيه امثال وقسم العتق ارجا لعارض الطوارىء لعل الله ان يفتح بالتخلص منها ويوضح الامر
اقام مالك رحمه الله اربعين ليلة في سؤال ما لا اعلم من هذا وقد اخبرنا بالمراد
مؤد له كل مذهب **فد** واستدل من منع العتق بقوله عليه السلام ان من اتى من المصنفين
الحديث ومن اجازة استدلال بقوله عليه السلام المملوك لا يحد ولا ما جاور وذكره الخطيب
في تاريخ بغداد ومن طريق الحسن بن علي عن ابيه عنه عليه السلام **وسال** ابن
الحسن عليه السلام في غيب وله ارحامه فباعها عليه في الدين واخذ وادبوا ثم قام
فادعى اليه بيمينه غيبا كثيرا فقال يمكن من ذلك امر **فاحاب** اذا ثبت اني بيمينه غيبا قد
الثبت فالتزم فلا يبيع القادم من طلب حقه واستيفائه هو ومن يبيع ذلك من الحاضر
ممن يبيع عليه مما له شغل الذمة ومالك استعمل المالك اليه بالارث اجد وليه **وسال**
الحجر حتى يخرج عا ومن امه في موصنة الذي يوصيه فيه دار الجميع حقوقها في تحسين دينار
وقيل امه ذلك ثم توفي فترسه امه وعاصب وبعد ذلك نحو ثمانية اشهر مرضت امهم
فأوصيت لأم العاصب بثلاث هذه الدار ثم قام الان العاصب وقال ارد بيع الدار وادع
التمن المذكور لاجل ان ابن حباب امه في ذلك فقال نرى له في ذلك مقالة امه واذا
كان له مقالة فماذا في البيع او الحباة واذا كان في الحباة فضل في وقت البيع الاول او الا
فاحاب ان لم يكن في الدار حباة في ثمن ولا بقضيل امه في الدار كونها اعز مال له
فلا مقال للعاصب وان كانت حباة بل احد العتقين ردا لبيع على المشهور من القولين في الحباة
فيقتضي الثمن وكذا لو حباها ببقضيل باعطاها الدار كونها اعز مال له ولو تمت الدار وكثر

وكل هذا اذا لم تعلم بنية ربي الغاصب بالبيع او دليل شرعي على رضاه والاحتلف ان يكون
 هذه المدة ما لا ذر حتى ينفذ المدة ونقص البيع وفي البيوع الفاسدة من البيع من
 باع في مرضه من بعض ولد عبد او اذ اجاز ما لم يحجب في الثمن او العين ببيع خيار ديار
 او عياله **وسب** ابو محمد عن علي بن ابي طالب ربهما وسبنا فخرج احدكم كتابا بيينه انه
 ابتاع ربهما من ابيه معلوما ولم يزل في ذمته حتى هلك **فاجاب** اذا كان للوارث مال
 معروف وما باعه بثمن لا عين فيه واقرب من الثمن في صحة فالباع تام وان شاك في الورثة
 ايمانهم انما حوى على الصحة ونقص الثمن الصحيح لا على الصحة فذلك لهم وان لم يعرف للولد مال
 فالبيع بالمال ومضى ولحقه وعطية لا تنفع الا بالخيار من جاز الامر وخياره الاب مع سكا
 باطل في الصغير الا ان يتيقن بيمينه من دار عظمى فيمضي الجميع **قلت** قوله وخياره الاب
 الى اخوه ذكره ابن رشد عن ابن المواز وذكر المصنف ان عليه العمل ووقع واخرت خياره
 الواهب من الدار باطل العطية للصغير وقوله الا ان يتيقن بيمينه من دار عظمى هذه اصلها
 في اخر الروايات المدونة انه ان سكن الاقل من الكلال وان سكن الاكثر بطلان الكلال وفي
 المصنف بطلان ما سكن دون ما لم يسكن هذا احصاه بعض القرويين وفيه اخذ الموثقون
 انه اذا استثنى اقل العطية او الحبس لم يغير نفسه وسكنه فادامات حتى بالهبة او الحبس
 انه عامل وسوا كان الزرع في الاشهر متفق او مختلفا وبات في الكلام مثله ان شاء الله تعالى
وسب بعضهم عن بيع المريض فاجاب بان بيعه وشراؤه جائز انما ياه فيكون
 من ثلثه عبد الحق للاب ان يبيع على الصغير ربهما ولا يبار من خلاف الوصي لا يبيع الا بنظر
 ووجه وكذا الوصي لا يبيع اربع الصغير للمثواب لانها اذا كانت بيد الموهوب انما عليه
 القيمة ولا يبيع بوله بالقيمة شيئا اذ ليس في هذا نظر والاب يجوز ربهما مال ولله القوا
 والوصي لسبب عن الولد فليس مؤتمرا له الاب وهو اضعف حكمه العزناطي ويقتضي في
 عقد بيع الاب على ابنه معرفة صغيره وان باع لنفسه ذكرت معرفة حاجته وبيع الاب
 لنفسه لا بد فيه ان يقول متى يعرف اصل المال للابن وابتاعه له مال وهبة له جائز وان لم
 يعرف الهبة قبل ذلك **قلت** ونقد في طر ابن عات قوله احران البيع لا يجرى واخذ مما
 اول كلام ابن سهل واختلف في قضية انظر ابن سهل العزناطي ولا يثبت التولية الا باقرار الاب
 اليه **قلت** اول ما يدل عليه السياق من العطية السابقة ويضمن في بيع الوصي معرفة ايضا
 وبما يوجه كان والسداد في الثمن والوجه الذي يبيع لاجله وانقلقت تركه وهو واحد سبعة
 اشيا حاجبة اليتم وكثرة الثمن ليعاوض به ما هو ارفع من ذلك او يكون لا يعود عليه منه
 شيئا ويكون حصه فيخوضه بملك كمال او يريد الشريك المبيع والمالك لا يفسد ولا مال له
 مما يتباع به تلك الهبة او يكون من اهل الذمة او موصلا بسبب له به خيرا او يكون واهيا
 وليس له مال يصطفيه ويضمن في بيع الخاص من معرفة الحضانة والحاجة ونفاذ المبيع وانه
 من احق ما يباع عليه والسداد في الثمن وانه عسرون دينار اقل وانه في بعض احكام الورث

هذا هو الوجه في بيع المريض
 وهو جائز في كل حال
 ولو كان في مرضه
 لم يفسد البيع

والاب في الوصايا ان شاء الله تعالى الشعي ببيع الام الحاضنة على المحضون اذا كانت قيمة عشر
 دينار ونحوها وقال غيره قد والثلاثين دينار اجاز نقله ابن الهندي في العطار اذا
 قيم على المبيع هذه اقلية اثبات الحاجة والحضانة والسداد في الثمن وان الثمن ينفق
 عليهم في مصالحهم ولم يكن لهم مال غيره واحق ما يبيع عليهم من عقارهم فيقطع ما لم يملك
 والاجنبي والقرىب واحد **وسب** ابو محمد الرضائي عن تصديق علي بن ابي طالب في بيع
 مشاع وارصه من اربعة عشر عاما ثم باع الاب ذلك وتداوله الاملاك والوارث فلما
 كان الان قام فقام واراد فسخ بيع الاب في تلك الاملاك وزعم انه اذ لم نفقة الولد حين
 عزم على الرحيل بالموضع استوطنه وقد طلق امه فالتزمت نفقته على ان يفي مع امه
 فقد باع ما لا يحتاج الولد اليه وبيعه وابوه الان في حاضر فهل يوجب هذا انقضاء البيع ام لا
فاجاب الا بما موثوق فيما تؤول من النظر في اموال متيعة محرم من بيع وشرا
 وغير ذلك وعلى المصلحة والسداد وما كتب في وثيقته البيع باسمه محمول على انه بوله
 بمزولة لما لو كتبه باسم الولد الا ان يثبت ان الاب باعه لنفسه لا لولد فهو مودود
 اذ لم يبيع بعه على الوجه الذي جعل له الشراء وبيع الاب مما جاز محمول على السداد
 هذا الطاعن على الاب بانه باع لغير نفقة ولا حاجة غريبة في صحة البيع اذ الشراء
 بجعل بيعهم سداد الوجوه متعددة ذكرها العلما ولم يخصص في البيع الاتفاق خاصة
وسب ابو محمد الطرالمسي عن لها اولاد ذكور واناث وزوج باعت دارا من
 احدى بناتها مع زوجها بمائة وثلاثين ديناراً فبعت خمسة عشر ديناراً والباقى بمائة
 في كل سنة فبعد ما نفقت احوال الثمن بغير الستة مائة للزوجة ولم يخرج من الدار
 الى مومتها فقام بقبلة الاولاد وانبتوا ان الدار تسوي بالتقديس يوم باعها ما ينادي دار
 ديناراً وقيمتها بالناسيل ثلاث مائة وخمسون ديناراً وطالبوا ما يجب في ذلك فاجاب
 الحاصل من المنقول في مثال هذه المسئلة لا عقاد على ما يظهر من القصد في ثوب التهمة
 وبين القصد الى التولية جرت مجرى العطايا فيما جاز او لم يجز وما ذكر في السؤال من
 الوجوه به يظهر وصوح الحال والظاهر منه عدم القصد الى المعادونة وحلها بمقتضى
 القصد ورجوع الدار ميراثا ورد ما قبض من الثمن لها فسد وسقوط الموهبة عن بولي
 والبيع في التوفيق واحاس **ابو الجراح** ابن ابي العرب بان المبيع غير ما من حق الولد
 المدة لو من لثقتا وت القيمة ولم يبع حيازتها لبقا الباعية فيها الى موتها فلم يفسد البيع
 ومن دفع ثمنها اخذ من تركتها **وسب** عن هذين الروايتين ابو القاسم بن البراء قال
 له ان بعض الطلبة قال في كلا الجوابين نظر في نواحيه الحكم عند هذه السوال
فاجاب يعود سطر الافتتاح بان هذه الآثار في بعض المشتري وتصرف في بيع
 المبيعة قد تم ملكا الشري وان بقيت في يد حاقق مائة والمشتري حرم منظر وما يحق
 الروح فيمنه الهبة فلو فاقية القيمة الكافية في ذلك الوقت اما حال العقد فانه

هذا هو الوجه في بيع المريض
 وهو جائز في كل حال
 ولو كان في مرضه
 لم يفسد البيع

لم تثبت فلا يكون واما حرجها على المطايا فهو اوجه وعليه لا اثر للعقد ونحوه من القاسم عن
ماله ان سكنت المصدة في المصير من عين ما قصد فيه لا يسطر على المصدة وليس من ضروري
كونه ساكنا ان يكون يدعى على الجلالة ولا حرجا به فيصير ما ذكر **وسئل** ابن زيتون عن امرأة
ليس لها الابنة واحول فباعته من ابنتها نصف المصدة الذي على ماله من الدار القلاية
نماية دينا وحالة ذكرت انها قاصتها من ذلك ميسرين دينا وايتها محسنون دينا والاث
الام التي منها من مطلق ابنتها قبل البناء وذلك فيما ذكرت الام من غير ابرار الصدق الذي
ذكرت ان ذلك الاثر ان كان فيه والحشر الباقية من الميسرين ذكرت ان ذلك كان ميسر
لا بنتها واعتوت بقبض عشرين دينا وعشرون باقية في ذمة المشتري فماتت الباقية
بعد سبعة عشر اعام فورا بنتها المذكورة وعصبتها فطعن العصبة ان لا يبيع
وانه تولج اذ لم تزول الباقية ساكنة في الدار الى موتها وان ثمن المبيع فيه عين كثير وانها
انما ارادت البيع عن العصبة وللليل للامنة واستظهرت الامنة بعد تضمين اشهاد الام
بأنها المتفقة عليه في جميع موتها ستة عشر اعام متقدمة ومقادير على ذلك ليخرج
به عينا متى اقبلت وقال العصبة ورثة الام انهم لم تكن بحاجة لابنتها بل الابنة بحاجة
اليها وانما اشهدت به الام لتوليها من العصبة قبل علم مقام الام **فاجاب** اقرار
الام بدين لابنتها عليها في صحته وانما لا ان تكون الابنة المفترقا غير معرفة مكسب
ولا فائدة من ميراث او غيره واقوت لها حال ما يشبه بالثب فافرادها تولج وان افرد
ما يشبه حال الثب ووقع المبيع مما لا يشبه ان يكون ثمن المبيع او يشبه ولم يفتقر اليه
الثن كما ذكر في السؤال ولم يزل المبيع في يد الباقية الى موتها فهو تولج وعن ابن القاسم
باع من ولد المصير ارضا بعشرين دينا وبعثتها مائة دينا فلم تولج في يد الاب المصير
ففي يوروثه عنه وللولد الحشر وقال من اشهد بصحته الخ ليعت مسلم هذا من امر
او ابني او ولد اسبي ولم ير الشهود الثمن ولم يزل الميراث في يد الاب حتى مات انه لا جوار
وهو تولج **وسئل** ابن ابي الدنيا عن اعزفت انها لما اشاعت ما اشاعته من الدار
لولد ما ماله وذلك في حياة ابني الولد ثم اشهدت انها سلمت ما اشاعت من الدار للمصير
لها وللمصير لولدها اسحاق وكذلك ما تصير لها من زوجها بالمرور عن دين كذا لولدها
المد لود فصرقت فيه ولم يرد ذمتها وهذا التسليم بشهادة من لم يجل بها دية تكون احد
الشاهدين انكر الشهادة بذلك والاخر شهد على شهادته انها كتبت بخط يد المصير
واشهدت بعد ذلك انها سلمت جميع ما كتبت في الرق الذي لم تثبت شهادة موروث
بوسيع واشهدت في صفر ان جميع ما اشهدت على نفسها في تسليم الدار لولدها ليس على
وجه وانما هو حيلة ان تطلب ما وضع على الديار والبراق وسئل ابي لهذا **فاجاب**
اشهادها انها سلمت جميع ما كتبت اليها في ذلك الرق كما كتبه اعزفت لها بان اشترى التقيف
من الدار مال وادها على حصة الشابة عنه فان علم الولد مالها من هبة او صدقة او وصية

او ميراث او غير ذلك فيكون للولد نصف الدار ولا يجل فيه الا بداع وان لم يجل له
مال من حصة من الوجوه فيجل اعزفت اليها ذلك على هبة النصف من الدار وتوطا انه كان عنها
الولد وهو يعرف بمال احميل على ترك الخوز وعلى النصف والسكنى في الدار وعلى ذلك وقع
الجواب فيمن اشترى عبد اودارا وقال انما اشعيت ذلك لولدي بماله ولم يعرف له مال
ثم توفي الاب قال لا حكم للولد مما اشاع له امه لانه يتوهم في ذلك لانه انما اراد اسقاط الخوز
على هذا ايجال ابداع فيجل عليها انها اشهدت ما اشهدت خوفا مما ذكرت واراد حيا
ان يفي ساكنة في الدار ولو اشهدت بالهبة فثبت ان نفيها لم يخل لم يخل له فيطالع مقصود
فان قيل انما يطل الهبة بترك الخوز وفواة الواهب وبهنا حيا في الجواب ان المطلوب ما
يثبت هبة فاذا سلم انها هبة ثبت ابداع وبطلت الهبة واما اشهادها انها سلمت ما اشهدت
من حيا ومن الحاجر لولدها ولم يذكر ان ذلك من ماله ولا عطف على الاشهاد الاول فهذا
التسليم حكمه كالهبة انما يكون له مال وارادها ما سلمت لولدها ومنه عن زوجها وتوطا انه كان
لدين تزيت لولد ما وصفت فيه ولم يرد ذمتها فثبت له من ذلك ما يصير لها بالخوز في
نصف الدار او يسطر ايضا من وجهين احدهما انه لا يعرف له مال الثاني على تسليم ان لولدها
من شرط صحة تسليم ما سلم ان يثبت في ذلك في الحال لا يكون في دينه دين وهذا اكد
ان قبضة الدار انما كان بعد اشهادها انها سلمت له ذلك مما اقر بها من دين له واما الشهادة
على الولد بان والدته انما اعزفت له ما اعزفت الا لما ذكرته وانته ليس له في الدار الامور
من ابيه فاذا صحت الشهادة يطل عليه ما قال انما اعزفت بذلك وهو يجوز عليه لغير
تطلق من الحرف فان شهد انه في ذلك التاريخ الذي اعزفت بمصته قوله والدته ادخله
خال الرشد افهم عليه ما اعزفت من اطلاق او لم يطلق وهذا مشهور في قول ابن القاسم واحده
ما في **قلت** قوله في شرط التسليم عن الدين المصير ومعنى ما ذكره المصير في التلطي
وغیره ان شرط الماخوذ عن دين ان يعاينوه الشهود فارغا من شواغل المديان وسئل
الطبري لو ثبت الغبن والحياة في المصير ولم يعم فيه بعد حيازة بطل ولو حجت دخله
فقد تولد لم تثبت ولا صحت فيه حيازة وكان الملك للمصير دارا مشغولة بمكث
الاب المصير لا ينبغي ان يدخله في ان يملكه الثاني لان سبيل وعول ابن فكون على ان ذلك
مقتضى الحيازة في الطور اذا كانت داغاية في بلاد اخر واراد اخذها عن دين جاز
اي يجوز في حيازة فلان وفيها منه وصارت اليه ولا يكون دينا دين وهو كالحاضر سوا
وهذا اذا عرفنا الما بين ونظر اليها او وصفت له فاما على وصف متاخر او خيار فلا حول
لانه دين دين وروي طرف عن مالك لا بأس باخذها منه في دينه وان كانت غايه دينه
وبينها الايام وتخرج لنفسها والاول احسن وعن بعض اصحابنا ولا يجوز للمصير عن دين يكون
على المصير الا ان يفتن المصير اليه ذلك ومنه فيه وكذا ان قاصه ببعض الثمن فلا بد له
من العتق الناجز فيما اخذه ولغيره وذلك ان مصير الزوج الى زوجته عن كاليه او عن

دينة لها عليه دارا او عرضا وفتحت ذلك سنة وحوار. دونه وقت التصير جاز وان لم
 يقض ذلك لم يجز. وورد في دين المشا ووراجوز القنن في جميع التصير المحضرة
 وعقد حاضرا كان غايبا والام يجوز عن ابن القاسم فان وقع بغير حضرته ولا ان ينظر فيه
 من قريته لم يجز وما لو فسخ دين من دين ويصح حتى وان اشهد بالنزول فيه والقنن فيه
 جرى العمل واجازه الشهاب اذا علم بالقنن والنزول حاضر كان او غايبا وليس من دفع الدين
 بالدين انظر ابن سهل في ابواب الاقرار والاول من احكام ابن قحون وظاهر قوله الفقه خلافة
 لانه قال اخذها وغايبة عن دين لا يجوز مفرومه لو كانت حاضرة لجاز ولا يحتاج الى هذا
 الشرط كما استرط في الرهن لان ذلك يجوز في الحوز والقنن بخلاف البيع والهبة في شرط
 الحوز خاصة ولهذا اختلف المتأخرون في الويع الغايب الذي خلاصته من المتكسر بنفس
 العقد فهو فسخ وبالله التوفيق **س** عمل اليداع قد ذكر ابن سهل في احكامه عن ابن زرز
 قال من استر في علق او طلاق فقال متى عقدت لعبدى فلان عتقا فانه انما اعتقه
 خوفا من ان اكره على بيعه من حيث استطاع ان امتنع وانما اعتقه لوجه بداره من مثل هذا
 وشبهه وانما عومل بمثل لمعتقه فان اعتقه بعد الاستر عالم يلزمه العتق وكذلك ان
 قال ان طلقت امرلي فلانة فانما افعله خوفا ان يوجد عنى من جهة السلطان باشيا اطلب
 بها وانما عومل بمثل لمعتقه فان اعتقه بعد ذلك لم يلزمه الطلاق ابن سهل واصال هذا
 كالم من استر في شئ قطوع به لا يصح الميكال عتق والطلاق وشبهه يريد كالم ليس بعتق الاستر
 ولم يلزمه وكخوفه في دفايق ابن الخطاب قال ويصدق المستر في فيما يقع كونه من التوقف وانما
 يعرف شهورا لا استر عتق ذلك قال وانما يجوز الاستر عتق الحبس وشبهه كونه تارة بالحبس
 ولو شام بوعال ولا يجوز الاستر عتق البعوض لانه انما يبيع امر يتوقفه وانه راجع فيه لانه
 حق للبياع وقد اخذ البايغ فيه ثمنه الا ان يعرف الشهود الاكراه والاختاف او التوقف
 فيكون له ذلك قال وان استر في العتق انه متى عقد لم يكره فلان عتقا بطلا او موحلا فانه
 انما يفعاله لمعتقه عليه مستزنيا لا مستحلبا لا سقما منه فيفسخ العتق بعد الاستر عتق
 وان لم يعرف الشهود القلق الذي ذكره **ق** ونزلت في محله من هذا او هو الى
 لما عزم على الرجوع من القبر وان الى تونس ابنت زوجتي ان ترجع معي الا ان اجعل بيدى
 طلاق كل من تزوج عليها ونفسى على ذلك ولا ينسئ كل المباشية حتى اصال ذلك فلو
 عنه شحنة الفقيه الى محمد الشيبى رحمه الله واخينا الفقيه ابن عبد الله الفاسى ان كلاما
 آلت لها من جميع وجوه التملكات او الطلاق او غير ذلك فليس غير ملتزم له بغيره ان ذكر
 ان الرقعة ما مونة وغير ذلك من جميع وجوه الاسباب الموحية للرجوع ولم يعلم ذلك الا
 فويل ثم اذا استقلت بها الى تونس واخذت ما كنت استر عتقه بغيره ان كتبت لها اختيارا
 وانكبت بها لشحنة الفقيه الامام المصنف رحمه الله تعالى فكتب لي تحت ان الاستر عتق
 عامل حسبما نص عليه المتقدمون والمتأخرون وكنت احدث ذلك من هذه المسئلة

كذا

ومن عوم كتب التبرعات ورسم عليها المصطفى في مسئلة الخلق وعدم الطوعية ومما ذكره
 ابن رشد في رسم امرأة دبرت مملوكها بعد ان استرعت ان الذي فعلته انما هو بنية الى الجوز
 ثم قد رجع ذلك ان تزوجت واخرجت مي مابيد ها وقد رمت انما اخرج مابيد كل من يريد
 الفضا من اصحابنا فابطلوا مابيد ما من ذلك مما استر عتقه في يدي من رسم الاستر عتق
 وبصحفة فكتب المصنف بمصحة وكان شهود الاستر عتقه م شهود القليل وكان لا ينبغي هو
 احسن ابن سهل والاصل في ذلك ما في تمام ابن القاسم من سرعه الى العتق وعوا
 المسلمون بذلك العار فراه سببه فقال له اخرج الى وائت حر فان كان قولك لشهود فقل ان
 يقول هو العتق انما يقول استر لا ياله لقصد ولا فوجر ولا يصدق في قوله فان قيل
 الاستر عتق العتق يقع لان سببه ظاهر معروف وهو فواده الى العتق والحبس بخلاف
 لان السبب لا يعرف فالجواب ان من الجاهل ان يلزم ما قد اشهد على نفسه انه لا يلزمه متى
 فعله وذا راجع عليه الشيوخ **س** واستقر اه بعضهم من قوله في المدونة ان
 القهر والواو اسرادونه احدا بما اسر الى شهده به عدد المعجزة وشيطة في اعماله
 معرفة النقية ان كان فيما بينه وبين الخلق ولا يشترط ذلك في الجمال النقية ان كان
 فيما بينه وبين الله تعالى **س** تحصيله ان عتق الامشاة كلها اذا كانت بين
 الخلقين لا يجوز الاستر عتقها فيما لا بعد معرفة النقية وان كان من عتق التبرعات فالقول
 قول من شياها وقال يفتقر لمعرفة السبب وفي كتاب المصنف منها اذا اصلحه على الانكار
 اقر له اخذ مما اقر له وفاسها على مسئلة اذا اصلحه على الانكار ثم وجد بينه لم يعلم بها
 يورث ابن يونس ووي اصبح عن ابن القاسم ان كانت بينه بعينه الخيبة جذا فاشهد
 انما يصالح له ذلك فله القيام بها قال ويبنى ان لا يختلف في هذا اذا اعلن بالسيادة
 كما لو قال الحاكم بيني غايبة فاحلته في حق تقوم البينة فله ذلك ثم له ثم له القيام بها بعد
 ذلك وانما ان اسر الله انما يصالحه لغية البينة فقال يفتقره وقيل لا يفتقره وكذا
 ان لم يعلم سبب البينة ففقال يفتقره وقيل لا يفتقره وكذا وانما اذا علم ببينته
 ثم دومت ففقال له القيام بها وقيل لا ويومذهب المدونة واختلف فيمن يفتقره السر
 ويجوز في العلانية فصالحه على ما خير سنة واشهد انه انما يصالحه لغية البينة فاما اذا
 في رتبة قام بها ففقال ذلك اه اذا علم انه كان يطلبه ونحوه وقيل ليس ذلك ولم يختلف
 اولا اذا صولح على الانكار ثم افرا وذكر ضايع صكه ثم وحده بعد الصلح انه القيام به المجلدين
 ومسئلة الصلح واما ابن حبيب عن ما ان ومي وفاق لابن القاسم ومي له في العتق
 وجوده بينه لم يعلم بها مطر راوا من يراه صك ضايع ووافقه عتقه عليه فصالحه
 لاجل ضايعه ثم وحده فلا رجوع له ابن يونس لان هذا امر لا يكره وعن طرف في يدي
 عليه حق في كونه فصالحه ويشهد انه انما يصالحه لا نكاه والى على حق فلا يفتقره وقد
 ابطال ذلك البينة اذا اطلها بعد الصلح لاقاد يورث له المطلوب بعد الصلح فياخذه

كذا
 كذا
 كذا

ببينة حقه في فخر ابن عبد الحكم كذا لا قيام له ولا لم سومة الاتفاق باسم شهادة أو
علم على أصل حق وفي موضع آخر لا قيام له وأن واحد بينه وعن سحنون إذا شهد في السر
بما أن كان له أنما يصلح حتى يجد بينه سحنون إذا شهد في السر أنه أبو جعفر
ولا وجد بينه وقد علم أن كان يطالبه وما وجد فلذلك عامل ابن يونس وما أحسن الظاهر
أحقا في حال عليه ابن الحاج مذهب ابن القاسم إذا باع المبتاع السلعة بغير صلح وقدر
كان اشتراها شرافا فسد فإن رجعت إليه بوجه من وجوه الملك ولم يخلها فوت غير ما ذكر
فله ودعا على البايع وعليه جواز إذا اشترى الشخص شيئا فاسدا وباعه بغير صلح فاشترى
بالحق الصحيح إذا لم يفت الدار بغير المشرطي وإن فأت شفع بما شاع بالقيمة في الأول أو
الثاني في الثاني ابن عباس متى عقد على نفسه قطع الاسترعاية الاسترعاوة وكوفي
استرعاوية أن قطع عن نفسه الاسترعاوة والاسترعاية الاسترعاة إلى أقصى بنائيه
فإنما ينعزل للضرر إلى ذلك وأند غير ظالم لشي من ذلك كله وراجع في حقه فله ذلك
ولا يضر ما شهد به على نفسه من قطع ذلك كله ولا ينشأ رسم الشجرة من العاقبة
لا يحتاج إلى قوله ما ذكره وشاها ولا أحكام ابن جبري من صير لزوجته دارا وأرضا عن
كالي وعزوه من الديون وقيل المرأة ذلك ولم يجوز الزوج من الدار والأرض من
أراد أحد الزوجين قبض ذلك **فأجاب** أن كانت الدار دار سكنى الزوج ولم
يفرغها من عماله وساعده قبل تنصيرها إلى الدين إلى الزوجة وفيه حين ذلك فدل
دين بدني وسبع فاسد ويضيق في الأرض والصفة وأحد وهو قول ابن القاسم وبه قال
شيوخ فرطية ابن بابية وغيره وبه العمل وبلغني عن ابن الخطاب الفخار أنه أحاز ذلك
وأنه قال صدقة فيحتاج إلى حيازة الأول أقول أن نشأ الله **قال** قد قدم
دليل المدونة في قول ابن الفخار وأجاب بعض المعصنين فيمن باع ما كان من رجالهم
مات المشتري بغيره وشتمها فادعى ورثة البايع على ورثة المشتري أن الملك عليه موقوف
وأند الآخرون قالوا قولهم حتى يثبت خلاف ذلك ابن الحاج في رجل صير لبعث
ولده ما لا باعه لهم من ميراثهم والأدهم وتوفي الأب فقام الابن أخوهم للأب يزعمون
أن تنصيرهم هذا المال ليس بجائر وهو محمول على عدم النفقة ونحو أن هذا المال إنما
على جميعهم وسوي بينهم فيه فأجاب الفقهاء بأن التنصير عامل وفعل المصير جازي واستدل
أخرون من عماله لهذا التنصير وأجاب أبو محمد بن عتاب بالتنصير ماض ولا يقطع أعم
المعصنين بما اعتزض وتقدم حوله في مثل هذا السؤال بخلاف ما دفع هنا وذلك ليضفيه
أن الحكم وقع بتنصير الرجل المذكور ومثاله أجاب أصبغ بن محمد في المسلماني وأجاب
ابن رشد بقوله جواب الغنية أنه محمول بوجوب الفاعل لتنصير صحيح به أقول وأما السؤال
الذي ذكره فلم أجب فيه على التنصير إذا لم يتي فيه وجهه وإنما أجبت فيه على الهبة
والعطية وجواب ابن الحاج مثل جواب الغنية **أجاب** أبو محمد **قال** لم يذكر في هذا

السؤال

السؤال هل يخرج الأب من هذا المال أم لا وتقدم أن من شرطه ذلك إذا كان ذلك بسبب
ملكه في ذمته وإن كان من شيء حصل تحت يده فإين كبيع الأب من ولده بما لا يبر وجهه
ومن ابن أخيه إذا كان ذلك لا يشبه ما يصير للولد من أمه وفي نوازله أيضا شهد
رجل في سر ضد المتصل بوفاته ببيع خادم سواد له من زوجته وله ولدان ذكر وأنثى
من غيرهما مات فاعتزض المتكدم على الولد من البيع وقال أنه تولى ولم يصفى عقد
البيع معاينة قبض الثمن وتخاصموا عند ابن محمد بن قاضي أبو محمد بن عتاب وابن الحاج
بنقص البيع ورجوعهما ميراثا وأفتى ابن رشد وأصبغ بنفودا البيع وخلوصه للزوجة
فأشار القاضي بالأصلح أن يكون الخادم نصفا للزوجة نصفا لميراثا وهو حسن من
الاحتياط **أصل** هذه المسئلة ما في مديان المدونة فمن أقر لزوجته من
موصته بدني أو ماله فأن لم يبرف انقطاع وناحية وله ولد من غيرها فذلك جائز فإ
عوف بانقطاع إليها ومودة وكان بينه وبين ذلك مفارق ولعل لها مند ولد صغير
فلا يجوز إقرارهما من لم يبرف منه لا هذا ولا هذا أيضا رضى به يوم المفتين وهو
مناط الخلاف بين الأسيخ وأقوي الظاهر مع ابن رشد ومن سعه وهو الذي يعضد
الأصل في أن البيع أصله اللزوم إلا أن يبرض له ما يبر وأصل عدمه وهو المحمول
على التهمة في الأول في كلام النظر في مقدمات ابن رشد **وأجاب** باع رجل من زوجته
أم ولد نصف دار في صحة محمية وحسين شقلا عبادية وأشهد على قبض جميعها
ثم توفي فقام أخوه فقال أنه تولى وأثبت عقد استرعاة أنه لم يبرف ساكنة في الدار
إلى موته وعقد أخوانه كان معاد ياله وأند كاذبة حياته لا يورث من ماله درهم ما
أجاب أبو محمد بن عتاب وأصبغ بن محمد بأنه إذا ثبت السكنى إلى وفاته فذلك
البيع باطل ولا حق له في دار ولا ثمن لأنه فسد الهبة وبه قال من تقدم من علمائنا وشيوخنا
وليس من باب وصية لوارث ولا باقر أرصد بن لوارث ومثله قال ابن رشد قال وهو
قول ابن القاسم وعماله أفتى ابن الحاج وزاد أن عقد البيع لم يضمن معاينة القبض
وذلك مما هو عليه في يد ونظر القصد إلى التولية والخدعة والوصية للوارث وبه حات
الرواية عن ابن القاسم في سماع حسين بن عاصم سألت ابن القاسم عن شهد في صحة ابن
تبعته هزلي هذا من أموالي أو أسي أو أرسه مال عظيم ولم ير أحد من اليهود الثمن
ولم تنزل بيد البايع إلى موته فلا يجوز وليس بها وهو تولى وخدعة ووصية للوارث وبه
أفتى في هذه المسئلة ابن سحنون إذا ذكر في العقد أنه من مال الابن ولم يذكر له ومثاله
للأبن أم لفيه قولاً لا أحد مما أنه يصح له قاله ابن القاسم وبه النص الأخوان لا يصح له إلا
أن يعرف له مال والأكان تولى بها وهو قول أصبغ قال ولا ينعقد اشهاد الأب بعد ذلك إلا أنه
أنما يكون ماله فإن مات الأب وهو صغير رجعت ميراثا وليس بمنزلة الصدقة فيجوز حياز
وأما قصد التولية فإذا ذكر في العقد صحة الوجه الذي تنصير له المال منه ويعتبر ذلك

المذكورات بالمسوغات التي تباع بها الرباع على الايام وورثي المشتري بذلك وبعده
عامين من هذا البيع باع المشتري نصف الاملاك المذكورة على الثمن الذي كان قبله
الا يتام المذكورين ثم خرجت واحدة منهم من ثقات المحضر فقامت بالعين في البيع المذكور
واثبتت وثيقة لشهود استرعا ان كان عين في البيع المذكور حين وقوعه لم يزل على ذلك
لذلك الى الان وارادت استحقاق نصيبه من يد المشتري ومن باع له المذكورين واخره
بقية المبيع بالشفعة من ايديهما **فاجاب** ابن رشد بانه اذا ثبت العقد المذكور
ولم يكن فيه مدفع للمقوم عليه فالواجب ان ياخذ نصف حصته من نصف الاملاك الباقية
شربا ابنا ومضى البيع فيما وقع فيه البيع للاجبي ويكون له على المبتاع المذكور ما فصلت
فيمتد على ثمنه يوم البيع المذكور ولا يتحقق البيع فيه لفواته بالبيع ولا شفعة له في بقية
الخصم المبيعة المذكورة اذ ليس ببيع عند احدى لا يفتوت نصيبها بالبيع ويكون لها الشفعة
فيه ولا بيع فاسد حيث فسخه فاحد نصيبها والبقية بالشفعة على قول من يرى البيع العا
لا يفتوت اصلا ويتحقق فيه البياعات وصفاته من البايع ولو قول شاذ في المذهب وقول جما
من اهل العلم وانما هذا بيع بوجه جازي فيمتد على كل من جعه رده ما لم يفت على اختلاف
فيه فيقال للبايع توفية القيمة يوم البيع ولا ردفه ولو كان قائما وقبل المعنى ما قابل الثمن ويبر
ما بقي هذه الاقوال فائمة كلها من العتبية لان القاسم يحسن وانما يريد ولها نظاير
في المذهب والبيع الثاني مفوت للحمية المبيعة لا بد اذا كان مفوت البيع الفاسد به
الذي مما يغلو بان على فسخه فاحرك في بيع العين وسية مسئلة المذهب والذين يخطئ
على نفسه في بيع المراجعة قال بطلونه ما يثبت البيع الفاسد ولا فرق بين العتبية هذا
اخطا على نفسه والوصي اخطا على الايتام **قلت** يريد بعد اجتهاد فلا ضمان عليه
وعد من يحصل تحت يده مع المفوت كما اذا انفق المركة على الايتام وظررين ويقوم
على ما لا كتاب بن للوازم من كتاب الوصايا ان الوصي هذا يعجز ولا يجوز من حصله في ذلك
اذ جعل الوصي ليعوم في الخطا ولا يجوز على الخلاف في المجهول خطي هل يعد خطا له ام لا
واجاب ابن الحاج بان عقد البيع نافذ من ابتاعه على من بيع عليه والعقد المتضمن
للعين نافذ لا يثبت اليه **فاجاب** بجري على قاعدة الصحة والمرضى والعسا والرشد
والسفة والعقل وعدمه وتقدم انه يتصل بهذا الاصل بان ثمة اقوال ههنا على انه
الصحة والرشد والعقل او على اضدادها او ترجيح البيئات واخيرا راي ابن رشد وجماعته
العمل على الاول وفيه اذا باعت امرأة نصف املاكها بنصف الثمن الذي يبيع عا
به وثبت العين في نصف الثمن المذكور ثم اثبتت وثيقة عند القاضي انها من لا
تتعلق بتلك الاملاك ولا يفت على معرفة قيمتها وهي غير مبينة بشئ منه غلب عليها الجمال
به وبقيمة ولم تفت له ولا شئ منه على قيمة لانها ليست بمن يباشر بها ولا غيره من الوص
التي يتوصل بها الى معرفة قيمتها الرضا ولم تزل المرأة المذكورة بالحالة الموصوفة الى الان

في قوله

في عدم شهوده فهل هذه الصفة احدى في امضا البيع ام لا **فاجاب** اذا لم تكن المراجعة
عليها وكانت مالكة امرها فبطلت كما ينقله ابن الحاج **قلت** وعلى مذهب المعتزلة
في غير اعيانهم العين اذا كان مثل الثلث فاكثر يكون لها المقتال احري **فاجاب** مسئلة
واقفي شيخنا الامام بخلاف هذا وهي ان زوجة شيخنا في الحسن البصري ووجه الله باعت زينة
تخلقه من اليابسين عند باب موضع واحد في ذلك السمار حتى وقت على سوم معلوم
ووصفت لها ذلك وانقطع المزاوي عن تلك الخلقة فباعته وبعثت في ظني ثم جازي راد
على الثمن زيادة لها بالذ فاقى بنصف المبيع الاول وياخذها الثاني في محضا بان المولود ما
يتم حقيقة ما تباع اذ لم يشاهد ذلك ولا حال من نفسه لها صفة تقوم مقام العيان
تقيد رها وظاهر جواب ما قبله الاعذر لجامع انه ذكر الاوصاف في السؤال الذي عده
بدي في النازلة الواضحة والظاهر عندي ما افق به شيخنا الامام الا ان يكون قد مضى البيع
بصورة عارفا بالمبيع وما باع فلا يكون لها مال لغير ذلك لان فعل وكذا كقوله والله
اعلم **فاجاب** ابن رشد عن عقد البيع في املاك ورثها بيع اذ غاب عنها الم
يدخلها فظروا رها ولا عرف قد رها ويشهد بذلك كل من في البلد وقد انفق عليه في ر
التي باع الله بغيرها ويعلم قد رها فاراد الله القيام بذلك اذ كان سبعة اياها بغض
بسبب ما جعله اهل البار المذكور فقل له مقال امره **فاجاب** اذا انفق عليه
البيع مما ذكرت فلا يثبت له دعواه ولا قيام له بمضى البيع **قلت** وهذه الصورة التي
قبلها وقد يخرج على مسئلة الوان المتقدمة وعلى القاعدة المتقدمة انما اذا شهد
بغيره بخلاف الواقع فيجري عليه وفي **الطبر** وعن بولعه ابن لبابة كل من باع على يده
او مولى عليه من اخ او عم او وصي او غيرهم في غير نفقة ولا كسوة ولا عور عليه وهو وليها
بذلك ثمة اوجه بين ان تاخذ قيمة ما باع يوم البيع ان فات او الثمن الذي بيع به وكذلك
ان لم يفت الا ان يجب ان ياخذ ما بيع فان قال البايع طلبت له بالتميز الفصل وان يفت
له له اولد اقل المولى عليه بلطيار فبما ذكرنا الا ان وجد شفعة فائمة ياخذها ان شافا
كانت مما يكال او يوزن اخذ مثلا قال غيره فان كان وصيا فباع طعامه او عورته على وجه
النظر حار المشاور النظر في هذا وشبهه ان يبيع الطعام في وقت بيعه في اقبال الربيع
او في وقت خلافه ليشتره في وقت رخصه وغيره النظر في ان يبيعه في الصيف ليشتره
في الربيع او يبيعه في وقت رخصه الا ان يكون لذلك وجه لغيره حسن مثلا ومن عفى بوجه
او سوس او غيره الا لشركى عن مال من هذا عن غير وصية وترك ابنين كبيرين صغيرين
فباع الكبيران دين في مالهما من ماله ثم بلغ الصغير فانكرا الدين ثم طلبوا انما المبيعة
على الدين فلم ياتوا بها اذ المركة مياخذ ما يبيع عليه لا يفت على ذلك ويتبع المشتري الايتام
بما باعاه لغيره مما في قبض ما ليس لهما اذ لا يجوز لاحد ان يبيع على صغير الا اب او وصي
او حاكم قال وان رضى يوم البيع فرضاه كلا وصاية الصغير وكذا رضى المستفيدة في حال

سنة وله القيام في من عشرة اعوام من وقت بلوغه ان علم بالبيع لانه من وجه ال
 والحياة اذ لا يستحق ما له دخل ولا يحاز عليه دون الله المرفع الاعوام في وقت البيع عليه
 لا يجوز من شئ لم يمتعه ولم يمتعه في البيع عليه فهو على اصله الى انقضاء مدة الحياة عليه
 بعد بلوغه ان اصله ودخول المبتاع عليه معلوم وليس من وجه الرضا بالبيع وانقطاع
 حجة العلم اذ الم يفتقر عليه بغير بلوغه من بيع عليه ماله ولا وسائط عالم بالغ ولا
 يقوم عند ذلك في عدم منه رضى بالبيع ويرجع في الثمن ولو كان من ذلك ولم يمتعه عليه
 بعد بلوغه باليومين والثلاثة لا تقطعت حجة ولعدم العشر سنين من يوم بلوغه كان
 يفتقر الى ثبوت حجة برواية يحيى بن ابن القاسم في الاخ يبيع على اخوته المختل دالة
 عليهم او يمتد بها وفيهم ذكر او متروحة قال لا قيام له بعد العشر سنين حتى ولو قال له
 اعلم انك الفتيان ولا يمتد بها هذا احد جهالة وقاله غيره وقال هو الاصل وفي الجاهل
 انه من باب الرضى بمعنى سكوتة بعد البلوغ مالم يمتعه حجارة البلوغ وفي الشهور فان
 الى السنة فان زاد على ذلك لم يمتد البيع ورجع على البايع او رثته وان كان ميتا بما يصار
 له من الثمن وانظر في كتاب ابن عتاب في الاول لابن سهل في مسائل المحرور وكانه يبيع قول
 ثالث الشعبي عن ابن المكوي اذا باع المسقية ثم يمتد واستحق بلوغه فلا قيام له بعد
 ذلك وليس السنن بطول وفيه ظاهر قوله ابن القاسم في كتاب الدعوى والصلح ان
 صلح الوصي على اليتيم الذي الى نظره فيما طلب له من حق او طلب بدينه ان ياتى بعين
 حقه الذي يطلب ويضم بعضه اذا خشي الا يمتد له ما ادعاه او بان يعطي من ماله بعض
 ما يطلب به اذا خشي ان يثبت عليه جميع ما يطلب به جاز وبوليه في النوازل ومكسوف خلاف
 ما حكى ابن جبيب في الواضحة عن ابن الماحي من ان يمتد له ان يصلح عنه فيما طلب له
 من حق بان يبيع بعضه ويأخذ بعضه ولا يجوز له ان يصلح عنه فيما طلب به بغير ذلك
 ابن رشد والصواب الا فرق بين الموضعين لانه ذهب ابن القاسم الشعبي عن ابن الفار
 لا يجوز صلح الوصي عن الايتام في يمين القضا حتى يري العزم من المصالح على انه جلف
 وان ظهر له ان العزم لا يخلف فلا يصلح لذلك لعله لا يخلف وتعرف عن ثمنه وعدمها
 بغير اننا لا احوال والاشارات والكلام ونحو ذلك **وس** ابن رشد فيمن باع المثلث
 بالوصية وفرق الثمن حيث عهده به الموصي ثم استحق كل المبيع او بعضه ووجب المبتاع
 الرجوع بالثمن او وقع في البيع ومم وغلط وباع اكثر من الجوز الذي عهده الموصي ببيعه
 وفرق الثمن **ما ج** لا ضمان على الوصي فيما نقد ويرجع المبتاع بالثمن على من وجده
 الموصي لم المعتبرين وتكون المصيبة منه فيمن لم يجد منهم وفيما فرق على المسكين على مذهب
 ابن القاسم وروايته عن مالك قلست تقدم في نظرين الوصي خذك فوسمه واحكام
 ابن حبان فيمن قام على رجل وزاد ابنه المولى عليه اشترى من الرجل املاكا باربعين دينارا
 وقام الاب بقتله فذكر الموقوف عليه انه باع المثلث المذكور من الولد المذكور بخمسة ابيه

كتاب البيوع في البيع
 في البيع على الثمن
 في البيع على الثمن
 في البيع على الثمن

في البيع على الثمن
 في البيع على الثمن
 في البيع على الثمن

ومعرفة جميع الاملاك وانما في الدرامم زبوا وانما ردها للولد ليس لها فقال له
 ابو الوليد ان لم يرد لها ذلك فانما ثمنها وقد بدل وبنا وهدم ما هو ابوه وعرضه للبيع فلما
 لم يجد مشتريا وصايتها في البيع فقام هذه الحجة وانكر الميراث الاب هذا وزعم انه كان غاربا
 بسطليوس من السباع وثبت عقد البيع وان استمر في ولاية ابيه فلما طلب الاخذ من البايع
 طلب ثمن الاب فيما ادعاه عليه فقال الاب لا يجب عليه ثمن **ما ج** ابن مسعود ان
 اثبت الاب الغيبة المذكورة فلا يمين ولا وجب عليه اليمين وله ردها على البايع والولد
 قوله دافع الدرامم انما دافع الاجل ابيه عليه كما لو كان مطلقا وقاله ابن زب ان ثبت ان
 البايع لم يرد له مطالب الثمن بعد مدهم الاب فهو ماض الا ان ثبت الاب ان البيع ليس
 ولا يلزم ذلك الموكد وان ثبت ذلك لزم الاب اليمين انه ما رضى ولا ردها وكذا اليوم في اليمين
 فيما ادعى عليه من الدرامم بدل الزبوف او يرد لها على البايع المذكور **ما ج** كذا حجري
 العرف عندنا ان كل ما مضى المحرور يمتد وحجره وعلمه فهو ماض ولا ردها وانما يرد ما مضى
 له به **وس** ابو عكران عن مريض باع داره ولم يمتد في الثمن حتى مات فزعم الورثة انه كان
 محلول العقل والبيع فيه **ما ج** ان قالنا البيعة انه كان معه عقله فلا بيع
 نافذ الا انه ان كان فيه حتى فهو من الثلث ان كان المستحق غير وارث وان قالوا العقل
 له او شكوا في ذلك فلا بيع غير جائز فليست كان الظاهر ان الثلث ماض والاصل العقل
 وتقدم اذا قامت ببيته لا عقول له والاخرى صحيح العقل ان فيه الثلثة الاقوال وظاهر
 الروايات في كتاب الشهادات من العتبية والمواد ان شهادة العقل عمدا فقال فيمن
 اوصى او فعل فعلة او اقر وشهد شهودا ان حان ذلك صحيح العقل وشهد اخرون انه موصى
 فشهادة الصحة او في قوله في المجموعة والعينية وكتاب ابن المواز لهذه المسئلة تطالب
 في مسائل غير ما تقدم ذكرها والوعر ان في الثمار وغيره غير عن بعد من البيتين قال فيمن
 ذلك اذا شهد شاهدان في حجة واحدة فقل يفتي بالاعدل وقيل بالراي وان كانا في
 مجلسين فيفتي بهما معا وكانا مالين يخلف مع كل واحد منهما قلست وهذا على تفسير التوثيق
 ومن تابعه وظاهر المدة وانه مثل الشاهدين مطلقا قال ومن ذلك اذا شهد شاهدان في حجة واحدة
 محار في مجلس واحد فقل يكذب ان ادعاهما معا وان ادعى احدهما حلف معه واستحق
 شاهد به وسقط الآخر **وس** ومنه مسئلة للدونة اذا شهد شاهدان سرق لحيمة
 وشهد الاخر انه سرق كذا قال لا يقطع وحمله شحنا على انه عن مجلسين ويحلف على شهادة كل
 واحد منهما ويستحق ولو كان عن مجلس واحد لم يملك الاخذ في الصفة فلا يبايع
 شهادة الا حكمة اذا اصر على حجارة نظره وحلف فوجدها امرأة ونص عليها التوثيق فان
 الصلا حجة لان المقصود ذلك الشخص وقد جعل فيه الحكم ولعبد للمنفعة مسئلة السرق
 كلاما نظره قال ومن ذلك اذا شهد شاهدان ان فلانا قتل فلانا بالسيوف وشهد اخر
 انه قتله بالحر او بالنار فهو يكذب ان ادعى الشهادة وان ادعى لحد الشاهدين فذلك له

في البيع على الثمن
 في البيع على الثمن
 في البيع على الثمن

في البيع على الثمن
 في البيع على الثمن
 في البيع على الثمن

مع مائة هـ ومن ذلك اذا عدل شاهدان رجل واحد وجعل فيهما الثلاثة الاقول
المقدمة وتقدمت مسئلة العقد وعدمه من قبل اذا قال وصي بمقتضى الفلان
بكذا او شهد اخر ان ما اوصى به بشي خفي مات فقال ما اثبت اولى من نفي **وكذا**
التي قال بالذلة معناها هذه شهادة زور قال ومن ذلك اذا شهد اثنان ان فلانا قاتل فلانا
يوم كذا او شهد اخر ان انه كان عنده مائة دينار وكذا من اثبت القتل اولى من نفي وعن
اسماعيل القاضي شهادة القاتل ساقطة واما اذا شهد اثنان ان ما اوصى به فلانا قبله
في يوم كذا او شهد اخر ان كان ذلك اليوم عنده مائة دينار لا يصدق عليه في ذلك
الوصية ساقطة بخلاف اذا شهدوا بمعاينة القاتل ومن ذلك البيعة تشهد بيعة
انما زوجت بعد البلوغ وبينه اخرى قبله فقبل تكادب وقيل من اثبت المدعى اولى قال
ابوالحسن ابن القصار ويبارض البيعتين كتمان الميزانين والخبرين والفتايشين فمن
اثبت اولى ممن نفي وكذا اذا تنازع الميزانان في الزكاة اوجب الزكاة ميزان واستقطر
من اوجب اولى ممن نفي فليس وسنه اذا اختلفت الموازين في باب العدل والقضا فخذ
الفتاوى لا يجب عليه احدا ما اختلف فيه الموازين والعدل لا يجب عليه العدل لانه اختلاف
في ثبوت العيب وعدمه وكذا اذا اثبتت بيعة العيب ونفت اخرى الاصل عدمه
بكل واحد منهما فان كانا بيعتين خروصه واحدة سنة واخرى سبعة اخذ النصف
من هذا او النصف من هذا ولو كانا ثلاثة اخذت اثنان ومن ذلك تقويم السرقه اذا قويت
بيعتة بثلاثة دراهم واخرى باقل ففي المدونة من اثبت اولى ممن نفي ومن ذلك اذا
شهد اربعة على امرأة بالزنا فشهدوا انها زنا قال من اثبت الحد اولى ممن نفاه
وفي الطحاوي لبعض شيوخ المشايخ في السلطان يومى على الايتام ثم يتباع بعد ذلك
من مال الايتام من الوصي وانما اوصاه ليشترى منه نفع البيعة ان كان استقصى في الثمن
غيره وباع طلبة او ودية يجوز له البيع وكان رشدا او لا فسخ قال المشاور لا يجوز بيع
لان كانه ابتاع لنفسه وهو الصواب قال وان اوصى على النظر للقيم ففسخ عليه ثم
لبيع بعد ذلك فابتاع منه السلطان جاز ذلك ولا كلام فيه ما لم تكن محابة **فد**
وكثيرا ما يقع تقادم القاضي على ثلث الاساري والفقير او غير ذلك مما يكون عليه
ثم يعبر من القاضي المذكور شرأى من الركة من ربع او ثلث او ثلث او غير ذلك مما
لله فلا بأس بذلك اذا اوليه بنفسه للزيادة كما قال هاتفي آخر كلام المشاور اذا لم
يقصد بالتقدم الشرائع نفسه وانما هو عار من له ثمنه ولو كان من ثمنه كان اسرا
كما تقدم لا ينال زيادة اجرة كسب الوثائق اذا لم يكن هناك من يكتسب غيره فالاولى ان
يملكه على من يكتسب ولا يكتسب الاخذ الاجرة عليها فلو اراد العبد من المالك ولو فعل كان
حايضا وكذا الشرائع لا يتام او حبس وغير ذلك اذا تضمنت الشهود السداد والصلح

هذا الحديث يدل على ان ما اوصى به بشي خفي مات فقال ما اثبت اولى من نفي

وكذا اذا اثبتت بيعة العيب ونفت اخرى الاصل عدمه

هذا الحديث يدل على ان ما اوصى به بشي خفي مات فقال ما اثبت اولى من نفي

في الشرائع

في الشرائع واما اذا قدمه ليشترى منه او يبيع فالصواب عدم جواز ذلك كما قال المشاور
وقد حكى لنا شيخنا الامام رحمه الله ان شاهدا شهدا امرأة اجنبية في حق ثم بعد
ذلك تزوجها وكان ذلك في عتقة فاحرق فقال القاضي لعل هذا لان من سده الجور
فما شهد في المسطرة من الشاهد والخوف منه اعظم لاسيما اذا كان يوثق من الخوف والبلد
وهذا اكله سائر الكسب عن خصومة فاذا كان بسبب خصومة مات يفتح بين يديه ويباع
على وجه الجور ولا يجوز له شراؤه وكذا حكم لنفسه وبالله التوفيق **وس** ابن محرز
عن ابن سدد عن شايخ في ديار في احد اشغال لطيفة كان ورثة عن امه وورثة عن
ابيه وفي وصيته ان العتقة التي تسكن امه من امه كذا وفي بعض العلل ان لو كان
هذا الوارث اثبت عند القاضي من ملك هذه الدار مع غيرها من تركه احب بعد وفاة والده
وحكم القاضي بها ثم ما زعم في هذه العتقة بما ذكر في وصيته الا ان وجب بيعة لم يخر ان امه ينفها
فبنا لا امر ابن اقرنا انما باعنا جميع الدار سفلا وعلوها بمن قبضنا من المستوفى
بعضه ومن الام بعضه وقالت انه من مال ولدها ولاحق لها معه في ذلك ثم باع الولد هذا
السدر في الدار مع غيره واعتزى لانواع له في العلل المدلورة في سنة لاسيما قال امه
ولاس غيرها وثبت بيعة وليس هناك علل فوق الدار غير ثم قام الان وادعي عدم دخول
العتقة ثم في البيع واحتج بما تقدم واحتج عليه بما في الوثيقة فاعاد رباله وان لم
يغير عليه الوثيقة وان الثمن في محضر واحتج بما تقدم فحل بعد ذلك امر **فد**
وقعت على التسليم الذي ادعي فيه الجمل بما قد راعى عليه وان لم يغير عليه مع ما ذكر في السؤال
انه لا نزاع له في العلل فحوي الجمل هنا بعد انعقاد البيع وان الوثيقة تقتضي جميع حقه
في جميع الربع لا يبيع ان يعيد رفيه لان هذا باب الاقرار وما يؤولهك الصفة فلا يرد رفيه
وما علت فيه خلافا **وس** ابوالفتح عن سؤال مطول فيه دعاوك فخصمك ان رجلا
اشترى حريرا زعم انه ثمانية اوطال او اواحدة وان وجلسا له ان يشترى بغيره وان دفع
اليه جملة الحريز في مقطع عارية وان دفع له من الثمن ستة دنانير ثم جاء المشتري
وطالب من المولى المقطع الذي لف فيه الحريز فزعم انه دفعه للفصار على فسل المولى عن
هذا الدعوى فانكرها حمله الا انه قال اني زعم انه اشترى لطلين من سوم سنة
دنانير الرجل وانته شاركة فيها وقصصت من النصف ثم جاء بعد ذلك بايام وزعم انه
باعها باربعة عشر دينار الى اجل فضاقت عن المشتري فقال فضاقتا على فسلت عن الرجل
فقر فوجد انه رجل سوفيلته عن رد الستة دنانير وانما يستد بوجهه وان لا يجب
معاملته فقال لم يسأل الذي عن قضية الوطن فقال بعت ما من الثمانية اوطال لطلين
الى اجل بثلثة عشر دينار وانما اعطيتني الستة دنانير حشارة الستة اوطال التي
لدي ثم جاء الذي بوثيقة تضمنت اقراره للمدعي عليه بستة دنانير وكسر فان المدعي عليه
ضمن له اربعة اوطال حريز من صفة الحريز وضمنت ابراك واحد منهما صاحبه من جميع

في الشرائع

الدعوى والمطالبة وأنه متى قام أحد على صاحبه ما حوى فعدت تاديع الوثيقة في
باطل والبينة ذور واليمين ساقطة غير واجبة ولا زلة وكل بنية أو دعوى أحد مما ح
واستوعاها قبل هذه التاخير في ساقطة لا قيام لأحد مما بها وكذا في الاستدعاء الاستدعاء
كل ذلك ساقطة متى قام به أحد مما ولم يذكر في الوثيقة اسم للمضنون عنه ثم جابري أن الأوط
المضنونة لم تكن لأحد وإنما هي بعنده ثم قام المدعى عليه بوثيقة الحجابة عنده والصفحة
السابقة فوجد أحد شهودها موقوف وبقيت شاهدته وهو لا يجيب على اليمين فقال قد
رددت عليه اليمين فقال المدعى مرددت على اليمين في سنة اوطا حبري أو كسرت عنه فقال له
القاضي أحلف عليه على الصفة التي ادعاهما وعلى المقطع بصفة فزع المدعى المدعى عليه أنه
المقطع أدناؤه أخذ على وجه الشرا بيمين عينه ليحاسبه به خلف المدعى على ما ادعاه
واستحقته ثم قام المدعى عليه بتلك الوثيقة التي قبلها البراءة وزعم أنه طين أن اليمين
قبله وإنما تزعم اليمين له عدم ذلك أراد التليام بما وقع من اختلاف اللفاظ وبذلك
الوثيقة وما وقع بينهما من أول الأمر من دعوى الشركة والسلف والصمان وغير ذلك
والحال في التمسيد **فاجاب** تقدم جوابي على كثير من فصول هذه المسئلة لكن اجب على
ما يحتاج اليه من فصول وثيقة البراءة وان يظهر لي نظر إلى ما اضيف فيها من كلام الطالب
المدعى من اعترافه وبراهانه فانه لم يكن له وعليه الا ما اعترف به أخرا في الوثيقة وأنه
الذي كان له وعليه وأول ما يفرق منه هضم من دعوى ولا ترك وأنه فعله على طريق الاعتراف
والرجوع إلى الحق فلهذا ما مضى عليه ولا يجوز الحكم فيما بيننا فنص ذلك وهو باطل واليمين فيه
عكس ولا مجال وحكم عليه بنقض الاعتراف المذكور وإن فهم عنه أنه إنما فعل ذلك على
سبيل الصلح والهدم والرضى بأسقاط بعض دعواه فلا تكون تخيئة مناقضه لما وقع في
وثيقته الصلح لأنه يقول بيقضنا ما كان بيننا من الصلح ورجعنا لأصل الدعوى فيبطل
القيام عليه من هذه التوجه ويبقى المتعلق والقيام بما سوى ذلك من اختلاف اللفاظ
التي تقدم الجواب عليها وإن قالت البينة لم نعلم عنه لا الوجه الأول ولا الثاني سأل له
المتعلق بظاهر الاعتراف وكان المطلوب منك أن تظاهر الوثيقة الوجه الأول من رجوع
إلى الحق والاعتراف بما كان وهو الغالب من المتصالحين والخصم والأسقاط قليل وأصل
الذم أيضا على البراءة فلا تحسم إلا ما لا شك فيه وذلك كله بتأني الحكمين وبوجوب
بطلان اليمين وما سوى هذا أقدم الجواب عليه وتصريحاً ونهياً **واسأل** ابن رشد
فيما اظن عن تمام بين ثمانية أيام منهم صغير ومنهم بالغ ويشترطهم في ربيع اتمام الأب
ثم بيع ربيع الحام للدين على لئلا لا يتم من رجل له حصة وسعة في عامه إلى البيع أو المفاولة
وقضاه جبراً له دونهم وليس عندهم بما لم يترددون وكذلك بنوا الجمهم وبناؤه صلحهم
لحم لأن موافقهم منه وسبعة من رعيهم إذا يدوم منه الأقل لا فيبعه من رعيهم **فاجاب**
لا يلزم الأيام ولا غيرهم مع هذه الشركة يسع ولا مقاومة أن أراد الانفصال عنهم باع نصيبه

على الأشاعة مما حله من الثمن ولا يرابع ثلثا ينقسم إذا دعي إليه أحد الأشرار إلا ما كان
فيه من ربحين كالأرد والحايط ومما إلى الحمام والرحا ومما هو الغلة **واسأل** في التنيات
هذا مذهب شيخنا إلى الوليد أن يباع الغلات وما لا يحتاج إلى السكنى والأنوار للثمن
للتصرف فيه فلا يحكم فيها على الألف بالبيع لأن المراد منها الغلة وقيل ما يحيط ثمن بعض
أداسه جعلته بل ربما كان الرابع في شرا بعضه أكثر من الرابع في شرا جميعه بخلاف دور السكنى
وما يربد أحد الأشرار الاختصاص من منفعة وذهب المخ إلى أن مسئلة المدونة من دعي
إلى البيع جبراً آخر بعد انما هذا فيما ورث أو اشتري للمنفعة فاما المشتري للبخار فلا
يقسم ولا يجبر على البيع من أباه وإنما على الأشرار الدخلة فيه حتى يباع جملة وكذا الجحان
يكون هذا كله أيضاً فيما ورث أو اشتراه الأشرار جملة فلا صفقة فاما ما لو اشتري كل
واحد منهم جزءاً منفرداً فلا يرابع منفرداً ولا حصة له في ثمن البيع بصفه منفرداً
لأن كل واحد استوري فلا يطلب الربح فيما اشتري ما حواج شركه من ماله وقد اختلفت في
مراعاة بعض الثمن في منع القسمة أو لا يروا في ما نقص الثمن والبيع حتى ذهب ابن سابه
وإن كتاب وذهب الداودي إلى أنه يجبر على البيع من أباه مطلقاً ويقسم ويأخذ كل واحد
بطريقه ولو قال وإلى هذا ذهب ابن سابه وأكثر فقهاء فوطية وهو جابري على قول مالك أنه
يروي بقيمة القليل والكثير ولو لم يطرله ما ينفع به قال وهو أول من أخرج الأملال
من أبيه ملائماً الذي عليه عمل القضاة في فوطية أنه يجبر على القسم من أباه قال وما
سأله شيخنا أبو الوليد له ضرب من التطرية رباع الغلات وما قاله المخ فيما اشتري للبخار
أيضا صحيح **واسأل** في حرك عليه عمل القضاة لأن تنوثن أنه إذا اشتري الجبر على
التمرد لا يجبر من سبعة على البيع فيما لا ينقسم ولا يقدم في المال جبراً لحدث على البيع
ولو كان شراوهم جميعاً أو ورثتهم واحدة فإن قبل القسمة أجبر من أباه وإن لم يقبل
فدعي إلى البيع فالقول قول **واسأل** أبو محمد الزواوي عن باع ربعاً داخل
صفاً من وخارجة بالغ وثلاثمائة وخمسون ديناراً ونقايمة من الثمن والمقنونة من
ربع البايعة في الأقاله مثل رأس المال فاجابه المشتري إلى ذلك ودفع إليه أكثر الثمن
وبقية الثمن مع ما بين آخر له عليه على أربعة أجزا على أن يضمنها ولداً البايعة عنه
وبقية ما لا يولد ديناراً بعد ذلك أسطره بها إلى تمام خمسة أعوام على أن لا يوفى
شيئاً من الربح ما دامت ذمته مشغولة بهذا الدين فضل نعم هذه الأقاله أمر لا واسطة
البايع القيام بالتأخير وهذا يعني الأقاله أمر وهذا نعم الثمنان **واسأل** ابن
سأل الأقاله من مقارضة السلف في صحبة وما وقع من الأسطر بشرط عدم المنفوت
فلا يضر عدم تقارن الأقاله وبطلان الأسطر خاصة وما يفهمه الأب أن كان بشرط الأنظار
فلا يلزمه أن شرط عدم المنفوت حتى يفيض الثمن كان معناه عدم المسليم حتى يفيض
الثمن في المحبوسة للثمن ويبي ما لا يباع عليه واختلف قول مالك في المدونة هل حكمها

حكم الرهن او ضمانا من المبيع مطلقا لعدم التمكن وان كان معناه انه رهن في هذا المثل
حتى يقتضيه في المثل فيقولون ان كان على التمتع بغير المبيع لم يجز وان كان على
ان يكون بغيره اجازة محمد ولا احمد يرون ان كان بغيره اجازة وقال وكل من اشترى شيئا
لا يدرك متى يقتضيه لم يجز اذ لعله سقى الاشياء الكثير ولا يصح في الواقعة يجوز في الدور
والارضين وان بقي بغير المبيع مثلا العبد يجوز على بغيره المبيع واجازة ابن الخلاب
في كل شيء الا في الحيوان بغيره كان واجازة ابن القصار في جميع الاشياء قال ان شرط المبيع
ان يكون المبيع نفسه رهنه حاز ولم يقتض المثل ان كان لا جلا للمثل فيمنع مطلقا وان كان
للمتضمن لم يمنع الا التباين ان كان على بغير المبيع واجازة في القول الاجز ان التاجر بغيره
المستري ان شاء غلب المثل وقبض المبيع **و** وعليه على الناس اليوم في قولهم
في رسوم الساعات وعند قبض اخر المثل يكون التسليم ولو كان المثل الى اعيان وقوله
في الجواب ان وقع انظار في العقد فسد هو على اخذ هذه الاقوال لا بد من معارضة
قضيه وان كان بعد ذلك صححت الاقوال وبطل الاقوال وشبه قوله ان لم يات بالتمتع
الى اجل كذا فلا يصح في المبيع وبطل الشرط لكنه في هذه المسئلة مطلقا وقوله الجملة
في الاقالة بشرط الاظهار غير لازمة بناء على ما اصل منها فاسد والكفالة في العقد
الفاقد المشهور وسقوطها في المدونة عن الغير يثبتها وعلى الوجه الاخر في ضمان
كالعقد **و** ابن مسكان عن زوج ابنته المبكر من رجل ونصده في عليا بغيره
العقد ينصف ويخرد او حازها لها فسد ذلك اراد بغيره التمتع بها على زوجها
فما يجوز له ذلك امر **ق** هو الناظر لها وفعله جائز محمود على النظر حتى يثبت
خلافة فثبت تقدم بعض هذا الباب في النكاح ويتأمن منها بما ذكره ابن عباس عن بعض
المفتين ان كان للثيمة اخوة او وصي ولهم ارض وماشية وفيه فسد امرها ما يمكنه كذا
سروها او لا تكون فيه كفاية فليس له اخوة والوصي ان يحميها بها شيئا بغيرها
وفي نصيبها من الارض والتم ولهم ان ليس له منها عليها عنه يحوز اذا كان لها غلة
يودون منها المشا ور قال لا يجوز للوصي ان يخرج شيئا من النساء عن اصولهن شيئا بغيره
ومتى فعل ذلك ضمن اذ لا نظره للثيمة وخلافه في كتاب النكاح فثبت تقدم
بحقه قال غيره من المفتين وان كانوا يتأمن دون وصي فزوجت اخوتهم
شيئا من المال المشترك واخوتها اصاحا فمضى زمان ثم ماتت وقام ورثتها على اخوتها
في نصيبها من الارض وقام اخوتها بقيمة الثمن عليهم فاذا ثبت ذلك وجب كل واحد
حصة ونظامان بعد ذلك ان احبا وبه المشاورد **و** **س** عن ابن عباس اذا
اوصى الرجل بانيته للصغيرة الى رجل او وصي ان يبيع عليها ما لها واصولها جاز ذلك حتى
وان لم يكن بحاجة اذا كان نظرا لنكاح سوا **و** **س** عن ابن عباس اذا مات رجل
من اهل البادية فرأى جليسا ماشية لطفاله خيرا لهم وارادهم حبست عليهم لقوله

فلا

لنوته تعالى قل اصلاح لهم خير لقوله ان اراد الاصلاح ما استطعت وذلك الى
الناظر عليهم والحاكم بحسبهم ذلك وان راي بغيره اصلاحا بغيره ذلك
ما يفعله في ماله **و** **س** عن المشاور ان باع الوصي عقارا لغيره من غير
سالم يكن عين في الثمن مما لا يتعين بالناس مثله وان لم يكن من الوجوه المذكورة
مما في داخل الكتاب وهو شبه المشاور فاذا باع بغيره ومضى وهذا قول المشاور
من اهل الشورى وبه العمل من الاستغناء كان هذا خلافا لما عليه اقاويلهم
ودفع في احكام ابن زياد قال اذا قيم فيما الوصي كان على المشوري ثبات المينة انما يتبع
شرا موصيا وانه اتباع العينة او فاقه وحاجة ويتم الشرا **و** وكذا تقدم
في احكام السعي عن ابن العطار اذا قيم على المبيع لعله ان يثبت الحاجة والحاجة
والسد امة الثمن وان الثمن متفق عليهم في سماعهم ولم يكن لهم مال غيره او اخذ
ما بيع عليهم من عقارهم فيقطع حينئذ الحجة وحضانة الاجنبي وغيره سواء في هذا
و **س** ابن البواقي تزوج امرأة لها حلة لامرأة وعملها قال يزوج السكينة
بدارمي لهما مادامت الزوجة بينهما فاقام نحو الاربعه اعوام كملت الحلة فورثتها
ابنتها ومي العدة وابنة الابن ومي الزوجة واحاها فباع العاصب ثلثه من اجنبي
فقام الزوج واخذ بالشفعة لزوجته بعد رخصتها واستطاعت الابنة بعقد
يقتضي وصية امها عليها ولم تنزل الى الان فقدم القاضي مقدم ما اخذ لها بالشفعة
ساقضا كابتة اجنبي الزوج حاضرا علم ساكت فقام من نائب عن العدة قال انها محجورة ولا
يلزمها السكينة ولها في الحجر نحو الخمسة والعشرين سنة ولها ولا واثارت من امها
بعض الدار واعتقت بعد وفاة امها ولا مغير عليها وطلب المقدم السكينة فقال
يلزم الزوج السكينة امرا وقال العاصب للزوج وقع البيع في نصيب من الحدة كحضرتك
واحدثت فيه بالشفعة والمقدم للعدة كذا ذلك ولا تكثر منك فاذا في الزوج ان المشتري
علم بالسكينة فانه المشتري فاحتمل الزوج بانه يجهل ابطال سكناه بالبيع ولو علمت ما
سكت فضل سقط السكينة امرا وانما تمت المحجورة باخذ بعض الاسات لغيره بالبر
امرا ولم ينزل الزوج ساكنا الى الان ولم يغير احد عليه **و** **س** هذا التقدم على من
طاهه كتمه مع الزوج وبيع واشترى ووصيه حاضرا ولا ينكر ولا يتصور الا ان ثبت انه
منذ عقد عليه الى الان ففيها الميراث والموضع المسكون المحوز لا يتصور بغيره ولا يجوز
اذا يدرك متى يكون قبضه وقد تغلق به حق الزوج في الاسكان ومن اتم باخطائي
من متروك الميراث وهو ممن يظن به ذلك لقلة دية اهلها واجاب ابو علي بن محمد
الدار المسكونة مي بين الحدة وابنتها المحجورة وطاهر الاسكان يقتضي انه يعقد
وقد علم ان الوصي له اطلاق المحجورة اذا صح عنه ما يقتضيه فان كان في وثيقة الاسكان
ما يقتضي الاطلاق وتركها لما يفعله متى فعلها الا ان ثبت ما يردده وان لم يكن الا

باعتهم

سكوننا عما فعلت في الاسكان في المحرم لا يخرج عنه ما يثبت ما يقتضي اخراج وحكم
به طال او قصر ما انت الوصية او كانت حية هذه اربعة المذهب فاذا كانت محجور
بطل اسكانها وحاز اسكان الام فيما ملكك وتعتبر على حق المحجور باسكان شريكها لا يصح
ولا يوجه بقاؤه بل الحكم لمن ولاه الله امر المسلمين منع الوصية منه اذا لم يتم لها
هبة منافع محجورتها وما اسكنه في نصيبها ولا ضرر في نفسه على المحجور فيمن قصدها
فيه وان كان في حصة من رقيق فعلا ولم يضمن هذا اذا لم يتقدم في هذه السكنى وان
انضاف الى ما ذكره من استشفاع وغيره وهو حاضر في كلامه وما ذكره من ان يحمل
النا بيع ليقط بعد الا ان يكون منه اشتراط على المشتري وان لم يكن وزالت الرقبة
ومنفعتهما تامة فلا حجة له ولا دعوى بالجهل اذا انفق المذموم ان مالك الرقبة
اذا تصرف فيها تصرف البيع عن نفسه محضته وشاهد نقل الملك من غير طول
كافي في سقوط ما ثبت من ملكه **الجواب الثاني** اجماعا على الاصول وما ذكره
من ان اسكان المشتاع مفسد على المحجور صحيح وما ذكره من رد من غير عوفى هو ظاهر
نقل الخفي فيما اظن في مسألة اذا حبس جزا مشاعا مفسدا بالاسكان وما اختاره غيره
من جعل نصيبه في اخيه باسقاطا يتحقق عليه هنا انه جعل منافع الجزا المشاع في
المسكن في منافع اخيه مستعمل وجواب الاول ان تصرف المحجور محض حايظه يقتضي الرشد
مع طول الزمان ولا يتخرج الاعلى مذهب من اجراء له الاختيار ببعض ماله ولا يظن بلام
في العلة وسبب ذلك فلا يثبت الرشد هذا ولم يتكلم الثاني على ما مضى من اسكان محجور
بغيره الزوج امر لانه هبة لمنافع ربع المحجور ونصيبه الخارج ايضا ان لم يوجد عنه
ما يعطيه او يتولاه حاكم معنى بوجه شبهة باجتماع امة فيه مماثلة اذا
انفق الوصي لركة على الايتام او باعها وصرفها في وجوهها ثم وقع استشفاع على حسب
ما صرفه مما يتطوفا **والجواب الثاني** البرجيني عند توفى وخلف اولاد الوصي عليهم
اهم وتركه عليه ديونا وخلف انا ثا ورثا وحيات نفهم الحاكم فباع خير جنات
في المديون مما لها عائلة وترك مالا عائلة له او عائلة لبيوتة والاثاثات فعل معنى بوجه
امرا وكيف لو باع الحاكم ربا على الكافي الزوجة ولم يكن كريمة ولا كيف ثبوته وانما قال ثبت
عنده الكافي خاصة هل يجوز بيعه ام لا وكيف لو سلم المذموم في حبة كافي بخامها
وجعل الامر فيها بي غير يوعا فيها ما اراه الله وسلمها من جعل له النظر للغير
في حياتها ولم يتكلم بل لم ذلك امر **الجواب الثالث** ليس للنظر للغير من وصي او
حاكم ان يبيع ما فيه غلة لليتيم الا ان يرهقه امر الخاي كدعوى الشريك للبيع وتوجه
له ذلك او الدين وتعين بوجه اولم يجد غيره او امر مصلحي وهو استئجار له ما هو اعوده
بالمصلحة او تحشى سقوطه وان لم يكن عنده ما يصلحة به او عتده وياي بوجه اصل او تغير
ذلك مما ذكره العلماء من وجوه المصالح وسببها محجور للنظر ربع الربع ولغيره فلا لانه

تقريب

تقريب غير مصلحة فبيع هذا الذي يوافق استغلال لليتيم وعنده من العروض ما هو
مستحق عنه وليس بمصلحة بوجهه بوجهها فصرف ربع الربع ليس بمصلحة وهو محجور
عن هذا الفعل بالشرع ومودود واما الخاتم يقول لمن يثق به من قريب او بعد افعال
في ذلك ما اراك الله فيسلم ذلك الحقة ما كان فانما تلو عنه ما بلغه التسليم فقال قصد
بقولي ما اراه من المصلحة ولم اقصد تقويته فالتقوى قوله وليس بغيره بوجهه وان بلغه
التسليم ونصرف مائة فيه ولم يتركه ووراضته قام بذلك كعدم الرضى ولم يات بوجه
فلا قيام لله والتسليم جائز اذا انضاف اليه الرضى بفعله وعدم انكاره واما قضائنا القضي
بببوت الدين وقضائه من مال اليتيم من غير استيفاء فغير صحيح بل لا بد من بيان الغرض
وان تكلفك يتوجه القضاء ربع ربع اليتيم وقضا الدين من غير استيفاء غير متوجه
قلت جواب هذا الشيخ ربع الوصي هو مثل ما تقدم عن احكام ابن زياد وما
ذكره عن المشا ويرتضي ان يلو مطلقا وقوله اما الخاتم يقول لمن يثق به الى اخره فله نظاير
منها ما ذكره ابن سهل في نوازله رايضا فتمها بطلان بوجهه الى ان من وكل على طلب
حقوقه والخاصة عنه والاقرار والاكاذافا الوكيل ان يوكله وحب داره لزيد او
قال لقائل على موكل ما يكره ان ذلك لازم لموكله وانكر ذلك ابن عتاب وقال انما
يلزمه اقراره فيما كان من معنى الخاصة التي وكل عليها وما ادبر عليه بما جوزه به
من املكه فلا يقبل منه ابن سهل وهو الصحيح عند ي في قول ابن القاسم في الشفعة
فيمن وكل على يقض شفعته فاقرار موكله وقد سلم ما هو كذا في حقه معه الى اخر ما ذكر
فعل اصل ابن عتاب ياتي مثل ما افق به هذا المفتي ويردد النظر على القول الاخر هل
يلزمه ذلك لانه لازم تقويض الاموال اليه او لا يلزمه لانه ليس بصريح اقرار كالوكالة بل
ومثله اذا قيل له ان فلا تاشهد عدي فيقول ما ذكره عن قبول ثم يوجع
عن قوله بعد الاسماء عليه ويقول طنت انه لا يقول الحقا وياي حكمها ان شاء الله
وفي المدونة اذا قال احلفه ان الذي تمنى قبل اخي حق واناله مما من ثم رجع لم
ينفعه رجوعه ولزمه ذلك ان حلف الطالب وان مات كان ذلك له في ماله **والجواب**
هذه المسئلة اقراره فيها على نفسه كما لو قال الحفم احلف ان الذي تمنى قبل اخي
وانا غارم فليس له رجوع وفي المدونة ايضا اذا قال الطالب احلفني اليوم فان لم
انك عند اقله في حق هذه الخاطرة ولا شيء عليه **والجواب الثاني** لان هذا يخرج الشرط
على تقدير وفية من قال في على ولا يات المذموم فقال رجل انا كذبتك ما قلت ولا فانكر
لم تثبت الكفالة حتى يثبت الدين قلت لانه موكل على ثمانية الدين لا على مجرد قوله
والجواب الثالث يجوز باع ضيعته بغيره الى اجل فيدر خمسة اشهر طوي من المشتري احلف
حاله فاراد اخذ حمله او رضى بالثمن الى طول الاجل فهو له ذلك امر **الجواب الرابع** اذا
تسرى من المشتري خلاف ما كان بغيره منه وحسب ان بقى الامر على حاله ان لا يجد عن الاجل

فضا من حق البايح اخذه بوثيقة من حقه اما بعد اوره من يضرب القاضي على يده
 في الصنعة ويشهد انه منعه من التصرف وفيه سر **قلت** هذا مثلها قال ابو
 عمر ان في اذا اراد السقف قبل الاجل ان يطهرت منه فوه ربه وجليل ثمة وقامت على
 ذلك ادلة انه يريد الخيب والهروب ولا يرجع مع من السفر اصله وهذا يعرف بالثابت
 وكذا ان كان يريد السفر في هذه الاخرى فيها الاحكام عليه **وس** ابو عمر ان يبيع
 فخير في الاجل بدنيا من اشتري منه فخير من شتر ابدنا وقد اجاز لانه يبيع مؤنت
 لا يقدح في الاول **قلت** ولو كانت في مجلس واحد او عند واحد او من قريب لم يحرك له دنياه
 فقد او دنياه في الاجل وذلك لا يجوز **وس** بعضهم عن باع كسا او ردها وقضى الثمن
 فقال له البايح ابلغ الى الدار واخذ لنفسك كسا او ردها وانك بكسائك فاحسب الكسائين
 ضمانه فقال ضمانه من المشتري **قلت** لانه بنفسه قبض الثمن صار ضمانه من المشتري
 وكذا لو تاجر بشرط الزمن القليل للبسه او راحلة لركوبه فهو بض من المدونة فيها **وس**
 القاضي قال في بيع منه ابيع ربع جني من ابي احمى فلفظ اولادي بعد مائة باق ما اعطيت
 فيها فقال المشتري ليس هذا رسم الشرا فاقام اولاد البايح شاهدا واحدا لهذا الشرط
 وقد فاستلجنته بالعرس الطول المدف ومي ثمان سنين **فاجاب** اذا لم تشهد البينة
 على المشتري انه عقد البيع عليه وانما شهدت على تولد البايح خاصة فالبيع جائز والى
 شهدت البينة ان البايح وقع كذلك فوافقا من حق ما لم يتغير المبيع في نفسه او سواه
 بينة او تطول السنين فكون فيه القيمة قلت **فجواب** ان يكون الفساد المدرك بغير
 الى الثمن لقوله ابيع ذلك باق مما اعطيت او ليجال له في قيام المشتري مع وقوعه في حفظ
 او لهما معا وعلى الوجه الثاني ليعارضا وفيه العتبية وبعض رواياتنا ان فام ابن احمى
 في تزويج بعد مائة مع اولادي فقد زوجته ابني انه جائز وهو من وصايا المسلمين وفيها
 كلام لا ريب الوصايا او سعي الاعراض **وس** عن نوفيت زوجته لها عليه كالي وله
 على ورثتها دين فطلب مقاصتهم بدين المئاة ربه فقال له ذلك امر لا **فاجاب** ان الكسائين
 المسكة واحدة فالقول قول الروح وان كانت المئاة عليه اذ في فوضي باخذها من حقه فله ذلك
 ايضا وان كانتا حردا حردا ودفعك لعدله ببيع او بغيري المسكة المئاة ولا يمكن الورث
 منها قلت **فجواب** هذا على المشهور ان المقاصمة مع الاتحاد واجبه وعلى القول بجوازها في
 يكون الا شراطينها والا وحسب الخارج وهي رواية ابن زياد فيما اظن واخذت من كتاب الص
 على تاويل **وس** عن المعتاد من العداية في البياعات فقال ليس فيه حد بل الجمل
 بل على عادتها وان اختلفت فيحكم بالوسط **قلت** في هذا اذا وقع تشايع في قدر
 المتدا في حال على العادة اي من عادة اهل البلد وعادة تلك السلعة اذ ليس المتدا على الرخص
 كالمدة اعلى الثوب وخم **وس** القاضي اخبره في جاسد من يري ويريد ان يبيعه ا
 بطن **فاجاب** ان لم يكن مع المارة اتمان اخذوه بغير شيء فان اني قتلوه قلت كذا قال

ما لك في المدونة وطلعه كان جانا محضرا امر لا خلاف فيه في المارة في خلاف اتمامه ولن
 يريه ان يبيعه كذا او يبيعه للسرارة وخبرها قال ومعنى كراهة ما لك في بيع بواجب المارة
 وقال اراه حراما معناه اذا استقرت الحاجة القوية وبيعها في غير ذلك الموضع واسألوا مجلس
 على الماحل ولا يدع من باخذ الا بشر ولا خلاف في ذلك **قلت** مثله اليوم عن دنا بونسي اباد
 السجالي فيجوز على مواعيل سرقه والمغرب وكذا سياه الحجاز مثل ما يفعله من شاهدا
 من بعض المصريين انهم يحضرون بعض الناس ان يستقوا حتى يبيع فيهم شيئا فلا يحل واحدا
 حصوله من استقمتهم على وجه باع فزني التي قال فيها ملك لست اراه حراما قال وكان الو
 استقومة في قوب غيرهم من تلك المياه ويعطى على ذلك اجرة لكان جائزا او اما لو منعوه
 اشترى فزني ولم يستقوا اليه في هذه الاحوال سعة ولا فعله وهو الذي قال ما لك ان مستقوا
 حل قتالهم كان شيخنا الفقيه الامام رحمه الله اخبرني عنه مدم الموكب انه كان يستق
 لبعض تلك الخواص في حوزة حتى يلا قربة ويستقوا حوايه ويقول اذا جاء من يريد ان يبيع
 منه فانه يحل قتاله لانه ملكه بالسوق حتى استقنى **قلت** ومعناه في غير من يشرب
 في شتمه اذ هو مقدم على هذا بعد شرب الشفاء وما يفعله اليوم بونسي من جعل صلاته
 بخله في بيع ما في اذ كان جانا محضرا وهو يستق بالثمن لكن يجب عليه بدله للمارة
 ليشتا هم ودواهم من باب المواصاة وفي المياه تقسيم منه كور في التجارة بار من الحرب
 منها وغيره وقال في رجل قال في سلعة وقد عرضها من ثمانه بغير شيء فزني له فانه يحل
 بدله ان جعفر وقت الكلام او يلقه فاني او سمع كلام البايح فهو لازم وليس للبايح منعه وان
 لم يكن سمع ولا يلقه فلا شيء له **قلت** ومثله من قال من انا في سلعة كذا او بغيري الا اني
 قاله كذا وانظرها في اخر الجمل من ابن بونسي **وس** عن باع زيتونا ثم جاء البايح فقا
 لي عشرين عسرون دينارا بزيادة عشرة وكان قبل الاجل في المشتري بذلك فلما حوت
 الطرب قال لا ادفع الا عشرة فقال يلزم المشتري الزيادة اذ كان وقت البيع يعلم انه
 لا يلزمه الا الثمن الاول وادنا في الجمل فلا يلزمه فقلت حين مسابله
 المدونة في كتابه الصرف وانسلم من قوله استرخصت فزني قال ذلك جائز فان
 السلعة بغير رومها الزيادة وقوله في العتبية اذا سألته الزيادة فقال ليس من باب
 المسئلة وما المشرنا اليه لا يمكن ادعا الجمل فيها لانه تصرف بالزيادة وهذا ليس حصر
 بها فله اعد والمشتري بالجمل والله اعلم **وس** عن القيمة اذا وجبت في بيع فانه
 او استحتم في وشبه ذلك على من احرة المقومين **فاجاب** مي على البايح الاخر
 للقيمة لانه طالب الثمن ولا يد رونه فغلبه قدره فلو غلب المدة والقيمة انما عليها
 معا لقوله انهم دخلوا على النفسا دم وحلا واحدا في ما ذكره في اسات العيب وتقدم
 في احكام ان الحاج من اشترى من كذا في بضعته ثم تقابل على البايح كما كان جملة في البيع
 الاول على المشتري حقيقة ذلك جدي على الاختلاف في الافالة هل في كل بيع او لا

محقق
 غير

بيع في تعاليق ابن خلدون اجرة الكيل في المصنوعات **الجمعة** على البائع ان كان يعرف الكيل
 عند ماله عليه وعلى تقاس على الجملة فاذا وجدت الجمل على البائع فخلية الاجرة وان وجد
 على المشتري على المولى او المشتري فالاجرة عليه وعلى ابن القاسم فحين استاجر رجلا شفا
 له ديناً على رجل ان اجرة المتقاضي على الذي يتقاضي له وكذلك الذي يتقاضي لرجل من
 جناب عليه ان اجرة المتقاضي على الجاني **الجمعة** لا على الجاني **الجمعة** لا على الجاني فكل من نفسه
 فقط واعرف فيها قولاً اخر انما على الجاني والظاهر ان الجاني عليه قال ويقاس على هاتين
 المسكتين اجرة الوزن في العين على المشتري في الشيء المبيع والمال في كاسه وارا
 لا شرب في كل له فكل من اجرة الكيل قال اما عندنا فكل المشتري وذلك ايضا يختلف
 عندنا وعلى ابن القاسم وان وهب اجر الكيل على البائع ويلزمه الوفاء ولا يوكل الى غيره
 فيما قول **الجمعة** ظاهر القول انما على البائع لقوله تعالى فاقول لنا الكيل وكذا ذكر
 المؤثقون اجرة عوار القاض على الطالب الا المدة فانه عليه واجرة قسام القاض على الجبيع
 وتكون على الروس وكذا كانت الوشقة كما قال في المدة لمن يتولى نفسه وكل من
 يتولى نفسه وما على عدد الروس ايضا وكذا اذا ابيع اجرة الشهود على القول بما لا
 ان يجري عادة كما في اليوم عندنا بنو نصر انما على الزوج خاصة ابو عمرو انما النظام ما يكون
 على الروس كغير المر احيض واجرة القسام وكس السولية **وسب** عن الانصاري هاتين
 المسكتين وكذا احارس الاعمال من المتاع وحارس بيت الطعام وكذلك الهدية على عدد
 الروس ولا ينظر الى كثرة الخراج وكذا الصيادون بالكلاب ولا ينظر الى كثرة الكلاب بل روس
 الصيادين واما ما يكون على الانصاف من ذلك الشفعة والقطعة وكذا التقوم في الحق بقر
 ما اعتق كل واحد منهما **الجمعة** كذا في نسخة اخرى وكذا انقطة العامل على الملك وما طرحه
 اهل السفينة خوف الخوف على قدر الاموال والساعي يتعدى على الشاه فياخذ هاهنا من قوم
 ولم يكن لهم ما يحب فيه الزكاة لبعضهم مبي على قدر الغنم وقيل غير هذا وجانية عبد اعقده
 رجلا على قدر الانصاف فعد على قومه وان كان احد المعتقين نصرانيا فنصيبه على بيت
 المال وينت من ماسايل منها اجرة الدلالة في المبيع هل مبي على قدر الانصاف او اجرة
 حارس الالة والزرع والاعكام والحمام الى غير ذلك من الوجوه لكس سولية الما وجمع ابن رشد
 الجميع وجعل فيها ثلاثة اقوال انظرها في كتاب السداد من الشرح ابن الحاج اذا باع
 الامور دون الثمن فيكون سقيا الثمن على المشتري قولان للحنزلي وابن القاسم قلت
 وكذا ذكر الخليل في اذا اشترى الثمن جازفا وحلية السيف والصوف على ظهور الغنم
 فكل ذلك على البائع او المشتري وكذا اسعلة مع العود في الخز من المدة هل القلم
 على البائع او المشتري واختلاف الفاظ المدة وفيه انظر هذه المسائل في الامهات **وسب**
 ابو جعفر عن بيع زينة او كسالة المكيا لم ابق عند رفعه ممن مائة في **اجاب** هو
 من البائع حتى يمسك الى طرف المتباع قلت نقل ابن يونس وغيره فيها خلافا وتخصيل

60

هذه المسألة
 في البيع

في
 البيع

الخلف ان فيها ثلاثة اقوال هل على البائع او المشتري او العرف ان يلى ذلك البائع فهو منه او
 المشتري فهو منه وان ولىه غيره من ذلك وكله وان كان بينهما من البائع سبب الخلاف هل
 المبيع المتعارف والمتماثل والمتغير خامسة وكذا استثنى من الفرض هل هو شرطية صحة
 المبيع ام لا وهو الامكان ومنه ما وقع في الرواية في طرف السقا اذا اربق قبل ان يعرفه في
 انما المشتري ففهمانه من السقا وكذا اقا المصداق اذ وقع فافزع في الزيت قبل ان يصب في انما
 المشتري فهو من البائع وان وجد في انما المشتري بعد ان صب او وجد مكسورا فهو من
 المشتري الى غير ذلك من المسائل انظرها في الاصول وعلى هذا الاصل **الجمعة** ابن رشد
 عن المكيا اذا امتلا هل يمتانه من البائع او المتباع وكيف توصبه في القمح فارق كل او
 فصل بعصمة انما المشتري هل فيه القولان **الجمعة** فاجاب **الجمعة** فاجاب **الجمعة** فاجاب **الجمعة** فاجاب
 في انما المشتري على القول بوجوب التوفية وافرق بين اربعة من المكيا او القمح فقال
 السائل القمح من منافع المشتري فلو لم يصب القمح لم يصب البائع به ولو كانا لانا واسعا لم يصب
 فقال وان كان فان البائع لما اربق من البائع ما حدث بعده فقال السائل لو
 قال له البائع في الاثنا الضيق لا اصب حتى تاتي بانا واسعا او وقع فقال القول قوله
 وتجب غير السائل الرام من العلم الاخر وقاله الصواب الزام القمح له لانه عرف الناس
 وعادتهم كما يلزمه حضار المكيا فيما يكال اذا كان عرف الناس ان المتباع ترشيد ذمة
 البائع الكيل كما يفعل الكيل يلزم البائع لقوله تعالى فاقول لنا الكيل والقمح بفضل لا يلزمه
 الا ان يلزم نفسه وفي احكام السوق لا يطفئ المكيا ولا يطفئ لقوله تعالى **وسب**
 للطفقين فلا خير في التطفيف ولكن يصيب عليه حتى يصير ثم يرسل يده ولا يمسك وحده
 الوزن في الموزونات كلها ان يتعدى لسان الحزان من غير ميل وان ساله ميل لم اورد
 من وجه المسئلة **الجمعة** ورايت بعضهم يفترون في المايات تورا والمال يفترون في كفة الميزان
 او القمح وما يتخصل منه حينئذ فهو له واما اذا اعتد له فقط فما اجمع بين من لا يربها
 فيفعل فيها ما ذكره المازري فيما يوجد من ثواب الصراغين من فضلات ذهب الناس
 وهو اذ ليس من المقتلة من الما الى المجهول وبما به هل يصرف مصرف الفى او المدة قد قال
 عن مالك ان السلطان ان يضر الناس على الوفاء وروى ابن وهب عن مالك انه كان يحذر
 الكيل والروا اذا كانت عادة البلد بحيث يقولون لعل هذا الموهوب وامر بالعرف وقال الوفا
 عندى اذا امتلا من المكيا واما التزوم والزلزلة فلا رارة من الوفاء وانه مكره ذلك
الجمعة نقل ابن رشد عن الخزم وظاهر هذا الكلام مع ابن يونس على ظاهره فيحصل فيها
 ثلاثة اقوال وحمل شيئا رواية التزوم قال لعله التزوم بالمال وهو امتلاوه فله يكون
 خلافا لثلاثة **الجمعة** وظاهر سباق الرواية بتاسل هذا السائل قال وسال ما لعل عن تطفيف
 المكيا في الوبيات وقيل له انهم يسترحون في الحوايط ويكلمون الناس دون ذلك في
 مسح الوبيات حتى لا يفتن فيه احد قال عليه ان تامل الناس بالوفا فاني ظلم نفسي ظلموا

هذه المسألة
 في البيع

ما لك مع الوصية تطعنا كراهية شديدا وكرهه البغيف وتلاويل المطففين مرمين
وروى عليه السلام انه امر بتبشير الكليل وان يبتاع عليه وقال البركة في راسه ونهى
عن التطعيف وروى ان كليل فرعون كان على التطعيف اسحايا الجزيرين ويكره الرزق والتحريك
ولكن عماله ويسير المكياك يده لعمالي الصاع فذلك الوقت ان الخشرك في سورة المطففين
التطعيف الخشرك في الكليل والوزن لان ما يبيع شي طعيف حقير وروى عنه عليه السلام
انه قد تم المدينة وكانوا من احب الناس كليا فزالت فاجتنبوا الكليل وقال قدم ما
وجعل يعرف باني حبيته ومعه صاعان بكيل واحد مما ويكال بالآخر وقيل كان اهل المدينة
تجارا يطعنون الخديث فخرج عليه السلام فقرها عليهم وقال من يبيع منكم شي يارسل الله
وما من من يبيع منكم شي يارسل الله عليه السلام فخرج عليهم عدوهم وما حلقوا انهم ما انزل
الله الا فتا فيهم الفتن وما ظهر فيهم الفاحشة الا فتا فيهم الموت وما طعنوا المكياك الا
منعوا الناس ولخذوا بالسنين ولا منعوا الزكاة الا حبس الله عنهم القطر وعز على انه
مر رجل بزن الزعفران وقد ارى قال اثم الوزن بالسطم ارجع به ذلك لما شئت
كانه اسره بالسويما ولا ليعا دها ويفضل الواجب من الفرية وعن ابن عباس انك معشر
الاعاجم ولستم امرين مما هلك من كان قبلكم المكياك والميزان وحصل الاعاجم لا يحرمون
الكيل والوزن جميعا وكانا مفرقين في الحرمين واهل مكة يجالون واهل المدينة يدونون
وعن ابن عمر انه كان يبيع بالبائع فيقول اتوا الله واولئك الكليل فان المطففين يوقفون
يوم القيامة لعظمة الرحمن حتى ان العرق يلجم وعن عكرمة اشهد ان كل كليل ووزن
في النار فيقال له ان اهلك كيان او وزان فقال اشهد ان من اهل النار وعن ابي هريرة
عنه لا يبيع من رزقه في رزق المكياك والسكن الموازين لما كان اكلتاهم من الناس
اكتيا لا يبيعهم ولما مال فيه عليهم وفي **احكام** السوق ايضا ينبغي ان يكون في
القطر في السواق الرعية ويا من ثناء بلكه بتاهد الاسواق وتسير الصلوات
والموازين والمكياك كلها من وجدها شي عاقبه بعد رجوعه واقتيا على الوالي
ثم اخوجه من السوق حتى يظهر ثوبه وخيره ويفعله هذا برجاله الخلف وماله
امر وعينه واذا ظهرت دراهم مبهرجة في السوق فليشتد فيها ويبحث عن اصلها
فان ظهر لها ثامعزدا او مستعدا فليشتد في عقوبته ويطوف به الاسواق حتى
يكون تكالعه بغيره وورعاه لم ياروله من عظيم ما نزل به ويحبسه نعه على قد رما يبري
ويا امرئ يتعاهد ذلك بالشفق حتى تطيب دراهم ودناياهم وتعودهم فسادا
مما يبع نفعه دنيا ودنيا وتجي به الزلف والفرية **فان** وتلك مسئلة ومما كان
يدعي ابن ابي بكر وكان صاحب الوقت يتوسل طهر على عمله قطعة فيها غش فخذها السلطان
وسجنه فذلك طويلا ثم انه شيع بالشيم الفقيه الصالح الرواية الحسن ابو الحسن البطرية
وكان يحده له العصا يوم اجتمع حين كان خطيبا بجامع القصبه فكم فيه السلطان رحمه الله

هذا الحديث في
الكتاب في
الاسواق

فقال انه ليس في سجن انما هو في سجن الحنفى يعني شيخنا الفقيه الامام رحمه الله فبعثني
سريحا الفقيه البطرية اليه وهذا من الجزيات ما يستعمله لاجل فانيته له وذكر
له ذلك فقال لما يقول فيمن يبيع الدنانير والدرهم وما نقل عن ابن المسيب فيه
فقلت انه من معنى الفسادة لا من قال في وما يحفظ عن بعض السلف فيه فقلت له انه
مرب عتق انه من فعل هذا او قطع يده والثلث مني فيملي فظه عن ابن الزبير فقال لي
ان اعزدي اشهد انه هذا غش عام حفي بفساد كثير على الناس في اموالهم لا من الا في الجن
حتى يموت وانما ان يقبل فيه شفعة فيفي فيه حتى يموت ومنه اخرجت جنازة من اهل النعم
وكيف لو حقي عليه وكان رحمه الله شديدا في الحدود والاداب لعنة الفساد على عامة
اهل العصر فالت ويا احده اهل الاسواق من مكياك مختلفة بالهجر والكل لا اصل
لها يعرف ولم يجد ثا سلطان وهم يسلمون بها فلا يبيع في الاسواق المسلمين واسواقهم ان يكونوا
بهمزة الحالة وعلى من اتى الله من ولايم ان يجوبهم في موازينهم ومكايدهم ومناظرهم واطا
بان تكون كلها معروفة وليمنع اربطاهم على الاولى التي اوجب عليه السلام بقدرها
زكاة الذهب والفضة بقوله ليس فيما حوز حنسا او من الودع صفة صدقة وليس
فيها دون عشرين دينار زكاة فالأوقية اربعون درهم بدرهم الكيل وثلث كل عشرة
منها سبعة دنانير ويتقدم لرعيته في هدم تغييرها من غير شيئا وجب عقوبته
واخرجه من السوق وان جعل لكل اوقية عشرة دراهم او اثناعشر فوجا يز وجعل الكيل
على ما اوجب عليه السلام في الزكاة وقدم تغييرها فيها فاغنا عن اعادته **وقد**
سئل مالك عن رجل يبيع في مكياله الموزن في الكيل ولا يكون في المكياك الا القليل
فانه يباع وتخرج من السوق وهو اشهد عليه من القرب ولا يضره وعن سحنون انه يقول
لا من الاسواق است احب احدهم بسوط ولا عني لكن يخرج من السوق **فان** ومن
معنى اليوم ما وقع انه جعل لبعض الجب في قاع المكياك ويكون له من انا لله وامه ياخذ
بميزان ويجري باخر ويصحنان يبيع بواحدة ويشترى باخرى فذلك كله داخل تحت
التطعيف المعنى عنه وفي الرواية عن ابن القاسم وهو وفاء ان يجوز ان يشتري ذلك
في المكياك الذي جعله الوالي للناس في الاسواق وهو الخاري بينهم ولما مكياك نزل ولا
ليروي قد مر من المكياك الخاري في الناس فلا يجوز بيعهم وفي الاحكام ايضا عن ابن القاسم وابن
وهب فيمن يشتري السلعة بوزن في محول على الخامس فلا بأس بذلك اذا كانت معك
فيها واحدة وروى بها البايع ابن وهب وليعلم البايع بذلك فيكون على بصيرة وروى عن
ابن الخطاب وروى عن ابي ربيعة عنه انه اشترى في مائة خمسة دراهم فقال للبايع فيها
درهم زائما فان شئت فخذها والابناء ان ثم قطع كما مر قبل اما بعه فوايته يسال اي
يتيسر وعن الربيع بن انس قال رايت صفوان بن محرز في السوق ومعه دراهم زوا فانه
فقال من يبعني غنابليا به درهم خبث فاشترى به ولم يشهد وعن عمر بن زافس عليه

لم

7

فلا يحلف الناس انما طيبة ولكن ليقول من يبيعني بها حتى توب او حاجة من حوائجهم يعني
 طيبات جيد و عن محمد بن حنبل وسيل عن ابي الزنادي فقال لا يبيعني قتل له فاذا علم
 انه زاني قال ففعل ذلك يذهب فخره ودينه اخذوا به ففعل له فاصبح به قال بنوه يقول
 نحمد حتى نلحقه فضته و عن عبد الملك بن عوف قال لعلي بن عبد الله بن ابي طالب فقال
 لا يجوز بيع زينة الا كسرتة و عن مجاهد بن ابي شبيب انه كرهه و عن حماد بن ابراهيم
 الرديني فقال من يبي هذه التي تذكرون فاما القاسم المستوف الرديني فلا يجوز له ذلك
 القاسم كره ما لك المتعشوش المسلم بالرديني المحول عليه القاسم وقال لا احب المعاملة
 بها وان بيعها ولا اعلم كرمها الا من السارية وهو الذي سالت عنه ولا ادري هل كرمها
 بطيم الناس ابن القاسم واري العلم بها جازا اذ لم يبيع بها احد اقله فظاهر قول
 ابن القاسم جواز المعاملة بها اذ لم يبيع بها احد او في المدة وانه ايضا لا يبيعني اذ يبيع
 الدرهم المستوف الرديني بدرهم فضته وزنا بوزن ولا عرضا لان ذلك داعية الى افعال
 الغش و افساد اسواق الحلال و فطر عر لبا غش ما اذ بالساحية ولكن ينطه
 فاذا قطعه جاز يبيعه اذ لم يبيع به الناس ولم يكن يجوز بيعهم و قول اشهب ان رد الغش
 فيه لم ار ان يباع لعمري ولا فضة حتى يكسر خوف ان يغش به غيره ويجوز بدله على وجه
 الصرف بدرهم حيا وزنا بوزن وفيه ناعني شيئا على وجه الماطلة لا بالعدد وان اشار
 الى انه كالمبدل فقال وزنا بوزن وقوله كالمبدل يشير الى ليار ما قال اشهب فاذا كسر
 المستوف جاز يبيعه ان لم يخف ان يسبك فيعادل ما كان فاذا خاف من خاسه من فضته
 وفي المتبعية من الدرهم النقص يبيعه بها الناس في اسواقهم ان ترك ان يترك
 واري ان فيها مرقصا بالناس حتى ان الرجل لياخذ بالدرهم الواحد فيما يعطيه الاشبه ما
 الناقص والحجارة التي تعثر بها وما اشبهه فاروي ان يتركوا ولا يبيعوا وهو مرقص بالناس
 وفي الاحكام عن ابن سيرين انه كان ياخذ الزبوني والسودا خيلا رها و ما بها غلة
 وفي موضع اخر كان ياخذها به و دراهم جيا و افي اخذ بها غلة ابن رشد راي تغييرها
 فمبيعا على الناس لسا محتم بها فلو قطعت ما رت فلم يفتقروا بها ولا سوجوا فيها والساحية
 في البيع والمشر المحودة قال عليه السلام رحم الله عبد اسما ان ابتاع سمحا ان قضى سمحا ان
 اقتضى سمحا وفي كتاب السلطان من العتبية ايضا سئل مالك عن صياح الامام في الناس
 جواز ذهابهم كلها فقال ما يبيعني ذلك وما احب ان يفعل ذلك بالناس ولا اري ان يكره
 الناس عليه ولا يجلهم الا على ما اقبل له ان عندنا في رد متبعية بوضع في عيونها
 درهم لكل دينار لا الصيارفة ردوها لياخذوا على عيونها و في عندكم جارية فلك بوي
 مثل هذا الامام ان يقصر الناس عليه قال لا اراه وبيع الرجل باي نقدا احب ابن رشد
 منع مقلد من صياح الامام للناس جواز الذهب كلها اذ لم تكن مغشوشة ولا يردوا منها
 شيئا وان اختلفت اعيانها وكرامة الصيارفة بعضها وذلك بان اذ لا يلزم احدك بيع

هذا الحديث في
 بيع الزينة
 في صحيح
 البخاري

هذا الحديث في
 بيع الزينة
 في صحيح
 البخاري

الامام يرضى من النقد لقوله تعالى ان يكون تجارة عن ارض منكم فليفت نزلت مسألة قبل
 هذه او تجارة من الزينة و في الدرهم المحول عليه القاسم كثر جد او شاعت في
 بلاد افرقية حربية وغيرها و اطاع الناس عليها حتى منع رد الصرف فيها كثره القاسم فقالوا
 في اعلان الدرهم ففعلت في ذلك ليدخلنا الامام حتى ان ينسب في قطع فكم في ذلك السالط
 وكان في عام سبعين وسبعماية فمهم بقطع فبعث اليه شيخنا الشيخ الفقيه ابو القاسم العنبري
 وكان المعين المفتي حميد و ذكر له مسألة العتبية وان العامة اذا اصطفت على سكة
 وان كانت مغشوشة فلا يقطع لار ذلك يودي الى اهلاك روس اموالهم ففعلوا الامر
 بمحابة و راعى كثره من ناحية بلادهم وان غش مطبوعة وشاعت في البلاد فبقر حبيته
 الخليفة وقال هذا يودي الى تلاف روس اموال الناس وتضييع فلوسا فامرو بقطع حبيته
 ونادى ساد من قبله هذه ارجع المفتي الى فتوي شيخنا الامام وراوا ان مسألة العتبية
 انما هي اذا اقتت دراهم والغت وهذه الدرهم كل يوم يزاد غشها حتى صارت جليا
 غشا وكذا جرى في الذهب التي كانت اولا يخرج كالطيبة و الفها الناس ثم كثر الغش من
 الفسقة فيها و عمل على غش و صار يتفقا وتفسده فامرو بقطعها لعمري منبسطا و هو
 ذهاب روس اموال الناس فقطعت وصارت سلعة كسائر السلع يتونس والمعاملة
 بها في ناحية الموضع الذي ضربت فيه لم تنزل لكنها على حسب نسبها من الاميرة الجرك
 في الطيب و وقعت مسألة وهو اذا استشعر قطعها وحصل منها شيء عند احد
 هل يجوز له ان يبيعه في اخرها فبال قطعها ام لا وكذا اذا وجب لاحد ما منعه من اخذها
 هل يجزىه القاسم على بيعها ام لا فافق بعض من يفتي الى العلم حينئذ انه يجوز له المهرار
 في اخرها و يلزم عليه جبر من بابها وعندني انها تخرج على مسألة فضا المدعيان اذا
 ارادوا ان يفسدوه فمن يجوز الاخذ منه خشية التقليد يجوز هذا ومن منع من هذا ومن
 يقول اذا اخذ ثوبا فغشوه فلا يجوز هذا اذا قدت في قطعها اخرها واذا لم تغد
 يجوز وقوله قطع الدنانير والدرهم من الفساد في الارض معناه قطعها حتى ينقص عن المزارع
 غش وكذا السائل على قطعها واما قطعها ليجعلها حليا ففي سماع عيسى عن ابن القاسم من كتاب
 السلطان ان لا بأس ان يقطع الرجل الدنانير والدرهم حليا لفساده و يبيته ابن رشد
 وفي كتابه قال لان الحرابية في قطع الدنانير انما هي لما يودي اليه من فساد النقود التي
 يبيع بها الناس على ما معنى في كتاب الصرف ياب به فقطع الرجل اياها ليجعل منه الحلي خارج
 عن هذه التوجايز بانفاق وفي الحاوي سئل بعضهم عن بيع السلعة فسكة قديمة فلما
 شرط المذمومة الطيبة في السكة فان وهو امنه سكة ليعينها او سكا كاستحارة عند الناس
 في جودة العيين وعدم التفاضل والبيع جاز وان لم يكن صاد كونه فالباع فاسد ولا يطر
 الى ما في السكك من الرقوم والكتابة اذا نشا وافيما ذكرنا من ما في من اخذ السكة
 ثم اختلفت اجتهاد من كل سكة على النسبة من كل واحدة فان اختلفت و في تلك السكك

هذا الحديث في
 بيع الزينة
 في صحيح
 البخاري

اخذنا الله من كل واحد على هذا **قلت** والمعاملة في ما شاهدنا من اتحاد الغنى مع الامور
 فالبيع ما جاز وما اعطاه من ذلك لزمه الا ان يشترط في كل من يبيع في السوق والبيع هو
 شرط ما فيه منفعة فلو فرضنا اخلا في السوق بغير ذلك لكانت في السوق على قدرها على حسب
 ما تقدم من قبله **وسب** التي عما يضره السلطان بالبيع وان والمهدة وغيرهما من السكك ولم
 يكن غيرها فيشترى بها الناس او يلحقها الجند في اوقافهم ولا يخلط الناس في الصرف لظهورها في الفقه
 فيها **فاجاب** اخلاف اهل العلم بما ينفذ مستغرق الذمة في ما يبيع ويجوز ان يخلط القيمة والا
 في الدناير والله راعى عندى اخلاف الصوفى واليه وعدم البدوي **وسئل** هل
 يجب ذكر صفة الدناير وسكناها في البيع والاشجار امر **فاجاب** ان كان البيع بصفة معلومة
 معروفة فالبيع جائز ولو لم يصفها مع ذكر العود والوزن وان اختلفت المعادة في البيع
 فلا يجوز حتى يعين المسكة للبيع **قلت** ظاهره انه لا يجوز اذا اختلفت ولو كان الغالب سكة
 منها وظاهر المدونة في كتاب الاثرية جوازها اذا كانت احدا مما غالبه لقوله ان كان للبلاد
 سنة عمل عليها وحملنا شيئا الامام على الاتحاد في السكة لا على غلبتها والمقصود منها اذا غلبت
 سكة فوان وقدم جواب المازري في مسئلة دخول صغلية لسر الطعام اظنه في الجهاد ولكن
 ذكره هنا لما فيه مما يقتضي المعاملة في الدناير المحمول عليها النصفة فمسائل عن الدخول بصغلية
 لسر الفوت بالذهب الجرد فاذا وصل احد صاحب المسكة هذا الذهب فيريد فيه قدر الربح
 من النصفة فاذا صار سكة اخذ قدر الزاوي منها ثم يحسب في المركب فاذا وصلت في ما تفاضلت
 اطعمه في الجودة على قدر الاثرية وتختلف قيمته بينهم على قدر حضور السركا وعينه محضون
 بعضهم وربما قدم بعضهم اجناسا اختيارا وربما حصرتم خوف النور والمطر وتعدد الخواص
 فيعتهم من بعض من السركا كثره القيس لنفسه للسرعة والتخفيف فتختلف قيمته ابداءا بالقيمة
 والرداءة واما ما كثره والمثله ويعتمدون بعد ذلك في الحساب وهذا كله بسبب الاسباب
 ولا عذر الواردة هل يستحق ذلك فيهم للضرر ام لا سيما على القول ان النصفة تنبئ
 حقا بما يجره **فاجاب** اوله في جواز الدخول بصغلية وقد تقدم ثم قال واما ضرب
 المسكة عند من فان شكلها فيها الصليان فلا يجوز ان لا يبيع في السلم ان يمين على حالها لا يجوز
 لو كانت فيها ما لا يحرم فيها اسم الله فقد كره في المدونة معاملتهم بها لصيانة اسم الله تعالى
 وفي هذا الشبهة اخلافا واما زيادة النصفة لصاحب المسكة ففيه من الربا بوجان ربا بالبيع
 وهو ان يدخل على اذ يبيع النصفة ثم لا يأخذ عوضها من المذهب الا بعد ايام والمفاضل وهو
 ان يعطيه ذهباً ونفقة عن فضة فهو ربا ايضا واما اجتماع الطارين على صغلية في جمع ذنوب
 فيشتركون فيها وتختلف في الجودة والرداءة فان عندنا في المسكة في العين ثم دفع لكل واحد
 منها ما يشترى به نفسه حكم ملكه ووكالة اصحابه فلا اعتزاض فيه ولا معصية لان طيبه وشره
 كله بينهم وان لم يقيم اشترى في راس المال وانما يشترى في كل واحد بواحدة ثم يشترى بالظن
 فنصل المدونة في الحاجة الى سوال الطعامين المختلفين في النصفة والنوع والجنس فيه

المعجم

خلاف

حلاله في معلوم ويعتبر فيه النسا والتفاضل واما لو صار في لوطا حتى كل واحد فيه ونصيبه على
 الشياخ فلهذا ينقسم اذا مضى اصل المسئلة على الانصاف ولا يقال في هذا ان يبيع في السوق
 الشركة في المال لا يقال فيه في البيع وانما يبيع في السوق الحاذق من نسا او تفاضل **وسئل**
 بعضهم عن اشتراطهما على الكيل في كماله وقال اردت فعليه اخذت **فاجاب** لا يجوز ذلك
 وان كان اكمله وميزه وابقاه عند المبيع ودفع الثمن جاز ذلك ولو لم يده في الثمن وجسه
 بسببه فهو رهن على المعروف من المذهب وعلى القول الثاني لا يجوز لصماته المبيع صفان للمالك
 ولو اشترى جوازا وراه ونقد الثمن فهو طير ووديعه **قلت** ظاهره ولو لم يكن من
 التمكن وقيل لا يضمنه حتى يمتحن من التمكن قال وان لم يمتحن ولم يمتحن بالكيل فلا يكون
 كارهين او على ملك المبيع حتى يمتحن الثمن وضماته منه فوله ان المشهور الاول وان لم
 يمتحن بالكيل وامر بخجسته فلا يجوز في مائة الاول او تحمل على التمكن فوله في المذهب
 واجاب الشيخ ابو علي مختارا للصوفى واما سر الطعام من مطبوخ وراى طعامه وقت
 ما يبيع ولم يشترط بقائه الى امر يبيع جازي وله اخذ ما ابتاع وان تغير السعر بزيادة او
 نقصان لا يضره بيع جازي وضماته من المبيع حتى يكيله للبياع ولو لم ير الطعام عند البيع وكان
 له ملك من خونه يتغير في ماله كان البيع مفسوخا **قلت** شبهة المدونة انما اذا
 الكيل بغير شرط ان المبيع ما من واطال واطول المسئلة التي قبل هذه لانه ذكر فيها
 انه قال اي وقت اردت اخذت فقلت ففهم عنه التاخير بخلاف اذا لم يذكر في العقد شيئا
 فان يتغير في سوقه فهو لوطا فقدم وان تغير في يده بزيادة او نقصان فذكر في
 على الخلاف في بيع الغائب اذا قلنا انهما من المبيع ما لم يتغير قبل يكون ذلك له عليه
 او لزيادة في النصفة المشتري والنقصان على المبيع في نظره وقت مسئلة وسئل
 عنها وهو ان رجلا اشترى من مطبوخ حشيش في يده من خمسة وخمسين قفيرا فيها فاختار
 فيها ما سئله واختلفت الاسئلة فيها من المبيع والمشتري فكان جوابها على حسب
 الاسئلة وهو ان هذا التاخير لا يخلو ان يكون بشرط او لا فان كان الاول فاما ان يشترط
 التاخير بعد الكيل او قبله ولا يخلو ان يكون راي الطعام في وقت لا يتغير فيه امر لا فان كان
 في وقت يتغير فيه وشروط نقد الثمن فالبيع فاسد على اي وجه صورته وان كان بشرط عدم
 التغير وكل واحد من الماخيلا اذا رايها في مسئلة المدونة وفيها الجواز ومذهب الجرد
 المصحح واما ان كان رايها في وقت لا يتغير فيه واكتافها بشرط تاخير هاتمة الزمان فان كانت
 المظنولة فهو بيع وكذا وقد جازي ان اكمله اول الزمان وان كانت المظنولة لم يبره وعقده
 الكرا من رب المطبوخ في يده وبما صفتان وان كانت وجبه من بايع الطعام في يده ايضا اذا
 كان المبيع هو مطبوخ دفع الكرا الرب المطبوخ وانضم معه وتولى ذلك مشتري الطعام في
 المسئلة حتى يبين ان يبين شبهة خلافا عن البيع حال وفيه المعاملة فاسدة او مصححة واما
 ان لم يشترط التاخير وتاخر بغير شرط فانكر الم بوله لا زما للبايع في ماله وفيه الكلام

تغير الطعام او لم يتغير على حسب مائة **وسئل** بعضهم هل يجوز الحيوان كله على الصفة
او غيرها او على ما يعرفه المبيع والمشتري وما يغير على مثله ثمة برون وغيره يعتبر
فاجاب اما بيع النعم والرفيق الغريبة فلا بأس به على الصفة والصفة بشرط وان
على روية المشتري فان كانت من ماله لا يتغير فيها فهو جائز والا فلا يجوز الا على استئجار
الصفة فقلت اختلف المذهب في بيع حاضر المجلس على الصفة فالمشهور المتعوض كتاب
ابن الموار الجواز واحد اول من كتب الخبر وما بيع حاضر المجلس غريب المجلس فالمشهور
جواز وروى عن مالك مائة وروى عن مالك انه لا يجوز المنفعة فيه وما بعد ذلك فانه لا يجوز
بيعه خلافا للشافعي ولا يجوز الشراء الا ان يبعد حده ولا يجوز بيعه مطلقا والربع اوسع من
هذا وقد تقدم دليله من الكتاب والمسته نظر الامايات **وسئل** عن اهل بلد يبيعون
مكحلة معلومة على ان المبيع ينصب ذراعيه عند امتلاك المكحلة حتى يمتلئ يدها ويفيض
فيتمى الى الجيوب وكيف لو قام المبيع بفيض المبيع وهو عرقه ولا يجوز ان يرد المشتري فيجعله
لعدم طلب الزيادة فقال لا بد من فتحه بكل حال فقلت ولا يخرج فيه الخلاف في الفكرة في الزم
والوزن له لئلا يخل في هذا الكثر من الاول والخلاف في الوسايت والاحفان كالصفة
لوبيعتها **وسئل** عن باع فاكهة جفائه بشرط على المشتري قرعة كل يوم الى مدة معلومة
ولم يصف القرعة ثم جفأ الثمرة كلها ثم قام احد البائعين بفساد البيع من اجل جملة
صفة القرعة فما الحكم في ذلك **فاجاب** استئنا هذه القرعة في ماله البيع اما ان
تكون من الجنان او غيره فان كانت من الجنان فالقرعة تختلف بحسب قسوم وجنسه وشمه
والعرض منه وقد يقضى بشراء الجنان قبل تمام مدة الشرط وما هذه صفة في عقد البيع
فهو فاسد ليس من بيع المصطفى حتى يله لرائد ويكون ذلك بمكحلة الجنان وموجودا
على شرطه وان لم يكن موجودا في الجنان فيصير الشرط غيره فيفسد ومصلحة ماله
في استراط اختيار اربع خللات ليست من باب ما سالت عنه والحكم في مسئلتك ان قد
قات ان يكون على المشتري قيمة ما باعته كل يوم في وقته والامووب عنه ان يقوم في
روس الشجر حين حد لانه ما يحل فيه فهو لذلك وخمنه حينئذ والقرعة المفقودة
لا تمل في القيمة على المشتري لانه لا يبيع فيما بعد ما كان من ثمره الجنان **قلت** ينبغي
اذا باع جناته واشترط عدد زمان يخله كل يوم فان ذكرو صفة ونوعه ويكون الى مدة
لا يقضى ثمره الجنان في مثله ويكون ثمرها في الجوز والام حيزا وما اذا استثنى ثمره سدا
او فراطل وموعن او ثمن او غير ذلك من الثمار فيجوز بشرط البسارة وعدم انقصيا
الثمره قبله ويكون عدد ما معلوما في اوقات معلومة كما تقدم شفع بيع الجراف واستئنا
بعينه مالا فينظر في الثمار في نار من الحرب **وسئل** عن اشترى فاكهة قبل بدو صلاحها
بمعا فاسدا فلم يظن حتى جفأ الثمرة وانقضى ما فيها **سئل** بغير قيمة الثمرة حين

منه وانفق ثمنه
في ثمره
فان كان الثمر
مفسدا لم يضر
بعدم ثمره

فان كان الثمر
مفسدا لم يضر
بعدم ثمره

فان كان الثمر
مفسدا لم يضر
بعدم ثمره

الكل لا يملكه بغيره حتى يؤول شجرها **سئل** يريد بقوله اكلها يوم جفأها
لانها بنفس القطن تفنن واذا حلت المرأة في بيعها فهو في ثمنها فان زاد فلا يجوز للمشتري
بين استقاط الثلث والشفع بل يبيع او يبيع موهبة فقلت محقق ان يكون عيني النازلة في
الموهبة او يرجع الى عطيتها اذا ردت على الثلث فالزوج رد الكل ولو اسقط المعطي
ما زاد على الثلث والله اعلم ونظيرها بحاجاة المريض في ثلثه في البيع او غير ذلك وقد
تقدم منها وانظر اول السلم الثالث منها ومن ابن يونس وقد لا يضاهي بيع عبده
على ان يديره المشتري قال يرد ما لم يديره المشتري بخلاف من يشتري العبد على انه
مد بر بغير الشرائع اذ بنفس العقود فان اذ قد وجب تدبيره فقلت اصلها
في المدة ونه في المبيع الفاسد من ابتاع امة على تعقل العتق طرزا لان المبيع تعقل الشط
بما وضع من الثمن ولم يقع فيه غور فان ابتاع امة على تعقل ان يفيق فان كانت
اشترى على اجاب العتق لزمه العتق وان لم يكن على الاجاب لم يلزمه عتق وكان المبيع
توك العتق وتام البيع او يرد البيع فان رد بعد ان فأت فله الفسخ وقال اشهد
لا يرد البيع ويلزمه العتق بشرط واما ان ابتاعها على ان يبعثها الى اخيه او يديرها
او على ان يخدمها ام ولد لم يجز له ان يموت السيد والامة قبل تمام مدة وعقد وث دي
يورد المدبر فان عتقت المشتري فيها ان يخدم ولد وتولد او يبيع اوقات المشتري
فيها التبرير والعتق الى اجل يملك او غيره فليبيع الاكثر في قيمتها يوم قبضها للمبتاع
او الثمن وكان يحوي لئلا هذا اشكال اذا فأت بما اشترط فقد حصل له غرضه فيلزم
سالم المبيع القيمة الاكثر واجيب بان الابداد وما معه انما كان اتفاقا ولا يردى هل
يحصل الغرض المقصود منه وهو العتق او لا فيحصل له قصاره وقوله على اجاب العتق
او بنفس الشرائع او اوما على ان يشتري في الثانية ووجه قوله اشهد اذا كان بشرط
فقد حصل الشرط بوجود شرطه فيلزم العتق ولا بدله **وسئل** ابو الحسن عن جاد
لقوم غلب بمخولين ومعلومين وبعضهم حاضر واما الموارث بمخولة فيهما فباع بعضهم
من رجل فطلب المفاصلة في هذا النصيب اما بالقسمة ومي ضرر اذ لا يقسم او المبيع جميعا
ونوقف نصيب الغياب حتى يستوفيه بموجب شرعي وكذا الوصية الغياب وارادوا قسمتها
ولا تقسم **فاجاب** اري ان هذا النصيب وقع بمخول لا يقسم ونوقف الماركلها
حتى يثبت الموارث ويخلص السهام من المخل لها اذ ليس في السؤال من باع نصيبه بغير
معلوما ولو علم كنصيب الزوجة لكان حكم المشتري حكما في لو طلبت القسم فيجري حكما وكذا
من له نصيب معلوم يرد حاله عليه في من يبيع نصيبه منه واما احكام ابن سودة بر من وكلته
امواته على قسم ماله لتمامه اشترى فقسمة بالقرعة واشترى كذلك ثم قام الوكيل وادعى الخلط
في القسم فله في ذلك رجوع ام لا فقال اذا ثبت الخلط كما ذكرت رجع المبيع ورجع ثمانية
للقسمة ولا حجة لزوجه لانها باع نصيبا معلوما فليس كذلك في مخرج من جملة المبيع

فان كان الثمر
مفسدا لم يضر
بعدم ثمره

نطعم الى ناحية **وس** فايضا عن نطفة ترك امه كاورثة ولبعثهم عليه دين فاراد ان
يعمل الميراث فمن ليس له دين ان يودي ما وجب عليه من الدين ويأخذ نصيبه من الاموال
واراد رب الدين ان يأخذ منه دينه بالقيمة **فاجاب** ابن رشد ان اتفق جميع الورثة
على ان يودي كل واحد منهم ما يوثقه من الدين ويقتضون الاملاك على فرايض الله تعالى
فلم ذلك وليس لرب الدين ان يملك ذلك عليهم **وس** ليعظم عن شيك التمر بعد
ازهاكه ثم تصيبه حاجة لمن من البائع وهذا قبيح **فاجاب** بانه ليس ببيع ومن
كاستوا الطعام على الكيل والتمر يقي ضماحه ونماحه الى حدة ففقه طلب التوفيق **قلت**
الحديث الواردة في الحاجة والا اصل انه بنفس الحق يدخل في ضمان الميراث لكونه جزاء
وس ابو محمد عن تصديق تصديقه على رجل لم ينفذها وتصديقها على ولد الصغير
ثم رد الصبي على المرأة في صغير ولده فباعته نصفها من اجبي ثم اشترى الاب الصبي
من المرأة والاجبي ونفذ منها الثمن وما تالاب فمضى للصبي بالصبي حكم المصدق الاول
لانه وحبها للمرأة بعد صدقها بها عليه في الميراث وجوع بالثمن الذي دفعه الاب لها
والاجبي **فاجاب** لورثة الاب الرجوع بدين الثمن لان الابن كانه استحق ما اشتراه
اب من يد الورثة فوجب للاب او لورثة الرجوع بما دفع من الثمن لاستحقاق الصبيقة من
يد فنورث ذلك عنه ويدخل الابن فيه بحكم الميراث **قلت** وجب هذا الحكم وذكر في
مسألة من يبيع عبده ولده الصغير فانه يرد ما لم يبت في بيعه في الغيبة خلاف هذه لان
الصبيقة هنا قايمة فلذلك كان احق بها **وس** ابن سنان قاضي سوسة ثم باع الاصل
فما الذي للعامل **فاجاب** له بيع الاصل ويبين ان هذا اسلاني فيه على الخبر الذي
وقع وعرض على انه محتمل احواب فاستحسنه وهو ان عقده فيها سنة بعينها فباع فيها
بطل البيع والمساواة فايضا ولو لم يشرط سنة ولا غيره فاب باع ورجل العامل نقض
البيع وان لم يبع ذلك السنة ويقدم له عمل فلها فالباع جازي وينقض المساواة **قلت**
جوابه الاول هو الجاري على ما في مساقاة المدونة قال ان فليس رب الخابط لم يفسخ المساواة
كان ففعل العامل امره ويقال الغرماء يبعوا الخابط على ان هذا امساقا فيه فيل المراجحة
ولو ان رجلا باع خابطه فيل الامار واستثنى ميراثه لا يجوز قال هذا وجه الشان فيه واحصر
بلفظها ادلم بيننا العلة وقد سألنا عنها وقال وجه الشان فيه وحتم ان يكون اسارة الى الله
غاية المقدور وفي البيع الفاسد وقاله المصنف انه احاراه هنا وان كان استثنى بعض الميراث
على الميراث فلا يشوب له غايته ما يملك من الثمرة وكله استثنى كل الثمرة وعلى هذا
يجوز بيعه اختيارا ويستثنى ان يكون هذا امساقا فيه وهذا واضح فيما احرم الثمرة
وما لم يورث في الميراث بالاصل وهو كل ما يملك منها البائع ولعل ما استحسنه الشيخ
يقضي ان ما لم يورث فكانه استثنى البائع بعينه وهو ما يملك في المساواة في حوزة وبطل
المساواة اذا تقدم العمل قال هذا العام له الب المعنى ولكنه يرد عليه ان المساواة

عليه

على الميراث وعقد لازم سابق فيجب ان لا يفسد والله اعلم **وس** ابن رشد عن ابي
سماع استنبه فبين تصدق بعبادة الربطة سنة لا يجوز بيعه حتى يورث الميراث فيجب على ابن
القاسم الا يدين وهفقه وقد قلنا فهو باع على استثنى الثمرة للمصدق عليه كما قالوا
في المساقاة اذ افسد رب الخابط الميراث المذكور لا يجوز استثنائه كما قالوا اذ انصرف
بجانب امته ثم فليس قال وصحها انها باع كلها **فاجاب** ما في مسألة المساواة لا فوق في
استثنى الكل او البعض وفيها ثلاثة اقوال عدم الجواز مطلقا في فلس او غيره حتى يورث
او يورث العتيق فيها في مسألة المساواة لانه لصام حوزة في الفلس فاحرك غيره والجواز مطلقا
لان البائع لم يستثنه لنفسه وانما يبيع لغيره كبيع ثوب امته والفرق بين الفلس وغيره قوله
ابن القاسم استماع حتى في الهبة وفي المدونة في المساواة واليه رجح يحون وراه حينئذ
واصحها يقولون بين الفروقة وغيرها وعلى القول الاول يوقف الخابط في المساواة
حتى يورث الثمن ويخرج في الصدقة ثلاثة اقوال احدها الوقت كالمساواة والثاني البيع
ويطلي الصدقة قياسا على جنين الامه والثالث ان كان المصدق في مذهب الخابط فباع
كله ويطل الهبة وان كان غيره وقف حتى يورثوا الذي لقول به الجواز مطلقا في الفلس
وغيره لان استثنى الثمرة قبل الباع انما يحوز في البيع لان المستثنى كانه مشترك وكان
باع الخابط الثمن المسمى بالثمره المستثناه وما يتصور هذا في مسألة الهبة والمساواة
اذ الثمن لغيره فلا يدخل هذا الخلاف في المسألة المدونة للعبة المتقدمة ويدخلها
الحالة في من مسألة المستثنى فيجوز على القولين بقاءه على مال البائع وان لم يوجد في
المذهب نصا **وس** ابن سنان عن اخذ سلعة من رجل ويوردها في ماله ليس بينهما ما
فيه فقال اخر لب السلعة فاحد هذه السلعة فتصرف فيها بالبيع لاجل ثم تحرك في ردها
التي فقال صاحب السلعة في ذلك ان شئت رددت ما اردتها اذ فعلت لها حاجات
او يودي قيمتها في ذلك تعرف فيما كلفه شئ فاحد ما يبيع بمثل الى اجل ثم دس من اشترى
ياقل وردها الى زهايم حل الدين واحده وامتزح ماله ثم تبين له فساد الصنفه مع
صاحبها الاول والثاني هله اذا اراد الخروج من الجملة يرد الزرع او يصدق به او يخرج
الثمن او نكل ماله ولم يرد ما يبيع **فاجاب** الواجب على هذا الذي باع السلعة مضمون
اشترها وما زاد على ما اخذ منه لقوله تعالى فان بئتم فلاكم روس امواكم فان لم يفسد
فقد يرك من الجملة والاثم لقوله عليه السلام انما يرك من الدين ثمن لا ذنب له ولا يصدق
بجميع الثمن واذا لم يعلم ربه ويثبت منه فيصدق بمباين الثمنين **قلت** وعلى قوله امساق
يصدق في جميع ما خالطه هذا الثمن لانه يقول اذ خالط الحلال درهم حرام فهو حرام
كله ولا ين رشد في شرح جامع العقبة ما لو غرق من الفتوى وخلاف الظاهر ولما قوله
دس اليها من اشترها ظاهره ولو لم يكن من سببه خلافا وقع في الايمان وقد مر ان
يد الوكيل الثمن وكله ومثاله في المدونة في مسألة الرأون وكان شيخنا الفقيه يحكي عن

له عليه من طعام ان يدس من شترى من شترى الطعام طعاما مما مال الطالب ثم يتقاضا منه الطالب وظاهره ولو كان من سببه ولعله خفي على سماعه لم يجز ان يتقاضى من شترى الطعام طعاما وما هو قول خارج المذهب والله اعلم وقد ذكرنا على مذهبنا ان يسوع الاجال وعلى مذهب الشافعي في ذلك كله فهو جائز وكذا على مذهب النخعي عندنا انه يقول اذا لم يعمل على ذلك اسبغ الاثنى عشر عليها فيما بيننا وبين الله تعالى ويصح ان يعتزل على ذلك والله اعلم **وسئل** ابو الحسن عن رجل قد قلب صنيعتي واشترىها مني فاخذ منك ما حضر واشترىك بالبقية فقلها ثم قال للرسول ارجع البقية واشترى منها بالنقد فانما اشترىها منه على كماله وفوضت اليك باي الامانة واشترىك الرسول للبائع وراومه على ان يبيع لمن الضيعة منها بين ويسقط له خمسة دنانير بركة الله بك فيما بيني فقال له رجلان حضرا يزويان خط لنا نحن ايضا فقال لا افعال ولا بد لي ان اشاور اخي في البيع فوصل الرسول الى الشترى وقال ثم لك المشرا بثمانين واخبره فاجرى من الكلام وقد يعرف من استطاع رجلين قال لا يبيع منه حتى يبيعني اليه ويخبره فقال المشترى لهما انه اشهد والى قد نعت الشترى على هذا فقال البائع بركة الله لك بثمانين وقول المشترى حين يبعه فبكت بعتك به الصفة ولا يضر الواقع بينهما ام لا **فاجاب** قد باع البائع من المشترى حين قوله بركة الله لك وتقصير الوكيل عن القول في الحال لا يضر المشترى لانه لو كان على الشترى ولا يضر المشترى خطاب البائع للرجلين لما صار قبول البيع معاقفا على المشترى فان كان قد ربحا من مكان البائع وعارفا بالضيعة المبيعة فقدم البيع بقوله والله اعلم ولا يجوز استئنا نصف الثمرة المأبورة عند ابن القاسم اذا بيعت الارض مع لانة بحلها عن وجهه وخضتها في الكل وخبره اشترى ابو عمرو ان لها نظيرا من ذلك من باع عبدا واشترط نصف ماله او باع سيفا واشترط نصف الحلية او الكري دار او واشترط نصف سواد ما للمنفعة من ابن القاسم واجازته اشترى واختلف في استحقات الثمرة ومال العبد وخلفه القسطل على ثلاثة اقوال يفرق في الثالث بين القرب والبعد **قلت** وهذا يرجع في الدوم النصف منه قليل ومنه الاستحقاق والعيب في نصف المبيع غير الطعام والارض قال ومسايل الثلث ثمة يكون في حيز العلة ومرة في حيز الكثرة فالقليل هبة ذات الزوج ان لم تزد الضرر وفي قصد الضرر قولان الجواز لابن القاسم وقيل لا يجوز ولو درهم واحد وهو قول مالك وابن القاسم **سئل** واخذ من المدونة والاستئنا من مال العبد واستئنا ثلث الثمرة اذا باعها ووصية للريض والاستئنا في الخامس اذا باعها وحليمة السعيدة اذا كانت الثلث لاس ان تباع بها وسراعاته في الوزن دون القيمة وقيل بالقيمة **سئل** ومثله الشترى في دار الكرا على احد القولين واستئنا الحبس للقيمة او لثمة العلة فتدوين في اجازة استئنا لنفسه او لغيره على معسر او غير معسر فهو جائز قاله ابن الخطاب والمسايل التي يكون فيها في حيز الكثرة الجارية والمروءة ثمة الرجل

هذا هو المذهب الذي عليه في هذه المسئلة

هذا هو المذهب الذي عليه في هذه المسئلة

لا تشر

الى ثلث الدينه والعاقلة لثمة الثلث فاكثر يربو في الخط ولا تخلف في العبد شيئا والثلث في الطعام اذا استحق او نقص في الشرا او وجده عيبا فكثر عند ابن القاسم خلافا لاشترى والثلث في العار كغيره في الاستحقاق والعيب وان استئنا الارطال في الثمارة **قلت** ومنه العيب في باب الميتم والخمر يكون مثل الدم في الخلف واختلف في الثلث في الاكل من الاضحية كذا اذا بيعت الثمرة او الزرع في باب الزكاة على قول وكذا مال الادانة والاحكام على قول وكذا الزيادة في الصلاة على قول وكذا ترك الثمارة في اقل من المصنف على قول وفيما ذكرناه كتاب **في الجواز** حديث عبد الله بن رواحه حين حرض على اهل جبر فقال ان شئتم فلكم ان شئتم فلا ان الثمرة لم تكن النبي صلى الله عليه وسلم بل هي جماعة المسلمين فنظر به الى صلح خلاف المشايخ لانه لا يجوز بيع الربط ما لم يقر او عكسه الى اجل فهو خاص من فعله عليه السلام وعن بعض هذه المستخرج بالرحمة كالعرايا **سئل** يا زينة القسمة في الغنل والعنب مثاله بالجواز واختلف في السبيل ونحوها **وسئل** عن له شعير قد تم فقتله فمروم على ان يرد واحد بها فقال لا يجوز الا ان يكون قصدا للمسلط نفع هو لا لخاصته ولا يبيع هذا وهذا ان لم يشترط وان اشترط فلا يجوز على حال ابو محمد وقد قال اذا لم تكن حاجة للمسلط لذي لست فهو جائز وعن ابن جبيب اذا كان النفع للمسلط والمسلط ايضا فيه نفع فهو جائز وقد ايدى اهل قريه الى سكون فقالوا له ان عندك شعير اقد يما فذا خان ونفطيل احد يد امة وقته فقال الذي يقول هذا اليوم من بالله ولا باليوم الآخر **قلت** اصله يسوع الاحال منها وان اقرضك قد اناس زد مع قصده خصص انت وتد ربه الى حاكمك وتؤد عليه مثل كرام فيه فان ضاع ذلك نفعا ورفقا لك دونه حرام اذا كان ليس فيما كسبت منه كبر مؤنة لعلته في كثره زرعه ولو اغتري بذلك نفع نفسه بكمائيك اياه لم يجز فظاهره وان كان النفع للآخر ووجه القول بالجواز تغليب اخف الضررين في زمن الشرايد وعليه سئل المازني عما اضطرو اليه الناس في هذا الزمن وزمن الحرب يشترى البادية الاقوات بالدين فادخل زمن المصادق والاحل قالوا الغرماء ما عندنا الا الطعام ودرنا صدقوا في ذلك في الجواب الدين الى اخذ الطعام منهم خوفا فله ان يتركه لم يفرقهم وضرورتهم ولعدم الحكم عند البادية ايضا مع ما في المذهب من الرحمة ان لم يكن شرط واباحه كثير من فقهاء الامصار وغيره من يسوع الاجال خلافا لانا **فاجاب** ما اشترى الدين اقتضا من الطعام طعاما فان اردت اقتضا من ثمة وهو حبس اخر من الطعام فهو موقوف في المذهب كله ولا خمسة فيه عددنا كما توجهت ولست ممن يحل الناس على العذر من المذهب لثمة الورع بل كاد ان يعدم والحفظ على المدونات وكثرة الشهوات ومن يدي العلم ومجاسر على الفتوى فيه فلو فتح باب في مخالفة المذهب لاسع الخرف على الواقع وهذا تحاب المذهب وما يفسد لا خفا بها ولكن اذ الميقد ر على خلاص الفل الا الطعام فيفعله على وجه سلب ياخذ الطعام ويؤكل به من بيعة على ماله ربه وينفذ للخاص ويمنى البائع

هذا هو المذهب الذي عليه في هذه المسئلة

ويغلبه باشه دوعنه محال على اظهار ما يجوز وايضا لا يجوز قتل ومثله ما يقع اليو
 عندنا انه يعطى السبع البادية فلا يجد ما يأخذ من الحصاد اما غلب او جوادا ونحوه
 فيعطيه الحيوان والسؤال كالمسألة والجواب كالجواب وكذا ان اعطاه من الصبي فط
 فالحكم كذا ذلك وسالنا شيخنا الامام اذا لم يجد ما يعطيه الا شعير اعطى وهو قال من قال
 يعطيه الشعير عن النحر ويكون كالمكرمة اخذ بعينه وهو اقل ولو فرض ان الشعير اثر
 كما في المسألة الاولى ويبيعه ويقبض من سله كما تقدم **وسال** السيويني عن سؤم
 ما تعلم فيشاري لحمارا فقل له في هذه المسألة ما هو حاله في فقير فهل يعطيه في شهادته
 نعم ولا وهل يبيع منه الحديث والعلم امر **فاجاب** لا يجوز ان يبيع منه هذه صفة لايت
 العلم قلت ان كان هذا اللحم من حيوان قوم معين فما ائني به صحيح ان اربابه ائني به
 ما لم يملك وان كان الحرام لغير معين فاختلف العلماء فيه لا سيما ان كان من قوم بادية
 يباعون في المصر اعلى ما ياتي في الغضب ان يشاء الله تعالى من جواز ان يشترى ذلك ويبيعه
 هذا الشيخ ان هذا لا يجوز حتى اداه ذلك الى انه يورع عن لحم افرقية ذواته فلا ياكله
 جملة ولا تفصيلا لما يكون من لحم وحش ونحوه وباية الكلام عليه وما هو هنا فقير وقد تقدم
 للمنفعة المسكة المضرورة من قبل السلطان اذا غلبها البلوى وعليه **سأل** المازري
 عن شتر اللحم من الجوز لمن اكله ويحله والغالب عليها الغصوب من اصحاب المواشي
 فغير الغاصب لم يمتنع من مبايعة الغاصب وخطبته بالمباشرة المصنوعة وهل شتر اللحم
 الجوز اخذ من فقر الجزارين او المشاة الغالية الكثرها لم يبيع او التفتيح **فاجاب**
 اذا كان المبيع غير المصنوع ولا حلال في عدم جواز الشراء منهم وسواء كان المصنوع
 او لم يفت اذا لو ادركه المصنوع لكان له اخذه ولو فات الترخ بغير خلاف ولا غناظير للاقل
 او لا يفت حكم القواف اذا اطلب اعزام القيمة واذا لم يجمع من اخذ الاقل فلا يباع شراؤه واما
 اذا لم يكن غير المصنوع وانما يشترى من مستغرق الذمة غير الحلال ما يبيع بوجه هذا
 نوع اخر وفيه اختلاف في جواز معاملته وعدمها والعرف ان الاول اذا ورد اخذ عين شبيهة
 بغير خلاف والى لا يفتي في بيعه فاذا وجد حسن الحلال من منع راه كالحجر عليه سحفا
 ما يبيع به للعقر اقل يصر فيه ببيع ولا يشر لان البيع والشراء مشعر بمعة الملك ووجه الجواز
 انه لا يفتي عن ما يبيع به وانما يفتي قدره فاذا اعطى قيمته فقد صار هذا القدر للمشتري
 فلا ضرر عليهم وقد اشار بعض المتأخرين الى التفرقة بين ان يأخذ ما يظهر ولا يمكن خفاؤه
 كالرباع ويعطى ما يوردهما اخذ ذلك بالمسكين فاذا كان الامر بالعكس فهو ابلغ لحرم
 هذا المتع مبايعتهم بحاماة لما يدخل من على التمر على المسكين فيبغى ان يترك امر اللحم على
 هذا او يبيع اعيان ما يباع من الحيوان وهل يبيع من رده المصنوع او ولد ذلك فقدم مع
 الامهات على المعروف وقول السيويني مشهور والمف فيها فاذا اشترى ما ليس بمعين من اللحم
 ونقصه في بيعه على العقر فقد احتاط لانه لو تمكن منه امام عادل لعمد في بيعه ولم يباع

من حمار الجوز
 من حمار الجوز
 من حمار الجوز

غيره **قلت** ما ذكره من رد المشاة المذبوحة ما دام ما فيه من لحم عليه ابن يونس في كتاب
 التمرق ولم يحل فيه خلافا وكان شيخنا الفقيه الامام رحمه الله يحكي من طريق ابن رشد فيه
 خلافا ويجعله بمنزلة الحشبة اذا حلت بايا وكان يتقدم لنا اخذه من مسئلة المشاة اذا
 وجد حوها اخضر او غير ذلك من العيوب لعدم تحللها ببيع ان يوردها على ربحا ويدفع
 قدر ما تقصده بالذبح ومضى عن شبيهة او لا يأخذها لانه من باب اخذ اللحم عن الحيوان وكان
 يحكي اورايت له زكري انه اذا اطلع فقد فاته بغير خلاف وهذه اذا كان معه ايراد اوضح
 والا فبعض نظره لا يتبع التفاضل بينه وبين اصله واما ما اشار اليه من معاملة مستغرق
 الذمة وما حكمه عن السيويني من ان الاول ادعاه فياخذ ان شاء الله للكلام عليه واما اذا
 كان في السيويني حلالا وجراما فانه يكون الحرام فيه للغالب بدليل مسئلة كتاب الرضاع قال
 اذا غلب الحلال فالحكم له فلهذا هذه المسئلة وان كان بغيرها مسئلة الحلال والفقير
 وعنه ما من المسائل **وسال** ابو جعفر عن شتر اغني مكرمه فقال ليس عليهم فان كان
 يفتي عليهم بخير جاز ان يشترى منهم وان كان يفتي عليهم بخير جاز ان يشترى منهم وان كان
 يفتي عليهم بشتر لم يجز ان يشترى فقلت وعليه اليوم شرا ما ياتي بوادى افرقية فان
 كان يفتي عليهم بشتر من طوايفهم وغلب على السوق مواشيهم فلا يشترى وان غلب على
 السوق مواشي غنومهم او لم يفتي عليهم بشتر جاز الشراء منهم وكذلك ما ائني به المخذون فان
 غلب عليه النهب مثل ما ياتي من كلام الصوريين فيما يبيع من صوره فلا يشترى منها
 الا ان يكون فيه من قوم مستغرق الذمة او الغالب عليهم ذلك فقد كان شيخنا الامام
 رحمه الله يفتي بجواز الشراء من مواشيهم المستنبة مثل مواشي بادية سوحيه حارين
 اشتهروا بالسلطان وغيره ويعود من بان العادة انهم يعايناه بل يفتي عنهم انهم يأخذ
 العقر على البلاد ويرعون الزرع وينتصبون فتوى عنده انهم او الغالب عليهم استغراق
 الذمة والذي خالطهم يقول منهم من خلط ومنهم من يطلب الحلال وبالجملة فالاولى
 الشراء من مواشيهم وهو الورع ومع ما يورث الى ما لا يربح وقد تعاقبت ذلك ففتيت
 اشهر الا يشترى طماس سوق كذا كان الغالب لحوم مواشيهم والله اعلم السعي عن ابن لباة
 اذا اشترى الحرام بالاسواق واقتطع بالحلال فالورع لا يشترى فزوا ولا جدر ولا طماسه قال
 بخطه ومن يفتي الله بحلاله محرجا وكان ابن هجر لا يشترى اللحم من السوق ايام دخول الصلابة
 فيه وقال عن ابن وضاح احفظوا عني كما يباع في السوق ببيع صحة جائز حلال وليس عليه
 كسوف من عاينه فهو حلال واما الحرام على من ادخله اشترى ولا تفتي لان السوق لجميع
 المسلمين **قلت** ومعناه عندكم ما لم يغلب عليه الحرام واما ما يأخذه السلطان من
 كرا الارض والزكاة او غيره ذلك من شبيه الحلال فهو حلال والرعايا وباية الكلام عليها في شابه
 ما يجز الناس على شرايها وهو المصنوع حينئذ الا ان يبيع الاستقلال من نفسه فهو
 كبايعة المصنوع والله اعلم **وسال** الفقيه عن شتر اللحم من الجوز الفقير اذا

من حمار الجوز
 من حمار الجوز
 من حمار الجوز

من حمار الجوز
 من حمار الجوز
 من حمار الجوز

من حمار الجوز
 من حمار الجوز
 من حمار الجوز

اشترى الجزار المذكور من العرب ولا يجوز شرا الهويصة من الغنى ومن الفقير قلت اشترى
من الفقير احسن وقد سارت العرب وغيرهم من البري ياتون بالغنى فيشتري اكثرها
منهم هو رجل هو يبيع السلطان وربما اشترى من ابيها جند السلطان وعبيده
هذا اي تاجر السلطان وعبيده من الجزار من مكره من الجزار الفقير وغيره ايضا
من الغنى بما لا يقدر ان يشتري من العرب غنى محصورا جزا السلطان فكل يكون شرا
هذا الفقير من الجزار من مكره الذين وصفته من شرايه من العرب ويجوز الشرا
منه كما ذكرت وما صفة هذا الفقير الذي يشتري منه هل هو من لا يملك دينار ولا درهما
ولا ربعا الادار وهل يكون فقيرا من يملك من الذهب ما لا يجب عليه فيه زكاة **المورد**
لا ينبغي لمن فيه خيرات ان يبيع ما كثر خبثه وصار الى هذه لطنة **قلت** مثله المورد
عندنا يبيعون خبز الرحمة في بعض المواشي فلا يشتريها الا الجزارون فيمنع منها كل يوم
من يبيعها الغنى ذلك ومثله في الغنى وان جعل جزا مشهوره على شاة او شاة بقال
لصا شاة العادة يترها في الحزن اصناف ما يلزم غيورها فلا يقد واحد ان يريدها حتى
ياخذها من اليد ويحاسبها من خسر الثمن وهذه اكله حرام لا ينبغي ان يختلف فيه ولا يشترى
منهم بوجه لانه المقتضوب المعين والشراسته يودي الى كثر تجريبه على ذلك وهو اشترى
سئل عنه الشيخ وابنه اعلم وقول السوركي من هذه صفة لا يثبت العلم بالمال مثله في
الافضية لا يباح حوزة فمن يعرف ببقا يصاد الى سقوط شهادته لا يوحده عنده العلم
بل يفتي ويصدر ان من شرط الفتوى والعلم بالعدالة ومما قوي في الشهادة فاذا
سقطت الشهادة فاحرق هذه **وسئل** ابن ابي زينة عن شرا هذه الرفوف فيها
من الاختلاط هل هي منزلة العلم او فيها سعة للصرف وقلة العناء عن التفتيش فيها فيقال
هي منزلة وبيع والاسوق فيها اوسع من الثمن ينوفاه عن ابن محمد العزق بن شرا
الدار الى عشرين سنين وكذا رواها كذلك اسكتان وتزوجهم وقد يفرق بانه اذا اشرا
على الدار ما يمنع السكنى رجع خمسة ما بقي من المدونة والطور في **مسئلة** الشرا ذهب
بالثمن ولا يدرى كيف يجمع اليه هذا الفرق **سئل** ابا راسين يونس الى نحو هذه كذا
الرواحل حيث اجازوا العبد على ان يبيع في الشرا او اكثر اذ المينقد وغیره لا يجازي
شرايه على ان يبيع في الشرا فلا يجوز قال لان المنافع يمتنع عن ذلك بايها فلا يبيع العبد
فيما لان الصناد منه وبيع الميراث منه بالعتق من المشتري فاذا اخذ منه فوط قد اخذ الصناد
حولا فذلك لم يجز اخذ يدى كيف توجب اليه والله اعلم **وسئل** عن شرا ورق النور
فقال ان يوزن فمالا هو عندى بمنزلة زهر السمرة ان ورق بعض السمرة الحايطة
جاذب شجر سائر الحايطة قبل ان يورق وقال فيمن اشترى جارية على جازا ايام من احد
المساكين فوطها احد مما رواه ايام الحيا لم يملك فان كان هو غير الولد الذي له الحيا فغلبه
قيمة الولد ولحق به فان اخذ الاخر الردي وجب اليه الجارية وان اخذ الاخر المضا مضى

والنور

والخديعة الولد ايضا وفي النوادر في توجيه ما يردى من ذى الحيا واختيارا **ايت**
في كتاب يحيون ولم اره فيمن باع جارية على ان له الحيا فوطها المشتري فملك منه ما رت
للام ولد ولزمته القيمة ويد راسه الجدة المشبهة يوجبون ان البايع ان اخذها
لا امضا فله الثمن وان اخذها الردي وجب له القيمة ان كانت **قلت** **سئل** اعلم
مخرج على احد الطريقين هل يبيع الحيا على الامضا حتى يرد او على الردي حتى يبيع ان قلنا
على الامضا وجب القيمة على المشتري بايلاها وان قلنا على الردي فله الحيا راخذها
وانما درى الحد بالشيء كالمسقى من يده الجارية واما على الطريقة آلا حوى فلا يطر
فيها ما يعول عليه الا اذا وقع الامضا **وسئل** عن يشتري نصف خبزه فيقسم بين
المشتري مع البايع فقال لا باس اذا اشترى **قلت** هذا على جواز قسمة الشرا في الربوي
فقطا اقول احدها الفرق بين اليسير والكثير واخذ الجواز من المدونة من بيع الشاة في
بالشاة بعد ذبحها اذا قد رعى خربها وفي الحصة كلام غير هذا **وسئل** عن العبد
يوزل بها الشجر والحضر هل يملك بواكل مما شجر عليها **سئل** بانه لا باس بذلك لا يملك الا الشاة
والحصاح وكالما خلق الله اذا قلب الله عينه وقد نقله الى حالة اخرى كشر الشاة للبول
فلا يضر لحمها والخل يعلف العسل الخبيث وشبه ذلك **سئل** فابن عمار وبيها
قال في عه رعن اصنع الميثاق اعذر من البايع **قلت** تقدم في الطهارة وفي هذا الباب
يعمن الكلام في هذا او يملك ان شاء الله لا قلب الحوا ولا وهذا انقلب ذا لها او
اعراضها عن الميثاق ان شرا الميثاق المطبق مع بدو الصلاح جازي نود الثمن اولى
ينقد والسقي على البايع في الحكم وياخذ كل يوم ما امكن حرازه **قلت** هو كالباع على
التفاني وقد مرق **وسئل** عن بيع شجر التوت اذا ورق بعض شجر الحايطة هل
يباع ورق شجره بذلك **سئل** عن شرا ورق خاصة **فاجاب** ان كان امرا لا يخلق
لغوب بعضه من بعض فلا باس بشر اجمعه بازها لعمدة كذا الحايطة وان ارادها حوله
من الحايطة فاخلصه قول مالك واحب الي الا يشتري الا بازها تقض الحايطة **وسئل**
عن باع خادما مرسلة معه على ان رضى لها والا فلا يبيع ففنى امر الحيا ووطنها المشتري
ثم ايدى **سئل** اذا مضى الاحوال الموقوت وطق المشتري ان البايع امضا له ارجوا ان يملك
وان اشكل الامضا ويحل له يسلم من الثمن الاثم وان يكون ذلك زنا **قلت** ما تقدم لا يملك
محمد خلافة وان اخذ بيع الحيا شبهة منع من الحدة **وسئل** عن باع زيتونة شرا
اشترى من مشتري الحب زينا ودفع له الثمن وتفرقا ثم لقيه فاعطاه من عين دراهمه
من ثمن الزيتون وما نقول في الشرايين في الكواكه والحضر يبيع احدهما نصيبه هل فيه
شعبة ام لا وفي شرايين في الدار والحانوت يكرى لخدمتها نصيبه هل فيه شفعة ام لا
فاجاب اختلف في ذلك اذا كان الزيت المشتري من شجرة الزيتون لاشك ولحقا
جواز ولا يدخله زيت بزيتون لانه عين واحدة ولكن يولد الامر الى انه استاجر

عليه بعمته والشفعة في النار هذا الذي استقصاه واختار الشفعة في البيع **قلت**
 لم يشك في المسئلة الاولى اذ كان غير ذيت البايع او لم يجر ما يخالفه وقد تكلم عليه في الرواية
 وهو انه اذا دفع اليه ذلك بعد ان طال المدة لم يجر له وهو ظاهر المدونة وان دفع اليه اقل من
 ورده اليه في الحال وهو الحار في مصلحة القراض فله ان اذا دفعه اليه ورده في الحال
 فليزوجه العمل اذا صح ذلك ولم يبق له عليه والحار في مصلحة كتاب الصرف فله ان
 واما المسئلة الثانية وهو الشفعة في المنة وفي احدى المسائل التي اخذ فيها مال
 بوايه ولم يجمع من احد والثانية الشفعة في النقص والثالثة القصاص في الجوار
 بالبيع مع الشاهد والرابعة انما هي في الرجلين كايام الدين من عذره وظاهره ان الشفعة
 في البذل كالشمار ووجهه في التنيبات على وجه الحاجة فيه من اوجها اوجب الشفعة
 والا فلا واما الشفعة في الاكرية فذهب ابن القاسم الى الشفعة وغدا اشبه الشفعة
 واخضاره هذا الشيخ وكلا القولين في المدونة **وس** **قلت** عن بيع الفاكهة على
 ان يجتار فيها **الشيخ** الذي اراه ان كان ذلك متقارباً في الشاكلة فليجوز وان
 كان متباعداً فليمنع **الشيخ** عن ابن ابي زيد فيمن اشترى بعض الفاكهة على كحل او وز
 او عدد فيقتضي ذلك فيقول اني اريد هذه وهذه البعض ما اخذ فان كان متقارباً جاز
 ان لا يكون به باس وان كان بين التفاضل فليزوجه وانما كرهه اصحابنا اشفاقاً وليس حرام
 بين **قلت** كما سئل السلطان من الشروع في مسئلة خلط السمين بالهزيل اذا كان
 ذلك قليلاً فقال فيها ان كان انما اشترى منه وزناً معلوماً على ان يعطيه اياه من السمين
 والمزول وهو لا يدري قدر ما يعطيه من كل واحد منهما ولا يراه حتى يوزنه فلا يجوز قبله
 كان او ليس الا ان يقيم شراؤه على انه فيه بالخيار حتى يوزنه وعلى هذا يجوز
 السمين الاخر على العدم لا يلو انما اشترى منه من حلة تبيته حلة في المصالح على ان يعده هاله
 البايع او المتبايع لنفسه حثارها لم يجز لانه ان كان يجرها البايع فهو غور اذ لا يدري
 المتبايع ما يعطيه المتبايع لتفاوتيه التفاوت في الصغر والكبر والطيب والنفع
 وان وقع على ان يجرها المتبايع ونحو ذلك المتفاضل فيما لا يجوز فيه التفاضل
 وبيع الطعام قبل استيفائه لا يجره بين ان ياخذ الصغير او الكبير فكانه قد باع
 احد مما بالآخر فلا يجوز البيع في ذلك الا على ان يكون المتبايع بالخيار حتى يعده ما عده
 رضى اخذ والا نزل وهذه المسئلة تدل على جواز مبيع بين اثنين لم يجز لانه خطر **قلت**
 كل واحد اذا كانت الصبر كان صغيرين فان كانا كبيرين لم يجز لانه خطر **قلت**
 وهذا الذي اشار اليه ابن رشد هو مذهب المدونة في او اخر كتاب الخيارين على ان
 من خير بين شيئين بعد منقلا ام لا وكان شيخنا الفقيه الامام رحمه الله يصير الى الجواز
 من وجه اخر وهو ان البيع اليوم انما هو بالمعاطاة فلا يقع البيع حتى يحصل في المنة
 ويدفع له ومنه ما يقع من بيع العنب الاسود والابيض في انا واحد ويخير في ذلك المشتري

هذا هو المذهب في البيع
 في البيع في الحال
 في البيع في المنة

هذا هو المذهب في البيع
 في البيع في الحال
 في البيع في المنة

او في جميعها

او في جميعها فاختار السيوخ فيها هذا الباب واخا شيخنا الامام حوازه كله لا يبيع اليوم
 انما هو بالمعاطاة ولما اختلفوا في احوال وما يجوز فيه التفاضل من الفواكه فيخرج على احد
 العلل من المنة على المشروطة من ان لا يطول قبضه وعلى علة التفاضل في الروايات يجوز
 والمختار اليوم الجواز مطلقا **وس** **قلت** السبوري عن ربهو الخال بغير بيعه وبياعه بعضه
 هل يباع الموحى به بالبارك وكيف لو لم يره الا منعه في حله هل يجوز له او حتى يكون غرات
 جملة **ف** **قلت** هذا الخبر لا يعرفه ولا يدرى العلم ان الخابط يباع به هو شئ منه ما لم يكن
 ناكورا وانما يريد بذلك ما عليه من متاعه بالامام لا يعرفه ولا يدرى العلم ان الخابط يباع به هو شئ منه ما لم يكن
 طيبه ولمن عليه العاهات جارية **س** **قلت** في احوال المدونة اذ كان فيه التسموي
 وهو قليل مستحب ولا يجوز بيعه ما اصفى والعادة عندنا اليوم بئس انه يباع الاجاص
 لطيب السبوري به وهو رطب دقيق فيوان اخره متصل ما بعد من اصنافه وهذه اصناف
 كالمثورة **وس** **قلت** المحي عن موطئ بن سريكن وقت المراكبة فيه ان بلغ ثمن من احد
 فباعه الآخر ففقد ثمنه وبولده بغير حاجته لما خرج منه **ف** **قلت** سترام وكوت الرحا
 اذا كان يربو للمبيع لا يجوز وينقض البيع **س** **قلت** يخرج على بيع العذرة وقد تقدم حكما
وس **قلت** بعض الفقهاء في الجوز له خط في دين بوهن دار ولم يجد احدا لها هل يجوز للموهي
 شراؤها للجوز قبل حلول الاجل ويترك منه في الجوز بقية المدة **س** **قلت** في بيع ما على ان
 يقضي عند حلول الاجل ان كانت ما مونة فياله هل يجوز شرا هذه المنفعة ما لعين وكل
 جوز شرا الدار قبل حلول الاجل حصة فاجاب بيع المنفعة جائز بخلاف اصل الدين
 حبسا ووعاءا وللحقيقة لا يكون الاجل الذي يبيع **وس** **قلت** ان ابي الدنا عن بيع
 سبعة بسنتين دينار اسكية عشرة الف صرف كل دينار عشرة دراهم فلما حال الاجل
 اراد ان يعطيه دهما وبيعت ان العادة الحارمية المستقرة اذ ان البيع انما هو بالذهب
 فان لم يشترط مع انه يرفع تارة ويخفض فليبقى عليه باحدا الذي يخفض العاد
 ام لا ويقي بالادل **س** **قلت** في بيع العزم في هذا بالدرهم لان العزم دأما ودأما
 واسما وما يوصف ولو مضى بسنتين دينار او المبيع لم يربو ذلك حكم بغير ما عده
 ولا اراده فان قيل مما يمينان العزم يربو ان صرفه في امانة لوقوعه ودخله عليه
 كان فاسدا لان المصارفة ان كانت يوم القضا فهو محمول وان كان حين العقد فان لم
 تحققوا في الصرف فهو فاسد ايضا وان علمه فذكر العزم لعموم قول اليهود العرف عندكم
 يسألون عن الوجوه التي كسرتا وفيه هذه العرق والغالب انهم جملة لا يعرفون محمل
 الشهادة فليست السنون دينار اليوم انما هي عبارة عن عشرة دنانير كبره امورية
 وليسوا سينية والواحد دينار من سنون درهما في اجزا دينار غير الصرف او خمس
 وكذا كان شيخنا الامام وغيره يقولون في المعاملة انما هي بالذهب في سائر الاسواق الا
 سوق العزل وسوق الابار في فلاحك الامال الذهب عند التشاخي وفي السوق من المنة

هذا هو المذهب في البيع
 في البيع في الحال
 في البيع في المنة

يقضي بالصفة لأنها منصوب فيها لغة وعرفا وقصد مسئلة ويؤاخذ بكونه في الدرر
التي كانت في اول القرن السابع ووسطه قديمة جدا وصارت تدعى عقود الاشتركة
ويجزأ الرسم وصار صرف الديار حينئذ من المدة ستمين فلما انقطع صارت
دوام سكية ستمين بدنيا فاذا كان ستمين دوما فتوا فيه بدنيا اميرى وكان صرف
الجديد حينئذ نحو الثمانية والاربعين بدنيا فخلوه فلما هذه خمسة ارباع سكية على
ما وقع عليه الصرف في مائة وبقي ذلك الى العشرة السبعين من القرن السابع الميلادي
فوقع البحث عن ذلك فصح عن شيخنا الفقيه الامام رحمه الله انه حكم بالجدة عليه وبقائه
على حاله لوجوده ولم يراع صرفه ويحتج بان استمات العدد ونصوص وخالفه غيره وقال صاحب
اليوم نسبة الضريبة عما كانت عليه في الزمن الاول المذكور وحكوا بغيره وهو ارفق
للعمامة وهو الظاهر وعليه اختلفوا اذا كان له عليه ثمانية جدد هذه يعطيه اثني عشر
درهما ليس مخزية ام لا فصح من منع وقال استمات العدد ونصوص ومنه من اوجب على
المبلغ في هذا العدد ولم يكن المقصود فيه نص العدد وعليه ايضا اختلفوا اذا انزلت
عليه ستمين درهما لعل حوزا حقه ما ذهبوا فصة او نحو ذلك احد مما وسببه حال تعين الدرا
والمراد المبلغ فاجراه مرة شيخنا الامام على الاول فيخرج احتضاع الذهب والمصنف فيه حقه
ولا شبهه واخذ من كتاب الزكاة واليه كان يجوز شيخنا الغريبي ومرة اجاره على مذهب
ابن القاسم وقال الذي وقع في المدة سنة اتمامه حلة الفرض فلا يجمع فيه نوعان وهذه
الديار فيه معاملة وقال شيخنا الديار اذا انزلت له انما هو اجازة المدة لا كراه
كالقرض وافق في هذا في اخره والله اعلم **وسب** ابو جعفر عن له دين اراد ان يأخذ
به زينة في روس الخوص **سب** قول ابن القاسم انه الدين بالدين الا ان يكون من غير طهر فلا
يجوز وقول اشهب اقيس **سب** الا ان يقبض ذلك في الحال وأعرف للمخى ان الاستوطان يكون
صحانه من المشتري بنفس العقد وعلى اسقاط الحاجة فيجوز **وسب** بعض الفقهاء عن
سبع عبد كتاب مولاة على شرط الجوار واستطرد مدة طويلة فاجاب **سب** اذا اجهل في البائع
ان العبد لعمه او شرط حياره وطال الامو كما ذكرت فمن حق المشتري رد البيع والبرهنة الفصل
به لعمه او ما ذكر من نفقة العبد وغلته فان وقف العبد لانيان سيده قلت ترى الرجوع
تفاضل النفقة على العتق وان كان ايقافه على العبد الاول قبل معرفة عيوبة سيده لم يرجع
بالمفاضل والاقامى يبيع البيع ويوقف العبد لربه وان شئ الامان والمكف والغدر
مكانة سيده ولم يوجد منه في عليه باعه **وسب** المازري وابو القدر عن المرحان
يختلف اختلاف كثيرا فيريد ان يجعل الاعلى وحده والاوسط وحده والادنى وحده فجعل من كل
صنف بربعة ثم خلط الثلث وسماهون صنفه قبل معرفة كل صنفه وحدها **فاجاب**
اذا علم ان الخلط ثلثه في انواع مسئلة لومية القدر وكل نوع لا يختلف في نفسه فهو يوجب
على المبيع معلوما فان اختلف كل نوع في نفسه فعلى الافراد يعرف على حاله ومع الاختلاف

لم يوطئته في نوعه وعدم التمييز فثبت منه الثمن ويمكن فعله بغير مسئلة فالبيع على هذا
فيجوز **وسب** ابن حزم عن دخل السوق يباع به المرحان فنودي على خي القطار منه حتى
بلغ ثمانمئ وفاق القطار في مائة صوب وفي اعلاه ووسطه واسفله انواع من مختلفه
جدا وراى منه حينئذ اما يمكن له ان يراى من القطار فلما وزن فاعلمه المشتري فوجد فيه خلا
كثيرا لم يحط عليه به ووجد فيه انواعا من الزمرد وغيره واجود من ذلك مما يعلم انما يولد
على الخلطة بها الا بعد تمامه وتيقنه وتغييره وتعبه وطوله فقال يجوز هذه البيع مع هذا
الاختلاف المتباين جزا فامع لاختلاف الاعراض فيها **فاجاب** اذا ثبت ما ذكره لم يدرج من
المرحان حينئذ المدا عليه الاخر والمشتري لعينه الحلة على ذلك فلا يدرج وحدها بل على خمسة
ويوخل في الحلية فثبت له من المشتري شي على صفة فظهر خلافها ويكون حكما حكم العيب
ولم يمكن المشتري من تعليب الحلة فتأمل على المشتري ولا بد من الجرد من الردي والبايع
عالم به فهو فاسد يفسخ كله الا ان يفوت كونه الا سواء فيخرج فيلزم بالقيمة يوم الفسخ
قلت ومثل هذا ما يباع بمكة من الجواهر والعقيق جرى على احكام المرحان المذكورة
وامثلة في الدرر واد المشتري حنطة فنظر الى بعضها ورصده ثم نظرا الى ما بقي فلم ير منه
فان كان الذي لم ير منه على صفة ما رصده لم يرضه الجميع لتساويه لان المصنفه واحدة وان
خرج اخر الخلطة فحالة ولها لم يلزم المشتري مردان شي ولم يرد الجميع ان كان الاختلاف
كبيرا وليس المتاع ان يقبل ما رصده من الثمن ويرد ما خرج فالحال لا يرضى البائع
ولا البائع ان يرضه ذلك اذا ائتمن المبيع وكان الاختلاف كثيرا ولذا لم يرض جميع ما يوزن او يكيل
ومعرومه اذا كان الخلف يسيرا وليس له رد الصحيح ويخبر على قاعدة الترويب واما
اذا اشتري شيابا على انه ماليتاراد انظرها او غنما فنظر اليها وصفت حتى رأى اخرها
ولم يرضه فذلك له وللناس في الفرق بينهما كلام فصح من قال في الاول صح وفي الثاني
رفى ومنع من يقول المكيل والموزون اختلفوا في الشيا والعرص خلقت الاعراض فيها
وسب مسئلة الصوريين المختلفين المتعددة يباعان على الكيل الفرق بين البيسار
والشعر **وسب** خلط السمين بالمسزول والمشتري يرى ما فيه من السمين والمسزول
ولا يميزه ولو اذن فعن ابن القاسم اذا كانت الارطال لسيارة كالحسنة والسنة ومثل
ما يشترك بالدرهم والدرهمين ونحو ذلك فلا يبي به باسا وان كثر نحو الثلاثين والاربعين
والاخير فيه ويبيع الجزارون من خلط ذلك ويؤمن العسل ولا يحال لهم وطهر المدة في الاختلاف
في الصوريين المسح مطلقا واخذ شيخنا الامام من مسئلة التميز له في الغزل المختلط والمزبد
المختلط الفرق بين البيسار والكثير كبيع العملة من انواع مختلفة او حرم وغيره واخذ ابن
القطاط من مسئلة الصوريين تدل على بيع الارض البيضا المختلطة بالذهب وغيره على التكرار
وافق غيره بالجواز انه لا يرد الا كان بيضا وسلفا واخذ من مسئلة الجواز اذا استأجر
على ان يبيع له سلعة الى شهر وقيل بالجواز مطلقا فنظر احكام الشعر وفي احكام

السوق سأل عن أهل الأقاليم الباعين الخبز هل يعرفون الفخ وكذا من يبيع الفخ والتخيم
والبول والحدس والخصر وجميع القطايا فقال من ما في بيوتهم وأذلى حتى يعرفوه ذوا
ابن ومب من عراقي أن يبيعوا ذلك **فمن** في الفخ وبنه ليعمل الفخ للبيع وهو الخبز
الذي لا تترك فيه قطارة من الماء **فمن** في الفخ وبنه ليعمل الفخ للبيع وهو الخبز
أو الصبي فادفع السلال وحدا التين لم يطف ففان إذا بقاعة بيته فهو بالخيار بين
الورد والترك وإن استراه أهل الأسواق ووجد منهم عندهم هذه الأومدة فليردوه
على أصحابه ولا يبيع أسواق الحلبين وتقدم هذه الباعين في بيعة هذه أفاد بأحد بيده
فليصدق به أرباله **فمن** وأما ما يفعل اليوم في نصبة التين والعنب في
القراطل والسالل فاعلاه خير من أسفله ووسطه وسط لكنه في السالل أسفه بعينه
لبعض أهل الأسواق يعرفون ذلك فلا يبيع به فان خرج كره ذلك فلا يبيع له وإن كثر
الاختلاف بالرداءة فله رده إذا خرج عن المعتاد وفيه عن ذلك فان عاد فخصه في عليه
به وكان بعض المؤرخين يبيع الطيب أسفل والردى فوق فانه لم يشتهر بذلك فهو حسن
وان اشتهر بذلك ثم وجد واحد اعلاه واسفله وفي رده فطر كان يتقدم في المجلس هذا
الحث فاد وسأله عن خالط الترتب الجيد بالردى والفخ الجيد بالردى هل يخل ففان
ولا أدرك كيف سألته عنه وقد قال للمدبره سألته عن ذلك حتى الساعة
تسأل عن مثل هذا قال يحيى بن عمر فانه استراه من لا يخله فله رده على المبيع وبأخذ
عنه ويعدم اليه الا ببيع هذا فان بقي فباعه اخرج من السوق واشد عليه من الضرب
قال ولا يخلط الصان والمخرى ليعمل كل صنف على وضو على حد نكرو يبيع كل واحد منهما
بشعر خفيه وقال ايضا لا احسان يخلط الطعام غير صنفه مما هو يخلطه **فمن**
عن يخالط الجيد بده ونه لنفقة قال فانه ورافضه لموله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه شئ
فهو نظير الخبز وقد اهدى دينه ويبيى اربابا أهله على ذلك ولا يخلط ببيعه وحده ولا
يخلط العسل بأما فيه منه ولا السمك كذلك الا ان يريد اكله ويستخدم اليهم الا يخلطوا ذلك
فمن فعل بعد التقدم اخرج من السوق ولا يترك فيه حتى يتبين نوبته وعن مالك يخلط
لبن البقر والعظم جميعا ليضربا لخراج الزبد ويبيع اللبن بعد ذلك فان فعل فليس يبيع
انه لبن غنم ويقر وكذلك يبيع سمه ما لا بد من البياض واجب الى كاد لا يخلط فان فعل في السم
واللبن فباع ولم يبين لم يبيع ببيعه ومصدق به عليه المسكين ويوجب ان عاد ثانية ولا
يخلط الزيت القديم بل يبدد الذي الناس فيه ارفع وان كانا في الطيب سوا فان فعل
فباع ولم يبين فالخبيث في الخيار بين الامساك والرد واما خالط الردى بلحيد او يبدد
الطيب في وعش فان عذر بجملة تقدم اليه لا يبيع مثل هذه السوق فان عاد فكل وعشه
به على المساكين فان خالط السمك بالردى او الصان بالخر فاطلع عليه فصر من الخاف
او الجبان يبيع اللبن الساخن في يرب من الخافوت ايضا فليعمل عليه فاد احيى على ما

الخبز

الخبز

فيه الفساد ومن لم يخبر ببيع واوقف ثمنه وبيع الخبز من خالط الفخ بطونه من
مصران وكوش وشحم البطن والمهارة والفوائد ولا يبيع علمه الا الفخ وحده ومن يبيع
بيعون الفخ وحده فليبين بده ومن يبيع البطون سنة ابطال بده ومن فاذ لا قلنا لا يجوز خالط الفخ
بطونه فذلك هذا اذا انقروا في العادة فواضع واما اذا لم ينقروا عاده او نقروا وبيع
فذلك الفخ من البطون فهو مدخول عليه جائز ومن اليوم يتوسل ببيعون الفخ ويعطون شيئا
من بعض البطون في المهران على قدر الثمن في الفخ والخبز وهو اذا باعه الخراول وفي
الغبروان فيقولون ذلك في لم يبق دون الفخ وكذا في الفخ فيما يبيعونه حتى اذا مكدها
من لحم البقر فان نقروا هذه العادة وكان قد ركب صنف معلوما معقوبا غالبا فهو
جائز وكذا اليواسق سوسم الفخ في الفخ والعرض منها فربما وان كان يختلف في بيده
بيع الصبرين المختلفين على الكيل فيعرق بين الكثير والقليل كما تقدم وأما ما يبيعونه
من التيل وفيه الطيد والردى والموسط كما تقدم في حصة المرحاض والبول فان
كان يختلف اختلافا كبيرا فقد تقدم ان ذلك لا يجوز وان كان اختلافه متوسطا وجرت
العادة ببيعه جملة مثل اللات مال بلاد المشرق ومكة شرقها الله تعالى وعود الطيب
والزخبيط والجوز وغير ذلك مما شاهدناه فان كانت احوالها فيه من الطيب والموسط
والردى يعرف بالقرى بعالمه فبيعه كذلك جائز فاما خرج عن المعتاد حتى يحد شحها لغيره
التعريف فلا يجوز ببيعه الا بعد المصينة كما قالوا في الفخ المخلوط وان كانوا في بلد لا يبيعونه
الا بحرا غالبا مثل ما شاهدناه بتونس في اللات والموسط في لا يبيع فيها الا كذلك وهم
في القروان وغيرهما من بلاد السواحل والقوى على ما سمعت لا يبيعونه الا جملة واحده
فيكون حكمه على ما تقدم في بلاد المشرق والله اعلم قال وتقدم للمفرد ان يخالط الطيد
بالردى من الفخ ويجعله خبز او ببيعه لاهل السوق فان عاد بعد البياض ادب واخرج من
السوق فليمنع ويلزم على ما تقدم في الفخ والبطون ان يبيع خبز السمك على حدة والرفاق
على حدة والخسكار على حدة وهذا في قوم ايضا مبرور منه مثل الخواضر واما ما شاهدناه
من قري الشام ومصر فانه يخلط الخبز بمجموع ما يخرج من الفخ وما يصفطون منه الا الفخالة
الكبيرة خاصة وهو جائز لانه معلوم انه من جملة اجزا الفخ وكذا يبيع دقيق الفخ على هذا
المنظر **فمن** عز الدين عن ببيع سبعة بطون الفخ مع الطيف لم يصفط
الطرف وزنا يراضى البائع والمشتري عليه الا انه يعرف ان ذلك الطرف دون ذلك القدر
وكان البائع يسأل المشتري بالزاد فيلزم هذا المبيع امر **فمن** مان تنر اما في
الطرف اذا رآه المتخادمان او رايا اعمود كان الطرف مناسب الاجزاء الرقة والجمانة
حايوا ذا الم بشرط الحاسبة بما بين الوردتين بل يرفع ذلك حكم المبيع فلا يبيعه ولا يبيعه
اوپه فذلك ومثله اليوم يبيع في بلادنا في بيع الزبيب وقطع الحوز بوزن معلوم يبيعها
من معتموها اوسع الودك وقطع طرفه اوسع التين وقطع طرفه بوزن معلوم اوسع الطعل

الخبز
خالط الفخ بطونه

الخبز
خالط الفخ بطونه

الخبز
خالط الفخ بطونه

يا لصلاة عن آد الدين فقال ابن حنبل الصلاة باطلة وقال جمهور العلماء الصلاة صحيحة
 مما لا ينسحب على النكاح والجماع والبيع والطلاق والعتق والطلاق على اصوله
 وهو حكم اصول ليس من الفروع وقد بيناه في الكلام على الصلاة في المدار المعصومة
وفيه لا يجوز بيع نكاح المهر لانه غرور ولا شبهة له في البيع ما ليس له واذا اصفى بعض
 ما اخرج من المهر من الفضة ثم اراد بيع الباقى على ما مضى منه لم يجوز ان وقع البيع
 وكان بالنصفية فما خرج للبايع والمبتاع قيمة عمله في التصفية والقول قوله في رد
 ما خرج من مهر لم يكن بينه وبينه اجازة ابو يوسف يبيع الشاة المذبوحة قبل
 سلقها والسلم على البايع واذا اجوز بيع الطعام عنده في سبيله وعلى البايع بغيره
 من بيته وتصفيته والاعمال على خلافه في **مسألة الشاة قلت** ان كان البيع
 بغيره اجازة فان كان على الورق ففي المذهب قولان مشهوران واما بيع الطعام عنده في
 السبيل الى اخوه فان كان بعد حصده وهو في اليد وقام له ورثته وفيه خلاف
 حكمه في التبيين ان في الجواز في مسألة قوله كالموت في اليد وروى في ان كانت روضة
 في جنة فيجوز ولو كان مرسوما غير مصفى فلا يجوز ولذا الحنفية والجليلان واما الواسط
 فاما واشترط على البايع درسه وقدره فان كان على البايع البايع والبيع جزا
 لم يجوز ان كان ليكون للشركي فهو بيع واجازة واختار ابن بونين جوازها فان وقع في آخر
 الاجارة ما يدل على المنع فيجعل على الوجه المسموع وان كان على الكيل جازا باتفاق وفيه
 في امرائها بقوة غائب عنها سنة فاسركت رجلا فيها وقد ذكرت انك حقه في غيبها
 فلم يبق الا شهر احبها ومما ولد على خلاف ما ذكر فان اقر الرجل الذي يملكه هذا
 فهو بيع فاسد يصح بالقيمة بعد الموت والا فالقول قوله انها كانت عاملة حتى يبيع لها
 على ما يملكه ويجوز واحاب ابن الحاج ان البيع جاز الا ان ثبت المرأة ما ادعت
 فيثبت البيع ويصح مع الفوات بالقيمة يوم القبض **قلت** تقدم دعوى العجز
 في عدم الروية وما فيه وهذه منه وكان الصواب اذا وجدت افضال مما وصفه لها ان
 يكون لها الحياء في البيع او الرد لانه حق لها كما اذا بيع المعصوب فالمعصوب منه بالخيار
 على المشهور الا ان يقال في هذا باع صفة لم توجد فالبيع فاسد بطريقا بصفة ما لها
 وهو ان باب بيع الغائب فيكون الفاسد كما ذكر الشيخان وفيه ظاهر المذهب انه ان
 الحق في التفرقة بين الام وولدها بعد تغالي وهذه الميسرة طارئة على ما هو عليه بذلك
قلت ومنهم من اجزها على مسألة الحضانة والصواب ان هذا في نكاح الزوجين
 والخبر فيها محمول **وفيه** ان يبيع لبن غنم باعياها كذا او جزا فاقوم جوازها من
 المدونة من مسألة الطير فيشترط في شرائه لغيرها جزا فاسدة بشرط ان يكون ثمنه
 معلوما ولا يشترط فيه النقد والمشتري كعقد الجاهل والبيع في ابله الدين ويسمى ما يخذ

منهم

عن

في البيع ما ليس له
 واما بيع الطعام
 عنده في سبيله
 وعلى البايع بغيره

كل يوم ومنهم من الاجل قبل انقطاع الدين ويشترع عاجلا او الى ايام يسيرة وشرأوه جزا فاجوز
 بشرط ايضا معرفة المبتاع وجهه لا يبا وباعية في ابله الدين وان يكون الثمن معلوما
 وليس من شرطه ايضا النقد وفي المذاهب التي ابتاعها فيها بشرط او بشرط وان تصفى
 المدة المستغرقة قبل دها بالالا وان يكون الثمن كسرة واختلف فيه عن مالك وطاهر
 استثنى ابن القتيبة في المذاهب انه يدل على جوازها في القليلة **قلت** ومنهم من تأوله
 انه انما حاز بالسمعية للكر والامسالة الطير المفصولة فيها الزينة والخدمة في
 اللان وطهر اجوز استجارها بالطعام مطلقا **وفيه** اختلف قول مالك في بيع الكلب
 بالجزا والكراهة وفي كتاب ابن الموارز ليجل بيعه وان كان ما يجوز اخذها لعموم الناس
 ثمنه وعن النخعي جوز بيع كلب الماشية والصيد والهر وعنه من قبل كل عام يؤخذ
 في اخذها منها عظم ثمنه وهذا السباع وحده في ثمنه من الطير ومنه الشاة في الجوز
 على الجواز بقوله من افسا كلبا والعينة الملك ويؤخذ في جميع حيوانات القنينة ويرد هذا الخبر
 بام الولد والله يرفقها بما يقتضي ان يملكها ولا يجوز بيعها وفي الحديث من كلب الكلب
 الا المعلم وسنده مقال وايضا يحتمل ان يكون الاستثناء بمعنى الحق كقوله تعالى لا اله الا الله
 اي ولا اله الا الله وقوله لعمري ان لا اله الا الله وقدا ان اي ولا اله الا الله وان يحتمل ان يكون قوله
 الا المعلم بغيره او فناءه كقوله تعالى واذا قلنا للامم اسجدوا لآدم اي واذا قلنا للامم
 اي ولا يسجدوا لآدم فحجروا **ابن** اختلف في جواز بيع الكلب الماذون في الجوز
 على سبعة اقوال الثلاثة المذكورة والرابع شرأوه اجازة وبيعها مكره والخامس في او سبعة
 لا يجوز والسادس يجوز في الطعام خاصة والسابع يجوز في الطعام والدين والديارات الخمر والها
 لا ينشرد وغيره واما غير الماذون في اخذها فقال ابن القتيبة لا يجوز بيعه باتفاق ومن قبله
 فلا تحب عليه خلاف الماذون فان عليه قيمة كذا في الاضحية منها واختلف اهل الكوفة
 فيمنه المبتاع هل فماته منه او من بايعه وعليه يابى اذا انتفع به وفيها يجوز بيع
 المهر والاسر والسباع والعمود والمزبلة لانه في اخذها خلودها وتقدم لنا ان المهر
 خلودها بوجه لما سوي المهر وفي سماع ابن القاسم في بيع الخلود قبل المهر حرام بين ما يضمن
 وعسى ان يكون خفيها وما هو بالمكروه ابن رشد اول كلامه خلك واحره لم يجز اوله وهو
 قول ابن القاسم في المهره واجازة في اخر كلامه وهو دليل قوله يجوز بيع السباع لمن يملكه
 خلودها **ابن** ابو الحسن في التمر فبين حرمه عند من كلب باعه احد الطرفين
 لصاحبه هل يحكم بينهما فيه ام لا لانه عليه علم ان لا من كلب واهل الكلاب كلها سوا المهر
فاجاب حكم الحاكم فيما تقرر واعليه من التمر اجازة لبيعه والفتا بغيره جواز بيعه
 الاحب نفعه من المقتضى وغيرها لتعلق حق المهر به لا لواجب على الحاكم صرف الكلب
 للسباع وما اقر بقتنه من الثمن المشرك وان تنازل افيما دفع المشتري حكمه بالواجب في ذلك
 واجاب عن ذلك ابن الدباغ بان هذا مشهور المذهب وعسى ان يجازته ولما حكم اجازتها

17

قلت وعلى قولها بالكرامة تجري على مسئلة ام الولد اذا احتاجت للنفقة في نفسه سيد
 هذا يزعمون ان ام لا وعلى مسئلة كراهة اجارة الامامة اذا وقعت هل يحل لغيرها ان يبيع
 وقد تقدمت اسرار قوله روى اشيب في ديوانه فيمنع من الكلب الا ان يطول وعنه ابن هبيل
 يمنع وان طالع فعله فيمنع من قولي الشيخين المذكورين **مسألة** ابن رشيد عن جواز
 بيع الملاعب المصنوعة في النير وكذا لوزافات وشبهها وفي حلية منها **فاجاب**
 بحال على من المصور ولا يبيعها ولا التجارة بها والمواجب منكم فلهذا كتاب
 السلطان في سماع الفقهاء من سئل ما دلل على التجارة في عظام على قدر المشرب بحالها
 ويحرم فقال الذي يشترها ما يصنع بها فقال لا يبيع بها الجوارح فيخذ منها ما يشاء فقال
 لا خير في المصور وليس هذا من تجارة الناس ابن رشيد قوله لا خير في المصور يعني الكراهة
 دون ذلك لان ما هو حرام لا يبيع عنه بانه لا خير فيه لان تركه خير من فعله ويوجد المذكور
 ما في تركه ثواب وليس في فعله عقاب وقوله اذا لم يكن مورا يربو مخرطة بمصور على
 صورة الانسان الا انه على فيها شبه الوجه بالتركيب وبكامل في الثوب والى هذا
 كما اصبح في سماعه من الجامع فقال لا يري به باسما ما لم يكن بمشاكل مصورة مخلوقة مخرطة
 لكن علمه فيها نظر فقل لا يراها لا يبيع فلو كانت فخارا وعيد فانتكسروا وبلى رجوما لا يكون
 خفيفا كمثل وقوم الثياب لا يبيع بها لا يبيع في ثمنه والسواب ان لا يبيع في ما يبيع
 وما لا يبيع وانما استخفت الوقوم لانهما بمشاكل مجسدة فالخروج ما كان على فيه ما يحى ويكو
 له روح بدليل حديث يقال لم احيوا ما صنعتم والمستخف ما كان بخلافه مما لا يحيى عادة
 فالمستخف من هذه المصنوعات لم يبيع الجوارح لما كان عايشه كانت تبيع بها فلو كان عليها
 عليه السلام بل كان شرب الجوارح اليها وهل كلما كان ليس بكامل المصور وكلما قل الشبه
 قولي الحراز وكذا حازا للعب به جاز حله وبيعه قال اصبح في كتاب الجامع قلت وعليه
 الامات التي يبيع بها الصبيان كالدوامات ونحوها لا يبيع بها ولا لولدها ولا لغيره ولا يبيع
 شيئا الغريب في رحمه الله يقول في مجلس فؤاده بواه يعني جواز ذلك في حق الايتام
 يشترى بهم الدوامات والزرابط ونحو ذلك **مسألة** المازري عن بيع الطرطروء وما
 يثبت في الطرطروء في سماع الامير **فاجاب** وقع النزاع في هذه المسئلة بين
 الاستباح والكلام فيها من وجهين الاول في نجاسته وطهارته والثاني في بيعه والاول اذا كانت
 مسلة في العنب اذا عصر منها ليطبخ في غليظ من ما العنب فاذا صيرت السلافة لغير
 وطالت ايامها حتى يستعمل الى ان يصفي فيصير الغليظ من الرقيق فيطبخ الرقيق فير
 الغليظ ولهذا اكملت الحورقة في هذه الراسية اما ان ترسب بعد صيرها حورا
 او قبل ان تكون حورا او من الحور فيخلل حزاوها شيئا حتى يجف فان كان الامور كما هي لو
 حلت وشربت اسكرت فانما ينجس لان السكر على النجس والنجاسة وان كانت لا تسكر لكن
 تليق اعراسها حتى صارت جشاعة فيقول الذي يقول انفقها اذا استحال على النجاسة

نظروا فيها ربا لا يستأله عينا او نجاستها لم يجرها وعليه تدور مسائل كثيرة وقع فيها
 الخلاف مع اتفاقهم ان الجوارح اختلفت من قبل الله تعالى فانها تطهر والطرطروء خله
 اذا اثبتنا استحالة ما تقدم من الجوارح فان حكمنا بطهارته فلا شك في جواز بيعه وان حكمنا
 بنجاسته كان حكمه حكم الاوبال الذي ارضى بها المضرورة الى ذلك وبيع العذرة وقال
 في مثال هذه الحثري اعذر من المبيع فيجوز في ذلك عند الضرورات على ما ذكر في المدونة
 وعندها وتقدم الكلام عليها في الظاهر ما بلغ من قد **مسألة** عن يوحنا خبزيه ناقضا
 او لا يقيف الحثالة هل يخرج من السوق او يصدق به ذلك **فاجاب** ان يكون هذا
 العمل من الجوارح اخرج من السوق وكذا من تكررت منه الخيانة والسرقة واما الصدقة
 بالخير فان كان فقيرا ترك والصدقة به جمعة حسن وصدق به على الموسع عليه لو تدين
 احد مما ان من هذا اشانه فالطالب عليه ان يتعلق بزمته للمفقر امثله او اكثر والتا
 الجميل بالمسروق منهم يوجب كونه مظلوما لعنه معين وكذا من يكون منه مثل هذا
 الدوق يخرج من السوق والصدقة على من ماسويه **مسألة** كلام السوق ان اشترى خيرا فمكرها
 واكمل اليسر منها فوجد فيها جارة فليس له ما مع قد لعل اكل منها على اعيان وياخذ منه ويرجع
 البائع على الفران بمقتضى المد فوج وتكرمه قيمتها على ان فيها الجارة ويمنع صاحب الفران
 عنه هذا اليوم بان لا يطين الخ من جزئه وسبقه من الجارة والعلت ويخص له فيه
 فان علمه بالجارة بعد التقدم اليه تصدق به عليه اذ باله **مسألة** هل يبيع من
 الصدقة بالخير قال نعم اري ان من ياتي ان يبيع خيرا او يبيعه في الاسواق فان وجد الخير
 عند اصحاب الخواص ناقضا من المعلوم في السوق بكمه على صاحبه وبامره ببيعه ورا
 او جزافا ودون ذلك شيئا الحما كسر ايضا ونمخ من بيعة الامن رجل صالح يومئذ ان
 يبيعه **فاجاب** مما سمن من صاحب السوق عن الخبز فيصير عند ارباب الخواص
 عجزنا لم يفتح بان لا يبيع في السوق املا مطلقا ويوجب الفران وصاحب الخانوت ان يعلم
 بعينه فلا رده ويوجب ويلومه الثمن وان لم يعلم فلا ادب عليه ويرجع بالثمن على الفران بعد
 رده قلت وسمعت اليوم انهم يودون صاحب الخانوت خاصة وعليه بيع التكليف
 بجميع ما وجد في الخبز من عيب لا في المتقدم اما هو اليهم ان لا يدخلوا في الاسواق ما يفسد
 وايضا فانهم يبيعون عن اصحاب الاقران لا عليهم وصانيف اعمالهم فلا يقدرون من
 الاتقام منهم هذا الذي يظهر والله اعلم قاله وفيه الفران ان يطين الخبز في الخانوت
 نفسها فان فعل عزم فحاشه فادب ونحوه وقع لا شرب قال الا ان يعلم صاحب الخبز فصب
 بالاشروء في ويحرم يده قلت ولا يخلص ان المظان يفسد دقعا عن الخبز لانه يفسد
 المثل فلهذا دق في الجارة الخرق يفسد قيمة الخبز لان الدقيق مكمل محصور والخبز
 في الخبز ليس له وزن ولا كيل الى اخر ما ذكر وفيه نظروا في وجهين الاول ما تقدم من الرواية
 والثاني ان المصنوع عند ابن القاسم ليس يقاوض للمستهة خلافا لابن الموار قال المصنوع

هذا من باب الخلق في البيع
 ان كان او خلت النجاسة

على يد من الوجهين الاخيرين وايضا ان الربح يختلف فليس المحصور فهو كالعجل الذي لا يتلذذ فيه للشارع على ما هو عليه قال وعنه مطرف وابن الماحضون وجه الصواب فمن غشش او نقص من الموز ان يعاقبه الامام بالضرب والسجن ولا يخرج من السوق ولا اري ان ينهب متاعه ولو عرف ما لغشش والفجور في عمله ولا يجوز الا ما خفف الله من الدين بشبه بالمال او الخبز ينقص من وزنه فلا بأس بنقصه على المساكين او بالدمع الادب من ضرب او سجن واخراج من السوق اذا اعتاد الفجور فيه والغشش واما ما ذكر من الحزن والمالين والمسد والوعظ فان ذلك يفوق ولا ينهب ولكن يؤمر ببيع من لا يؤمن الا بغيره به احدا ولكن يصرفه في وجوه مضاف من الطيب لانه ان اسلم لربه او بيع لمستحل الغشش فقد ابيع بغيره بغيره ويحكم المطرف في بيعه اليه وبيع عليه العسل والسمن المغشوشين بعد ما يان غششه من ياكله ويؤمن منه ان يبعه مغشوشا لا بأس لربه ولا يباع من يغشش به فيؤدي الى ان يغشش به المسلمون وهذا العسل في كل ما غشش من بخارات السوق وهكذا او ففعل من سألته عن من اعطاه ما ياكله وغيره وروى محمد بن علي عن سمعون انه قال في الحمازين من ان جعلوا العجول على الكسا وامرهم ان يصبوا على الحصى وامر سمعون ابن قنيس ان يلقن قفازين فخا والعجول ما يفرق ما يخرج منها حسب له اجر الطحن والعجن والخبز وجعل له بعد ذلك وكما على قدر ما راى ولا ين رشا في كتاب اللطائف ان طاهر قولها ان لا يخرج من السوق وان لم يعتاد الغشش ويرد معاصره تزي نوته فيها خلاف ما تقدم لمطرف انما يخرج المعتاد للغشش قال والاعمال في اخراج الغشش من الاسواق ان تمركب الي استرا الاضداد الا يتوكلوا النصارى ما عايناهم في اسواق المسلمين خزانة من وهبصاره لا يغشش من المعتاد للغشش ان يغشش المسلمين في ظواهر استباحة الغشش فيحاف منه كما يخاف من النصارى وقد قال سمعون في اساق في قوله ان لا يمنع من السوق من لا يصر البيع من المسلمين فاذا كان يمنع هذا احاطة في غش المسلمين استرا **ولا ين** رشا عن ما لا بد ان يتصدق بجميع ما غشش فيه فليكن كان او كثيرا قال وقول ابن القاسم يتصدق في ما قبل دون اكثر احسن والقياس ان لا يتصدق في شي البتة لان العقوبة بالمال اما كانت في اول الاسلام ثم صارت بعد ذلك العقوبة بغير ذلك البتة البتة فيحصل مما تقدم ان في اخراج من غشش من السوق غير المعتاد فيه فولا ان اذا اخرج في حال يضاف الى ذلك عقوبة في البتة فولا ان وحل يتصدق عليه بما غشش به وان كثر او ساع من لم يغشش به ويتصدق في بتمه او يبي في ذلك كله او يتصدق بالقبيل دون اكثر فله في اكرال وفي اقامة اليسير فولا وفي المدة وفي طرح عود ولما غشش بماد بالمصاحبة ومجناه اليسير دون اكثر اذا خلا في في اكثر في عدم اقسامه **وفي** ايضا كرم مالك نفس البسر ليرطب بالغشش وبيع بالاسواق لبياد ربه الخلاء واري ان يبيعوا عند دهن المين بالزيت فان فعلوا ذلك بعد الذي فاري ان يتصدق به عن المساكين **ويست** عن المتاج والتمين والعب وغيره مما في قوله كرم بيعه فليطبه

المراد

ويباع في السوق فقل ان كان كثيرا ببلده من ولا بأس بذلك وان كان كثيرا فليكن في حقه قطع حصر ما لانه يضرب بالعامة اذ اطاب فقطعه لئلا يطيب بضره وامر ما لك صاحب السوق ان يتقدم اليه ان لا يبيعوا الرطب مخمولا ويضرب الذي يستعمله كذلك لانه يضرب باليمن اذ الكور وكذا في غيره من مال الا يضرب البسر الذي يوطب ويجعل في بيع حتى يوطب لا اري ببيعها باساقا له ماله وكذا الشيا تلبس ثم يقصر فيباع لا اري ببيعها باساقا اذ ابي من استوي الرطب المحلل له عيب وغشش ويوعده في خلاف في الشيا التي اخبر بها لا ما ليس يودي من لبيها ولا بد من بيان انها ليست ثم قصرت وهو عيب وغشش فحبب بانه لثبتي ولعله لا يعطى في هذا من الثمن مثلا ما يعطى في الاخر ولا اري ان يباع مثله الرطب لانه وان بين الثمن يري فليعله لا يعل ما ذا ينه اذ اكله والشيا اسهل فان باع وراي بين الفسخ بعه واخرج من السوق اذا فعله المرد بعد المرد وفي العجبة وسئل مالك عن النقي في اللحم كما يصنعه الجزارون قال لا يكرهه وهو مما يبيعونه ان شئت سمعت مالك يقول اري ان يودب الجزارون ويمنعون من ذلك ابي رشا به الفسخ بعد السخ فهو مكره من وجه انه يغشش الطعام كما قال احمد ان يطن به ان اللحم يمين فهو غشش وفي الحديث من غششنا فليس منا فان استرا وطبع قلبه رده من جهة الغشش وتغير الطعام واما نفيها قبل السخ فلا كراهة فيها الحاجة اليه وفيه صلاح ومنفعة وعن يحيى بن عمر بن محمد بن عمار عن اهل العلم وليمه عنه اشهد النبي فلو عاودوا اخر جواسي السوق وعن مالك ان اكرهه واري المنع من ذلك **ويست** عن شرح اللحم منهم للزيتة هل يبيها عند ام لا فليحب عنه شي وكنت ان كان للزيتة فقط ولم يكن غشش فهو حرام واخذ من المدة ومن قوله لا بأس ان يزينوها لبيع مائة يلبس الجياد وان كان حرام في ذلك ثم ليس ينفخ اللحم بعد السخ فلا يجوز واما نفيها قبل السخ فنحن ابي رشا انه حرام لا يستعمل اللحم من الجراد وكذا الما الذي يستخرج به الزبد من الدين فقد روي عن علي جواره ايضا قال ولما نفيها عند سلعها فيطن الجاهل سمنها فيبني الاسام عنه ويضرب من فعله وروى عن علي رضي الله عنه انه سرقه وممن ينفخون اللحم فقال من فعله هذا فليس من الغشش وان فيه نفس الانسان يعني زرع جوفه وهو السيم ايضا **ويست** اذا اخلا البقالون والجزارون السوق لاحد من اليوم واليومين للرفق به او اعانته على المزوج وهو لا ينقص من السعر شي الا كما رما بقى السوق حاليا من اللحم والبقال فلا يجدون فان اصر بالعامة فهو عيب وان لم ينقص السعر ولا منق من ذلك لهم ابن الحجاج من رواية ابن القاسم في موضع من المدة وفيه العجبر والعن والعسل وكذا في اذا اصر بالسوق فيبيع من احتكاره كما يمنع من الحب وهو خلاف رواية فيما وموافق لرواية مطرف وابن الماحضون من المنع من احتكار الطعام في كل وقت وفوق ابن حبيب بين الطعام والعروض فاما العروض فيجمع على جواز احتكارها اذا لم يضرب بالناس ابن القاسم ان قدم اهل الربيع للمسطاط شيرون الطعام فمقومهم وقالوا اتوا علينا

اذا سئله

أستأمرنا لم يمنعوا إلا أن يضرب الناس وعند أهل القرى ما يغنيهم ابن جيب بنى لوالى السوق
المنع من الاحتكاك ويضرب عليه من اختاره فخرج من يده للسوق في كل وقت ويبيع بواسطته
أبو محمد حكيم لا حال له ولا بيع بالسعر الذي كان له يوم اشتراه وهذا على رواية الأخوين
وعلى قول مالك ما هو حاله إلا أن يضرب الناس وإذا كان بالليل العام مخدور واحتاج الناس إليه
أمر الإمام أهل باجراجه للسوق لكن عند ذلك الحاجة إليه ونقل الطعام من باجراجه
منه إذا اضطر وكان على سبيل التجارة وهو شبه الحكيم وأجراجه أخف حصول الرقبة قال
عليه السلام الحكيم ملعون والحالب سروق وقال أيضا من اشتري طعاما فترى به أربعين
يوما فقد جئت ذمة الله وأما قوم طلبة نادهم أسروا من الحلبين جابعا فقد جئت ذمة
ذمة الله الحارث بن عديس عليه السلام قال من أخذ من المسلمين طعاما فصره الله محرام أو
أفلس وعن عبد الله بن عمرو بن العاصي قال لم يكن للرجل تجارة غير الطعام طمحي وخبزي
أحكام السوق الواجب على المسلمين الاعتصام بالسنة وأستأمر الناس عليه ولم يقل
تعالى ولولا أن أهل القرى آمنوا واتوا الآية وقال ولولا أن أقاموا التوراة والابحار الآية
معناه والله أعلم لا سيع عليهم الدنيا سبعا وحديثي عن واحد عن سمون وغيره بسنة
الى أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا أسع لنا يا رسول الله فقال يا أيها الناس
غلا أسعركم وخضما بريد الله وأنا أرحم من الله وليس أحد منكم عندي مطلق في مال
ولا دم ومن طريق ابن وهب أنه غضب يومئذ حتى عرف الغضب في وجهه وقال السوق
تخضعنا ويرفعنا ولكن مروم فخرجوا ساعهم في البراء وليبيعوا أليف أحدهم وقال لا
يسئلني الله عن سنة أحد شئها فكم يأمري ولكن سئلوا الله فسئلوه وقال مالك لا يبيع
على أهل سوق فإن ذلك طمحي ولكن أن حظ هذا أصاعا من عشرة فيخرج من السوق
الشعير أخذ ولكن أن حظ رجل فيقال له ربع كما يبيع غنول والأفارج من السوق ومنه
عمر بن الخطاب قال لبايع أما أن تريد في السعر والأفارج من سوقنا وصوبه بعض أهل
المدينة ومن قوم على الناس فقد حال السنة وأثم في القيمة وأطع المشتري ما لا يصلح له
ولو اجتمع أهل السوق على أن لا يبيعوا إلا بما يريدون وما فيه ضرر على الناس من الغش
فواجب على الوالي والقاضي والناظر في السوق أن يخرج جميعهم منه ويأمر بغيرهم
إذا فعلوا ولا يرتفع هردا وموا بيبس والرخ الذي بنا لم نفعده ولا بد خلون فيه مضى
على الناس وهذا هو الموجب الذي نقصت عن سحر الناس بخاف أن يطعن أنفس أصحابه فيرجعوا
الى مثل رايه فيضربوا الناس فيقتلهم اليه على نحو ما تقدم من فقال عمر بن الخطاب أما
الخلاب فلا خلاف أنه لا يبيع عليهم ومن شئ منهم يحيط في السعر أو باع باعلى مما يبيع به
عامتهم فاما أن يبيع العامة والأرفع من السوق كما فعل عمر بن الخطاب وأما أهل الخواص
والأسواق ممن يشتري جملة من الخلابين ويبيعون على أيديهم مقطعا مثل اللحم والادام فيقال
لا يبيع عليهم الخلابين لا يبيع عليهم ومن خرج عن الجهر وأمر ببيع الناس وهو قول مالك

نقد

في هذه الرواية ويؤيد عن روي عن جماعة من السلف وقيل لا يوزن على البيع ما يحد
أدأعوا وطلبوا ما لا يشبه من الرخ وعلى صاحب السوق أن يعرض ما يشاء ولا يبيع
الرخ بما يشبه وبينهما من الرخ وتنفذ السوق أبا أو تمنع من الزيادة على الرخ
المستأجر وهو قول مالك في سماع شاب وقول ابن جيب وروي عن جماعة من السلف
أنهم ينفذون كلامه وفيما ذكرناه كفاية ابن الحاج محمد بن عبد الله لا يبيع كسب العلم في دين الميت
والوارث وغيره سواء من مؤلفه أو مؤلفه أو مؤلفه أو مؤلفه من أصحابه لا يجوزون بيعها
ويقتضي مهادن الميت وسبب كتب ابن وهب وأصحاب مالك متوافرون ولم يكرهوا بيعها
أما مالك وهنبا في ذلك يودي لبيعها فلا فائدة إلا البيع ولا ين حوز من ذكره مالك
شركت الفقه وكتب الكلام لا يجوز مملكتها والأجارة فيها باطل متى وجدت وجب
انلاها بالفضل والخرق وماله كتب الاعايف والذهب وسعر السفح من المتأخرين وكتب المتأخرين
والفلاسفة والعرايم والنسائي واليا حنيفة جواز بيع كتب الفقه واللغة والشعر دليلنا
فيها خطأ ووضع الأحكام غير موضع وفيه تنبيه على ذلك نشرها للمسلمين وعند الجاهل
بها وكتب الخواص الحاجة فيملأ أمور لا يعلمون صحتها وكتب اللغة لوسلت من الكذب
على العرب أخت وأسر الشعر وأصح من الكذب والصحف وذكرنا المواحسن ولو بيعت هذه
أو عقد فيها الأجارة لم يفسخ وكتب الكلام فيها الفحشاء والبدع والأحاديث التي لا
وصفاته والكتب بنو ويل القرآن وحريته عن مواضعه فلا يجوز بيعها وبيعها للمسلمين
لملك فضل الجاهل فإن قيل بعضه حق لا نك لا بد لا حقون ببعض أقسام أهل الكلام
في رواية أن هذا خطأ علينا لا لا ينسب الى الكلام ولا لاهله لا نأمنهم برا أولئك أغل سعي
بالكلام لكان مستدعا والسني هو المشتب للسلف الصالح وكلام زجر وأعن الخوض في مثل
هذا أو الخاضعون في مثله هذا أهم من تساهل أهل البدع ويكفي الخروج الى البدعة حذرة
واحدة بلدها فكيف وقد أوقوا وطهورهم وأتقوا أنفسهم ورفق الأعمى بين بيع
كتب الفقه وبين القرآن أن القرآن حق لا محالة فياز تعليمه أخذ العوض عليه بخلاف
غيره ووجه آخر أن تعلم الفقه أو الاستصواب له ليس فيه استقطاع الناس عن معاشهم و
القرآن فيه قطع له عن معاشه **قلت** يحصل من كلامه أن في كتب الفقه ثلاثة أقوال للوزان
هو المنع والكراهة وهو مدعوب المدونة قال فيها وأكره الأجارة على تعليم الفقه والقرآن
والفرايض كما كره بيع كتبها وأكره الأجارة على تعليم الشعر والنوح وقراءة القرآن
مؤنوخ المصنوعة قال وعلى كتابه ذلك وأجارة كتب فيها ذلك أو بيعها وأكره مالك بيع كتب
الفقه فكيف هذه وحملها عن شيوخنا على ما بها وعلى هذه الرواية اختلف المشاهير
في بيعها في الدين وجعلها بمنزلة الدين في الزكاة وأخذ الزكاة ومي في هذا واختار النجاشي
أنه لا يختلف اليوم في جوار بيعها لعل الأحناء وتغير حفظ الناس وأطرب في ذلك وعلى
القول بالمنع تساهل الطلبة في حبسها إذا استعاضوا بها أو طفر بها ولا يجوز ذلك على كل حال

هذا هو الأصل في بيع الكتب
والفقه واللغة والشعر دليلنا
فيها خطأ ووضع الأحكام غير موضع
وفي تنبيه على ذلك نشرها للمسلمين
وعند الجاهل بها وكتب الخواص الحاجة
فيملأ أمور لا يعلمون صحتها وكتب
اللغة لوسلت من الكذب على العرب
أخت وأسر الشعر وأصح من الكذب
والصحف وذكرنا المواحسن ولو بيعت
هذه أو عقد فيها الأجارة لم يفسخ
وكتب الكلام فيها الفحشاء والبدع
والأحاديث التي لا وصفاته والكتب بنو
ويل القرآن وحريته عن مواضعه فلا
يجوز بيعها وبيعها للمسلمين لملك فضل
الجاهل فإن قيل بعضه حق لا نك لا بد
لا حقون ببعض أقسام أهل الكلام في
رواية أن هذا خطأ علينا لا لا ينسب الى
الكلام ولا لاهله لا نأمنهم برا أولئك
أغل سعي بالكلام لكان مستدعا والسني
هو المشتب للسلف الصالح وكلام زجر
وأعن الخوض في مثل هذا أو الخاضعون
في مثله هذا أهم من تساهل أهل البدع
ويكفي الخروج الى البدعة حذرة واحدة
بلدها فكيف وقد أوقوا وطهورهم
وأتقوا أنفسهم ورفق الأعمى بين بيع
كتب الفقه وبين القرآن أن القرآن حق
لا محالة فياز تعليمه أخذ العوض عليه
بخلاف غيره ووجه آخر أن تعلم الفقه
أو الاستصواب له ليس فيه استقطاع
الناس عن معاشهم والقرآن فيه قطع له
عن معاشه **قلت** يحصل من كلامه أن في
كتب الفقه ثلاثة أقوال للوزان هو المنع
والكراهة وهو مدعوب المدونة قال فيها
وأكره الأجارة على تعليم الفقه والقرآن
والفرايض كما كره بيع كتبها وأكره
الأجارة على تعليم الشعر والنوح وقراءة
القرآن مؤنوخ المصنوعة قال وعلى كتابه
ذلك وأجارة كتب فيها ذلك أو بيعها
وأكره مالك بيع كتب الفقه فكيف هذه
وحملها عن شيوخنا على ما بها وعلى هذه
الرواية اختلف المشاهير في بيعها في الدين
وجعلها بمنزلة الدين في الزكاة وأخذ
الزكاة ومي في هذا واختار النجاشي أنه
لا يختلف اليوم في جوار بيعها لعل
الأحناء وتغير حفظ الناس وأطرب في ذلك
وعلى القول بالمنع تساهل الطلبة في حبسها
إذا استعاضوا بها أو طفر بها ولا يجوز ذلك
على كل حال

سبق حقا حق ما حبا فيها واختلفت في كتب الشعور والنوازع والخوف والكراهة للحدوث
والحوادث لا من حبيب والمنع فيا على ما في كتاب محمد واما كتب السخفا والتاريخ المعلوم
بالكذب كما رجع عنوة ودلمة والظلال والجور وشعر الجنا وخوذته فله عوز ميم والظن
فيها اخبرني بذلك شيخنا ابو الحسن المطري انه حضر في سنة فتوى ابن قدام فسال عن سبع
حديث عنوة هل يجوز امامته فقال لا يجوز امامته ولا شهادته وكذلك حديث دلمة
لاها كذب ومسخ الكذب كاذب وكذلك كتب الاحكام المتبحرين وكتب العزائم مما لا يبر
في الكلام وقد نص على ذلك في طر ان عات واما كتب الكلام فقد تكل في هذا مما تقدم
ومو حار على مذهب المحدثين والفقهاء الذين يمنعون بحمله والخوض فيه لانه ليس في
الزمن الاول فلو بدعة وكل بدعة عنده ضلالة ومنع من المتكلمين وقالوا لا يلائم المتكلمين
انما هي مبنية على الدلائل التي اشار اليها الكتاب العزيز وقد اشار الى هذا القول في
في الاقضية في لم ينفذ في النظر في الدلائل فهو مذهب ورؤوس قد رجع على النظر في ذلك
في بوعاد في عسايه خلاف بين علمائنا وقول من قال انه لم ينظر فيه السلف فهو مذهب
فيما طال فطحا في نظريه عن رولده عبد الله وابن عباس وعلى ومن التابعين عن رولده
وربيعة وابن هرمز والشافعي ومالك والشافعية ما في رسالة قبل ان يولد الاشعري
حيث انه بين مناهج الاولين والخلف مواردا البراهين ولم يحدث فيه بعد السلف الا
مجرد الاقارب والاصطلاحات وقد حدث ذلك في كل فن من فنون العلم واما قول القائل
انهم لمواعظ النظر فيه فيما طال وانما بنوا على علم جسم والتدريسي وغيرهم من اهل النبع
ومم الذين همهم الشافعي وغيره من السلف من المحدثين واما ما نقل عن محمد بن حبيب
من ادمن المالكية انه قال في الاشاعرة انهم من اهل الاخوان الذين ترد شهادتهم فمما يلاحظ
وافصح قوله فالحق حجة عليه واذا صفت مذهب الاشعريه وفوا عديم وميل الى ادلتهم
وحديث ذلك مستفاد من ادلة الوجهه واضح اليها من انكواعه فمن علم التوحيد
فقد انكر القرآن وذلك عين الكفران والخران وقد ما قيل ان الخرائق يلقاها بمسألة
وكيف يرجع الى راي ابن حبيب من ادوم ذلك فاقول ان افاضال الامة وعلماء الملّة من
الصحابه ومن بعدهم كالا شعري والباقر والقلاسي والهاشمي وابن فورق والاسفندي
والباقراني وغيرهم من اهل السنة واشهدنا شيوخنا في تفضيل هذا العلم
اعلم المتقدم ليطلب علماء كل علم عبد لعلم الكلام
يطلب المتقدم في جميع حكماء ثم اعتدلت منزل الاحكام
وفيه القاضى الى الطبيب ان يقوم بدمون علم الكلام فانشهد رحة الله عليه
عابا الكلام اناس اخلاؤهم وما عليه اذا عابوه من مذهب
وما من شغل الفهم والافتقار اليه الا يرضى عنها من ليس اذا بر
قلت نقلت هذا الكلام من شرح الارشاد لابن بوزينه وفيه ما ليس في المصباح حقيقته

العلم

بسم الله

العلم

المذهب الكلامي فقال انه قد دفع رد المنكوة حجة على طريق المتكلمين مبنية على الاستلزام
فمنع المتكلمين وحدها فالمنطق ما كانت حجة به برهاناً فيبقى التاليف وطعي الاستلزام
والجود ما كانت حجة اما منطقية لا ينفذ الا للرخان فان اول من ذكر المذهب الكلامي الجاحظ
وزعم ان ليس في القرآن منه شيء بل انما هي السطحي الجاهل منه في القرآن كبر وكون
الذي يبره والحق ثم يعيده الآية وقاله ابو ابيهم الخاسر في الله الى قوله ومم مذهب
ثم ساق وقوعه في الشعر وسمعت شيخنا الفقيه الامام وفيدته من خطه قال كتب الجاحظ
والترجح الكلام مستنبطة من القرآن العظيم وعرضت عليه قوله تعالى ولا تدبروا
الى احوال الاله مؤمنان وينبغي على مذهب اهل المنطق حوز ذلك الى اول مرة ثم سمعت
انه اعترضه بقوله انه اختلف فيه اهل الاوسط وفيما ذكرناه كفاية وفي تعاليق الى عمرو
ان يباع المصحف لانه يحتاج الى احد يرويه وعن جثون الموطا لا يشبه كتب الفقه ريد
سمعون انه يباع قال الشيخ ابو الحسن ومثله البخاري وعن السيوري وكذا اسلم ابن الحاج
وعن بعض الشافعية وكذا ائمة الكتب الستة المشهورة **وسب** عن الدين عن
يكتب المصاحف ويبيعها ما يوزع عن هذا الكسب او يوحله لا وزع فيه واذا كانت
منعته وكان شق عليه للدوامه على الطهارة فقال يجوز ان يكتب بحمد الله **فاجاب**
بان الكسب من كتب المصاحف حلال لا وزع في قوله بل هو افضل من غيره لما فيه من
استدكار الفؤاد وليس له ان ينسخ الا منطوقه **فان** ظاهره ذكره في المدونة عن ابن عباس
ما لم يجهله معجرا ان الورع من المداومة على الكسب من اهل الحاج اذا اشركوا اجرة
فيها باكون ومنه الحصري لم يور في الظاهر ان الباكون نزع العصور كبطن واحد فان كان
الباكون اكثر للبايع وان كان الاقل للمبتاع وان كان نصفاً ففيه الاختلاف **قلت**
انظره في ابن يونس وحكي ابن سهل الخلاف اذا طاب الشرة هل يدخل مع الاصل
في البيع بغير شرط ام لا في حق جماعة من اهل الشوري انما غير داخله الا بالاشتراف
وعن بعضهم انها داخله وانما موحدة في كتاب الشروط لابن عبد الحكم انظرها فيه
وكذا حكي المصنف في الخلاف في التمر المأثور قبل الطيب في حق الجمهور وهو المأثور به انه
للبايع حتى يشترط المبتاع وعن ابن الفخار انه لا يشترط بالاسواق ورده شيخنا الفقيه
فيما ساق وتدل في نظره في محضه **وفيه** من باع حوتا صاده فوجد المبتاع فيه ثوراً
فان كانت متقوية في كالفظة يعزف بها فله ثورين ان صاد هامة ارض الاسلام
وان صاده في ارض اعداء وثورين ثلثا ما وجد من بياورهم وجوههم في ارضهم وقد
متر حله فاذا باعه فيخرج على ما يابى قال ولوم تنقب فهو دليل عدم ملكها فيهم من اياها
للبايع ومنهم من يراها للمبتاع كالدار المشترقة يجد فيها كنز افعيا اخلاف اصحاب مالان
وانظر لو كان حينئذ المبرجيت يكون الثور فحقها انه كالفظة وان لم تنقب ومحمل
سوقه من البحر الى البحر فتنوع فيه القول **قلت** القول بانها لا يشترط كحكم ابن يونس

عن الامام في قوله على سبيل من الشئ في حله او لا يعلم ما هي فوجد ما جوهره في الشئ
ولا حجة للبائع ونقلنا عن شيخنا الامام في قوله انما لا يشترط في الشئ ان يكون
على الوزن في الشئ وان اشترى جزءا في البائع لان شرطه الروية وحكامه الجيبي
في مسألة اذا اشترى حوتا فوجد في حوته جزءا من السمكة فقال للبائع وان اشترى
وزنا فهو الشئ حكاه عن موسى القطان ابو الاسود **قلت** وفي عندي في كذا على
مسألة من اشترى دارا فوجد فيها عمدا او رخاما ويا في حكمها قال **واما** البور
والبحر في الشئ فيوجد في بطنها الورس فهو للبائع على كل حال **لان** كذا من قوله
وهو اليوم في الحرف البونية قال شيخنا الامام ولا يختلف في ذلك ولا انما للبائع ان
كانت اخصية كصوفها وحكي عن بعض مشيخ عصره الموقوف فيها واما ما يوجد في بطنها من
الاورام ونحوها فينتفع بها كسائر ماله او تكون لفظة **ومن** من باع دارا فيها حايط
موسع فقدمه المبيع فطلب البائع الدعائم وقال لم يدخل في المبيع في الشئ كالبنيان
فان ثبت عارية البائع رجع المبيع عليه فوجد دارها من الثمن والاثاث له **قلت** وفيه
اليوم التعليق في حرفة الدار المشتركة فالأصل فيه انه للشئ الا ان تشهد عادة انه
لا يكون للبائع بل بالنكاح او العارية فيكون كذا وكذا يرجع بعد ذلك الدار وكانه حايط
لغير البائع وفي الطور ونحوه في احكام ابن سهل سئل ابن عتاب فيمن باع دارا فيها طائر
لم يذكر في الشئ فارد البائع احدها ومنعه المشتري منها فقال ان كان مبيعا في الشئ
وكذلك الدار المحي وان كانت غير مبيعة في الشئ وكذا السلم الذي ينفذ من مكان
وقال بعض من حضر في الحرف الاعلى من المطاحن وفي وثائق ابن العطار في الحرف الاعلى
للبيع وفي الاسفل انه للبائع لانه مبيع فهو سائر الدار وقال في السلم انه للبائع خلافا
قول ابن عتاب وقال ابن رجب مما يورد ان السلم يكون في الدار لطبا عمارا فينفذ في وثائق
الاشربة فيجمع مائة مائة وسرافقها والسلم من المناقح والمراقف ولا يصل الى العزقة الا
وعن بعض اصحابه ينسب على هذا القول ان يأخذ الدار والحيوان والبيوت والجمع الا في
الى الانتفاع الى الميراث لانه فقال ليس مثله والسلم يحل فيه هذا مذهب ابن سهل
ما ذهب اليه ابن العطار في السلم من ما فرج ع عن ابن القاسم فيمن اشترى منازلا
منه وفيها غلوة وليس لها سلم فقال لصاحب المنزل اجعل لي سلما فاني لا اخلص اليه
فتوانا فيه ولم يجعل له سلم ولم ينتفع به المشتري حتى انقضت السنة قال في نظر الى ما
العلوم من ذلك انما في طرح عن المشتري وحكي ابن فقون في تمهيد قال كل مائة الدار
المبيعة مما ينفذ ونحوه من دلو وكنج وحمل وخبث ومضرو ورا ب كان من مائة الاصل
الدار وما انهم منها فهو للبائع ولا يكون للبائع الا بشرط وكذا اللوح الذي يعرف به
الخيزر والمشير الذي يجلس عليه صاحب الحمام والوايد المستعملة فيه والسلم يكون في الدار
الا ان يكون مستند اعليه يرفق عليه اليها فانه للبائع كالدراج المسقى والمطاحن المبينة

في البيع والشراء
في السلم والقرض
في الجور والعتق
في النكاح والطلاق
في الوصية والعتق
في الميراث والطلاق

البيع للبائع لا ينفذ في السلم والبائع لا ينفذ في السلم ولا يدخل هذا عند خرق المعصية
ان سئل في كذا لانه لا ينفذ في السلم البائع ابنياعه اذ لا منفعة الا به في السلم اذ لم
يقصد ما للبائع لانه قد صدق المنفعة للبائع المار وغيره **قلت** فعلى هذا لو كانت
طاحونة كانت كالمعصرة في بيع المبيد المبيد في حال وان لم يشترط لعلها واسفلها
فذلك **واما** الحال تكون في كذا من حرفة الدار فانه للبائع اذ لا يستطيع ان يملكها الا بغير
الكو او يضر بالبائع والعلة في البيع المصوب للبائع الا ان يشترطه المبيع والحام
يكون في بيع فيه خلاف ذلك في البيع لا ينفذ في غير البائع في البيع في بيعه ونحو
في بيع راحة للشيخ ابي الوليد وحكي ان العطار رحمه الله واحد لحيال الحمام المبيد كالحمل سوا
فان ذلك انما للبائع واشترطها المبيد حين البيع جاز ولو لم يعرف عددها اذ اعانيها
ونحوها واحاط بملكها **واما** لا يجوز **قلت** ظاهر المذهب يجوز استئجارها مطلقا
كالمال العدم والمثمة قبل الطيب ونحو ذلك لانها في البيع ومن العوار واليسير المصنف في
الي البياعات ولا ينشأ في شرحه بيع الطير في النقص جزافا لا يجوز بائنا في ولد
على عددها وبيع الخالة في البيع جاز بائنا في عدم القدر على عددها وبيع الحمام في
البيع جزافا في قولان الجواز والبيع في مائة ان عددها يمكن فاجازه ومن رآه
مكافا في حرفة ابن عات ليس السلم في الشئ الدار المذكورة كالبئر اذا لم يكن له حبل
ولا دلو ذلك على الساكن وحده ابن رشد قاسر ابن العطار المطاحن على ما وقع في الدار
لا شفعة في الرخامة الجور العوبة لا المسفل ابن رشد والصواب في المطاحن انما للبائع
مطلقا ولا يعتبر كونه مبيعا في الدار ولا من انفاضه وانما في عرض للبائع لا ينفذ
المبيد يكون مضمومة وفي كذا الدار ومنها كل ما كان ملحقا في الارض من حجارة ويا
او حشيشة او سارية فانقول فيه قول المشتري ابو حفص وتزلت عند **مسألة**
بوجاهة في باب الحرف في سلم وفي الباب في سلم حتى باع الدار والباب في الدار وعلى
المخند طبع العزق فاحل في سلم فقلنا هو للبائع فقلنا له فلو كان انما سا هذا البيت
ومال له بابا في سلم حتى باع الدار قال هذا يكون للمشتري وكذا لو كان باب احد
البيوت مقلوعا عنه غير مركب او انهدم واحد البيوت والنقص قائم فهو للمشتري
بعض هذا الخلاف لما تقدم لابن فقون فتأمل ابن عات **مسألة** في بعض الكتب
سئل عن رجل يبيع داره وكان في الدار دبل قد لعق بقاعة الدار ولم يذكره البائع
وقت البيع فلما كان عند قبض الثمن قال البائع المزيل الذي لعق بقاعة الدار
على قال لا يكون له فيه شيء وهو للبائع الا ان يشترطه البائع عند البيع **مسألة** في الرجل
يبيع داره وفي قاعته دبل لمن يكون المزيل قال اذا اشهد انه باع الدار جميع ما فيها ولا حق
للبيع في المزيل المزيل لو كان بالدار المبيعة حجارة او رخام او عود او شبه ذلك لم يعلم به
المبتاعين ثم علمه فاعلم مذهب ابن القاسم انه للبائع ان ادعاه واشبه انه لم يبرأ

في البيع والشراء

في السلم والقرض

او غيره والا فهو لقطه وقال سحنون وابن جيب وابن دينار بوللتباج وهو نظامه يقول ابن
القاسم في العتبية وفي نواز السحنون من وجدة عوصة ابتاعها بربوا عارمية لها بال
فقال المبيع بمثل ما عرفت فانا افصح بعبه في المبيع ابن رستم وكذا ابو جند المر
صخر او جند وقاله ابن جيب وابن دينار وهو احد ثلثي ابن القاسم في سماع عيسى بن افضل
فيمن وجدة في ارضه جبا بابه بارض غيره ان له منه ما كان في ارضه وليد في حياضه و
صاحبه ولا يفسد جاره بالباب ويألف على قياس قول ابن القاسم ان الحب لصاحب المبيع
ووجهه انه ان وجد المشتري بربا او وجدا او ثلثا لم يعلم به ان للمبيع نقص البيع وكذا ان
وجد مضرا او خاوما للمبيع وكذا ابن القاسم في سماع عيسى بن الملقطة الاحق للتباج فيه
وهذا التام في الجبل ما لكان وما ثبت منه ان للمبيع اولي بربو عنه فهو له اتفاقا وكذا
ان ثبت ان البئر والحب او البئيت الموجودات الارض من عمل المبيع كان نسبه او من عمل
مورثه فله نقص البيع اتفاقا ابن سهل اجاب ابن القلان فيمن رباع جميع املاكه بقوله
كذا في كتاب الايتياع في الدور والدم والافنية والزيوت والاروم ولم يرد على هذا
وللمبيع في القولية ارجا لم يذكر في الوثيقة فقال المبيع متى ما وقال المبيع انما ثبت ملك
فيما نقص منه في الوثيقة فان ارجا للمبيع وكذا بالقولية من العفارة وهو موافق لسماع
اصبح في الصدقة المستطلى وقال غيره في المبيع **قلت** وهو قول في الصدقة ايضا
مسئلة اذا قال تصدقت على لولادي وذكر عدد داوسكت عن المبيعة احفظه عن ابن
عتاب **ابن الحاج** اذا تصدقت دار الجامع وصافق بالناس نزلت ايام عمر وكانت الدار
للعباس واني من سبها فتخا كما الى ان ابن كعب ففقد على العباس واجتج بقضية بيت المقدس
ابن لبيبة نوحه من صاحبها بالقيمة ونزلت ايام ابن زوب في مسجد السراية وفيها تصادقا
للمسجد ويعطى صاحبها القيمة ونزلت ايام محمد بن عتاب والد ارجيسه على الموضع فكلهم
افنى باخذها بغيرها الا ابن عات وابن العاصي فقال لا يصح اخذها بحال وانما هذا
في المسجد الجامع اذ اصابه خاصة فيني الاموال ايام ابن ادم فكل فتشوا في القيمة
فاتفوا باباحة ذلك فحكم بهو لهم واشتري للبرقي دارا من قاعهم وليس للمسجد
الجامع اختلاف **وسئل** ابن رستم عن جامع مصر صافق باهله وحواله حوا نبي
للناس وابو ابن سبها فقال يجبرون على بيعها بالقيمة ام لا وكيف لو قال اربابها انها
فان يمشوا ولا هل يرضون به ان يحواليت الجامع او يعطون القيمة وقد استفضل
غلات الجامع ما يشري به هذه الخوايت وقد علمت من حكاية ابن جيب وابو الفرج وغيرهما
في هذا المعنى **فاجاب** ان لم يكن حوا اليه الا هذه الخوايت التي امتنع اربابها من بيعها
واجتج اليها اخذت منهم بالقيمة على ما احبوا وكذا المستفيدة الناس ومنهم من
الثمانية عن ابن الماحشون واليه ذهب اكثر شيوخنا المتقدمين بدلك في عتقاد على
من اني البيع من ارباب الدور التي زادوها في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بحسنة و

هذا هو الوجه
في البيع

هذا هو الوجه
في البيع

وهو الجوهرة عن سحنون في نواز حياض طريق الناس في حياضها ارض رجل فقال النهدي على الطريق
له وما فقال ان كان للناس طريق قد تم لا منو وعلم في سلوكها فلا طريق لهم على هذا الرجل وان
دخل عليهم من رأت انما اخذ الامام لهم طريقا من هذه الارض ويعطى الامام قيمة ما منيت
المال وهي مثلهما بعينها لا فرق وهو كتاب الفضا على الخاصة للنفقة العامة مثل ما كان
وعترة في ارجاع الطعام فمن العلاما ام الامام اهله باخر اجد الى السوق وبيعه من
الناس ومثله من عليه اللام عن بيع الحاضر للباد وعن دفع السلع الحديث وصنف اهل
المعلم الصناع ومثله كثير وكان بعض الشيوخ يخالفه وقيل لا يجوز الامام اخذ ما يبيع دار
الا باختياره وتحت تحديد لا حجة فيه لاحتماله واجتج ايضا بقوله عليه السلام لا تجار
اموي تسم الا عن طلب نفس منه وليس اخذ بمصريح اذ ليس بمعصية ولكنه مختص بما
يقضيه اذ له الشرح وكل ما ورد في القرآن والسنة بالفاظ عامة فله قضاؤه عليه
اللام للشيخ بالشفقة على المبتاع وقال من اعق شر كاله في عبد قوم عليه قيمة عدل
فلم يكن معارضا بقوله لا عمل ما داموي مسلم بغير طلب نفسه بل بينا ومفتراه اذا
جعل للشيخ حقا على المشتري لزوالة من الشريعة عن نفسه وفي العمل حقا له لزاله
الرق عن نفسه والامتناع بمكالاته واذ ثبت تملك الاحكام وجب القياس عليها وعن
مالك من ياتي ببيعة رجل بغير امره او بامر مدقة فانقصت فلصاحب البيعة اخذ
المنفق ببقية وان كره البقرة العلة من الاستفناع ونفي الضرر فاذا ثبت الاخذ في
المسائل المنفعة رجل واحد وان لم تملك النفس اربابه فاحرك في المنفعة العامة وازالة
الضرر وعدمه ولا شك ان ضررهم لحد الزيادة اكثر من فساد الاتحاد الجمعة وعدم بكونها
لا سيما في الطين والمطر وكذا بحسبة الخوايت المدعي بحسبها ثبت ام لا يجبرون على
بيعها بالقيمة ويجوز ان يقيموا من حصة من غير ان يبيعوا عليهم على ما روي ابن القاسم
عن مالك اذ اختلف قول مالك ومجاهد فيمنع من غير ان يبيعوا عليهم على ما روي ابن القاسم
ثم يسم الجامع عند الحاجة واحدا من اربابها من المساجد في العتبية والواضحة
وحده او المزوج وغيرهم ما يشيرونه من الله راد الاستفضل للجامع من العتبية
ما يشيرونه الخوايت ولا يصح المعاوضة امي راحاسه وساله امير المؤمنين علي بن
يوسف بن سفيان في الرواية لا مع موضة نوحه من حوايه فاما امارة الارض للنسوة
الى ابن طاهر والجامع فان لم يكن في يد احد يدعيها لنفسه بوجه جائز فلا شك ولا غلا
ما في العمل في احارة اربابها بل هو واجب اذ اصاب الجامع ما لا سيما ما ظهر فيه من غدر
النجس اليه اذ فيه واما ارجيسه فيمنع من الجامع بخور اذ حالها فيمنع من عند الحاجة فان
كانت بحسبة على معينين فلا نوحه الا باليمن هذا قول مالك وجميع اصحابه للشرعية والشرعية
من غير خلاف في الجامع من المساجد على ان الرواية عنهم في ذلك واما المالك في حجة
المسرة لئلا يولي في الجامع فان كان من طيب كسبه وتوحيه وان لم يكن من كسبه حلالا حسن

هذا هو الوجه
في البيع

هذا هو الوجه
في البيع

اهل العلم اخلاف من اجراء بحري الفاجارة مساوان كان غير الزيادة اتم منها كمن اعطى
لغيره ومن اخبره ومن على يدهما فمما قصده لقوله عليه السلام انما الاعمال بالنية
من اجراء بحري الصدقة فلا يجوز على هذا سبب الزيادة منه وان وقع منى وصفت الزيادة
وضمنته حتى نضجه ووجهه **قلت** وهذه المدة التي ذكرها ابن رشد ان اهلها يجوز
على اخراج اهلها لهم ولها نظام **مسرح** كما هو بوعنوان من ذلك اذا اخافوا العطش ومعهم
انما ان فاد لم تكن معهم انما ان قد دفع اليهم بالجر من غير مشقة ومن انما رست بيرة خافي
على ررعه الهدك فانه يبيعه من بجره من غير مشقة وقيل بتمش والفران اذا كانت
فوق جبل فاحاج الناس اليه ليشربهم ومنهم من الخوف والعدو ويجبر صاحبه على البيع
والسلطان اذا كان للموم فرس رجل او حارسه ان لم يوافق ذلك قد دهم واخذوا موالا
فانه يجبر صاحب الفرس والجارية على بيعها بالثمن لتغليب الضرر ومن تغليب الضرر
ديار وقع بين غصنين او في محبرة او دجاجة التمت فمما يجبر صاحب القليل على
البيع لصاحب الكثير وكذا السفينة اذا خافها اهلها عليها الفرق فانه يجبر صاحب
المستاح المتصل على بيعه منها واختلف في قيمته اذا قضى به على اهل السفينة فقيلا يوم
الخوف وقيل من موضع حمل منه وقيل قيمته في الموضع الذي حمل اليه **قلت** وكذا
ذكر ابن رشد ايضا مسألة الاسير الذي طلب عليه في كمال مسلم وهو سيد اجلي فانه
يجوز على ان يبدله بالكثر من قيمته او بما يعدي به المسلم وكذا اذا لم يوجد طريق لموضع
فانه يجبر الاقرب الى الطريق ان يبيع له طريقا يوصل به الى الطريق بقيقته وكذا اذا لم
يوجد مسلك لما موضع فانه يجبر جيرانه الى صرفه الى اقرب موضع يخرج منه الى المباح
الى غير ذلك التماس صاحب الجبر صاحب الارض على بيع ارضه لغيره في الميضاة **قلت**
ولا يخرج فيه الخلاف الذي في المساجد فان اقامة الجماعة سنة متواترة يقاتل
على تركها على الاطراف او واجب فلا بد من موضع جامع والوضوء لا فضيلة فيه في الميضاة
بل كان بعض الشيوخ يرحم ومنوا الدار عليه ويقولون وضوء الدار تساوي ديارا وضوء
الميضاة يساوي بيعته وذلك والله اعلم لان اليد تختلف على الامانة الميضاة
دون الدار كحد الثاويلين في الاعتقال من الجماعة والله اعلم ابن الحاج في رجال الاسير
فجرب ليلا بركة اخذها العمد والمسلم فباعها الاسير فباعها صاحبها وابتاعها
فانه يباحها ويدفع ثمنها للبياع ويرجع به على الاسير فليكن حروب المرأة والمعاملة
فان النبي صلى الله عليه وسلم قال فيمن لا يدرى في معصية ولا في ايمان ابن ادم ويؤتى
البيع لابن القاسم في المدونة وابن نافع يفتن البيع ومما في الجهاد منها **وفيه** اشهر
رجل مركة بطلية له اعداها الله تعالى وعزته بغير طهنة وتولت عبد ابن رشد فقلت
ان اخذت بعد الصلح اخذها ربه وانك لا قبل الصلح ولا سبيل له اليها فاعترف انها اخذت
قبل الصلح فلا يمكن منها **قلت** اخباري على مذهب المدونة انها يؤخذ بالثمن كما نزل به من

في الميضاة
في الميضاة
في الميضاة

الشرع

اخرى ما لم يسل بلد الحرب وشملة اشترى من الحرب بعد سقوطه بها بلده الاسلام في اليه
ولا سبيل لربها اليها الا انه يسقط له ان يوليها اياه والله اعلم **وفيه** في رجل اشترى صبيا
مع امه لم يبلغ حد التفريق فباع الام وامسك الصبي مع المشتري من اخو ثم قامت الام
تطلب الجمع فافقت بان تشرك الام ويكون الصبي مع امه **قلت** فانما يسلع
جميعا من مالك واحد فلو دبر سلب الولد الولد فافقت بجوار المديون ويكون الصبي مع
امه **وفيه** جارية رومية حسنة لم يبلغ الحصة بيعت بأربعة وثلاثين مثقالا فافقت ابن رشد
بانها يباع بغير مواضعة وخالفه ابن الحاج وقال لا يبيعها من المواضعة بل يومى الخاص
ان من يكون على هذه الحالة ولعله الثمن ان يباع الا بعد المواضعة **قلت** فتوى
ابن رشد في رجل اهدى المدونة من قوله من الخمين لصاحبه الرابعة والاربعون ديناراً وحسن
كثير في باب الفرائض والبيضاة يجب فيها النفقة وقيل في وصي الامر ان السنين ديناراً
حيث القليل لانه يكون وصفاً فافقت دون ماكر وقيل لا يكون وصفاً مطلقاً **وفيه**
ابن رشد عن بيع اصول الكرم من النصارى ومن يعضون الكثرة حشوا وهذا يبيع البيع
الواقع **فاما** بمكره لا يبلغ به القوم واخذ منه بعض المصريين لا يجوز ان يبيع
مملوكة من قوم غصاب اهلها فساد ليس فيهم غيرة ويطعمونها من الجوارح اعانه على
محصية وامر في مسألة النعام ما بين المسلم والذمي حين يقرى عليه كتاب التجارة بارض
الحرب فمما لم يحمله المسلم للمدح مجاز فيهما يجوز للذمي ان يقرى عليه كتاب التجارة بارض
فعل في الاقال فان قتلها فمما لا يجوز ملكه لا يبيع كالا بق والشارد ورواب والهوطين
والشاة معاملة فيها يجوز ملكه على وجه فيها لا يجوز من العور وشبهه مما لا يجوز
في المبيع الثالث معاملة فيها لا يجوز ملكه كالحمر والدم والخنزير والحية وشبهه فاحل
في الوصية الاولين بين المسلم والذمي في الحكم بين المسلمين والثالث يعرف الحكم في قبضته
ووافق في الكثرة ويانه اذا اشترى مسلم من مسلم او من نصراني او عكسه حراً او
مأمولاً ومي ان يكون الجواب به البايغ فابينة او بغير المشتري كذا في الوفاء استعملها في
الاول كسرهما على البايغ ونقض البيع واسقاط الثمن عن المبتاع ان لم يدفعه ووجه اليه انه
وقد ينفذ فيهما اربابه وسواء هذا كان المبتاع يمان مسلمين او احدهما وفي الوجه الثاني
لان احدهما انه كالا وسواء كسر على البايغ وينقض البيع ويسقط الثمن ان لم يدفعه وان
دفعه فلا قولان والثاني تكسرها على المبتاع وينفذ في الثمن قبض او لم يقبض بانها
اد كان البايغ مسلماً ولو كان نصرانياً او مجوساً فيكون له ثلث ثمنه فلو كان اقول القول
الاول والثالث يكسرها على البايغ مطلقاً وان كان البايغ مسلماً فقولان يكسرها على
البايغ وقيل على المبتاع ولا فرق بين قبض الثمن وعدمه واما الوجه الثالث وهو استعمل
المجوس المشتري فان كان مسلماً فلا خلاف في الصدقة بالثمن قبض او لم يقبض ولو كان
مشتري مسلماً من نصراني فعده قبض بالثمن ان لم يقبض وان كان ولو قبض الثمن ففي الصدقة

الشرع

فولان ابن القاسم وسجنون كما هو ولو اشترى المصراي من سلفه فليد بعدهم مثل الخوف فكسر
على البائع ويرد الثمن ان يفتن ويقال يتصدق به اذ باله وقيل يبيع ويصدق بالثمن او
يقض وان لم يبدفع الثمن سقط عن المشتري وهذا الذبيح بالكيل والبيع جزاء من يبيع
مطلقا كان البائع مسلما او نصرانيا ويتصدق بالثمن فتنرا ولا ان كان البائع مسلما ولو كان
نصرانيا يتصدق به ان لم يقضه بما يتفق وان قصه عن خلاف وفي احكام السود اذ يبيع
مسلم ثمن نصرانيا اشترى له به نحو من نصرانيا اخوان الخو تروق على المصلح على كل حال ومن
ان لم يبيع المصراي البائع بملك طالب له الثمن وكذا لو علم وقض الثمن وان لم يقضه
تصدق به عليه اذ باله وانما في رجل الى شرطه واخبره ان يوفى بعت على خراب او في دار
يبيع البيت بذلك فلا راي ان يبيعه وان كان مملوكا بالسود وتقدم اليه في ذلك فاركه
يتبعه الى ذلك البيت وقد روي عن مالك في الجار يظهر السو لشرب او غيره من راي
ظهوره في الاسلام ان جاره يتقدم اليه في ذلك ويمنه فان اشترى ولا يقع القسوة الى
السلطان واظهره عليه وفي العتبية من كتاب السلطان قال ابن القاسم سئل ما يلزم
عن فاسق يابوي الدين اهل النسق والخر وما يصنع به قال يخرج من منزله ويحذر عليه الدار
والبيوت **فمن** افلاس قال لا علمه بيوت فخرج الى منزله ابن القاسم يتقدم اليه
المسوة بعد المرة ثلاث مرات فان لم يفته اخرج واكره عليه منزله ابن رشدة وروى في الوصية
انما يباع عليه والاول اصح من قوله سجنون ولو كان فيها بكرة اخرج واكره عليه ولم
يفسخ كذا في قوله في كذا الدور من المدة وروى عن يحيى بن يحيى قال اري ايجوز بيت الخمار
واجوز بعض اصحابنا ان مالكا استحب ان يحرق بيت المسلم الذي يبيع فيه الخمر قبل
فالنصراني يبيع المسلمين قال ان تقدم اليه فلا يفته اخر فطيه بيته واخبرنا الليث بن سعد
انه قال حرق يحيى بن الخطاب بيتا وبيتهما لتفتي لبيعه فيها الخمر وقال له انت فوسف
ولست وروى **فمن** وعلى هذا القول جرى عرفهم في هذا الوقت به هدم دياره
النسق وشرب الخمر وتحويلها قبا على هذا والخوف اشنع عليهم **فمن** اصحابنا
اصبح سمعت الشيب يقول لا يترك النصراني يبيعون الخمر بالخمر لا يترك القسوة
قلحت ولا القنطرة قال ولا القنطرة قلت فيكون كونه في قراهم يبيعون بها قال نعم قلت
وان كان فيها مسجون فادفعوا من علم ان يبيعها منهم منع اصبح امامهم في غير ذلك
الموتى التي هي مساكين وهو غا لكون عليها وليس فيها من المسلمين الا الليل ولا يعرفون
لهم ابن رشدة قوله اصبح نفسي ليقول ابن القاسم وما بعد من قراهم عن القنطرة في
وفوق المرفق فلا يبيعون من ادخالها ويبيعون بها وبيع بعضهم ليعملوا ان كان يبيعون
منهم او بين اهلهم مسجونين وقوله اصبح وقال ايضا لا يباع لهم ذلك الا ان اسكرهم
احد من المسلمين **فمن** عن عمرو بن العاص ولا يبيعون به اسواقا فيفقدون المكال
والميزان ويقدم مثله في اليهود والنصارى عن عمرو بن العاص ولا يبيعون كل من يبيع من المسلمين

هذا الحديث
في البيوت
والبيوت
والبيوت

103

وفي احكام كتب بعض قضاة ابن طالب اليها تداخذ قدورا بقالين يقال الا لطيف البند
ولا يكرى الا له ومضى اذا قطعت منق عليه وقد عرفت به ثمة فكتب اليها ان لم يكن فيها
منفعة الا الى من يبيعها او ما وان كانت لا تنكسب الا الخمر فغير حلالها والسر ما وطيرها
لما ورد ما عليهم كما يفعل باله في وامنع من جعلها وتقدم بها شرابها وعن يمين قسبه
سرى المسلمين واسقط حلتها التي يعرف بها وهو كمال اجرة المسكر فلعاد بالقر
والحسن ويضاف به يومواضح اليهود والنصارى دغلا لثامه وخذرو الام بسبب ما حل
به وكتب ابن بطال الى بعض قضاة ان يلزم اليهود والنصارى ان يكون ثانيا فيهم
عريضة في اوجه يعرف بها الحق وكب بغيره ضرب عشرين سوطا محروا ثم يدير الى الحبس
فان عاد ضرب ضربا موجعا ويؤلف فيه واطيل حبسه وتقدم شي من هذا وتفتح القيد
من بيع الزيت والخل والمبايع كدوم مع من يبيع لبن غنمه وجبنها ويبيع دجاجة ويرد عليه
ان يبيع له ومن عليه فاشترى على ذلك حاز وسبع المشتري من بيعه في سوق المسلمين
واذا باع الجرد ومن ثوبا علم المشتري به بعد وجوب الصفقة فان كان ملبوسا ويقعه
العسل فله رد ما وان لم يقعه العسل فليس يجب يرد به ومنع الخمر ومنع من الحلاطة
الناس في الاستسقاء من الماء والورد والماء الموضو وغير ذلك ويومرون بان يخلوا من
يشتري خمر في اية يبيع في انهم ويجعلون معهم رجلا ليستشرون لهم لانهم اذا اذف
بيتهم وبين ارجهم يفرقوا فاجري هذا وقال عليه السلام لا يخل المومن بالمعصية ولا يخل
المعصية من شاة فيل بارسول الله فاني لانه ادى فلت وهذا اذا لم يكن ثوبا وخالطوا
الناس ولو كثر والجلل لهم موضع فيكونه كما قال في الرواية وسقي بعضهم مع بعض
وذكروا بالقبول انه بعض يسمى يوم من المسلمين وحل لهم ما حل لهم اذ اسمع بالقبول وان يقال
له ما حل لهم ومن فاذ كان يختم فمن رد عليهم وحسن معهم واراد ان يشرب معهم ولم
يمنعه فله ذلك والامنعوه فدم ذوق لانه خاص بهم الا ان يكون في باب الوصاية وسنة
العندة عز ابن وهب في المسائل لو رد من له فيه وفي شرب خط ومعه شرابا فادرا
اخرجه من المنزل ومنعه من استسقاء الماء فاما اذا كان له مال وامر ان يشترى لنفسه
من قوم له لا حوله ولا قوة فله ان يكره له مال اخرجه من المنزل ان لم يكن له فيه حق
ويصدق عليه من بيت الخمار ابن رشدة ان لم يكن هناك امام لم يخفوا من استسقاء الماء فمؤلفا
ولا من المسكر والمواضع فمن عسى من ديار لا ينعون من ذلك القام والاسو المروي
عنهم وحكام في الواقعة عن طرف وابن الماجشون الا ينعوا من الجماعة ولا يجب عليهم طرد
من الامن وانه النجوة الى اخره ما دامع من روح النور فاجري هذا واختلف في اخرهم من
الحاضر لثامه في الاخرة عن الامن استسقاء منه والقيل وحكم حكم يوم من
الاصحاب في الحلاطة وروى عن احمد والافسح موضعيا فيمنع من بيعه كرهوا ان ينعوا
واما له ولا يعرفون سله وان كروا الا انهم ينعون من دايم فيهم وعرفهم في

104
 كتاب في معرفة
 الحلال والحرام
 من أكله وشربه
 وما شابه ذلك

عليهم في الحاضر بخروجهم منها ولكن ان كانهم الامام مؤمنهم متعوا من اذية الناس ان جيت
 ومعتهم ومصرفهم لثانية منها اقول ولا يجوز ان يجازواهم ونصرفهم قال وسبب اكل النمل
 هذا يعود من عمل الخبز وبيعه وبيع الزيت والخل وغيرهما من المباحات بالاسواق وكل
 يبيعون من عمل ثياب الناس لما قاله مالك لا يتوضأ بماء النمل ولا يأكله ولا يدخل به فيه
 وعن سحنون لا بأس به اذا امتزج من شرب الخمر واكل الخبز فلم يذكر له جوازا بل قد ينعقد
 انهم يبيعون من ذلك العموم قول مالك اري ان يقاموا من اسواقهم كلها ولعدم معتهم في
 الامور العامة المأبجة وقد رايت بالاسكندرية فهوذا المباح عندهم الا يشربه يبيعونها
 ولعل الناس احنا جوازا اليهم بهذه الصنعة كما اخذوا في سوق المياحة يتوسل اليهم
 في ذلك والله اعلم لم ينعقد في هذه القضية وانظر اسئلة ابن رشد في المباحات
 ويجوزها والا ذلك وقد تقدم شي من هذا ابن الحاج من اشترى دارا لها بئر مقسومة
 بينهما وبين دار اخرى فاذا اشربك فيها يهودي او نصراني لا رد له لان اكلها باع طعامهم
 وكذا افق ابن رشد وعنده بانه لا يفسد الماء استقيا اليهودي من البئر وانما لم يفسد
 بسوءه ولا بما دخل فيه فيه اذا كان ليس في الاية محمول على النجاسة كسور الكلب المحمول على
 النجاسة لعله عليها والكثير لا سيما الماء المعينة بلغا ذلك فيه وعن عمر لا يجزى ربا ياما
 الحوف فانما مرد على السباع ويرد علينا والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم في بيعه
 المشهور الماء طهور لا ينجسه شيء يعني عليه السلام الاما غير احد او لهما فيه ومن المباح
 لما زكى لا يجوز معاملة النصارى الساجدين الخمر من المسلمين قيل وليس بيع الخمر جائزا
 عندهم فانه بيع الخمر جائز اعدهم قال ابن كثير لبعضهم لبعض وبيعه للمسلمين لم يوجد في
 كتاب ولا سنة وهو نقض للعمدة لم يعاهدكم على بيع الخمر من المسلمين قال ولا يجوز بيع
 الجزية من هذه الثمن ويكلفون ان يابوا بها من غيره على ما احموا او كرهوا ولو لم يجدوا
 الا ان يرهوا به هذا الشيء لا يمنعنا من اخذ الجزية ولو اشتراه لم من نصراني
 وشربه كان له الرجوع بالثمن وياخذه ولو تصدق به كان حسنا فقيلا خلاف قوله
 ابن القاسم وانه لا يرجع به فقال هو مخزومة للاصول والاصل خلاف قوله **قل** هو
 نقض عمدهم وكقول ابن تافع ان لنا غسلة طابغة هو نقض عمده خلافا لما في المدونة
 فيها وفي اذا تزوجها الذي وقال يعاقب بعد التمتع اليهم ولا يجد من عذر ربا حلالا منهم
 لهم يعاقب واما قوله انه لا يوحز منهم في الجزية فهو خلاف ما في اخر الاحكام من ان قوله
 اذا باع الذي حمرا ابن ديار بكره في السلم ان يستسلمه منه او يبيعه به شيئا او يخذ
 هبة او يعطيه فيه درهم او ياكل من طعام ابتاعه الذي بذلك الديار وجاز ان يخذ منه
 في قضاء دين كما اباح الله تعالى اخذ الجزية منهم واجزا التوسل مما ملته معاملته مستغرق
 الذمة وثان احكامه ان شاء الله تعالى **وهو** ايضا لا يجزى فافهمه من سيقول الخوام وفيها
 لا يجوز مشاركة الذي على العينة على ما بينه ولو كانت لخدمه فليس يجب ويومر باستجابة

محرم

تجوز يشق له ولا يظهر من قوله من ابتاع ثوبا فاطلع انه كان لخدمه او نصراني او اشترى
 حاربه فاطلع ان ابويا واحدهما يخدم **فمن** الماء اخف لانه يدفع عن نفسه خلافة
 الثوب ويعيوب الاعمال لان العرف دساس لا سيما ان كان المالك اشرا جدا وفي احكام
 السوق حب الفطن والعبار الذي الذي يقع منه عند دفعه لصاحب الفطن لا لعل
 فان اشترطه العامل مع اجازته لان الاحادة غاسدة لانه اشترط بمجهول فان وقع ذلك وفات
 اعطى العامل اجازة مثله والعبار ولصاحب الفطن وكذا النخالة تكون لرب الفم
 لا للطحان وكذا الحراطة من السراويلات والمتصيص من الثياب لصاحب الثياب وكلها
 ليستعمل عند العمل جاز على **فمن** نظيره اليوم دخول المعصرة بالمقنونة هو
 مثال النخالة الا ان يكون قد راعا ما مثال ان يشترط ان يكون المظنة عشر وبيات
 لما اراد فله ما نقص فعليه اذا كان خروجا لا يختلف ومثله ان يشترط الجزار ايضا ان
 ياخذ ما يعتنى مع اخرته فلا يجوز لو حصل له الماله وبيع اللحم المغيب وفي المدونة ما يولد
 مثيل ما ينفذ ايضا في النجاسة في الصناعة كما اذا استعمله ذها او فصة وياخذ ما خرج
 منها من الخبز ومثل اطراف الخلود عند فتحها في احد او غيره اما العبد فكونه بها لها
 مع الجمالة وفي غير الاعباد الجمالة **ومن** من اشترى ثوبا اخضر على اصوله فاما اذا اشترى
 اخضر فصة وزعم انه داخل في البيع وانكر المبيع ذلك ان كان له سنة حمل عليها
 والا كان للشرطي ومن اشترى الدرس في شجرة وليس له اخذ الورق منه وذلك المبيع
 ملك مما يبيع به السلا من الورق قال يورق من ذلك شيء جوي الناس عليه لانه من
 ولان باخذ ما يبيع به السلا له حتى يفرغ من شجرة وليس له ما سوي ذلك ومن اشترى
 المولد الا حصرا والحقاق والبطيخ وفيه الحشيش فهو للمبايع حتى يشترطه المشتري
 ما يشترطه **ومن** يسمون عن لفظ الصور من الارقة والمزابل وفي بيعه وشرايه
 فقال جازا دة مفسدة لارابه فيه ولا يري به باسا **ومن** مثله اليوم ما يلفظ من
 الدوى والخرف والخلود والخطب من المزابل وهو حار لطيف انفس اربابه بذلك
 ما لم تكن اللقطة لها بالمثل بحد بد او قطعة حد بد كبره او دوما او دينار او
 نحو ذلك مما يبيع اربابه لم يقصد وارسه واما ربي بغير علم واخذ من لم يميز كالحذر
 والعيان وعوم هذه اللقطة وحكمها اذا كان لها بال الشريف مما يبيع اربابه في
 فوسية من مرسوله في السوان **ومن** يسمون عن نيسال المتعاقبة ولا يشرب دفع
 من يده فينكسر لامان عليه الا ان ينعقد كى وعن ابن القاسم عن بشرى الدين يسأل
 ربه فيعطيه الحاجة فنسقط ولا ضمان عليه وكل ما لا يحصل معرفته الا برفقه فلا ضمان
 وكل ما يخفى بالنظر فقتنا وله فينكسر بضمه الا ان يباوله **ومن** عن قتال الخلد
 برفع النوى ورنها ويعرف عوها فينكسر فقال ما ادرى ما اهد اولم اسمع به شيئا اصبح
 وهو عنك منزلة القول بر ما لم يعينه فعلق الكبيرة بانها او خوه من وجوه العرف

كتاب في معرفة
 الحلال والحرام
 من أكله وشربه
 وما شابه ذلك

فيمتنع وأصح ابن القاسم عليه السلام في الحديث وفيه لا ضمان عليه إلا أن يجوز وعن
ابن القاسم في قوله لا للبطينة لا يدرك ملوها ولا ما فيها فقال أن جري عليه عمل الناس
فأجرهم عليه أصح لأناس به وقد عرفت جودة ومويدة ورعى امرؤ واحد في الخلائق أن لم
يرفته ولا بأس وبحال على الطبيب فإن لم يجد خلافا لزمه وإن وجد ردة بعينه رده كما
لا بد ولكم لعلمه عنده وفقه كله فساد فلا بأس بأشترائه كذلك **قلت** هذه المسئلة
تكلم عليها النبي صلى الله عليه وآله في نكاح المدونة إذا تزوج بقلاد خلى فوجد بها خيرا استثنى
بأن الحال لا يقلب خيرا أبدا وأوجب بأنما مطية ومي في العقوبة ونظر إلى بعض
وأعتد أن يدخله أو ينظر إلى بعضها فوجد خيرا فاعتقه الباطل كذلك أنظرها إلى خيرا
وإذا كانت العورة من أن يوشى فقلب الأفراج عنه أبواب الحوائت والزجاج نحو
بذلك أنظره فيه ابن رشد ما شهد عليه الشهود من المباحات والأقوات فليس
على الشاهد أن يبرأها ولا يحفظ ما فيها وحسبه أن يصح منها عقد الأشهاد فيصح له
أن يودي شهادته على ما شهد عليه وإن لم يعرف ما في الكتاب ولا عرف المال إذا عرف
أعيان الشهود من له على أنفسهم ابن دحون فإن عرف الشاهد من الشهود عليه ولا يعرف
غير الشهود له فلا يشهد إلا أن يبين وأما إذا لم يعرفها جميعا أو عرف الشهود له ولم
يعرف الشهود عليه فلا تشهد البتة **قلت** معنى هذه المسئلة أنه رأي محال الأقار
والبيع ولم بجمل العقد ونظر محل عقد الشهادة على الشهود عليه وميز كونها بيعا من
سلفا أو غير ذلك وأما إذا لم يبرأ أو العقد وحال عقد الأشهاد وقال تشهد على
أشهاد فلا تخافه عنه ولم يبرأ ما هو فلا يشهد إذا قد يكون فيه عقد فاسد أو
لا يجوز الشهادة فيه أو جود ذلك وأما ما يفعله كثير من الجهلة يطوي الصحيفة الأجل
الأشهاد ويقول له أنزل ذلك هنا فهذا لا يجوز ولا يبرأ نصية أحد لنفسه ولم
من هذه الاعية الوصية مكتبة خطه أو غيره وختمها وشهد على ما فيها على نصية
فإنه انص النفا أنها وصية معمول بها فيما وافق مسایل المشرع وفي سماع عيسى
من اللقطة روي زياد عن مالك فيمن ابتاع منزلا أو خطاة منزلا فكتب المشتري
معلوم ومجهولا أو كتب ما يعلم وما لا يعلم قال لا ينقص هذا البيع وكونه فيما يتوثق
به المقتضى بعد أن نص أنه اشترى نصفه أو ربعا أو غير ذلك من الأجزاء بغير
ابن مزين أن المبيع فاسد في الأرض إذا اشترط معلوما ومجهولا بخلاف خلاف مال العبد
والعرق أن مال العبد ما يشترطه المبيع للعبد لأنفسه من الطرأ أيضا أنظر لو وضع
البيع في نفس نصفه الدار إلى ناحية بعينها ولم يقال على اعتداله الدار فقال الثوري
لا يجوز وخالفه ميمر حكاه عنهما أبو عمر بن عبد البر وأتفقا إذا قال جزا من الدار
نصفها أو غير ذلك ولم يبين الناحية وكذلك إذا قال على اعتداله الزرع **قلت**
ظاهر قول ابن القاسم في الجعل جواز البيع وتحمل على الاعتدال وعلى قول الغير لا يجوز

محکم دلائل سے مزین

حتى يكون معتدلة في القسمة وسال الخليلي العهد الميم اذ احقلا الصفة والفاصل
تجد على الاول وهو قول ابن حبيب او على الثاني وهو ابن القاسم **وقد** من باع فدانين
واشترط زرع لوراهم لم يجز ذلك عند ابن القاسم لقوله اذ استثنى النصف وقيل جاز
لان لو افرد احد مما بالبيع جاز والاول **والثاني** يحوي على الخلاف هل سعة العقد
بعد المعهود عليه او لا **وليس** من باع ملكا فجب على البايع دفعه وتبقى النسخة
استوى بها ولو نسخها بخطوط البينة التي فيها دليله ذلك قال ابى وظهرت الوثائق التجارية
الى كرم على ما اوسعها قال غيره فان لم تظهر للبايع الحيا وان احب امضى البيع والاربع
في ثمنه قلنا نص على هذا الاصل ابو محمد في الشهادات اجل من ينسب العمد المتنازل
فصل الزعفران كالزروع الذي لم يثبت فان نوزع النور للبايع والبصل للشاري لانه
كالاصول المتنازل ولا يباع فصل الزعفران على الفلح جزا فاصل ان يباع لانه غرر ولا يباع
على الكيل والحراف بعد قلعها والطواليه ولا يجوز بيعه في الارض وان سغره اذ لا يحاط
بمعرفة ثمره ليس كالفصل والثوم وبه قال احمد بن خالد وغيره ولا بأس ببيع اذ اشترى
لانه يمتلئ ويعمل به ان وفصل ذلك فلا **وب** ابن ابي زياد عن اراد شراعه من
رجل فقال البايع اذ ادفع اليه الدنيا وعلى كذا من الثمن وناسه عدا لغا ملك فقال المشتري
هذا الدنيا وسلفا واما ايك عدا فان ذهبت شيئا فقلت والا كان الدنيا عليك فصل
نوى ما ناسا فقال هذا اخبر في لانه ناسه سلفا وما ناسه كان نقد في كذا ارض غير
ما مونة قلنا **فصل** في البيع ان وقع وكنت لوماك العنق نحو التسوق فاعلا فخال سرد
الدراهم عليه من ساعته قلنا **فصل** في البيع على القنوت وجوابها كاشيع الفاسد **وب**
ابن عمر ان عن ابو مساع بن قوم فبيع من مائة وسنهم من يفي ومنهم من فوسل الظلم ولم
يتعين احد فيه شرب معين فملا حوز شرا من ذلك من شربه من ذلك الزمان **وب**
لا يجوز حتى يعلم شربه كرمه فان جاز اهل الموضع ان يصامهم منه فعليه ان يصطلا **وعلى**
ما سئلوا اذ كانوا شهداء العسر من البيوع الفاسدة من النوادر من باع خلا وابس
ثم ما سئلوا وحسن البيع فاسد ويورد واقتى بعض العصرين فيمن اشترى شجرة واشترط
على البايع ملك ما امتدت فروعها اليه من الارض دائما فان البيع لا يجوز لان ذلك مجهول لا
تدرك غايته **وب** الخ فيمن باع ارضا فباين فيها خجل لكل واحد طلع لم يتركه
الحكم فيها لم يفتن لانه حتى ازهت الثمرة وكيف لو اشترى بدرامهم وعوض فلم يفتن
لها حتى حالت اسواقها **فاجاب** اختلف المذهب في هذا اذا كانت الثمار غير ما يورث او
ما يورث واذا كانت بالبيع هل يجوز البيع ام لا والمصنف من المذهب جوازه لسانه وجوه بطول
شرح **فصل** في مشهور المذهب ومعرفة وهو مذهب المدونة انه لا يجوز مطلقا اذا
كان الثمن من الجاهلين سواء كانا ما يورث او غير ما يورث او ابراهم مما واشترط ولم يورث الا
فان وقع البيع مطلقا لم يجز الثمرة فان ذهبت وعوض مملكها وخيت في وقتها **وب**

مع الأصل وان لم يقف مكلفا ردت قيمتها مع الأصل وقيل تقوت وتنفى قيمتها ويؤيد ذلك
المشهور ان حوالة الاسواق لا تقتضي الرجوع الى المكيل في البيع الفاسد وعن اسباب انما يتو
بذلك وروى مثله في المدونة واما ان كانت المتروكة من احد الجانبين فان ابرت كلها في
البيع الا ان يشترطها للبايع وان لم يبركها ويكسبها ولا يجوز للبايع اشتراطها الا على
احد الطرفين ان استثنى هذا اياه بعض شيوخنا وهو قول الشافعي واما في المار
وار ابر البعير دون البعير فان كان متساويا في كل واحد منهما حكم نفسه وان كان
اقبل او اكثر فقبل كالأول وقبل للأقل حكم الأكثر وان ردت الاقل نتج للأكثر تسليما كان
او غير شايع واما ان كان متساويا في كل واحد منهما فاما ان يكون كل واحد على حدة او شايعا
فان كان على حدة اخذ البايع ما ابر والمشتري ما لم يبر وان كان شايعا في كل واحد ففقد
ذلك اربعة اقوال احدها انه يقبل للبايع اما ان تسلم الخاطي بغيره والا فمع البيع
والثانية الفسخ على كل حال الا ان يكون دفع بشرط انه للبايع والثالثة يكون للبايع ترك
والرابع يكون كله للبايع انظرها في رسم كتب عليه ذكر حق من جامع البيوع ففيه زيادة
ولو كان المبيع ارضا زعمها ولم يظهر ففيه قولان فصل في الماشي كالأول في الماشية وقيل
للمبايع لانه من الجنس الذي لم يبر فاستبه ما دفع في الارض **باب** حكم الماشية
انما الماشية في الارض هل يبر وضعها في الارض او حوزة من الارض ففيه هذان القولان
واختلف في اشتراط البعد الاصل على ثلاثة اقوال ثالثها الفرق بين الترتيب نحو الضرع
يوما او نحوها فيجوز العبيد فلا يجوز على الجواز قال فيتمتع بصفة وحمله عليهم على المدونة
او يجوز بغير صفة وهو قول ابي حنيفة والحال العبد وتاوله على المدونة من المذنب في البيوع
الفاسدة **باب** ايضا عن المياه الجارية بضميتها اذا بيعت بغير فاسد حال بيعها
حوالة الاسواق امر لا وذلك ان العادة الجارية بضميتها بغير فاسد حال بيعها
مضى جازا بالمشي رده عليه ما **باب** المياه فيما يفيض كالمدور والارضين فلا يفيضها
حوالة الاسواق عنده ابن القاسم خلا فلا يشترط انما يفيضها كالمدور والارضين فلا يفيضها
باب عن دفع وشيعة المدين حال تدفع وتقطع او يكتسب سقوطها فيها وتبقى بغيرها
وكيف لو كان صدقا والمراة اولا وهل تدفع له ايضا او يكتسب سقوط السداد وتبقى بغيره
باب ينظر في هذا الى تغليب اخف الضررين واذا كنت في الصدق بان اسطر
سقوطها في موضع الذي يبقى ولا يجزى له عليه او يكتسب كذا في شيعة المدين حال تدفع
الاجنبا د ومجمل وشيعة البتة اية الذي كان عليه المدين فانه من حسن الظن ولا مرد
في ذلك **باب** المصايغ اذا باعها سبعة مائة الى اجل وكتب فيه انه على عليه الى
سنة كذا هل يكفي هذا او يكون الى اول تلك السنة او لا بد ان يصرح بالسنة كذا ثم يجب ان
الاعاظم يفتن انها معنى الغاية لما قبلها وفي بعضها ما يدل انما بعد هذا اقل فيما قبلها
في **باب** الذي كتب بالي كاف ولا يثبت من حلف انه لا يكتب الى الا الى غيره الشرع وفيه

في البيع
في المدونة
في البيوع
في الماشية
في الماشية
في الماشية

مقدم

تقدم الناس ان من كتب الى سنة اثنين وسبعين انه جال او طوا ما ذكره من قوله تعالى
اعزوا الصيام الى الليل ان ما بعد هذا خلا وما قبلها هو اجماع واية الوضوء الى هذا معنى مع
كفوله من يصاري الى الله وقيل في غاية وشانه محال على فن الفقه واللغة وفي الطهور
اد اكتب عليه في الوثيقة جال عليه في شيوخنا فعن ابن لبابة هذا اصعب حتى يقول اوله
او وسطه وعن الفضل في الحديث وفيه دفع له في نصف الشهر وروى في الميسر وحكي ابن
سهمان عن ابن لبابة انه اجل مجبول وعن ابن معيذ عنه انه يحكم له بالشهر كله ابن العطار
اقبل على مذهب المدونة في ذلك ورها اذا حلف ليقتضيه فلا تاحقه في شيوخنا ففتن
اخره لا يثبت وان كان المتأخر الى شهر كذا فيصالح ان يكون في اخره او في اوله على الاختلاف في
تاويل قوله تعالى وابدكم الى المرافق فتوصل على قوله ابن القاسم ولا تدخل على قوله ابن شافع
باب واذا احتمل هذا فيكون المصريح في محلة المصايغ تناول او سواها وقطع للشك
والجمله في المدونة انظر لوقوع البيع في مدونة شهر كذا فان ابن القطن افتى في ذلك ان
الصدر والشان والنصف واخرج مما وقع في جماع ابن القاسم ان لم يقض فلا تاحقه من حتى
يوم كذا المسئلة يقال الصدر والشان ولو قيل النصف لكان قولنا في الشان احب الى الان
يكون اجمع عند الثمن على شي فهو ما اجمع عليه وسال عن ذلك ابن مالك فقال لا يمين يجب فيها
الاحتياط وذهب الى ان الصدر والشان وهو الاشبه ان يكون ثلث الشهر او ما قرب من ذلك
بمسألة ذكرها عن الواضحة انظر بضميتها في احكامه **باب** عن الرجل يحسب ان يسجد
في هذه المسئلة في الحج والشعر والزيت ما لم يحلف عليك من كثرة الغنم وصلى لاسعاد
بعض الاوقات او كلها وكثر الغنم وما يقاس به الناس في الخاد ويتقونه في المستقبل
خفاف السلاسل ان يكون من كوايا شراذم وسبعة في الاسواق ليشترطه هذا الاسود وعزيم
من يترك لقوته طوله سنة او اكثر من ذلك ومنهم من يترك ويبيع ويخرج لقوته مثل
الجنابة من وغيرهم ممن يبيع المتيقن على يد يدي الايام الكثيرة وزما اشترى شاة على شي وريما
وجار السايبة وبعيه فومه وقوت عياله السنة والسنتين او اكثر وربما فضل بعد فومه
وقوت عياله في بيعه اذا اراد لبيعه وجها وكثير لشدة الحاجة خاصة في هذه السنين
وربما يبيعهم عن ذلك فيقول بقر الشفع بدانا والمسلون لا بد اذا قل بحول الناس مكان
يشتركون وتوقف السايلا يراي في الواضحة من كراهة ذلك المحكم وحكاها عن عمر وعنه
في وطنه وروى ابن القاسم عنه ان كان لا يقض بالماس ولا يباس ان يبر بص ما شاة وقد انكر
اصحاب ما ذلك المدينيين عند الرواية عليه وقالوا ليس في وقت من الاوقات الا وشراؤه من
السوق واجرهم مضرب بالماس ويعلى عليهم سعرهم ويروى في ثمنه ثم ذكر قضية في بيع الفخر
المدلين الذين اشتروا الطعام حين قدم به من الشام ووده منهم وشرك فيه ثمنه وذكر
عبد الملك انه عرفت ان رجلا كان له مردون في المدينة اخرج يروون من بلدنا فانه ليشيع
وبعض الناس ليشيع تراي ان شرعك يروى من السوق يصرف كيف من احكم من سوف

الحسين ما به مدى ومائتين والف والعين ويؤتم انه لا يصير بالناس وقد قدم ما جاز من التشديد
في الحكمة والتعليل ولم يستثن مضاف من غير مقرر وهذا في ذلك خلافا لاهل العلم وقد روي عن
السجوري انه سئل عن الطاووسين ما جاز في ربيعة الزبيرة الحنا فخرها السمار فيلهم النقطا
منها ثمانية مائة وسعت الناس في اشتراها لا ربيعة فيشترى كل انسان ما يحتاج اليه ليرفعه
فوما معهم ما هو واحد واشترى اهل الجاهلية واحدة وفاد سيعلم السوق متوفرة يطول عليكم ويبعض
يبيع بعد ذلك متوفرة فافتي باحازة ذلك للساجرة في اشتراها حيلة لها نراه ان في ذلك
هذه الربيعة كالطعام امر لا وهل هو بحال فذهب مالك امر **فاحاط** رواية ان القاسم في
ذلك احسن والي حق الضرر بالناس فاد استحق الضرر لم يبيع والاحتكار منفعته عند هذه
الحال حقيقة وكذا المشتري ليعمل الحزن والدقيق لا يباح لهم الاكل ان كان يضر بالناس ويغلي
السعر وكذا اشترى اقول سنة ويشترى قليلا متضررا الا يضر ومن يجد في رعايته وعيها
في الاحتكار اذ كان لا يضر سوا واجاسست عن سوال السجوري بخوماد كرواحط القايغ
الذي ذكره عن ابن جيب هو كما ذكرت لكن اذ كانت الحكة لا تؤذي فله ان يشترى اذ
كانت الامور طيبة والذي منع قال انها تؤذي في كل الاوقات فقد ذكر العلة ويكون منع
لحماية الذريعة ولكل اصل دليل فلم ينسبه في العلم ومن اراد المسألة فلا يخفى عليه حال
الوقت وفي احكام السوق سئل ابن القاسم عن قول مالك ينبغي ان لا يمام اذا احتاج الناس
ان يامروا ان كان عنده فضل طعام ان يتبعه ما يريد طعام التجار الذين خزنوا للبيع لاطعام
جميع الناس قوتهم وقوت عيالهم كيف شاؤوا ولا يجبرون على بيعه بسعر وقت لهم ولا يبيع
عليهم ولكن اذا اعطوا ما كانوا ينتظرون من العلة ما ارادهم الا يبيعون ولا يتعجب
فلم لا يبعه من احب العدة واما اذا احتكروا واهروا بالسوق فانه يبيع عليهم فيكون
لهم ربح او الهام والربح يؤخذ منهم فيعده في به اذ ما هو ويؤخذ من ذلك فان عادوا كان
الضرب والطواف بهم والسجن واذا جلب الطعام البادية ونزلوا به في الفنادق والدور
امورهم صاحب السوق ما خراجة للسوق حيث يدره الضعيف والعجز ولا يبيعوه في ذلك
الموضع فان تضرر البدوي بطول اقامته اذا باعه بالسوق بالضعف والربح وما قال
ليس معي الا زاد يوم او يومين خاصة فيقال له ربيعة السعر نصف ثمن او ثلثا فتخفف عنه
نفسك وترجع سرعا واما استئصال ذلك الثمن ورجوعه سرعا فيضر بالمسلمين وما را
في الغر لا يشتري عولة سنة لم يمكن من ذلك ومن ثقل لداره من مثله طعاما يجوز
ليبيع مطاوعة ثمنه فاشترى الحنا طول على الصنة لثمنه من داره وسيد لوه الحنا ثمنه فلا
يمكن البائع من بيعه في داره ولا يبعه لسوق المسلمين ومنع الحنا طون من ثمنه من الدور
في غلا السعر ومضرا بالاسواق ولكن له حوائث في السوق ليعلم بها ولو ممر لا ربيعة للفقلا
يو من ذلك ولو رخص السعر ولا يضر بالسوق حكيما بين الناس والشرا ويخرون ويشتركون من
الفنادق والدور حيث احبوا ولو جعل رجل خط في السوق طعامه ولا يجوز فخره وانما

اية بطعامه ليعا كاه فاذا اصبح هذا اخفى بينه وبين طعامه ينقله لداره **قلت** كثير من هذا
الفضل خالف فيه فتوى النبي والسجوري في مسألة حب الحنة وبعض فصول المسئلة وتفتح
فيها الخلاف الذي في المتن في الذي من عهده عالم بسيط الى الاسواق او ما لم يدخل البلد او ما لم يصل
به الى محل بيعه الى غير ذلك انظر في بيان ابن رشد وفي سماع محمد بن خالد في الاول على بعد
اخرين في المحال فقال ان كان نظر الناس في افقته حقة يكره الناس على البيع به ولا يري
به باسا ابن رشد قوله لا يكره الناس فيه نظر والنصواب ان يحمل الناس عليه اذ كان نظر الناس
ومعنى قوله انه لا يحمل الناس عليه خاصة وعكسه سئل الصايغ في صناع وقد لا يعرف متى كان
خار اذ اهل البلاد ان ينقصه ويرده الى صاحبه الغني وان صرح في ذلك مع شدة الشدة ابل
ورما فقال هذا امن فخله لانه ممن يبيع الطعام **قلت** اذا كان للحكامل قد اشتهر بغيره
وطهر وانتشر فليبقى على حاله ولا يغير واي ضرر لا يضره ولا يضره ولا يضره ولا يضره
في التسخير وكان شيخنا العنبري رحمه الله يامر بياشرا اللحن من الذي لا يضر عليه
من يضر عليه سوا علة لهذا القول وتقدم انه ينام الفيل اذا اخلف في العلة على الكثيرين
اهل السوق الا ان يلحق بهم وامان رخصت اهل السوق عن بقتهم فالمشهور انه يترك
على حاله ولا يورد اليه بقتة اهل السوق وحمل النص على علة الموطأ الرواية على العموم
له اما حقت ما له السوق والا فافزع سئل ابن رشد وما يغلط فامر اذا قلنا بالتسخير
فيكون على اهل البلد الواحدة او ما هو في حكمة وعن يحيى بن عمر سئل عن اسواق الغنم
في كاسواق القديون في التسخير فقال لا يحفظ فيها شيئا واما خلافها ونحوه لا يستطابون
وعن ابن عبدوس في بيع لها **قلت** وهو على ثلاثة اموال في قبلة القديون وعند راي المسئلة
سئل عن على مسألة السلم على ان يقبضه ببلد اخر حيث منقطة اختلاف الاسواق فلا يبيع
بلو على اخر ليس مثله وبخلاف في شهادته واحفظ لابن يونس عن مالك انه سئل عن شرا
الطعام للتجرو ويوجب غلته فقال ما من احد في شرا شيئا الا هو يوجب غلته وروي عن مالك
ان ذلك يكرهه ولعمري انه اسلم مما نريد للناس الشرايد ووه شاهدت او اما كانوا
يخترقون الطعام للشرايد فو ثرت اموالهم ولم يبق لها بركة وتحت اما في حياتهم او بعد
وفاتهم ما يدي ورشته **وسب** السجوري عن اشتراك نصيبا من غلة ثمن وريون على
ان يحمل بقتة رحلا كان له عليه دين من ثمن زيت وقيل رب الدين ذلك في بقتة ذلك
المشتري للنصيب انه انما يشتري ذلك لصاحب دين الزيت ووافق على ذلك الحنا لفا
البائع ما عاونه على ولا اعلم موافقه في ذلك الفسخ وهو الذي اعترف به امر لا يعلم ذلك
الا من قبل المشتري للنصيب مع الحنا **قلت** اذا انعقد البيع على ان يدفع الثمن للذي له
له الدين من ثمن زيت وصح ذلك فالبيع فاسد منقوض ولا ينظر الى سوا هذا **قلت** سئل
على انه اشترى املا طاله عليه بالخصرة او بالشرط ولو كان له بغير هذا ولجدا لا انفصال فيجوز
ولا يخرجه الا ما يجوز للبائع للنصيب ان ياكل منه ثمنه في الدومنه ويؤيد ايضا لم يشر

الحالة وليس اصلها من شئ طعام والله اعلم **وس** السورى عن ابلح ذنبا فاختاره المشتري
 وهو مؤتمنة افتوة في المشتري في عهده في اياه والبايع معه فوجد فيه فارسية سمعة
فاجاب ان كان يعرف الزبائن ما صاب عليه الربح مما وقع فيه وكانوا يميزونه ويختلط
 عليهم فاصاب عليه باع وسين لمن اشتراه وما وقع فيه لا يورثه ويغسل لكن من اراد من
 ما يملكه ان يستخرج به في يده فيفعل ويحفظ منه لا يصيبه منه شئ ولا يوقد في المسجد
 قلت هذه التوراة غير جارية على المشهور في المذهب من يقول اذا صاب الزبائن على فارسية
 انه مكروه لو جاز وكذا قوله باع في الزبائن وسين لم يذكروا انهم ممن يوثقونهم او لا يوثقونهم
 على هذا القول وسال بعض الطلبة ابن رستم عن تخمين سلة اذا باع سلعة من رجل
 بعد اخرها **ج** بان مسئلة تنقسم قسمين احدهما ان لا يكون لاحد بينة على دعواه
 والاخر ان يكون لكل واحد واحد مما بينة على دعواه فالاول لا يجوز ان يكون التسعة لمز
 نزل من البائع او يدفعها الى احد منهما فان كانت بيد فحينما خمس مسائل الاول ان يترك
 المبيع منهما جميعا والثانية ان يترك واحد منهما ويترك التسعة الثالثة ان يترك واحد منهما
 انه الاول والرابعة ان يترك باع لكل واحد منهما ولا يعرف الاول منها الخامسة ان
 يقول بعينها منهما صفقة واحدة فلا ولي ومضى ان يتركها والفرض ان التسعة بيد
 ويدعى كل واحد منهما انه اشتراها منه وحده او قبله ولا يعلم ان صاحبه اشتراها منه
 ولا بينة لواحد منهما على دعواه فيكرها ان يحلف البائع لكل واحد منهما انه ما باعها وان كل
 حلف كل واحد من المتبايعين انه اشتراها دون صاحبه او قبله او اشتراها ولا يعلم ان
 صاحبه اشتراها قبله ان ادعى عليه العلم وان لم يدع الكف يمينه انه اشتراها منه
 وتكون التسعة بينهما نصفين ويدفع كل واحد منهما نصف الثمن الذي حلف عليه
 ان لم يدع دفعه فان ادعاه زاد في يمينه ورجع عليه بنفسه وان حلف احد منهما كانت التسعة
 له بما ذكره من الثمن ولا شئ الاخر وان تكلا جميعا بقيت للبائع كما لو حلف اولا والمسئلة الثانية
 ان يترك واحد منهما بائع بالثمن المذكور ويترك الاخر والفرض ان التسعة بيد ولا بينة لاحد
 منهما ويدعى كل واحد منهما انه اشتراها دون صاحبه على وجوه المسئلة الاولى وسال التسعة
 لمن وقوله يا بايع بالثمن المتوهم ان كان المثلثة الثانية او قيمة التسعة اكثر من الثمن الذي
 حلفه البائع انه ما باع منه شئ وما قيل من خيال ان ادعى عليه الدفع ويرى فان تكلف المشتري
 انه اشتراها منه بكذا دون صاحبه او قبله الى اخر تمام الوجوه الاولى ورجع عليه بالاكتر منه
 قيمة التسعة لانه ان لم يترك عليه باقران لغيره او بالثمن الذي قبض فيها ان دفعه وادعى ان
 جنرا القيمة وان لم يكن فمثل فله يمين على البائع وان ادعى المتكسر شراؤه على المقر له حلف على
 ما ادعى من الشرا وان تكلف حلفه على ما ادعى من الشرا وهي له بما حلف عليه ويرفع الثمن للبائع
 اذ لم يثبت له او المقر له ان دفع الثمن للبائع وهو مثله او اقل منه وان كان اكثر وقت الزيادة
 للبائع فان الذب نفسه احده والعهد عليه وان لم يكذب نفسه فلا عهد عليه الا بوضاه

وقيد عليه والاول القياس والمسئلة الثانية وهي ان اراد البائع ان يبيع لاحد مما اولا على القرض
 القيد كور ويدي كل واحد انه اشتراها دون صاحبه او قبله على وجوه المسئلة الاولى فالقول
 قول البائع مع تخمينه انه الاول وثبت شراؤه فان تكلف الاخر انه اشتراها قبله او دفعه
 الى اخر ما سرور رجوع على البائع بالاثني مما زادت القيمة او الثمن المقربة وان لم يكن فيه فصل
 فلا يمين على البائع عن التسعة وله تخلف الذي اقربه البائع انه الاول وان تكلف ما
 انه الاول او على ما يكره من الوهمين الاخيرين ويحلف التسعة بحايه كبر وهو اخذ من المقوله
 انه الاول فلا يمين في هذه المسئلة والتي قبلها الا في صفقة الايمان فله يمين المسئلة
 الرابعة وهي ان اراد البائع ان يبيع لكل واحد منهما ولا يدري الاول منهما ويدعى كل منهما انه
 اشتراها دون صاحبه او قبله على وجوه المسئلة الاولى فالحلف للبائع ان يبيع ما دعى
 الاول من الثمن فحلف كل من المشتري على ما يدعى من ان الاول او اشتراها دون صاحبه الى
 اخر الوجوه المذكورة فان حلف او تكلا او قال لا اعلم لنا او تكلا احد مما فعل به امر احلف
 البائع وان خالف البائع في الثمن وقال لا ادري عن بعث منهما باثني عشر ويقول احد هما
 بعثهما منى او لا بعث ويقول الاخر منهما في ثمانين في ثمانين في ثمانين وكذا ان تكلا او
 تكلا البائع وحلف المتبايعان التسعة بينهما بالثمن المحلوف عليه وان حلف البائع وتكلا
 المتبايعان فاما بالخيار بين اخذ التسعة بالثمن المحلوف عليه او تركها وان اتفق البائع
 باحد مما في الثمن سالا ان يقول وقع بيها بعشرون ويقول الاخر بل باعها بثمانين او
 فيجاء البائع والذكي دعى شراها بثمانين ويضع الباع بينهما وكذا ان تكلام يكون
 التسعة للاخر بالعشرة وان تكلا احدهما وحلف الاخر فعلى ما تقدم اذا خالف البائع
 واحد منهما بالثمن وقد مر الحكم فيه ومنه الوجوه كلها جارية اذا قال البائع بعثها
 من احدهما او اعرفه المسئلة الخامسة ان يقول بعثها منهما جميعا صفقة واحدة
 ويدعى كل واحد منهما انه اشتراها دون صاحبه او قبله على وجوه المسئلة الاولى فالحلف
 ان كانت قيمتها اكثر من الثمن تخلف البائع انه باعها منهما جميعا صفقة واحدة ويقال
 للمتبايعين حلف كل منهما على ما يدعى من الوجوه الاول ويكون التسعة بينهما على ما حلف
 عليه البائع وكذا الوكلا ولو حلف احدهما فالتسعة له وعهد به على البائع على رواية
 اصبح عن ابن القاسم وعلى قوله يكون عهد النصف على التاكل الا ان يرضي البائع يكون
 العهد عليه وهو القياس ويلزم التاكل الراي وان تكلا البائع وحلف المتبايعان ولكل
 منهما النصف التسعة بنصف الثمن ويلزم البائع لكل منهما ما زادت قيمة نصف
 التسعة الذي اخذ صاحبه على الثمن وان تكلا التسعة بينهما ولا شئ لهما على البائع وان
 تكلا احدهما فالتسعة للمخالف والعهد على البائع قوله واحد ولو لم يكن في القيمة فصل على
 الثمن فلا يمين على البائع والوجه الثاني من القسم الاول وهو ان يكون البائع دفع التسعة
 لاحد مما يدعى كل واحد انه اشتراها دون صاحبه او قبله واشترها ولا علم له بشراها

ولا بينة لواحد على دعواه فغيرها الجنس المسائل ايضا فلا بد ان يذكر البائع البيع منهما جميعا
والفرض ان السلعة صار تحت يد احد مما يرفعه اياها له ويدعي كل منهما انه اشتراها
قبل صاحبه او دونه الى اخر ما تقدم فيحلف البائع لكل منهما انه باع شيئا ويراوان بكل
حلف فافمن السلعة على دعواه من الوجوه الاول وكان في السلعة له وان كل حلف الآخر
واستقرا فان لكل ايضا فاني للبائع كما لو حلف الاول يدعي من دعواه جميعا والثانية
ان يقول البائع بالبائع ويذكر الثاني والفرض انهما يدعيان كل واحد منهما انه
اشترى ما قبل صاحبه او دونه الى اخر ما تقدم فيحلف اقرارا بطلن يدعي كل منهما كان القابض او
الاخر ولا يمين عليه للاخر الا ان يكون في قبضتها او الخيل الذي يذكرانه باعها به على الذي
ادعي انه اشتراها به فضل والثالثة اقرار البائع لاحد مما انه الاول في البيع بالتميز
المدعي ويدعي كل من البيعتين انه الاول او دونه او يعلم ان صاحبه اشتراها قبله على
ما هو ولا بينة لهما والفرض انهما مدعي نوعا لاحد مما فان كان الذي يدعي به هو الذي اقر
له انه الاول في يد له ولا يمين عليه للاخر الا ان يكون في قبضتها او الخيل الذي يذكرانه باعها
به من القابض لها فضل عن الثمن الذي ادعي الاخر انه اشتراها به فيلزمه الخيل فان كل
حلف الآخر ورجع عليه بالفضل المذكور وان زعم ان الذي باعها منه او لم يدفع اليه
فله الفضل دون الخيل ولا تصدق والواحدة اقرار البائع انه باعها لكل واحد منهما
واحد بعد الآخر ولا يري الاول منهما ويدعي كل منهما انه اشتراها قبل صاحبه
الى اخر ما تقدم والفرض ان احد ما قبضها ولا بينة لكل منهما فالسلعة لقابضها
ويرجع من يقبضها على البائع بالفضل المذكور بعد ثبوتها انه الاول وفيها بغير ثبوت
والخامسة ان يقول بعتها منهن صنفه واحدة ويدعي كل منهما انه اشتراك
جميعا قبل صاحبه او دونه الى اخر ما تقدم والفرض ان قبضتها احد مما ولا بينة
فيحلف البائع ما باعها الا جميعا صنفه واحدة ويحلف كل من البيعتين على ما يدعي
والسلعة بينهما كما حلف البائع وكذا ان كلا وان حلف احدهما فقط فالسلعة
له وعنده من على البائع على الخلاف المذكور في المسئلة الخامسة من القسم الاول
ولا اعتبار بقبض احد مما مع يمين البائع لا هذه وان لكل البائع فيتميز قولان احدهما
المقول قول فابيض السلعة والثانية فيخالفان والسلعة بينهما وكذا القولان لكل احدهما
فالقول قول الخالف ولو كان البائع يود افع السلعة لاحد مما فالقول قوله قول واحد
والقسم الشكلي وهو ان يكون لهما او لاحد مما بينة على دعواه ويدعي رتبة اقسام احد
ان يذكرهما معا البائع والثانية ان يقر واحد مما خاصة او يقول هو الاول والثالثة ان يقر
انه باع من احد مما بعد الآخر ولا يعلم الاول منهما والمرايع دعواه البيع منهما صنفه
واحدة وكل قسم منها ينصرف الى مستلزمين احدهما ان تقوم البينة انه اشتراها منه
صاحبه او قبله لشهادة البينة لهما او لاحد مما يجوز والشرا خاصة القسم الاول

منه

انها

انكار البائع المبيع حمله السلعة بغيره او دونه لاحد مما ويدعي كل منهما انه اشتراها دون
صاحبه او قبله لشهادة البينة لهما او لاحد مما فان اقام البينة على مدعاه وجبت له
موجده ولو اقام كل منهما بينة وكافنا سقطنا وجري الحكم فيما على ما مر بجواب اقامة
وان كانت احدهما اعدل ففني لا شيء الاخر ولو شهدت البينة بحجود الشرا خاصة
ودعواه الشرا قال صاحبه فلا اثر للشهادة وان كانت دعواه انه اشتراها دون
او اشتراها ولا علم له بالآخر فالسلعة له ثم ينظر فان كان الثمن المشهود به اكثر من ثمن
الاخر ادعى على البائع انه باعه او لا رتبة البين فان كل حلف الآخر وله فضل ما بين
اليمينين وان لم يحق اول الدعوي انه الاول صنعت البين وان قال باعها منه دون
الاخر فلا يمين ولو اقام كل منهما بينة تشهد بذلك خرجت على قولين يعني بالاعمال
ويستطاع الجمع الشكلي او يسقطان معا دون ترجيح اعدل ليه لاحقا لصدقهما ولو عدل
احدهما فقط فالحكم لهما وسواء رخت امر او قيل المورحة اعمال فافا عمل باحدهما
بعد البينة او اعد ليهما او لثاقتا على ما مر من الخلاف وفيه التميز لفضل البينة البين
حيثما امور اقامة احد مما بينة على بحجود الشرا المقتضى الثانية اقرار البائع لاحد
واثا والآخر اذ انه باعه قبله والسلعة بغيره او دونه لاحد مما ويدعي كل منهما انه
اشترى اها دون صاحبه او قبله او اعلم له بصاحبه فان اقام المقتضى بالشرا على الوجهين
ينبغي بدعواه ففني له وجده وان اقام البينة الذي لم يقر له على الوجهين في ذي لخاصية
ورجع المعز له على البائع بالفضل ان كان على البائع لانه زعم سلعة وكذا الحكم
ان اقام البينة بحجود الشرا خاصة وان اقام كل منهما بينة على ما ادعي ونكا فسا
تسقطان وان كانا كمن لا بينة لهما ويرجع الامر الى ما تقدم وان كانت احدهما اعدل
ففني فان كانه هو المقتضى للاخر وان كان هو المجرود يرجع المقتضى على البائع
بما بين الثمنين لانه زعم سلعة ولو اقام المقتضى بينة بحجود الشرا فقط وهو يدعي انه
قبل صاحبه فالبينة لغو وان ادعى انه اشتراها وحده او اعلم له بصاحبه ففني له بها
ثم ينظر في الثمن فان كان المشهود به اكثر من الآخر ادعى الاخر انه باعها منه او افضلي
البائع البين فان كل حلف هو واخذ ما بين الثمنين وان لم يحق عليه الدعوى في
البيع قبله صنعت البين وان قال ليهما منه دونه فلا يمين لان البينة كذبته وان
اقام كل منهما بينة تشهد بحجود الشرا دون ما زعم او رخت احدهما او كانت اعدل
فقال يسقطان وقيل بقي بالاعدل او المورحة ولو تكافا سقطتا ولو عدلت احدهما
فقط ففني بها فان فني باحدهما لكونه اعدل او اعدل او مورحة للمزلة على الخلاف
وبين الثمنين فضل وحقق الاخر على البائع انه الاول حلفه فان كل حلف الآخر وله
بما بين الثمنين وان ففني بها المجرود يرجع المقتضى على البائع بالفضل لانه زعم سلعة والقسم
الثالث اقرار البائع انه باعها لكل واحد منهما على البدل ولا يعلم الاول ويدعي كل

منها انه الاول او دونه ولا علم له به والسعة بيد البائع او دفعا لاحد مما فان اقام احد
 بيته انما اشتراها دونه او قبله فهي له خاصة وان اقام كل منهما بيته بما تقدم ففي كل واحد
 وتسقطان مع النكاح ونصير ان كان عدم وجوب ما تقدم ولو اقام بيته احدهما بجود الشرا
 وهو يدعي انه قبله فلا يتبع بالكيفية ولو ادعى البيع دون ذلك علمه به في قوله ثم ان كان للشرا
 له اكثر من الثمن المدعى الآخر ادعى على البائع انه الاول فله ما بين الفضل بين قبل يمين
 وقيل بيمينين اذ لا يمين على البائع وان اقام كل بيته مدعى بالشرا خاصة ولم
 يودع او ورجع احدهما او كانت اعدل فثلاثة اقول استأطبا والمقتضا بالعدل في
 بالموازنة ولو عدلت احدهما ففرضها ولو تكافأنا سقطنا فان بقي باحدا مما على احد
 الوجوه التي بقيت بها وكان الثمن المشهود به اكثر فهو له خذ قبل يمين وقيل لا القسم
 الرابع اقرار البائع انه باعها صفة واحدة ويدعي كل منهما انه اشتراها قبل صاحبه
 او دونه ولا علم له بصاحبه والسعة من فوعة الاول فان اقام احدهما بيته انه اشتراها
 قبل صاحبه او دونه فهي له وصاحبه نصف فضل ما بين الثمنين ان كان وان اقام كل منهما
 بيته وتكافأنا سقطنا وكافأنا بيته لهما وجري على ما مدوا وان كانت احدهما اعدل
 ففيها ولصاحبه نصف فضل ما بين الثمنين ان كان وان اقام احدهما بيته بخبر والشرا
 وهو يدعي شراها قبله فالبيته لغو على ما مدوا وان ادعى انه اشتراها قبله او علمه
 بصاحبه فهي له ونظر فان كان الثمن المشهود به ازدي من المدعى فله نصف فضل
 فان ادعى على البائع انه باعها ولا فعله اليمين فان نكل حلفه الاخر ورجع عليه بما
 بقي من فضل الثمنين وان اقام كل منهما بيته على ذلك وتكافأنا سقطنا ومما كالعدم
 وجري على ما تقدم وان كانت احدهما عدلة او اعدل على الخلاف فهي له وللآخر نصف
 فضل ما بين الثمنين ان كان وله يمين البائع انه ما باع منه الا نصفه فان نكل حلف بالبيته
 لعد باع من جميعا أولا ورجع عليه بنصف الفضل الشاوية وبالله التوفيق وفي
 المسائل المنسوبة لابن الرماح بيع الكنانة في خطبه ان كان المندمة في خطبه
 وقبل زواله لا تعرف صفته ولا قدره فلا يجوز بيعه الا بعد زوال خطبه وبعد زواله
 يجوز بيعه جزا فافا ويجوز قسمة على الخوي اذا اوجد من خمسة او على التخصيل البين اذا
 صار شعرا **قلت** بخلاف البيع في صوانه كالخول والخلوز والموز وغير ذلك من
 شبهه لغزوة الصوان في هذه الاشياء خلاف الكنانة وبيع الكنانة قبل زوال خطبه
 مثل بيع الزرع في الامد او في ثبته ان كان لا يميز ويخيره لا بد منه وفيها ايضا
 لا يجوز بيع الثمار حتى يفتح وتقلب **وا** تقدم بيع الخيل في قتاله وكلام عياضه فله
 منه قال ايضا بيع ما هو اجل المساجد الموجودة والى الكوثر حيز فاذا دخل انقضى
 الاحراق ولو كان فيه ما **قلت** وهو موقوف الماء في الحال الموجود فيه والعادة اليوم
 بالغير وان انه اذا دخل الكوثر ونزل المطر لم يفسد فله ان يبيعها بغيره استحقاقا

يحمل ان يكون عادة تصديره شرطا فيكون البيع حذيفة نظره هل يصير البيع مجزأ او
 هو باع مضاف الى اصل جائز وهو الموجود من الما يجوز وتؤخذ هذه المسألة من اجابة
 سائل ما الخطر في كتاب الجلال وكلام عبد الحق فيما فانظروا واجاب الشيخ ابو علي
 القزويني عن اشترا الخل بالطعام غير العسل فيزفدا ولا يجوز ان اجل الا ان يكون فيها
 عسل واما بيعه ولا عسل مع الخبز فان كان فيها عسل لم يجوز ان يذوق الى التفاضل بين
 الطعامين **قلت** سمعت شيخنا الفقيه الامام رحمه الله يقول ان كان فيها من العسل قدر
 ثوبها خاصة فخير ان المشتري يشتري الخل وهو المقسومة قال وتصح بالكيل او امان
 جها والا بالثمن في الدوز **قلت** لا يشرى عندي النجوى على المسئلة السابقة من بيع
 الخل بالخل او من احدهما او فيها نجاسة او غير ما يورث الا ان يقول بان الخل ليس المقصود
 بهما الا العسل ولا يتبع بغير ذلك فكما ان الاصل والخل اصل يتبع به مطلقا الرماح
 في اشترا الخل لشعره ولو كان وقعه ما لا يוכל له ان يكون احدهما سمي لصاحبه والا لم
 يجوز **قلت** يائيه مسائل المرفوعة هذا الاصل اختلاف في الجواز والمخ مطلقا
 بخلاف المرفوعة فموت قاله وبن باع عشرة وبنات فموت فوجدت تسعة لم يبيها
 من الثمن فان اعطاه وبيته ومما روي في الاول مما يؤولها من الثمن لم يجوز **قلت** ان
 كانت الاو واجبة ولم يغير من الاول فواضح وان لم يكن وجبة ففيه نظره والصواب
 حريم على مسئلة اذا اشترى بدينار بعينه فوجده ناقصا فارد ان يأخذ بمافيته خاصة
 فلا يجوز ام لا قال اذا باع له نصف الكنانة على ان يجزم له نصفها جائز وان لم يدفع له منها
 اذا كانت الخدمة معلومة واسرها معلوم **قلت** وزاد ان كان النصف شايها
 الى غير حصة مقيمتا وعذ محمد واطنه ابن الجواز اذا اشترى الخل عند المساجد في البيع
 الحوام ردت مع الاصل الا ان تطيب فتكون للبياع **قلت** لم يحمل زيادة الثمن في
 الاصل كزيادة يد بها ولو جدها كذلك لغوت بها ابيع قال اشترى الطهيم ومعاينة
 رويته على الاختلاف في رويته ولا يجوز ان يباع طعام موقوف **قلت** قال ابو حفص
 لا يجوز التفاضل في الاشربة كلها شراب الورد وشراب البنفسج وشراب الخلاب وغيره
 لان المغننة فيه متعارفة ولذا قال ابو عمر ان يجوز خلط بعضها مع بعض لا يملكها
 سكر والصواب في العلة انها لا ترجع ابدا ويجوز غسل القصب الخلو بالقيصب
 الخلو فاذا صار شراب حازه دحه ابرار في المظبوط بالي ويجوز التفاضل
 فيه فالمسألة ان يصل الى معرفة الجميع طاهرا او باطنا بالمعوش ما يصل اليه بالمد
 الجايز واما اذا كانت الطهنة ولا يجوز كذا ولا بهار **قلت** ظاهر الامانة لا يجوز لولا
 مطلقا ولو في الثمن بقاء على انه لا يملك حقيقة الجميع حقيقة وهو خلاف شهادة ومن
 نحوه سائر الخوانيت فلهما لثرا لتمام حقيقة الجميع فلا يجوز البيع تحت الشك
 وكثير من السوقة اذا اشترى عسل طاهرا او اذا باع سكرها فهو داخل في باب الغش

سكوا

920
 2

والخلافة ويدخل تحت عموم قوله تعالى ويل للظافرين الآية **قلت** وإذا اشترى بغير الطهر
 سمنا وعسله معاذ فاف كان ليسر اجازوا اذا كان كثيرا ففيه خلاف **قلت** لعنه
 اجراه على البيع والصرف وقوله سمنا وعسله مما يحتمل ان يكون مع التساوي او لخلوط الطهر
 كالمطهرين بالخريل والله اعلم قال اذا اشترى ما رقيق فاسد فلا يصير فيه احد مما لا يبيها
 اذا لم يفرق كل واحد من صاحبه ما اراد وفيه علم احد المتبايعين بالفساد خلاف قال يجوز ان
 يشترى فريخ حمام ويشترط على البائع ان يبي مع ان يبي مدة معلومة وقيل لا يجوز **قلت**
 لعنه اجراه على مسئلة اذا اشترى حبوبا واشترط رعيه مدة معلومة او صغيرا ويشترط
 رضاعه مدة معلومة قال يجوز شر الطعام الوهابين اذا لم يكن من اكرهه عن ظاهر معلوم **قلت**
 ومثله شر العشر من عند اعراب افرقية او ما يحدونه من العتري وقد كان ابن قدام في بيع
 الحرامطين عن شرايه ثم انه اشتراه بعد ذلك فقال له المهر اراك فعلت ما هو كفى عنك
 الفقيه يعرف وجوه الخوازم خلاف غيره وكان يحيى شيخنا الامام يحيى هذا عن والده قال
 اختلف هل الجزاز والجزاز على البائع او المشتري وعن الفخر المذهب اذا اشترى شيئا
 واستثنى البائع حدها ان التبع على المشتري والبيع على البائع والظاهر ايضا اذا اشترى
 الصوف جزا فجزاز على المشتري وفي الوزن الجزاز على البائع قال يجوز ان يبيع كرا او
 نحوها قال مواجبة البيع وانما معنى بيع ما ليس عندك عندا بغيره **قلت** كان
 بعض شيوخنا يقول ان التدا بالجز من باب بيع ما ليس عندك والصواب ان لا يشارك في
 الصاعه الاعلى مذهب ابن رشد القابل اذا كان الخيار من الجانبين فليس هناك عقد حقيقي
 والى ما افتى به الشيخ الاول حكى ابو عمر ان في التعاقب عن ابن وضاح في بيع الخبز التدا
 في مسئلة الورقة قال وكانها ممتساويان لا يربدان حقيقة الصرف والبيع **قلت** في التدا
 والعرفه والمسئله حكمه حكم الطعام ويجوز بيع التدا كالبطعام الى اجل **قلت** لا يبي
 ذكر في العتبية انه غير طعام قال لا يبي طعاما ليس بطعام والخلاب طعام **قلت** قال
 الامام والبيع طعام والشارح ليس بطعام ومثله عن الرماح وكانه اخذه على عرف بلده
 ان الميم يصير للادام والشارح انما يصنع المصوغات وعوها ولا يوكل الا نادا ولو عكس
 او جري بحري للميم في بلد كان طعاما قال يجوز بيع شعير الخنزير للحرز ولم يعرف علماء وناييين
 قلعه وقصه **قلت** والخلاب في فحاشه شعيره واما سلفه وهو ما يغير ويؤخره فمعت
 شيوخنا يقولون بفحاشه بغير خلاف ولا يبعد ان يجري على **قلت** الريش من الخس ومنه ابو
 بخاسه يخرج فيه من الخلاف ما يبيع الزيل والعذرة قال انما يصنع غسل صوف الميتة خشية
 ان يتعلق به شيا من الميتة **قلت** ووجب غسل الشافعي وابن حبان وحكى المادري ان
 كان اذا جاء من يقيم شعيره يتحرك ان يبيع شيئا به الخروج من الخلاف والمعرفين
 كلام ينظر في المطولات **قلت** وحكي السراج لا يجوز بالطعام الا ان يبيد **قلت** كان شيخنا
 الامام رحمه الله يفرق بين الرغوايه والمسنن في الشاي كما قال لا يبي فيه الا الدخ واما

قول

الاول فانه يشترى التجارة فهو للفتنة فيجوز فيه ما يجوز فيما يقتضي السبب **قلت** اذا اشترى
 شيئا فقل هو حرام فان كان قول من يوق به واحبر عن قول صحيح ولا تكسب والامحور وكذا
 اذا قيل هذا موصى به فهو شئ لا يمنع الانسان من بيعه ماله **قلت** لا عقد الوصية جائز
 غيره لازم وبيعه ففتح للوصية قال سئل قلت سمن حار ان يرد عنها فله زيد وفيه نظري
قلت ووجه النظر انه من باب كراهية والصواب انه حسن اقتضاه لان ما فيه من الفضل
 والحماية اعتقده المسلف فاشبهه ما لو فني فغشوشا مساويا لخالصة قال انه الحرب و
 العرس وكل ما يستعان به على حرب المسلمين ويحرم بغيرهم فلا يجوز ان يبيعه سفيط ولا يصح
 شي واحد اد ولا تجر ولا يجوز التجارة به شي من ذلك ولا يبيعه احد من المسلمين **قلت** اصلها
 في كتاب التجارة ما رتب الحرب في بيع اله الحرب من الحرب ومنع عليه التجارة كتابا لا كريمة وكل
 من اختلف في الحرب او في بيعه وكل ما اعانهم بكل ما يتقون به على مقصدتهم كانوا اهل
 الروايا والشواوي لم واطعامهم الطعام ويصونونهم ممن يريد منهم الا نظام ويدخل تحت
 قوله عليه السلام من احدث حديثا او اوى محمد ثا فاعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين
 وكذا كان شيئا يستنبطه ويقول لا يبيعه ولا يبيعون بالخوف منهم يا وون الى الحاضر ويكول
 حالهم حال جميع الناس وكذا لا يشترى لهم الا فورية ولا الحظاف ولا غير ذلك مما لهم فيه اعانة
 وفيه بعض ذلك قال يبيع حفنة واحدة او سلفها خفيرة ويقبض في السلف ثلثها واما
 كسبه فلا يجوز سلفه وبيع **قلت** النصف وبيع حفنة جائز ليسارة العود ولا صافيه
 الى اصل صحيح واختلف في ويرات وحفان ومن جعل الا حلتين الاولين جزالة **قلت** هذه
 هذه المسئلة ومن جعلها على مستقلةين جاز في هذه المسئلة واما لو كثرت الحفان
 في السلف فلا يجوز ولو اجزأنا السلف ما لم يحل الجوز او العتمة به لا خلاف الحفنة
 نفسها كسوا اصل عنوانه قبل بلوها قال سئل اد امر السنان ان يبيعه حليب فانه يدين وان
 انبهر العقد الاول على الصفة وكان الثانية قد والاول جازا **قلت** كما قال في المدة
 اذا السلف في اناه بعد الاجل بغير مثله في العقد جاز لا يبدل وهو من نوعه **قلت**
 واختلف في الحليب بالحليب على قولين لا خلاف في خروج الزبد والمسرور جواره كالبخاخ
 وان اختلف في بعه **قلت** كالوطب بالوطب والزيتون بالزيتون **قلت** من له على رجل
 دمن فاراد ان يشترى منه بد من اخر بعد الاول قال بقي من اجل الاول مثل الشرا فاقول لا يجوز
 ان يكون الثانية بعد من الاول ويجوز ان يكون فيه فاقول فان بقي من اجل الاول اكثر من ذلك
 بالشايبين جاز الثانية الى مثل الاول او قبله او بعده والفتنة في ذلك وغيره سواء واما
 من عليه دين حل امله او قرب فلا يجوز ان يشتري من رب الدين دينا احكام الاول يرهق
 اولا وعن بعض الاشياخ اذا لم يقصده دية الاول بما اخذ منه انه يجوز بيعه وقوله والعالة
 سلف حر نفا **قلت** وعنه في حفص وطاهر مسايل الصرف والاحكام من المدونة ادا
 يفتي السلفه الثانية غير الاولى ولم يرد ما عليه في الحال او ما قرب ولم يكن بينهما

المر
تكر
نوا

شرط ولا واي ولا عادة فانه جاز فان طالع ومع ذلك جاز مثل الثلاثة الايام والاربعه
 واما اعرف هذا الخلاف في المعامله الفواض اذا اراد ان يشتري سلعا من الفواض
 الى احد بعير المعامله او قدما او اراد ان يبيع كذا ففهم ثلاثه اقوال في
 ان يشترط او لا يشترط في الباطن فانظره بخلاف شرائب الملك سلعة من الفواض او غيره
 فذا او لا احد خلافا بين الموان ولم يثبت ما في المدلله ان يشترط في بعض من التوب
 التلبه بملك الدين الذي عليه الى احد او كل واحد ونعم انه لا يكتب الدين والمسلمه
 عقد واحد لا يظن ان عقد حثا كان واحدا **وسب** ابن ابي عمير عن ابن بعض
 ولهم بدين ولم يثبت منه وسكت عنه حتى مات **فجواب** ان سكوتهم عند ليس بحطبة
 فان حطبه في مرضه فهو وصية لو اريد قلت ليست هذه من مسائل المقيم التي
 لا ينشأ عنها وغيره وتقدمت لان هذه معاملته بخلاف اوله وفي اسئلة المقيم سئل
 الاثير فيمن اشترى حادسا بدين ثاب ثم اخذ منها شعيرة ثم تقاسم في الحادس هل يرجع
 بالدين او بالشعيرة وقد كان اخذه الشعيرة مقبلا بالبيع الاول فاجاب يرجع بالدين
 واخذه الشعيرة فخذ ثانيا لان يكون اخذ الشعيرة على وجه التجاؤز والتخفيف والتمن
 اكثر في الوقت الماخوذ فيها الشعيرة فانه يرجع بشعيرة قلنا اصلها في الاستحقاق من
 المدونة فانظره ابن حنبل سئل بعضهم عن يساري النافقة في شعورها فيصعد بها
 فيكسر العنق فيقوم عليه صاحب الشعيرة فاجاب اذا كان العنق ومثله يطالع
 ولم يتجاوز بالطاوع فيه لصغره ورقته فلا ضلوك ولا الرجوع بل يلحقه اذا بلغت الثلث
 وان كان لا يطعم فيه لوقته وصغره فعليه الصغار والرجوع له حاجة ابن الحاج اذ
 كتب الموقن ان ثلث على الجبان محروق يتبع به السابح في الحاجة ويكون في غير ما ذكر
 ان المحروق وفي **الطبر** وصفه الانزال ان يتوجه السابح مع المحتاج حتى يتولاه ولا
 يكلف البايع المينة لان ذلك جوف نفسه ان مشا فغالبه وان شاكه لانه يقول على التوقف
 فان اردت ان التوقف بالمينة ولا استسلمت الى المحتاج ما ظهر الي وفي سماع سمعون من
 جامع البيروني ما يظهر خلافه فتامله عن بعض الفقهاء ان مات السابح وطلب المحتاج الانزال
 من الورثة لزمهم لانزال وان اقر المحتاج ان الاملاك للمبايع لم يلزمه انزال ولزمه العتدية
 من جهة الاستحقاق وان لم يعار فمعرفة الاملاك فلا بد من الانزال والمحدث رحمه الله
 في نوار سمعون **فان** هذا على مذمب ابن القاسم في مسألة ان اقر المشتري من ثلث
 البايع وعلى اصل الشيب لا بد منها جميعا وان اعترف بالمطلوع في **الطبر** لا بد من بعض
 التكت سئل بعضهم هل يجوز شر الخمر بالطعام بكيال معلوم قال ذلك جائز بدينه ويجوز
 ليسوم فان دخل بيسوم في ذلك كان اقصىا طعام من ثلث طعام وفيه يجوز عمل الموك وسبعة
 وفي غيره حكمه حكم الطعام في المشاجرة وغيرها قلت لانه من ممتلكات الطعام واصلة طعام
 وحرقة لطبخ الخبز احره و يجوز فعله وان كان حرق طعام لاجل المعطلة كخبز سفي الخبز

وغيره وانما يكره ما كان فيه ضياع للمالك دون مصلحة او امانة كما تقدم في غسل الراس باليقين
 وغسل اليد بالارز وقدر حركه وفي مسامحة الزمان اذا انزل المشتري في الدار
 المبيعة واشهد بانها فصيحة التزول من المشتري وفي الكرا من ربه الدار ان كان التزول
 من خال السلطان **قل** لان الاول حصلت فيه التوفيق فالتفريق من المشتري والثاني
 اقتضاها المناهض على ملك المشتري حتى منع سقط الكرا وذكر هذه المسئلة ان رشد في البيعة
 فانظره وفي الحلية يروي عن رجل يبيع حادسا بدين ثاب ثم اخذ منها شعيرة ثم تقاسم في الحادس هل يرجع
 اشاعها من اخبره في ورشه ولده فادعى البايع الثاني ان المال ماله وسئل المولى ان
 وارثا البايع الاول فقال احد ما ليس في شيء وزعم الاخرا انه لا يبيع فاجاب عنه
 ابن ابي عمير اذا ثبت البايع الثاني ان المال له ففقط له به بعد ان يرد المدعي من المولى
 ان المال لا يبيع فان اذنت بغيره وان لم يات البايع الثاني بيده وقفه عنده ما يجب
 التطرف فيه واجاب ابن حنبل انما ادعى بايع الخادم الثاني جميعه نظرو فيها عن ابن الاول
 فان ثبت انه من مال ابيه او بيد الخادم وقت بيع ابيه ففيه يبيع منه وان عجز عن
 ذلك حلفا البايع الثاني ان ما نكده ومكده لا عما اشترى اياه ولا كان يبيدها ولا من ماله
 في حين ابيعها ثم اذ جمع المال ولم يرد اليها على ابن البايع وان حلف فله نصيبه
 والمال للبائع الثاني وان اثبت البايع الثاني ملكه بغيره فذلك المال اخذه دون المالكين
 واجاب ابن حنبل ان حكت النسبة ان من اشاع عبدا فحاله للبائع الا ان يشترطه المصاع
 فاذا اعترف لا يبرأه ليس له فيه شيء فلو للبائع منه ظاهر الا ان اراد المشتري ودعوى
 البايع واحدا الولد من المولى ومنه من المولى اما المدعي الثاني من الولد من فان اقر له
 البايع الثاني او قامت له بينة على خوما تقدم فياخذ منه وان لم يظرو له ذلك حلفا للبائع
 الثاني وكان المال له وفيه فيمن ادا دفع البيع بما وقع في كتاب البايع من الطرق لا
 اذ من اللفظ المستعمل في الشربة الدوران ببيع مما اقرها وما فيها المدخلة فيها
 والخارجة عنها طرق الدوران ففهمنا من ما قلنا فيها الخارجة عنها وليس يقع
 البيع عليها اما يستثنى منها البايع المرافق الدور وقال ابن حنبل اجوبة امحاجنا بها
 اقول ولقد رأيت ذكر الافنية في وثائق الامم من شيوخ بلدينا مثل ابن صلح وابن
 مزي وجماعة غيرهم لا يرون في الافنية المدخلة في البيع الا المملوكة ولا يرون في ذلك
 الافنية الخارجة عن ملك البايع وكذا التوقف في ذكر الطرق **قل** وكما يجب
 على ما ذكره ابن رشد من حوازيها في كتاب السلطان من البيان لانه يملك المنفعة خاصة
 دون الرقعة **مسألة** من العيوب والتلبس والرد لها ونحو ذلك
 قال شيخنا الامام رحمه الله الرد بالبيع لقب للمحتاج من رده مبيعة على رآعه لتقصيه
 عن حاله يبيع عليها غيره فله كسبه قبل ختمه مساعه فدر حل حادث المصنع في العتبات والمواصية
 وقبل الاستيفاء وقت الخبار لا الرد لانه لا يستحق الاكثر وعبر عنه ابن شاس وان كان

انظر في الدار المبيعة واشهد بانها فصيحة التزول من المشتري وفي الكرا من ربه الدار ان كان التزول من خال السلطان قل لان الاول حصلت فيه التوفيق فالتفريق من المشتري والثاني اقتضاها المناهض على ملك المشتري حتى منع سقط الكرا وذكر هذه المسئلة ان رشد في البيعة فانظره وفي الحلية يروي عن رجل يبيع حادسا بدين ثاب ثم اخذ منها شعيرة ثم تقاسم في الحادس هل يرجع اشاعها من اخبره في ورشه ولده فادعى البايع الثاني ان المال ماله وسئل المولى ان وارثا البايع الاول فقال احد ما ليس في شيء وزعم الاخرا انه لا يبيع فاجاب عنه ابن ابي عمير اذا ثبت البايع الثاني ان المال له ففقط له به بعد ان يرد المدعي من المولى ان المال لا يبيع فان اذنت بغيره وان لم يات البايع الثاني بيده وقفه عنده ما يجب التطرف فيه واجاب ابن حنبل انما ادعى بايع الخادم الثاني جميعه نظرو فيها عن ابن الاول فان ثبت انه من مال ابيه او بيد الخادم وقت بيع ابيه ففيه يبيع منه وان عجز عن ذلك حلفا البايع الثاني ان ما نكده ومكده لا عما اشترى اياه ولا كان يبيدها ولا من ماله في حين ابيعها ثم اذ جمع المال ولم يرد اليها على ابن البايع وان حلف فله نصيبه والمال للبائع الثاني وان اثبت البايع الثاني ملكه بغيره فذلك المال اخذه دون المالكين واجاب ابن حنبل ان حكت النسبة ان من اشاع عبدا فحاله للبائع الا ان يشترطه المصاع فاذا اعترف لا يبرأه ليس له فيه شيء فلو للبائع منه ظاهر الا ان اراد المشتري ودعوى البايع واحدا الولد من المولى ومنه من المولى اما المدعي الثاني من الولد من فان اقر له البايع الثاني او قامت له بينة على خوما تقدم فياخذ منه وان لم يظرو له ذلك حلفا للبائع الثاني وكان المال له وفيه فيمن ادا دفع البيع بما وقع في كتاب البايع من الطرق لا اذ من اللفظ المستعمل في الشربة الدوران ببيع مما اقرها وما فيها المدخلة فيها والخارجة عنها طرق الدوران ففهمنا من ما قلنا فيها الخارجة عنها وليس يقع البيع عليها اما يستثنى منها البايع المرافق الدور وقال ابن حنبل اجوبة امحاجنا بها اقول ولقد رأيت ذكر الافنية في وثائق الامم من شيوخ بلدينا مثل ابن صلح وابن مزي وجماعة غيرهم لا يرون في الافنية المدخلة في البيع الا المملوكة ولا يرون في ذلك الافنية الخارجة عن ملك البايع وكذا التوقف في ذكر الطرق قل وكما يجب على ما ذكره ابن رشد من حوازيها في كتاب السلطان من البيان لانه يملك المنفعة خاصة دون الرقعة مسألة من العيوب والتلبس والرد لها ونحو ذلك قال شيخنا الامام رحمه الله الرد بالبيع لقب للمحتاج من رده مبيعة على رآعه لتقصيه عن حاله يبيع عليها غيره فله كسبه قبل ختمه مساعه فدر حل حادث المصنع في العتبات والمواصية وقبل الاستيفاء وقت الخبار لا الرد لانه لا يستحق الاكثر وعبر عنه ابن شاس وان كان

فيه

تأثير الغزو الى خيار النقيصة وحالة البيع المحتوي نقصها أما **مستخرج** او عرف فشرط
ما لا ينقص ولا غرض فيه بوجه لغو وخروج ابن بشير اجابة الخيار في الخلافة في لزوم الوفاة
تخرج الشيء على نفسه والخلاف فيه مستصوب من سماع عيسى عن ابن الكاسم عن اشوري امة
على انها نصراية فاذا امي مسلمة غور بها وقاله اردت تزوجا غلاما نصرانيا او غير ذلك ان
عرف ما قال وان له وجه الخاتبة لما ذكره رد هاهنا والى يعرف صدق ما قال ولم يكن له وجه
فلارد له اصبح اوليمه لملك مسلمة ابن رشيد هو صحيح على سماع عيسى ان نكح مسلم نصراية
على انه على دينها فلما فرقه وروى ابن نافع لا خيار له وعليه لا ترد الامة بانها مسلمة والصحيح
الاول وكذا الواشترها من جنس فوجد ما من اخرا فضله في تحكيمه من رد هاهنا لانه كان لشرط
ووجه طلبة عن سحره والاية على رواية ابن نافع ومما سمع لعبد الحق **قلت** لابن
عبد الرحمن النصراية بصفية اكثر ثمن من المسلمة يكتبي قال له رد هاهنا وشهد بذلك
يكون الاسلام عيبا قال الشيخان في جوى الخلاف فيها مع تحقق زيادة ثمن النصراية نظر
وفي الرد **وصية** اذا اشترط جنسا فوجد افضل مما شرط لارد له الا ان يعلم انه اراد به
وجها انظر فيها **قلت** والاصل في هذا الباب حديث المصراة وبيننا ولعموم الطائفتين
والايات من تحريم اكل المال بالباطل والعش والتمليس والخلابة وغير ذلك وتذكر من
ذات سائر حيث ذكرنا **فصل** في ما نقله ابن الحاج عن الواضحة قال اذا كان العيب
في الدار المثلث رديه ولا يرد باقل منه وورق سحره بان دور الفساد وغيره في
مراعاة الثلث واقل منه وفي سماع عيسى يرد من العشي اذا راي السلطان ذلك في النظر
او وقع في **مسألة** استحقاق عيب والعيب استدل به من قبل البائع وليس يصح اخذ بمبدأ
العيب في غير الاستحقاق وقال نفق مائة من الف كثر وحسين من خمسمائة لانه قد
دينار من عشرة ليس كذلك وله نسخة اخري المصوب في الرد والاصول بخلاف غيرها
من سائر المسببات يرد المسببات من سائر العيوب التي تحط من الثمن بخلاف غيرها
من سائر الاصول والفرق في البسير فيها لا يبيع الامواضع وفيها رد والرد وغيرها
يبيع جميعه ولا ينها رد واله ولعبد الحق الموقوف ان الرد ورث تركي للمنية بخلاف
غيرها وعن ابن رزق **مسألة** الدور اصل يرد اليه سائر المسببات في العيوب
يذكر الموقوف المستدرة ويقول **مسألة** الدار من عيبه ولذلك احتج السائل
بوجهها وعن بعض المشهور كان يقول اذا كان العيب في مهمات الدار كالمواضع والمباني
والمطبخ وباب الدار وجب الدرية ولو كان بسير الامة من الضرر كاستحقاق البسائر
كالعشر يجب الدرية والصحيح في نقده يبيعها ان تقوم صحبة يوم البيع وممة كذلك
لما اخط من القيمة اخطا القليل منه والكثير يوجب الرد او الاساك والبيع بسير
حد في العفا لا يرد به وله الرجوع بقيمة الا ان يقول البائع انصرف الى بيعي وخذ جميع
ثمنك ولم يفت فلا كلام للبائع ولو فات وجب الرجوع بقيمة العيب **قلت** في خبر

البائع

البائع انما هو فيما يوجب الرد واما ما لا يوجب في اخنا والعسك فالقول قوله الا ان يثبتها
على الرد او يكون في بعض اقسام عيوبها وقيمها في الاحكام ابن حدير فقطل عن بعض المتأخرين
ان عيوب الدار والعقار على اربعة اوجه الاول ان يكون العيب خفيفا جدا كالشئ
في الطابق وسببه فلا يرد الدار بلان ولا يرد له قيمة الثانية ان يكون عيبا خفيفا له
قيمة مثل عشر قيمة الدار ونحوه فيكون بعض مساكنها معيبة او يرد له ثمنها
فمن بعض الشيوخ المتابع الطيار ان شأ رد او رجع بقيمة العيب وقال ليس الا المرضى بالعيب
او الرد الثالث ان يكون العيب اكثر مما سمى فوق هذا وليس عيب كثير ولا يرد الثمن
يرجع بقيمة العيب ان شأ رد الدار والرابع ان يكون العيب كثيرا يحط من الثمن كثيرا والكثير
في هذا ان يكون اقل من الثلث فليس له الا الرضى بذلك او يرد ويأخذ ثمنه الذي دفعه وكذا
في طرد ابن عات ان كان اقل من العشر يرجع بقيمة ان كان العفا رعا له وانظر للمقدم
والنكت وابن يونس فقد ذكرنا في فوف المسئلة **قلت** في حكمه التقيها على فقط
المدونة وقال اختلاف في رد الدار والكثير فعن ابن ابي ريد فيما حكى عنه الساجي ما يفتن
معظم الثمن وعن ابن عبد الرحمن الثلث كثير وعن ابن عتاب الربع كثير ويؤخذ ما تقدم
المخبر وعنه بعضهم لانه فيه الوجود الضرر وعن ابن القطان موقفا لان في قيمة
العيب قليل وحسب كثير يجب مثله الرد وعن ابن رشيد عشرة من مائة في رد الدار وليس
تخلفوا فيما يشمل الدار من عيب ويقطع منفعة منها فاعلموا بغيرها او وجودها ما فيها
وقسا ومطر مر حاضها او استحقاقها او تعفن قواعدها او وجودها ما فيها رعا
في البلاد التي فيها خلوة او بها اسس حيطانها وشبهه ان يجب به الرد واصل
هذا الباب ان كلما فيه ضرر على المتابع او يحط من الثمن كثيرا او يجب له الخيار في الطرد
عن الموازية سواء الجارية الدار المذكرة عيب يرد به اذا لم يبيع وقال غيره ليس ذلك
عيبا في البيع وقد قال ابو صالح الحواشي سمعت مالك يقول يرد الدار من سوء الجيران
ولم يأت الا من هذا الطريق الموقن والخمسة والبيير والمواضع اذا كانت بغير
حيطان الدار والبيوت او تحبها عيوب فيها والشقوق الخوفة لهدم الدار منها عيب
فيها ايضا فان لم يكن خوفة لم تكن عيبا وهذا كله اذا لم يرد لها المتابع عند البيع محمد
ويرجع بقيمة المستوفى اذا لم يجب به الرد وحري ما عيها عليها عيب فيها واستفاد
ما فيها فيها ونفقة مر حاضها عيها واسطوا ان عيب فيها يرد به فان لم يكن لها مواضع فهو
عيب ايضا كثر البق عيب فيها وغيره بعض فقها السور في بقرطية انها تترك بقرطية
وحكم يرد بها واخبرنا السنة ان الدار بقرطية ايضا يرد السرير المفق وان تحسوسم
ولم يبين رد ايضا وحكم به فيها وعن ابن حدير عن بعض اصحابنا ان كثره الغالب في
الثيا عيب يرد به ان كانت اوصافا او كانا المساور والطفاير المعسلة المصنعة
بالسواد ان يبي بايها والوجب الرد لا عيب وغش قلت ان لم يكن معلوما بالضرر

وكان بعض من لقيناه وأظنه من مومنين من أن العيوب ليس بعيب لأنه بوجه واحد لا يقيم
والصبيان في الثوب عيب لأنه ملازم كالحمل وفي الخليل من ألباع دار المدينة أو قرية
بناحية وأدخلوا الواد في بعض الزمان وبلغ اليها في بعض من الزمان ولم يكن كان له
ردها وان لم يعلم ذلك في عيبه دخلت على المبتاع فقلت فيكون قوله في المدونة في
القصة إذا صار المساكين يجرأ أنما هو إذا حدث عليها لئلا كان أصلا فيها وكان شيخنا
يقول إذا أراد أن يبتاع بها فليست بعيب والصواب أنه عيب قياسا على سوا الخيران
أي لا يقال أن عيب سوا الخيران يحقق بغير الخيران إنما تعالوا المديار وتخصص والشوم في الدار
غير محقق لأنها قد تكون كذلك على قوم دون قوم وتقدم تارة وتأخر أخرى وتحدث فيها
ذلك وقوله عليه السلام دعوها دميعة في قوم حصل لهم ذلك في قضية في عين وكذا
قوله الشوم في الدار والغرس والحرارة على رواية أنها تارة تكون وقلة يكون لكنه
أن وقع فيجوز التعاقب به ولا يكره ويستثنى من قوله لا طين في الأسلاك **مسألة** إن عيب
ألباع كوما فظنوه بعيب ابتاعه أنه شاف هل يرد به وكيف لو ادعى البائع على المبتاع
أن الخومة التي ما فيها قد تدهت الغرابية هل هو براءة من العيب أم لا وإن أنكر العلم هل يثبت
أم لا **فأجاب** أنه من العيوب الظاهرة التي لا يرد بها **مسألة** إن عيب البائع عن ابن عباس جيب
في الخومة المخرقة إن علم البائع بتورسها وأخفها وكانت كالخشة أو يكون المعدل وقد
علم من قبلها وإن كانت مستوفقة ردها على كل حال المشاور ورد بكل حال علم بتورسها على علم
لأنه لا يقع له فيها إذا غاب الباع للطن فإذا كانت مستوفقة لم يسألوا قيمته بخبر مطلق فإن كانت
رجع بقدر العيب وهذا القول أولى وبه العمل إن كان الباع قد شهد على نفسه أنه قد
المبيع ورضيه ثم وجد عيبا يخفى عن المبتاع هل يرد به وإذا كان لا يخفى عن المبتاع هل يرد
فليس له رده ولو لم يعلم قبل ورده من العيب جميعا ولو بواحدة من عيوبه لم يرد
له ثم وجد ما فلا رده وإن كانت قد خفي لمرأته منها معينة وعن ابن رشد يرد من
العيب الظاهر إذا كان لا يخفى عن المبتاع هل يرد به وإذا كان لا يخفى موجه عند المبتاع
خلف ودرده وإن كان لا يخفى عن المبتاع فلا رده **مسألة** الخفي عن المبتاع
فوجد المشتري طريقا في جنبها لم يتبين له فإراد الرده بسببها فقال البائع حايظكم
منها واشترط البائع أن يودي خراجا ليس عليها والعامة أن يودي دونه وهذا العمل
غير معلوم فإراد المشتري أنه قاطع أو فساد الباع به أو الرده لكونه عيبا وأيضا الضعفة
ليس في مرتين وإنما دخل المشتري على سببها مرة ولا يتكلم أكثر وفي الضعفة أيضا سائفة
جميع الناس ولم يعلم بها المشتري قبل هذه عيوب بوجه الرده **فأجاب** أنه لا يرد
المبتاع وقد رتب الطريق من الثمن ولا مقال له كاستحقاق هذا النصيب من الضعفة وإنما
الخراج فإن كان لأجل خسارة في الضعفة أو لأمر زاده السلطان على الضعفة فالبائع حايظ
وإن قلنا البائع من ضعفة له إلى هذه الضعفة فالبائع فاسد فلا ما السوفى إن كان عيبا

للرد

المعروف عيبا وإن ما يفي مرتين بخط من الثمن بخلاف ما سفي من واحد فإنه عيب عهده بقره
ما نقص من الثمن إلا أن يفي بقره في ذلك الرد به وكذا السابقة إذا كان لعظم قدر ونقصها
فله الرد به من أجله السعي إذا طلب قوم بوصف على أرض وأمر المالك أن يبيعها ببيعة حرة
أملاكم فلا يجوز عليهم إلا أملاكم إذا شهد على عين المشتري ولم بالحكمة وعن ابن رشد
أن كان الثوب المطوي بنقصه المشر أو من مثله ما ربيعه على الصفة وأدلم بنقصه
فلا يجوز بيعه حتى ينشر **مسألة** قد رتب هذه ابن الحاج أجري ابن العطار أرض الغنم
على أرض الجزية التي في كتاب الجارة بأرض الحرب وخرج فيها قول ابن القاسم والشيب
فيه اعتراض لأن الجزية حتى هذا المعنوم حور وإنما هو عيب فإن أنكره يري من العيب
وأن سكت عنه الرد به وأخبار السور يحوار السبع في بيع ما عليه الخراج الظاهر قال في
كمسلة المدونة لا يخرج حتى يرضى جوابها من المدونة إذا وقعت وأجاب الأشوري
بالوقف عن جواز البيع واختار رواية ابن تافع جواز بيع ما لا يخرج عليه خاصة قلت
تقدمت هذه المسألة **مسألة** ابن رشد عن أشوري نصف أملا على الأشعة
من قرية وبنوا إليه مبداء العقد على الطوع من وضاعفة تودي على الأملاك مما خفيها من
وضاعفة القوية مثلك أن يكون على جميع القوية تحسب من يخص الأملاك المبيع نصفها أربعة
دنانير فبكت المبتاع على الطوع به وكما العقد ما جفده منها ثم يبين أنه ليس على جميعها
الأدنيان وكيف لو تطوع المبتاع بأكثر مما جفده هل يلزمه ذلك أم لا وهل يقصد البيع
ولو طالت المدونة نحو الأشي عشر عاما ويحتك يده ويمنع أم لا يفسخ ذلك **فأجاب** إذا
كان ما يوجب الأملاك من وضاعفة القوية أربعة دنانير ففي البائع إلى المبتاع بعين درهما
ولم يشترط عليه من عمل أو زام القوية ما يوجب الأربعة دراهم الراد على الأربعة دنانير
والبيع حايظ ولا يلزم المبتاع إلا نصف ما يلزم القوية وإن شرط عليه حمل ما يوجب الأربعة
من لوازم القوية فالبيع فاسد إن شرطه أصل عقد البيع على الطوع وإدعاه البائع وأدعى
المبتاع أنه كان شرطاً وكت على حري العادة على الطوع فالقول قوله مع حينه لمشاهدة العقد
له ويبسح البيع وإن انفصا معا أنه كان على الطوع بعد العقد لم يفسد المبتاع ما طاع به إلى
الأمم الذي يذكره ونواه به تيسره على ذلك وإن مات سقط عنه ما طاع به طوته فأت
مثله اليوم عند ما نوسن أن يشترط عليه الخوازم يذكر الرسم أو يذكر رسمه فإدعاه البائع
أو ثلاثة ومضى ذكره عدو الخوازم لا بد منها وكانت قبل طوعه الخوازم الآن أصيغت
إلى بيت المال وقد سئل عنها فاجبت أن كان الرسم واحد أمعاد أو كحد وكيف لزوم
المبتاع وكما هو عليه وأما إذا اعتصم عليه رسم واحد أو جدد أكثر فقد عيب إن كان
معلوما حقا وأما إن وضعه أصل دار الجزاء منها فلا رده ويكون مغللة خصته دون غير
وتقدمت مسألة إذا زاد عليه في الوضيفة شرطاً فإنه لا يجوز بيعه لحاله أم الوضيفة
وإن ذلك ليس إليه وإنما هو على الأرض على أعيان المالكين ولا الطور من أشوري

ناحية فاضاها الى داره ثم استخفت داره فان اتبع بنقص وحكى ان فتون بسند عفا لاية
 ان البيع بفساد وفيه نصيبه نزل المتاع **فلسوف** حكي عبد الحق عن بعض شيوخه فقوله
 اذا اشرك المحر الى داره ثم استخفت الدار قال ولولا شريك رقة الطريق لجاء لانه يصنع
 فيه سجوا وخوفه فينتفع بذلك ابن الحاج في رجل ابتاع احواضا من بعل وكتب في الوثيقة
 على المتاع ان يشرب هذه الاحواض من سانية للسلطان بالكر والبر الى ان ينفذ
 البيع فهو من باب العيب له ان يميت ويرد وليس بفساد العقد وفيه اذا خرج من اسفل
 العبرة تغير وفساد يكون مثله في اسافل الاموال لم يفسد ولولمك الفسخ قلت ظاهر
 تقسيم ابن رشد ان عيوب الطعام خمسة اقسام احدها ما يكون في قطرات المطر والامر
 لا مما قال له انه يلزمه البيع فيه لانه مدخول عليه فانظر بنية اقسامه في البيان ابن الحاج
 ولو خرج من الثوب المفسور واليسير من الخرق مما لا يخلو عنه عادة فلا دخل به لانه قد ورد
 سلامة منه وذلك مثال نقص ربع من مثقال من تسعة مثاقيل او نحو مما جرت العادة
 من عدم السلامة منه الامار اقل مثاله اليوم ما يحدث من بوجوث الخرقان كما
 معناه فيه مثال ما جمعت في نحو المستشير فلا رده اذا بين انه من المستشير ولا ينقص به
 المقصود وان كان لا يحوثونش وجمعت ان الامانة ليست بكونه عليه حدث الرد وجم
 فيه القليل جدا فيكون كما ذكر ابن الحاج الخرق وان كثر ضمن المقصود ورد منه المتاع
 في البيع **وسب** السيوري عن له اكسية وقع فيها سقط وسوس فباعها بعد ذلك
 اصلها ولم يبين ذلك **فاحاب** اذا كان لو وصف المشتري كرهه لم يجز بيعه قلت
 يريد ويوجب للمتاع الحيا ولا يخيب **وسب** ابن رشد عن بيرة الثوب والغفل
 يشي يظهر فيمضي عليه ما يلزم به وتخفيه من جنس الثوب ولا يخفى موضع الرد على المار
 غير ان ان نزل كما هو نقص من ثمنه وكذا من يصيب الخلقه لباية ويكدها ويصنع
 منها محاشي او سراويل وفي ظاهرها حلة ولا يجوزها الا التجار هل يجوز ذلك ام لا
فاحاب اذا وقت عليه المتاجر واحاط بجميعه على فلاشي على البائع يجب على المتاجر
 بيان جميعه قلت ويجب ان يكون المتاجر ما موافا كان عليه ما موافا فلا يجوز بيع هذه
 الاشياء متدوان بجملة كره ذلك نص عليه ابن رشد في البيان في البيان **وسب** البما
 عن يصنع الحشا فيجعل الظاهر من حيد الثياب والاكمام من دونها تخفى به ولكنها لا تلو
 في موضع التقلب وبيلد حيث لا تقلب وزعمنا في ذلك الحياط من موضع الحياط الى موضع
 الظاهر الذي يخشى والتجار يعرفون هذا ورعا حلو عليه فلا يجوز هذا المعرفة القارايه
 ولا يجوز لوارا ان يستزبه يدوي **فاحاب** هذا من الغش ولا يجوز لقوله عليه السلام من غشنا
 فليس منا من اراد الخالص فلا يقدح على هذا الغش اشترى شيئا منها بينه وبينه البيع
 يحيى بن عمرو في الثياب تكليس ثم تقصر فلا بد من بيان انها ليست ثم تقتر ولا يصح عيب
 وغش فيجب بيانه للمشتري ولعله لا يبي في هذا من القدر حصل ما يبي في الغش المستعفي

تبرکات و نیکوکاران

مقامات

من استمرى ثوبا فاذا هو لثمنه ايا كان يقضه العار وانه كان وشيا لا يقضه العار
فليس يجب قاله وروى ابن وهب عن مالك ان ثوبا من ثياب بني تميم لم يكن
لا يبيعه باسمه اذ يبيع ويصرف بالمال غيره الا انه يوفى من اكله واري ان بين ثمن استمرى
الربط الخليل لا يعيب وعش فجب بانه لم يتركى وما وعده خلاف الثياب الذي يحكم بها
لانها ليست ثوبا في ثمنها ولا ان يباح مثله لربط لانه وان يتركى ثوبا فذلك فله
لا يعلم باذنيه اذا اكله والثياب اسهل فان باع في بين الفسخ بعه واحج من السوق اذا اكله
المرة بعد المرة **قلت** قوله فله لانه لا يعلم باذنيه فهو له لانه لا يتركى وفيه نظر
بعد خاتمة الاذنية ويعيب عليها لغيره سنوته ومثله ما يتركى عنده فاعليه في ثمنه اليوم
في زمن الربيع في العار من ثوبا في ثمنه اصابعه ومثله هذا يتركى عن ابراهيم
خليل لانه في زمن صغره انه يتركى على الاصابع من ثوبا في ثمنه اصابعه ومثله هذا يتركى
ما يحكى عن بعض الصالحين كان يبيع الصبايون فيقول لما يولوا صفا رب في حياطة طويلة وفي
سماع عيسى عن ابن القاسم ارجع اصحاب الفلاس مع الفطن صوفا او خايطه به قاله غش
ابن رشد من واحد فليس هو حتى هو فطن مال فله ربحها الا ان يكون من ثوبا يتركى فيها انسان
لا يجزى الا بالمال كما وقع في سماع اشبه من ابيع فليس هو سودا فوجد ما من ثوبا ليل ليله
الا ان يكون ما صنعت منه فهو كاجدا او معفونا عن ثوبا من الثمن والغش للبيع حرام
واجب ان كان بدينه وغشه اكثر من الثلث لان بيعه كذال غور وكيف ان كان لا يسير من ثوبا
شيئا الا ان كان ظاهره لا يحب في الثلث والظاهر وجوبه فيه وما فارسه مما ليس سيرا كما قال
في الفتنة ويعزى الى الفخ للبيع وهو الحق الذي لا شك فيه في حال حياطة الندوة ولا تغش باللمعة
في الكفارة على اليسير وفي سماع ابن القاسم لا يجوز في ثوبا يتركى في ثمنه ثوبا يتركى في ثمنه
لثمنه ونصفه وهو غش ابن رشد فطن مستتر بها ان ثمنها من ثمنها فان كان
مستتر بها علم ان ثمنها من ثمنها فلا كلام له والا فله ربحها فان كانت فحينها الاقل من ثمنها
وتمت هذا اقول ان حبيب ما يصنعه حاكمه الدساج من يصنع غش لانه وان علمه المكار
فوقه غش عليه فدر ما احدث فيه من الشدة والتعريف **قلت** يقع اليوم عندنا الكاذب
والمعز او من يجعلون الثمن في الكفارة وفي الوفايات الطبر او اخيه فاما يومه وفي يومه وحول
عليه والزيادة على ذلك مما يودي الى الظهور صفا فله وهو علم في ثوبا يتركى في ثمنه ثوبا يتركى في ثمنه
الثمن والمنه وكيفية تعينه ما وانما مدحوله عليها اذا كانت متناهي وان كان الاصل
اجدا اوجب المتركى اجبارا ابن شاس يوما يفعل في البيع المبيع مما يظن به المتركى كما
لا فلا يوجد كذبه زاد ابن الحبيب كنه في الثوب بالمداد قال شيخنا الامام هذا ان ثبت ان
السايع فله او امره لاحتمال ان يفعاله العار دون سواه لكرهه بقاءه في ماله وصورما
لما روى ما بين من هذا كما قال لوباع علام في ثوبه اثر المواد وسره الدواة والعلم فاذا
اي ومثله اذ ارجع على الثوب اكثر من ثمنه ولم يبع به ثمنه ماله في الكراهه وايضا

1. 2

عجوب ما قلده الرده بها ان كانت كثيرة او قبيحة ان كانت قليلة والموت قوله من عدم العلم بها انما
امكن خلفه وكوشه دت بينه بانما لا يخفى عليه من وقت البيع الى الآن فلا كلام له ويلزم منه
بما بين عند ما كان انما ما راها اذا كان مما يخفى عنه الا ان يدعى البائع انما راها اياه ولا حجة له بول
الموتق انه احاط بها اذ ذلك من تكليفهم والعادة تقتضي قصد في الاشهاد فلا يصح
من كلام ابن الحاج اذا قال قلب ورجع في حلفه في الحلف في حلف وتمام دعوى المدونة مع الما زار
قال فيها اذا دلل البائع بعيب في العبد فردد عليه فليس له ان يحلف المساع انه لم يرض به بعد عله
به الا ان يدعى ان رضاه بحجبه او بغير ذلك او بخبره او خبره انه شق به بعد عله ما
او يقول قد بلت له فوضه وكذا ان قال له احلف انك لم تر العيب عند الشراء فلا يلزم عليه حتى يدعى
انما راها اياه فيحلف او يفتن بينه فيفتن بها واخلف في قوله بخبره حتى يدعى به بخبره صدق او
كذب كان وهل يحلف على ذلك ان لا انظر بعينه التوسني **وسب** او محمد عن اشترى راوية
وتبرأ من عيب بها وبوعيب ومارا دعي وقد رما برامته به فيها الى من حرم لها فافتح ذلك العيب
حتى را دعي ما تبرأ منه هل رده فكيف وقد راد عنه **فراج** يوده ولو لم يكن يرد
الى الآن وبالعيب وهرده وحدث عنه عيب اخر بالاشاع في زيادة العيب فيجوز بين احد
قيمة العيب ومضى او يوده ويورد معد ما زاد عنه منه فظهر فيه **قلت** وليس هذا خلاف
حكم الحاشي به ابن القاسم في كتاب العز على اشبه بمسئلة الورم لانه موجود الا ان
الراوية غير موجودة في الحرق وفي اخذها فهو كالبوابة من عيوب غير ظاهرة فلا يرفع
الا على المعروف في الرق وحده فاذا افتح فكانه عيب قد تم وقد تقرر بانفتاحه وانما
به وبغيره في الصور فظهر **واح** ان ردد عن مسئلة من اشترى عيبا بمن ثم باعها لمن
من المتقارن اشترى به ثم اطلع على عيب كان عند البائع الاول فان كان مدلسا لزمه العيب
ولا يرد على المشتري الاول وان لم يعلم بالعيب رده على المشتري الاول ثم كان له ان يرد على البائع
الاول وهو المشتري الثاني فان رد كل منهما على صاحبه نقض في الثمن ورجع المشتري
الثاني على المشتري الاول بالزيادة وان لم يثبت قدم العيب عند الاول وامكن حدوثه
عند المشتري الاول فللبائع الاول رده على البائع الثاني فان رده عليه واراد هو رده على
الاول لم يكن له ذلك حتى يثبت قدمه ولزمته اليمين ان العيب كان عنه ان كان مما
تخفى في علمه وان كان من العيوب الظاهرة حلف على البت على من ذهب ان القاسم فان امكن
حدوث العيب عند البائع الاول بعد شرايه من المشتري الاول انه ما علم ان العيب
حدث عنه ولزم البائع الاول العبد ولا رده عليه وان كان البائع الاول اشترى العبد
باقول من المتد مثالي بعد بغيره وشرايه بها ثم رجع به عيبا كان عند البائع له
فللمشتري الاول الرجوع عليه بمبارين بقبية ثمنه وكان رده عليه لما كان في يده وان لم
يثبت قدم العيب وامكن حدوثه عند المشتري حلف البائع انما كان عنه يوم باعه
ولا رجوع للمشتري الاول في اثاره وان كان له رده عليه وان امكن حدوثه عند البائع

بعد شرايه من مشتريه حلف المشتري الاول ان العيب لم يحدث عنه في علمه ان تخفى ولا
رجوع للبائع الاول على الثاني ولا رده ولزم البائع بمبارية ولا عزم للمشتري الاول على العيب
لم يحدث عنه في علمه فيرد البائع حلفه المدونة **وسب** الحاشي عن بقية عله طاحن حديث
في علمه فعه سنة ثم رده الآن بثقت معني وقال لم استعمله الى الآن فطرح ما تقدم
وقال البائع بل استعمله طوله **فاجاب** لقوله قوله المشتري ان لم يعلم بالعيب الى الآن
مع ان كونه الاستعمال مع كونه حديثا يظهر العيب الذي يخفى من اثاره والخطب وكذا ان
استعماله وقتله يظهر كونه اوصد فانه كانت النعبة مما يخفى مع كونه للاستعمال وتنفذ
فكان في قوله من الرده **وسب** الما زار عن اشترى عينا ما في طرفه خاضع بها الحاشي على
طرف عظم الورم دمل برامته البائع ثم قال المشتري انك بعدة خبيثي عانها فاندر البائع
ان يكون هذه عنده وقال المشتري من قد رده ولم يكن موضع يظهر وانما اخبر بها النسا واميها
في التمام وقال فلان الجواحي ان هذا عيب قد تم لا يبيع او يحدث من زمن البائع وكذا قال اخر قال
لان الموضع رجع عسر البر وانا ليهودي فلان فقال هذا حادث عن الدمل المشتري فظان
كانت الدمل المشروطة قبل تاريخ البيع فهو قبله وان كانت بعده فهو بعده وبوعيب اليه
بخلاف سائر الفوتقات **فاجاب** بيني اذا وجد من تحقق العيب من المملين الا يقتصر على
اليهود فان اجمع الكل على ان هذه المسئلة يبيع حد وثم الورم المشروط من غير تاخير الى وقت
العقد فله الرده الا ان يثبت البائع انه لا يخفى عنه بل ساء هذه او من جهة العلم الذي عول
عليه الاطباء من اليهود وان اختلفت الاطباء في الحدوث والقدم ولا مرجح حلف البائع على انه
لم يكن عنه محسب الواجب في اليمين ويمكن المشتري من التمام **وسب** عن اشترى
خادما ثم اتيه بامواتين تشبهان بهما فملا فودت به ثم بيعت بالبوابة منهم ذكرت المسئلة
انه ليس بحمل لكنه نفخ في البطن سوي الدم من مددها وظهر رده بها فاردت ردها فبذلت
فاجاب سائر عن هذا العهد المعرفه بعد ثبوته بالخادم فان قالوا قبل زمن البائع فلها الر
به وان قالوا بحدث لم يسه به وان شكوا حلف البائع انه لم يكن عنه على البت ان كان ظاهرا
او على العلم ان كان خفيا ابن الحاشي حديث اني بكروا اشترى جارية فاراد وطها فقال
ان حاشي فقال عليه السلام ان احدهم اذا سمع ذلك السبع فليس بالخيار على وامر بوجهها
فمضى جمع ذلك السبع اي ذهب ذلك المذهب وفيه من النعمه ان الحمل في الامنيات عيب
في الجارية بخلاف سائر الحيوان وفيه في الوطى عن الحيالي من السبي في عيوب الحيوان من الوا
عن ابن القاسم وامر الامام من يثق بظهوره وعلم بالعيب وبأخذ يقول الطبيب فيما يودي
اليه من علم الخراج وان كان عيبا او غير **وسب** وهذا الدكان العبد حاضر اذ مات انتقل
الحاب للشهادة فلا يجري فيه اقل من رجلين **قلت** ما ذكره هنا في رواية المزيدي وابن حبيب
عقابر المجتوبون قال ان مات الشيء الذي فيه العيب احيا القاصي فيه يقول العبد ولم
يخبر قول الواحد ولا يجوز الاما حوزة الشهادة وان كان فاما وكاد العيب كالطير والبرص

المشكول فيه ساد عن اهل البحر واخذ فيه الحبحر الواحد وان كان من امور النساء اخذ فيه
بقول امواه واحده واخذ فيه بقول الطبيب الكافي لانا لم نلت شهادة وانما هو علم بعلمه لا
ياخذ فيه بقول من يضره مستوطا كان او غيره ابن حبيب ان كانت امه وكان العيب محملا لا
يطلع عليه الا النساء ما اخذ فيه الا بقول اموات ابن حنون وبما على قوله لان في الامرة
للقوفة للاستبوا بحري فيه قول امواه واحده ان يثبت العيب هنا امواه واحده فان كان
ممن لا يميزه الا السلطان ولا يميزه النساء وصف ثمان من حرا يرضى لاطها وعن سفيان بن عيينه
عن موضع المشهور ان يميزه الا ان يكون الرضا احد الزوجين ولا يميزه النساء ما لم يميز
والحدوث الا اذا كان طبيبات وحكي ابن سهل عن غيره ما يظن خلافه وفيه بطور عن بعض
اصحابنا اذا كان المسؤلا عن غير ثمانين ولم يكن في البلد سواه من اهل البحر بالدراس والطب
بحريوب الرقيق فحق يقول وجعل من مائة او رجل غير عدل كذا نقله ابن حبيب في قوله
ابن الماجشون روي عن ابن لينة واحمد بن خالد واحمد بن محمد بن عمرو وغيره وطور
المسئلة نظاير منها السعديل والنجيم فيقال بحري بشاهد واحد وقيل لا يجوز الا
بثنتين وتونس في السعدية كذا في مختلف فيه ومنه القاري والرحمان فيقال بحري
واحد وقيل لا بد من اثنين وكذا في من يفسد الجراح ويظهر الى العيوب مثل السطار والطبيب
وان كان فاسقا لان ذلك علم وضعه الله فيه فانه ابن حبيب وعن ابن القاسم لا يقبل في
البياطرة الا العدول ومنه الذي يكشف من ربح الحري من افواه الناس فحري واحد
واما روية شرب الخمر فلا يجوز الاستاهدان وفي اشياء الواحدة بالواحد خلاف واما قيمة
المسئلة والعيوب وقيمة السرقة فلا يجوز الا اثنان وكذا في جزا العبد ولا يحكم فيه
الارحلان باجماع لان من باب الحكم قاله ابو عمرو **وس** ابن رشد عن غياث وكل
وكلا على المقيام بعيب في سعة اشراها فانكر المطلوب البيع وقال انما بعها من اخر
فلز منه اليمين فورها على الغائب هل يوقف اليمين او يزوج منه حبل او يفرق بين
الغيبية البعيدة والقريبة في ذلك جوابا لما الذي اراد اذا لم يبين المطلوب المشاير
منه او من من يزوجها لغيبه فيبين به لده فيؤخذ منه حبل فاليمين ويكتب الى الوكيل
في الموضع الذي هو به فيجلبه وسوا قريب غيبته او بعدت ولا بد خلفا للاف فيمنع في
على الغائب انه فضاه الدين انه من يخلق وادعى القضا وبما في سعة عن غيبه والغائب
واخذ الثمن منه وتوقعه ما اراد اذ المبيث عليه **وس** ايضا عن قيام بعيب
في سعة اشراها فانكر المطلوب البيع هل يقدم اشياء العيب مخافة ان لا يكون عيبا
ثمين او يمين على اتكا والبيع **فاج** الذي اراد ان يجلبه المطلوب على اكار البيع لانه
لا يثبت اثبات العيب حتى تنقضي العمد الا ترى انه اذا انكره البيع له ان يجلبه وان لم يكن
عيب خفية طرانا استحقاق او عيب فاذ احلف على اكار البيع طلب من الاخر اثبات البيع فيه
لم يعلم بها وثبت العيب حينئذ وان نكل حلف المدي واسحق العمد عليه وثبت العيب

لا يجوز

لا يجوز في الحقيقة للاحض قال نزلت **مسئلة** بعبد الواحد في امواه اثنتي عشرة وبينها دعوى
في دار وخود فلز منه اليمين فقال ما احلف حتى يفر الحق الذي احلف عليه وبيع الموهبة
متاعها فاذا انقضى بذلك واحضرت حتى حلفت فقلت لست بزوجها يبيع متاعها قبل يمينك
بل يحلف وكذا في بيعها متاعها لا يلو اسرها ان يبيع متاعها فباعته ثم نكحت عن اليمين
ورددت اليمين عليها كذا قد اسرونا يفسد متاعها بالبيع وحمله على السوق وحسارته
وانت ناكل لكن تحلف انت فاذا احلفت استحققت قبلها الشيء الذي نكحت عليه فاذا وجب
ذلك عليها يمينها اسروناها يبيع متاعها ووجبها عليها لفسادها ما وجب من قبلها وما
لحق ان شاء الله **قلت** نقل بعض اصحابنا هذه عن المسيطري وذكر ان العمد على ما قاله ابو
حضر بعد ان ذكر قولين فاقضاه ابن الحجاج ذكر ابن الموارز قولين واختار حلفه لومسي
والوكيل المعوض اليه وعليه العمدية وغيرهم من الوكلاء اذا احضروا ان لا يقدم فلا عمد
ولا يمين لانه لو افترجه بالبيع لم يضمن فكيف احلفه ولا يمين على الخامس والسادس مطلقا
ولا عمد ولا يمين لومسي المعوض اليه ومما من اهل الدين عدم اليمين فلا شيء عليه استحقا
قلت مثله فكه في المدة وما باعد الطوائف في المداينة ومثل الخامس وغيره
او من يعلم انه يبيع الناس فلا عمد عليه في عيب ولا استحقاق والبيعة على ربه وان ردت
لعيب صلي ربه وترد وعليه اليمين لا على الوكيل وان لم يعلم انما لفلان حلف الوكيل والارث
السعة عليه فانه لا عمد على فاض او وصي فيما وليا بيعة والعمدية في مال الميسر فان هدد
ماله الايام ثم استفت السعة فلا شيء على الايام **قلت** فظاهره ان الوكيل المعوض اليه
كذلك اسماء اذا اشهر ذلك وفي الطور اذا طعن في الدابة المشتراة لعيب وقام ليرد فقل
البائع ان قد في ما بقي لا وكذلك احاكم فيه نظرا فان كان السبب ظاهرا لا يكون لا قيام
فيه فتكون لم يزل له حتى يحاكمه لا لا يستحق الدرامم الا بعد الغيام ولا يخذ به حملا وان كان
العيب خفيا مما لا يعلم من ساعته ولا في القوب حكم عليه بالوزن ثم يحاكمه فان قضى له بشي
في دراهمه الا بخلاف من يظن ولا يوجد له شيء فيجعل يمينه حتى يفتي له او عليه وثمن
بعض المفتين لا يقيم له بشي الا ان يحاكمه وهو اولى به ان شاء الله والذي في رسم نذر من نذر
الشرح انه يدفع الثمن ثم يحاكمه في العيب ثمانية ايام وفي موضع اخر يقرب من الاول ثمانية
ايام سبعة عشر يوما ابن القطان وابن عات عليه السلام الاجل حبل بالحق ابن عات وقد
يجوز ان يكون حملا بالوجه ويصوف بما على المصقون ويكون الامه خلال ذلك بين المشاير
ان كانت وحشا وان كانت دابة ولم يوثق به وقت عند يمينه ولو كانت دارا اخذ من البائع
حبل بالحق واختلف في علة الدار خلال الاجل فمن ابن عتاب لا يعقل وعن ابن القطان
يعقل واختلف في ذلك قول ما دل او حبل ابن عتاب البائع في حق الثمن ومبلغه ثمانون
مثلا شريين واجل ابن عتاب وابن القطان في احضا واذن اجلين احدا مما ثلثة ايام
والثاني خمسة عشر يوما والثلث في الثلثة من ابن سهل في دعوى ايم عيسى على زوجته

وختتمه وفيه ادان المبتاع اي عيبا وانكره البايع وطلب حمله بالتمسك الى ان يتم العيب
لم يكن له ذلك وله حمله بالحكمة ان يفتوح اذا اقام المبتاع على البايع عيبا بطبيعته ووجوبه
العيب وكذا ان يبعد بعه السلطان بعه الكوم ولا يبيعه حتى يثبت عنده انه ابتاع
العبد من البايع بيع الاسلام بغير كذا او ان يفتحه البايع فلا يوان البيع في وقت كذا وان
بالعبد عيبا كذا لا يمكن ان يحدث بعد وقت البيع وانه يفتق من الثمن وعينه البايع
عند تمام ذلك يجب التطر وعينه في ذلك الحكم وتجر الحجة للبايع وزاد في الطر ويجعل
المبتاع ان يتابع ما يراى اليه بالعيب ولا يرضى به بعد اطلاقه كذا في احكام ابن سهل وزاد
ابن فتيون ولا يستدركه بعد اطلاقه على العيب وقوله يفتق من الثمن ظاهره ولو قل في وقت
ابن فتيون يفتق من الثمن كثيرا وفي احكام ابن حنبل وابن سهل وانما نزلت بلسانية عنده
قاضيها ويضمن العبد انه يفتق من الثمن نقصانا بينا فقال ابو بكر بن راشد يفتق فيه
انه يفتق كثيرا وانما في يوم عاشر بن عاشر وقال يزان من العقد بينا ولا يزد فيه كثيرا
واستظهر بامهات الكتب وظهور المسئلة على ما اعلى ورايت بخطه في حاشية ابن
سهل عنده ما مر في الخط كثيرا اعلى هذه العبد من حمل ونصب نفسه للفتيا ليس الى المازلة
المقدمة وهذا حمل يقتضيه المناسبة بين هذه الطبقة ابن فتيون اذا زعم المبتاع ان الجارية
او الصبي والعبد يبولون في الفراش ويعرض لهم او جاع وشبه هذا في وقت ذكركه
ثقة يرضى به السلطان ونفقته في الاوقات على المبتاع حتى يتفرق دم هو او حادث زاد
في الطر وعن بعض المفتين انه يوقف في مثله في ثلاثة ايام وعن غيره منهم ثمانية
ايام والاولى لان غالب ظهور في الثلاثة الايام وعن بعض الشيوخ يدعي المبتاع استراح
عند الطام بريد في الغايظ ويكر البايع انما تطعم اياما متوالية ما لم يفسد ذلك منها
كالقيل وخوفا ثم يطلق الى جامعها فاذا فرغ منظر النساء الى ثيابها التي جومت فيها فان راى
ذلك فيها ردت والا فلا **قلت** مثله في النكاح اذا اختلفا في ذلك فبطل العقد والرجوع
فوقنا وبطعم الاحزينا ورسد عليها وفيه نظر لان الوطى لا يكون في فرج فيه خيار فوقف
على الرد والاجابة الا ان يكون ذلك من له الخيا ويكون صامه بالامضاء وليس المعاصر من
كذلك على القولين لان فعله دليل دام العصمة لا موجب للخيار قال ولم يظروا ما بين منه
عيب البول وفي سماع ابن اسحق يوضع على يدي عده حتى يعبر في ذلك منها ويومها يجوز فيه
قول الرجال بخلاف قول البول تحتها وخوفا لابن سهل عن ابن لبابة نفقة سماع اشهب ان يكون
هذا العيب مما عده من قرب وفيه الواضحة خلاف هذا كله انه يحدث في ليلة وان البول
ظهوره فلا يجب الردية والكرما فيه ان ظهورا يفتق البايع على عله وانما يردية اذا ثبت
انما كانت ببول في الفراش عنده البايع ابن رشيد عن ابن عبد الحكم لا يثبت هذا الا باقرار البايع
لان العبد يفتق ان يبول حامدا او يفتق في ثيابه فياخذ ابن رشيد والصحيح ما حكاه ابن حبيب وفي
رواية اشهب فظروا لان الامة تتم ان يفعل ذلك عند التوضيع اليه ما ابن فتيون وانما البول

عيب

عيب في الذوات والامات اذا اخبر عن حد الصغير وتزوج من ثلث مثالا خيل اصبح اذا احتق
صغيرا ثم كثر ايج فانه يجوز والبول في الصغير عادة فذلك لا يبول عليه **وسب** ابن رشيد
عبد اشترى كسيرا خطا غير صحيح هل عليه بيان ذلك عنده البايع مع انه انما يبيعه لم يبيعه
احد **واجاب** لا يجوز له البيع حتى يبين قلنا في جواز البيع بطول لا يشر الخطا فذكر على
الصفة معه فاشبه بغيره الخ اذا وجد كسيرا الخط لا يجوز بيعه حتى يعتزل ولا يملك هذا حتى
يضمبط ويصح الا ان يقال اذا راى المبيعه اذ كان كسيرا فسادا او فسادا او فسادا او فسادا
الفساد فيجوز ويكون هذا اعراضا عن شرط ومثله سراكيب الفقه واللغة وعدهما على القول
بجواز البيع اذا وجد فيها الفساد والنقص كثيرا او انكر ارضه الكلام فله حكم المصحف واما
اذا اشترى كسيرا من انواع شتى متفرقة الاوراق حرر ما شتره فلا يجوز شراؤها الا بالعار
بالفخرين والحدود وكذلك بائعا يكون كذلك من باب شرائه الجراف ولا يجوز بيعه من مسددا
في القراه ولا من لى هل ملطفا اذا لا يدرك ما باخذ ولا ما يعطى وقد نزل ذلك ووقف
الفنائه فها او تعدت مسئلة اذا كتبت المصحف به واه مانت فيها قارة انه يفتق من
احكام ابن حنبل ولا يجوز بيعه على هذا او كانه عنده من باب الاشياء التي اذا انتجست لا يجوز بيعها
كالتريت والطعام المايح وغيره كالكساياب الغيبة وغيره المقتدرة على ازالة الغاسية من
هذا اذ كان ما سبق الشرحي عن غير من عبد الملك الخولا في حين باع خابية مكسوة ليس
به ولا يعلم ان المشتري يبيعها فيها الزيت فصب فاهو من لاصمات عليه ولو اكرها لعملا لزم
فيها ضمن لغزونه من نفسه والاولى مماثلة من باع عبدا او دلس سرقة فسرقة سرقة
لا ضمان عليه على البايع فيما سرقة العبد من سيده **قلت** والكر المماثلة اذا ما ستر
بالايات الفكة دلسه ومثله اذا اشترى مطر ففسد فليس به او انكرها كذلك وقد
مسئلة اذا غشيت في الزبيرة انما يفتق منه من اشترى ثوبا فاذا لم يضر في فان كان
يقتضيه العمل رده وان كان دنيا لا يقتضيه العمل فليس بعيب **قلت** تعدد في الطهار
خوفا في ثوب ناول المطاة ومعنى هذه المسئلة اذا لم يكن جديدا فان كان جديدا فلا
رد له لانته محمول على الفسامة ولم يكن ايضا مخصوصا بزي النصارى فان كان مشهورا بذلك
فلا رده لتكذيب العرف له **وسب** ابن رشيد عن عطاء بن ريس يفتق الاشربة والمثاقين
هل يبيع من ذلك ليرصه ام لا وهل ورد في مثله حديث ام لا **واجاب** لا يبيع هذا
المسئلة من عمل الاشربة والمعاشرين يبيعها مما يشترى بها ليرصه اليها لا يبيعه ليرصه فيعده
لانها عليه السلام بقوله لا عدوى وان كانت النفس قد تعافى فيسقط لمن عاف شياسة
ان لا يشترى له لقوله عليه السلام في عوف هذا الخ اذا عافه محافة موافقة القدر فظن انه السبب
وان كان يشترى منه من يظن محبة من ذلك ولا يبيع معاشه من اجل ذلك لان من لم يبيع بمرصة
لم يذا بالشرامة وان علم فقد دعي بالشرامة ولين لم يعلم به ان يرد ما اشترى منه ما لم يفت ولا
يلزمه ان يبيع بمرصة من يرد الشرامة فيؤمته ما نفاه عليه السلام من العبد ولا انه لا يجوز

ابن حنبل يفتق الاشربة

المسئلة

الذي يبيع عن يمينه من الناس على ما هو العامل لها لا يدينها العشر الممنوع منه فهذا الذي يجب التيقن
عنه لما سواه **قلت** في كلامه فظهر قد تقدم للعلماء ان يبيع ان يبيع كل ما يوجب كراهة في الشيء
مطلقا وليس في الحديث ما يخالف هذا الا في كتاب الجامع الخلاف في تأويله هل هو كما
قاله او يكون معنى لا يدين على ما تقدم من نص على فغيره فيكون معناه معنى الحديث الآخر
وقد تقدم البيع من يدين وهو ما قام من اسواق وتزاحم لظهور الناس وهذا الذي يوجب منه
وليس فيه في يدين للسائل من عمده السنة وعيوب احد الزوجين وغير ذلك **وسئل**
ايضا عن بيع الطعام واراد ان يحرمه بيمين الدجاج وعلى سطحها اذا الدجاج على حوز امر
فاجاب عليه احسن فان قيل اسما ولا يفسد طعمه القدر **قلت** تقدم من كلامه عن الدين
ما ظاهره خلافه في الطهارة فان بيع هذا فلا يدين من يدين لكونه مما تغا فيه النفوس وكون ما
على البيعة من اد الدجاج الحلاله تختلف في طهارته ونجاسته لكن عندنا الطعام لا يطرح
بالسائل فذلك قال لا يفسد طعمه القدر والله اعلم **ابن الحجاج** من باع امه ولها زوج
بينه المايح وغاب فقال المشتري المزوج ابن الحجاب الصداق فقال لا ادري فان كانا معا
مع سبيهما المايح قبل قولهما والا فلا يدين البينة وقيل يقال انه يعمل على قول البايح مطلقا
لانها امه لكن تحقيق الجواب ما ورثناه **قلت** مثال الكلام الاخير ما قاله في الكفاية انما
من المدونة اذا قدم بخار اهل الحرب وبائديهم دقيق فذكر الرفيق والبائعون لهم ان يدين
كلما او علم ذلك ببيعة فم على تلاحم وان لم يعلم الا يقول الرفيق فري يدينهم عبد الحق انما
قبل قول البايحين ومن كفار لكونه عيبا ذكره فوجب قبول قولهم فيه فعلى هذا اذا كان ذكر
البايع ذلك على وجه التبرك واعترف العبد ان يدين قبل منهم والصواب ان لا يدين بل
يترجون بالخفة شبه بادية افرينية فلا يطلب منهم اثبات وان كانوا في الحواضر ولا
يترجون الا يكتب الصداق فانه يطلب منهم الميثاق والله اعلم وهذا من عيوب الثلاثة
واختلف اذا تزوج وانفصل هل يجب ذكره ام لا ومن هذا النمط اذا كان له ابوان واراد
وخذ ذلك اختلف في الاحداد والجدات وبنات البين والاخوة فانظر ذلك في الامهات
وفيها اذا قالت الامه في عمدة الثلاث اية حرة اولى زوج او حرة من سبيك ودها
به فان لم يثبت لان اهل الزوج يكتنونه وتخصيه ان كل عيب لو ثبت بعد عمدة الثلاث
تؤد به فانه يؤد به اذا ذكره العبد في عمدة الثلاث **قلت** نحوه في احكام ابن زياد
فعل ابن سهل عنه قال فيه نظرنافيا قام به مشركي الجارية من شهادة بينة في عمدة
الثلاث انها حرة وقول الشهادة في العمدة انها حرة فهو عيب حادث فيها اذ حايه في
فيها اذ هذا البيع ويرد الثمن ومعنى الثمن فيها فان ثبت حرمتها حكم فيها به وارادت الى
بائعا وان ادعى البايح وطى المبتاع اياها حلفت انه وما وطئها وان نكل وقت الثمن حتى يستأرك
ثم يبيح الفسخ وقاله ابن لياحة وغيره ابن سهل انما يصح هذا ان ادعى ان المبتاع وطئها قبل
دعواها الحرة وقبل شهود البينة به وان كان من الدعي انه وطئها بعد دعوى حرمتها

فان قيل

فان ثبت نصت وان لم تثبت مع البيع فيها واجبة له لم يبايه بذلك بوطنه ولا فرق بين هذا
وبين وطنه او تملكه او تملكه به بعد معرفته بعيب المبتاع من العيوب التي يرد به ولا خلاف
فيه اعلم وروى ابن لياحة عن رواية ابن كنانة في الامه تدعى الحرة انه ليس بعيب ولا يرد
ومن يقول ذلك منما وتزك وتسل عنها ابن مزيان وغيره فواو عيبا يرد به واحذبه من قولهم
وردت قاله وقد شاهده في الحكم بذلك في بعض القضايا واسماع ابن اسلم من اتباع عبد افان
ميتة ثم وجد من شهداته كان ايضا عند المبتاع فقال البايح لم يباي منك ولا عيبه او بعينه
قال حلفت انه ما ناعه ولم يباي منه ثم باخذ منه من البايح ولحقه في المدة ان ادعى في المدة
انه ابن فليما لم يصدق في البينة وفي الطهر وان قام للعبد والامه شاهد بلحوية فلا يحكم لها
وللمبتاع الرجوع بالثمن على البايح ان احب اليه عيب قاله قاسم بن محمد بن قاسم وغيره وفيه العمل
وفي عمدة الثلاث داخل في الاستبراء هذا قول مالك في سماع اشهب فلو كان من يدين
البيع وعمدة السنة بعد ما بها وقد اخل جميعا فيكون استبراء الجميع من يوم عقد البيع
ولا رواية الواضحة وعن ابن الماجشون انه لا يباي اخل شي منها والاستبراء اول وعقد
الثلاث ثانيا والسنة ثالثا وقول المشقة السبعة وانظره في سماع ابن القاسم من العبد
وبما الخطا في الامه في المنكح به ولا المصالح به ولا المفسر من المسلم فيه
ولا المصالح ولا الغايب بشرط في صفة ولا العبد المردود بالاصيب ولا الاقالة وراية الفرد
وكذا اذا كان اسما للسل او الماخوذ عن دين او بيع دين وحالف ابن جيب في المسألة
واختلف في الموقوف للثواب على قولين كالمكسوح به ولا المشتري من الممنوع خلا في من اسقطه
من يد من اسقطه من الممنوع كالمشتري به الشفعة من باع امه وتدها اربعة املاك
ثم ظهر الاخير على اياها فشهد البايح ان الامه ائمت عند المشتري الاول وثان من
اباها عند البيع لا يجوز شهادته له لانه فعهدهما اليها من عنه **قلت** هذا شبه ما حكى
ابن يونس عن ابن محمد قال سئل عن شهادته لرجل اسقى ثوبا له قال وانما بعته منه
فاجبه انه لا يجوز شهادته لانه من شهد له بشي انما ملكه بشرايه اياه من فلان لاسم الشاهد
فيه حتى يقولوا ان فلان باع علينا انك عليك او حوزة حيازة المدين حتى باعه من هذا فهذا
الشاهد البايح لم يثبت ملكه الا بقوله **قلت** ومنه اخذ انه وثائق الاسرية القدر بعد
البايع ومن قبله يجب دفعه الى ثوى وعجب ان يكون هذه الوثائق دالة على الطور فيكون القول
قول من يدينه حتى يثبت ما يخرج ذلك من يدين ورد على من قال ان وثائق الاسرية لا توجب دفع
الحرج الامن المتبايعين خاصة لا غير ذلك وقد سئلنا الامام عن شيخه ابن عبد السلام ودعت
بمسألة ونقل فيها شيئا المذكور ما تقدم فاجبه بما تقدم من انه لا يجب الجوار في عيب عه
فسي وهو ظاهر عدي واما المواضع فيقال الناس عليها في كل بلد في الرابعة والخمس واذا
اد البايح بوطئها او من حيث ان كانت ممن يحض فان كانت ممن يحض لصغر او كبر فثلاثة اشهر
والصغيرة على ثلاثة اشهر فان كانت ممن لا يوطأ فلا استبراء وان كانت ممن لا يوطأ ويومن منها

هذا هو الوجه في
الاستبراء في
الامهات

الحمل فحينئذ يستبرأ ابن جيبه من الاستبراء ومن يخاف منها الحمل يستبرأ واحتلف في ذلك
فمن مالئ ثلاثا من شهر واحد على ما كان في شهر واحد وقيل شهر ونصف والصفة هي
المواضعة والأيام الحيات على البائع والمصيبة منه وان اختلفت مدة هلكت فروي عن مالك ان القدر
قولا البائع وروي عنه ان القدر قوله المشتري لان الاصل بقا الايام **المراد** في العيوب التي توجب
الرد الجبوت والحداد وان كان في احد الايتين والبرص والقاح واللعط والمثمل والعمى والعور والعمى
وللب والرتق والاحضا والحضا والرعد وبياض الشعر والبرص والبرص والقاح واللعط والمثمل والعمى والعور والعمى
والعقد والجلد والخلل والزواج والدين والابوان والولد والامخ والبول والنفاس والحمل
والاستقامة وعدم الحصى وارتفاع الحصى اكثر من خمسة واربعين والصابق السن الواحد
وتحت السن الرابعة بصورة الشعر والشيب وزوال الاعلى والاخصاض فحين لا يوطأ مشايها
قلت هذا قول اجماع ولا اكره اخلاف وتفصيل وكلام يطول في الامهات قال ولا يجب
الرجاء لثلاثة شروط ان يكون العيب مما يمكن التدبیر في نفسه ويحتمل من الثمن ويكون اقدا
من امر المتابع وان كان العيب في الامهات في موضع باطن فلا يفيق الفقيه بالرد الا بعد ثلاثة
شروط ان يتطوّر الى العيب امواتا ان يشهد بان عيبا قائما على عين الامه بصفة عيبها ان
يشهد طبيبان ان هذه الصفة تدل على ان العيب او من زمن البيع وان شهد بخلافه
وتحاشيهم انه لا يفسد من الثمن كثيرا فيفق حيد في وجوب الرد بعد الاعتداد وعن ابن ابي عمير ان كان
الحمض في الرقيق دون سائر الحيوان لان العبد لا يخالو من الاطوار غيرهم وروى عن
فهم ثم تطوّر فنظروا بالاصح للناس والثلاثة الايام يظهر فيها ما يدل على العيب وعن غيره حتى
يلزم في بلد جرت فيه كالمدينة واعراضها او اجوارها السلطان في بلد واشترطها في حق
بها واما بلاد لم تكن فيه فعلى المصيرين من اصحاب مال لا يفيقها حتى تشتط او تجرد بها الاما
وعلى الدينين يفيقها على كل بلد وان لم تشتط وعلى الامام اجوارها ومير في العبد المبيع حاشا
وعن ابن عمير في المعينة تباع ولا يشتط فيها الغنم يظهر المبتاع عليه فيومناه فهو حاسر
وتجوز بيعها ولا يرد غناها واما المشورة بالعتا كما هو اسمها على لا تباع الا ببلد بعد فحاشا
قلت او تباع ممن يوم من مكال يستعملها هذه الصيغة **قلت** انما من المسائل التي ذكر
يوجب الفساد والمفسوق فيها يوجب الخيار وفي الترمذي من طريق علي بن زياد عن ابي
اسامة قال لا يبيعوا المغيثات ولا تشتروهن ولا خير في تجارتهم فحين يبيع حرام في مثل
هذا انزلت ومن الناس من يشتري وهو لم يدبث الآية وعلى بن زياد منعده البخاري وابور
وعنه ما في الطهور ولو باعها على انما عذرا او صاغه صنعة ذكرها او قال ما على
كذا او قال ابيها وهي زعم انها على صنعة كذا او قالت هي عند البيع انها على صنعة كذا ولم يكن
بها في ذلك ولا قبل امته فهو كالتشط وانما يفرق الشرط من الصفة في النكاح المذكور في سماع
ابن القاسم من العيوب وفي سماع من النكاح وفيه ان اطلع على انما يجد ما سود في الصفة
لا ترد وفي الواضحة عن مالك ترد به العيب وان كان احد ابو ساجد وما في الصفة في الواضحة

ابو جيب

197 197
هو عيب في الشريعة وغيرها وفي رواية دود بن جهم عن ابي جيب ابن رشد الصحيح الاول
وفي نسخة ابن سهل جيب على البائع ان يكون المبيعة شيئا مستلما من اروق والعمى والمثمل
على نحو ما يبيح به فاما ابن ابي ابي وغيره وفي سماع ابن القاسم في الجارية تباع وعليها
حلي وشباب ذلك البائع الا ما يكون لها من ابد لها منه فهو لها وفي رواية ابن وهب وان كانت
قارضة وعليها الثوب اليسير بخلافه عند اهلها فلا اري للبائع نزعها وعن ابن زياد ما
عوف من ذلك انه من هبتها ولباسها فهو لثابت وفي سماع القريش في وقتها البائع وقال
انما ابيع ما عوانته انتزع عنها هذا الا ان الذي عليها فاشترى على ذلك من حزين ويعطيه
اياها ما يوارها ذلك الا ان ازار وغيره فاذا انكس فان اسفل السوط وان باعها على ان الثياب
التي عليها عارية وان لها في البيت ثوبين خطين فباها فاما ما يوارها فابيع حزين وليا
يثوب يوارها ازارا وغيره فيلزمه فالحق في ذلك اري ذلك عليه ويكفي ان ازارا يوارها غير ذلك
الثوبين وفي الطهور من سماع عيسى بن الشريط يبيع عوانته حزين ابن رشد وهو الذي
مضت به القنينة الاندلس وان مضت المنة هو الذي مضت به القنينة ابن القاسم في الواضحة
تباع ثم يوجد كذا من ايرده به صاحبه ليعرفه ابو محمد والفرع عند اختلافه لا لا يفسد اذا
شق وبيع مطلقا **قلت** فلو علمت ذلك معرفة فانه قلت لا يرد المبيع بغيره صاحبه
قال هذا الغالب منه او يعرفه بالتعريف **قلت** ذكره في المدونة قال لا يرد المبيع بغيره صاحبه
فشاوه في كسره ويوم من البائع ومسئلة العيب مما يحمله المتابعان فيها ثلاثة اقوال انظرها
في الامهات وفي السطوح مسائل لا تجوز الا ببيع المتابعين وحملها ورواها في امير في او
استاجر على حمار او صاع على حق فان حمله جميعا جاز ذلك وكذلك ان علم احد مما
لم يجز ذلك وكذا ان كانا حمارين بالحق فحمله موضع لا يرد على معرفة ذلك مثال السقطين
بين البادية وكان الحماري يحزها ومنها شيئا الغريبي وقال شيخنا الامام الصواب او
انهم يحزونها بانفسهم والكثرة واجاز بيع مزارع العمر واحماله وان اختلف الحزر والمد
بالحل والحز بالونش او كذا نصيب في الميراث اذا اجملاه معا وخوذلك من المسائل وقال
من اشباع شيئا او سافر ما فوجد بعضها عيبا فبشده على المعيب منها وبيعها على ما فيها الا انه رضي
بها فادرجع فام على البائع فان دل على فعله كراوها وان لم يدل على فعله وبي ابن المواز في
في الانتقال بالمبيع اذا وجد عيبا تفصيل في فوائده وعدم فوائده شرط في الاصول وعن ابن سنان
فيمن اشترى سوارى فبعلها ثم وجد بها عيبا ان كان الثعلب يسيرا ردها ولا شيء عليه ونقلها على
جميع وان كان له مؤنة فبشده على العيب الكثير محدث فخير بين الاخذ والاساك والرجوع
ففيه العيب ويوردها وفيه العيب ورد ما لو ضاعها فقيمة العيب وسواد لسن الا **قلت**
ابن ابي عمير ان اشترى دارا لها وفيها عيب فبشده بعض البناء والحرق اموعيب فقال ليس يجب يرد
الدار ولكن لو اشترى الدار على الصفة فوجد عيبا فبشده فقيمة من ثمنه وان كان عيبا كثيرا
فهو مخير في قبول الدار بعيبها او ردها او اخذ ثمنه **قلت** في من اشترى دارا وقام

7

فيما عيب التوراة فوجب للبايع ومعه عديم وعشرين دار فيما فتن من ثمنها فارد المشرقي
 فاجاب في جوابه ما للبايع العبد على ما عيبه وموسى والعيب كان عنده هل كان ذلك أم لا
فاجاب انما ثبت موجبات الرجوع عليه من بيع الاسلام وعهدته وان لم يثبت اليه من
 عيب ووقع فيها في كتاب ابن الموار اخلاف اجوبة واختلف اختيار ابن الموار واصبح فيها
 والذي قلناه هو اخذ كل واحد شيئا حتى **وختار** له دار لها جمل وخلصا جنان فيه
 شجرة بين فمهم في ظهرت عروفتها في دماوس الماحل فقام رب الدار بالضرر وقال الاخر كانت
 الشجرة قبل شجرة بين هذه الدار وقال رب الدار لم يظهر هذا الى الآن ولم يكن قبل هذا الوقت
 في له القيام بالضرر وام **فاجاب** ان عروس هذه الشجرة باذن البايع الاول ثم ظهرت عروفتها
 لان في المذهب اختلاف فيلزم له القيام بقطعها ام لا به يرضى فيها بول الله الامر فيظهره حتى
 حذر المشرقي بعد النطوق حق البايع فان لم يثبت قطعها على الاول ولم يعلم المشرقي بذلك
 فله القيام باعيب فينتكح عليه من ناحية والآخر من القولين اذ كان يعلم انها لم تنفذ اليه
 فتعدت وانما اذن فيما لم يضره من جهة ازالة الضرر اذ بايع على ان هذا الحق للمشرقي
 المشرقي كبحال البايع **فاجاب** اختلف المذهب في حيازة الضرر على اقول اربعة ذكرها ابن رشد
 وابن سهل واختلف بعد القول انما خازا اذ بايع رجل قيامه في الوقت الذي يقام فيه هل حال
 المشرقي كبحال البايع في الطلب او لا قيام له واختلف بعد القول ان لا قيام له اذ اشترط انه
 حال حاله هل يبيد البيع بذكر ام لا فله المسئلة يجري على هذا وايضا الكلام على ما في محلهما
 ان شاء الله وحري ذكر بعض عيوب الرقيق والحيوان في هذا الباب فاردت ان لا اخلي عنه
 هذا الكتاب في تفسيره وان كانت الغت فيها كتب ككتاب فقه اللغة للشماعلي وغيره من كتب
 الكتب في الطبوع عن ابن معيث يقال الجارية اذ كان بها مسكة من جمال حسنة ووصية
 فاذا اشبه بعضها بعضا من الحسن في حسنة فاذا استجبت بجمالها من الرينة في عناية
 فاذا كانت يسوع الروح في رايه فاذا غلبت النساء بها في باهوت والمصاحبة في
 الوجه والوصافة في البشر والجلالة في النفس والحلافة في العيون والمواحة في الفم والظرف
 في اللسان والرشاقة في القدم واللباقة في المشايل وتجانس في الحس في العرو **فاجاب** ابو ابراهيم
 اسحاق بن ابراهيم عن الاغور والاشل والاعور الذين ذكروهم اهل العلم في مسائلهم ما صفاهم
فاجاب الاغور الذي يعي احد في عينيه عما لا يبصر ولا يرى به باي وجه من يدرى في ذلك
 فان ابصر بها شيئا فان قل له يقع عليه اسم لغور والاشل الذي يبصر يده فلا يوفق لهما ولا
 ملكها ولا يجنبه الى العور فيما قل او كس طرفة بصرها والاعرج الذي لا يتصل رجله مع الرجل
 الى الارض حتى يمال جانبها الى الارض فان كانت تتصل مع صاحبها ومولا واحد الا انها وحدها
 او قبيلة فليس باعرج هذا نص جوابه وعبوب الدواب منها الا تشاء ان الكسفة قد
 قبيحة وهو انتفاخ العصب ومن الشغل ما وعظم نات بالدرع فاذا انحدر قيل شغل الفرس
 ومن الدحص وهو ورم يكون في اطرافه ومن الروايد وهي اطراف عصب تبار وتعد في الجملة

فقط

فيقطع عنها ويلصق بها وفي تشريح اخرى يقولون ان الفرس والجد ومن كان قصيبه في عرو
 من تشريحه وانتفاخ عصب والسرطان ومودة ايضاً في الجمع فيفسر عن الرسخ حتى ينفذ
 حافره ومن الارتماش ومودة ايضاً بجر من حافره ومن عافيه من اليد الاخرى فربما ادماها وذل
 لصعفه يده والشمش وموتى الشح في رطبه حتى يكون له عجم ليس له صلابه المعظم المصحح عيا
 وهو عيب في قوائمها فالد والخلعة والمزق في الحافرة من طامو الموثق في الانفعال الفاحش
 لان الحافرة ليس له صلابته غيره ومن الرهصة والدمرة اذ لم يعلم بقدر مما من الشبكة ومن كل
 ما يقول اهل الصناعة انه عيب ردت به كالموسى والمطرس من جفن والهاب
 والعلو والجمل والبل لليلات وقطع الرسن والاوناد والرهارة والرفص والمخوع عيب يور
 به وهو حفر بين العنق والشارل بولده الدابة والخرن والصدق عيب يورده ان كان
 سدا به فان كان حقيقاً لم يورده والنقاد والشراد فيها عيب الا ان يكون خفيفاً لا يورده
 وليس غلط الدابة عيباً لان ذلك زيادة قوة ونعم والعيب انما هو ما ينقصها من **فاجاب**
 نعوت الرقيق اذ كانت الحاربة غليظة الشفتين في فورها وان كان فيها غبار في الفم وان كان
 انما طويلا مع سوي في وسطه في شفا وان كانت خلفا في شفا وان كان طرفه عريضاً
 في فطسا وان كان بين الشتم والفلس في شفا وان كانت وجنتها قد بوزت في وجنا
 وان كان خد هامس في اسئلة الخد وان كان عتفا طويلا في جدي او وان شفت قلت
 عيده او الذكور اغيد وان كان عتفا قصيرا في وقصا وان ذكر او قصل وان كان عيناها
 الى العور في غيرة العينين وان بوزت في حافظة العينين وان كانت خضر عيناها غيرة
 مسكة في شفا وان كانت مسكة في زرقا وان كانت عيناها الوحيدة كلا والثانية رطبا
 في خفيفا والعكس الحيف وان كان اشعار عيناها كما ناسم صفة في عجا واذا كان في مقبليها انما
 الى الغفال في جوراه وان دخل بعض مقبليها الما قان والمافان اطراف العينين بما في الانف
 في حوله والمقلة شجة العين التي يخرج الناطر والسواد الاعظم والحدقة والامخرة والساطو
 وفيه انسان العين اذا اجتمع حاجباها في مقبلة الحاجبان وان كان بينهما فرجة في
 بها وبقا فرجة بينهما ومعناها بالرفع اذ لم يتصل الحاجبان ومعناها بالرفع المخرج من
 الغم والكرب والسند وان كان في الحاجبين نفوس مع طول في زحوا والذكور انج وان كان
 الشعر غري مجعد ولا متكر في سبطه الشعر وان كان فيه جموده في جرد والذكور جرد
 الشعر وان كان يشوبه من من عمن في صفا الشعر وان فيه خمر في صفوة في شفا
 في شفا وان كان حالك في سود الشعر والذكور سود الشعر وان كان في اذنيها قصير
 صفا وان قطعها في مصطبة الاذنين وان كان الصدد قد شفا ويزر في زورا والذكور زورا
 وان كان في صدد وقاعور وفي صلبها الخنا قلت بها حنا او حنا والذكور حنا والامم صلب
 العور يور ومن مودج في الوحشية وخدم في الطير وسائر الدواب الانسية في الاشباع العور
 حتى يخرج ذلك عن العور والفرس يطلق على الذكر والانثى ولا واحد لغيره من لفظه والارسية

كان ع

شهادة العامة بقول الحاكم ان ثبتت قلت شلتق والذكر والاشق واحسن منه ذلك فصار
 العامة وان كان من ذلك في حق من اتهم ودون ذلك بقوله من روعة العامة ان روعة العامة
 واذ كانت بين ذلك قلت حسنة الجسد وان كان بها شيب قلت شحطا والذكر اشحط وان كان
 معها صغير او صغيره قلت متبع بصبي صغير او صبوية صغيرة ولا ياخذها بها بعت لصغيرها
 وان كان الصبي قد رابا الى ما شابه قلت ربا في لغة وحشية اشيا ربحا في لغة وسنة اشيا ربحا في
 اللغة وقارب البلاء قلت مرهوق في سنة وان كان فرط قلت مرطون التي قلت ملغ فان
 كانت عليه عيب طويله قلت مسبل وان كان في الحدة قلت كفت الحية وان كان في طانة
 خفة قلت خفيف العارضين فان لم يكن بجوارضه شي قلت كوسج وان كان في شايه خفة قلت
 مفلج الاسنان وان كان فيها رقة وحديد قلت اشيب الاسنان والاشق شيبا والبرق
 سنانة فبارز الاسنان وان كانت العلي دخلت والسفلى مرزت قلت قعر والاشق قعر وان
 اعوجت بها من قبل الكوعين الى خارج اليدين قلت الكوع اليدين والاشق كوعا والكوعان
 اصول اليدين في اول الزندين والزند ان عظم الدراعين وان كان في اصابع يديه يتبعين
 قلت مقنع اليدين في الايدي مقنعة وان كان في عقدة في ايها في قدميه ثوب جانب العقد
 من داخل القدمين مع صابون في ايها من الي اصابع التي ثوبا من غير ثوب كعب قلت اقوع والاشق
 قوعا وان كان ايها في قدميه قد اقلت كل واحد منهما على صاحبه قلت احففت الرجلين
 والاشق حفقا واذ كان اوسطا سفلا قدميه لا يلمس بالارض ان كانت في وسطها شيتي
 قدميه من داخلها ثقيب قلت اخفض القدمين والاشق خفضا القدمين وان كان اسفلا
 القدمين معن لا صفا بالارض قبل ازج القدمين والاشق زجا وان كان اصغر قلت عاوكا
 اصغر واسود حاله قلت كذلق وشديد السمرة ادم اللون او في لونه ادمه وكذا اسما ادمه
 خلق من ادم الارض وان كان اصغر قلت عاوكا كالحمر ولا تقل ايضن لان البياض والارض
 ورد في حديثنا وليس العامة فجعل الاحمر مادون الاسود وفوق الاصفر وهو هم والكاب
 والسنة من كان عليه في ناليد الابيض من غير الاحمر في ناليد الاصفر في ناليد الاحمر فاسفلا
 وتاكيد الاسود طانك باللون واللام وتاكيد الاصفر فاقع وتاكيد الاصفر هو الاسود
 ذكوناه كفاية ابن وسيد لا يبين الجمال في اقل من ثلاثة اشهر ويغير لون كفاية
 القطع على خنجره في اول من اربعة اشهر وعشرون شهرا النساء اذ بها حمالا لا يتكولن
 من غير خنجره في وقت الامة فيما دون من ثلاثة اشهر ولم ترد فيما زاد على ذلك لاحتمال ان يكون
 عند الحثرتي كان ردة ذلك الجمال باطلا لم يرد الى الحثرتي اذ علمنا قدر استقامته فكم
 انظر في رسمه ان يذوق برد القاد من المتب والصدع وفي الطور عن بعض اصحابنا وكذا
 الرشح المستديري في القاد عيب وكذا الجبولا في عاقبة لا تؤمن وفي الحثرتي وسلي امير
 ابن محمد عن اتباع امه سودا ثوبا بها من نقصان دم واللاق وسعال ووجع في البطن
 وثبت ذلك في بيت عنده للبتاع محمد اشهر ثم توفيت عنده فوجد بها عند علمها فاحت

فوجد
 في
 الحثرتي
 في
 الحثرتي
 في
 الحثرتي

من معدنها الى سرها فرفع ذلك الى حاتم الجدة فامه في الشفاء عليه واثباته ففعل
 وشهدت اني قد علمت من النبايع ولم يتكوا منه ذلك ولم يشترط في البتاع هذا الذي
فاجاب اذ شهد اليهود ان الذي اودم من النبايع وشهدوا على امه وانما الذي
 وقع فيها البيع وجب الرجوع بها نقص من ثمنها فامه سلمة من التي بالمعيب المذكورة وتقوم
 بها التي بالمعيب المذكورة فان كانت نسبة ما بيعها اخذ من الثمن وكانت النسبة الربع
 رجع الحشر الثمن واجاب ابن رشد اذ كان الامر كما وصفت رجع بغير عيب التي من الثمن
وسئل ابن رشد عن عده اسرها فامه انه وقفوا على ودم **فاجاب** عده من عده
 فلان بن فلان سند شري في درهما اليه في الموضع المعروف بالعظم الاوسط فواو او را غلطا
 عظم او دلم العيان انما اقدم من امد النبايع وانما من الامور التي الخوفة نفس من يريه ولا قيمة
 للبخلة من اجله وان لا يمكن التبرك منه لعدم الاحاطة بمعرفته وعدم البصر به وقال المجتاع
 نبي الى منه ولا علم دخله ولا ما هو عليه قل له مقال ادم **فاجاب** ان قال اهل البصر
 والمعرفة بعيوب الدواب في الاورام التي تكون في هذا الموضع تختلف فيكون من بعضها ولا
 من اهل البصر ولا يصح التبرك مما يراه من امه الاسنان وفيه سنة ما شمر من احد من اشاع
 املاكا على الحرية من رجل لم يولب لعشور فقام على البايع بذلك فانكره البايع فاقبضه الحشر
 وان على الاملاك عشورا فامه فاحذر للبايع في كل ما يمكن له مدفع الا ان ثبت ان الحشر ياعمر
 وعرض للبيع بهما طلاء على العيب **فاجاب** بان اذ ثبت الحشر في البيع والعيب
 ولم يكن البايع مدفع الاما ذكره وانكاره البيع فانه يافض منه لانه كذب بيشه حتى انكار
 البيع واري ان ينفق عليه ولا تسمع له حجة بعد هذا وهذا قال جميع **قل** هذه
 المسئلة اخرى على سبيل من طوبى سني فانكره فاقبضت عليه اليه ولا حجة تجب قبول قوله
 فيها خلاف مشهور في المدونة من **فاجاب** حلة اللعان والتجديد والتمليك والمودعة وغيرها
 حكام ابن رشد وغيره وفيه ايضا من مسائل عيوب الزور فيمن اشترى دارا
 بها كبر وعينه ثم ابر على انه اذا نزل المطر وامتلأت حفرة فريضة من الدار فيسري من ماء
 الى البئر التي في الدار او كبت ذلك من شاهدة مرارعة نزل المطر وزعم املا الميرون
 في ذلك كيفة لا يبركوا اليها وشهدوا ان هذا عيب شقق من الثمن كثيرا ولم يسم اليهود
 قودا لكثير فافتي ان عتاب ان المتاع بالخيار ان رجع بقيمة العيب وان سارده العاد والاشق
 غيره ان المتاع رد الدار لا غير **فاجاب** هذا الحاشي على الاصل المتقدم ان العيب اذا كان
 حله الرد ولو قد ولا يكون بخيرا وكلام ابن عتاب اعطاه منزله بين اشيين لم يجعله من الكثر حتى
 يرد او تمسك بخير شي او وجه الرجوع بقيمة العيب فقط كالعيب اليسير في الدور وفيه
 ايضا فصل البتاع املاكا بقوله المثل على الحرية من رجل ثم طواب بالمشور فابت للبتاع بالنسبة
 ان الحرية للبتاع يلزمها العشور كلها وذهب ليرد على البايع هذه الاملاك فقال البايع اثبت
 ان املاكا من هذه الامور تعينها والا فلا حق لك على هذا اودم الحثرتي تعين هذه الحرية

البتاع املاكا على
 الحرية من رجل ثم طواب

أمر فاطمة بن عبد الله وجميع أمته أن إذا ثبت أن هذا الدين كان بكونه العصور في
القديم وحينما كان على الناس أن يأخذوا الجبل منده وليس ما اعتل به لبيد أن يثبت
عندكم أن في الأقليم الذي به هذه القوية قوية أخرى يعرف بالمبارك فيجب توقيف الشرا
على أي القوية هذه العصور **قلت** فإذا كان عليها أيضا فهو موقوف لما لو انقروا
بالعصور لأن الحكم على واحد وهذه المسألة كحكمة من قيم عليه يدعي في الوثيقة لاسمه
واسم أبيه ونسبهما فمؤرخ أنه ليس المذكور في الوثيقة فالأصل أنه موثق بكتب في البلدان
هناك غيره على القصة ونسبه فينبغي توقيف المينة على أي الوجوهين هو الأصل في حيز
على الطالب حكى هذا في رده وفي المسألة غير هذا ويطلب ذكرها أن شاء الله **ويجوز** فيمن
البيع أملا على الخويرة ثم قام وذكر أنه طلب بعشور لم يبرأ اليه منها فذكر المذكور أن يكون
عليها عصور موجهة ثابت الميثاق بينه بعشور على قربة لم يذكر في عقد البيع وقال أن هذه
القربة تسمى هذا الاسم أيضا فاحل في ثبات ذلك في ثبات بنى وأراد البائع قطع حجة وطلب الميثاق
بينه **فاجاب** عاشم من إجماد الميثاق إيات ما يوجب له نظرا ولا يرى على المبيع مينا
الأن يثبت الميثاق على القربة تسمى هذا الاسم الحافة لما في كتب الوثيقة وأنها تسمى بالأحاديث
جميعا فينبغي حلف البائع فيما قام به عليه والأفلاحيين وأجاب أحمد بن يحيى ما رأت فيما
ذكرت ما يوجب مينا إلا أن يطرأ عندك غير ما أظن مما يوجب الجمان **وسئل** بعض
مفتي مجالس روين عن باع داره واشترط كناسة الدار وعبارها وما يحقق في الميراث والشرا
فيه الخلو خاصة وهو كله مجهول هل يجوز أم لا **فاجاب** إذا كان الكناس والعبارة قد
كثير يوضع في البيع من أجله ويقصد اليه أعتى في الاشتراط القصده البين فالبيع على هذه
الصيغة غير جائز **وسئل** المحقق عن باع دارا واستثنى قاعة موطأها وكتب المشتري وثيقة
بالشرا والاستثناء فيقضي كثير ثم باع الدار جميع منها فباعها في المبيع الميثاق المأخوذ في
الثاني وأصح بوثيقة الشرا فطلب المشتري الأول فذكر الاستثناء وأدعى ضياع العقد وبقي
الثاني زمانا طويلا وباعها أيضا فجميع منها فم طرأت وثيقة الشرا الأول باستثناءها
عدلين على من ذلك البائع وعلى يرجع على المشتري الأول بالقيمة كما يرجع عليها مما
عطل عليه أم لا **فاجاب** إذا ثبت أن البيع كان على ما قاله البائع كان البيع فاسدا وعلى
مشتري الدار قيمتها يوم قبضها وكان البائع ملجئا وبين أن يمسك بالذلك استثناء على
أنه لا حق له على المشتري فيما بلغ فيها وإن أحب أخذ منه من طرف قيمة الدار على أن تملك الباقي
غير داخل في المبيع وفيها على أنه داخل في البيع فإذا عمل الزايد فضل الثمن بغيرها على
ذلك وإيا لا يمان كان أكثر كان له أن يأخذه وإذا قومت الدار على المشتري الأول فأنما يقوم
على أن له أنصراف السقاطه حيث أحب وإليه أسأله التوفيق **قلت** وفي هذه وثيقة بورد
بيع عشرة أدع من هو اليك إلا أن تشترط بيننا بينه فوفقه وعارضا شيئا الإمام رحمه الله
نما وقع في العتبية إذا اشتري من حائك ثوبا على أن يريه في طوله أو دعه لا يجوز وفيه بالأن

المشتري
البايع

147
200
يرجع إلى غير المبيع والثانية ترجع إلى عين البيع والامتناع أن ذلك يرجع إلى صفة المبيع
فيهما وأما في الحقيقة أن المشتري يرجع إلى الشرا في هذه النوعات فذلك يمكن استكماله
أد افسد خلاف الثانية وقوله في المدونة إذا قال: يملك سكرى دارى سنة فذلك على شرط
اللفظ وهو كونه صحيحا وأما قوله في المدونة إذا قال: يملك سكرى دارى سنة فذلك على شرط
وقوله على شرط اللفظ قال شيخنا إذا كان لا يملك للمعنى باختلاف اللفظ فلا خلاف في جوازه
لهذه وقد اختلف اللفظ والمعنى فباب الرقيات فلا خلاف في اعتبار مثل أبيه حديثا را
تمثله إلى أجل لا يجوز وأن قاله أقصاه دينا إلى أجل فإثره لا ينفى فيه فحيز ردد العين أو المثال
خلاف الأول ولو لم يشر في ما يملكه كان في جوازه قولان **قلت** يريد على هذه الأصول إذا
قاله أسألتك هذا الحائط بنصف عشرة ثم لم يجز على طريقة ابن رشد ولم يكن فيها اختلاف
اللفظ والمعنى وإجمالا أن يقال باب الرخص لا ينفى عن غيرها وفي المدونة يجوز شرا ما مضى
أو أسكنه وأما شرا المهر والمهر هو الوصايا الثانية من المدونة الجواز وفي المدونة وفي
العتبية الكراهة وأما شرا العين ورثة المهر بعين مخرج الدار فقال شيخنا حكوي على
فمسألة شرا بعض العربة مخصوصا **وسئل** السبوري عن صار له نصف حقة وورثها
عن مسرة وأراد أن يطبخها ويغسلها فخرج شهودا فمواها وأخرج
لها محضهم وكث وثيقة فبعد ذلك طالبه القاضي بأخراج الوثيقة وقال ما جازي لها فعلت
وأما يجب أن يكون سري حكم ما فعلت وشهوده بذلك ثمانية يشهدون بأفعال فعلت
المعاني هذا الملام **فاجاب** الاعتراض من على الرجل فيما فعله وهو ما ضل فالحق محتمل أن يكون
هذا السائل أن مستغرق المذمة يورث لعدم من يطلبه معينا وهو مؤلف جماعة من العلماء
فيما يابى أن شاء الله فيكون ما فعل الما هو استثناء وتورع فلا اعتراض عليه ويحتمل أن
يكون ذلك أيضا على مذهب من لم يورثه لكنه ما كان الطالب غير معان فليس للقاضي
أن يعارض عليه ما فعله به حتى لا يخرط بغيره من يجب له القيام ولو كان على قول من يجب
على أخرج ما يورده أحصا الأمور في جوار القيمة وأما ما يوردها على أن من فعل
فعله لورث على الأصل فيبطل غيره هل يكون كانه فعله أم لا وفي المذهب مسائل من هذا
المعنى **فاجاب** ابن محرز عن مسألة بولية بشرط دفع الثمن كقوله إذا كان أمأولى
سما إلى بشرط دفع الثمن في الأصل الذي ذكره فاذ لم يوف له بالشروط لم يدر منه التولية **وسئل**
السبوري عن مسألة بولية فهل يكون كتب الوثيقة للمولى على المشتري أو البائع وعلى من
كروا العهد في الاستئناف وهل يفترق المذكر في دفع الثمن وعدمه أم لا وهل يعتبر في
الشرا العهد أم لا **فاجاب** النعمان وغيره في هذا الباب واحد وأولى ما فيه عندك أن
يكتب العهد على البائع إذا لم يكن للناس في هذا إعادة **قلت** وسكت عن ثوب العهد
وبعد وهو معتبر إذا كان يقرب العهد الأول ففي كتب العهد في الشركة والتولية
أقول ذكرها ابن رشد في البيان على طبقه في السلم والأحوال انظره **وسئل** ابن محرز

محموله دار فيها جماعة بيوت فباع جميعه بثمن ومثل نفسه فاعة الدار فيها حقوة يجمع فيها
ازبل تلك البيوت فباع تلك الحقوة بثمنه وبعث تلك البيوت لآخرين وجعل لنفسه
موضعاً منها يبيع فيها ارباله فباعه فباعه صاحب القاعة في ذلك **فان** لم يأت يضره
كما يبيع حيث شاء ولا يملك لاصحاب القاعة ان يشهدوا ان مال من باع من حايطة وطما
يقمن الى اجل ان ياتوا به او يبعثوا بعض الثمن او يبيعوا الاكثر منه ومنع من ذلك ايضا الا
التفليس وروى اشافه لا يجوز في التفليس ايضا في ثلاثة اقوال وفي القليلة في الذي
يشترى الثمن من ثمن من جوار يعطيه حيلة فيعزم الحيل لئلا ياتوا من الثمن طعاما وقفا
اصبح ان يشهد ان الحيل لم يبيع طعاما فلو اعطى الحيل الجواز طعاما فلا يجوز ان ياتوا به
منه طعاما وقال ابن دحوت فيمن نظر لانه ان الحيل منزلة الجواز عليه وليس منزلة مادام
يبيع عليه فيكون ما اخذ منه كانه اخذه من اذن في حاله فيكون قد اقتضى من الثمن
طعاما فلا موضع للثمن في هذا الدلم ياخذ الطعام من الحايطة الذي باع منه الثمن وانما اخذ
من غير وهو الحيل ومن له دوايم ما زاد ان يحيله من له عليه دوايم من ثمنه جاز ولا يات
منه طعاما وما جاز لغيره ان ياتوا به من الحيل جاز ان ياتوا به من الحيل عليه **الراجح** من
كانت عليه موازنة دوايمه في كل يوم فاجتمع عليه دوايمه فليأخذ منها ثمنه ان شاء
فان لا صرف ما في الذمة بعد حلوله جاز على المشهور وسواء كانت اصلا او بقا
او بعضا ومنه من له على رجل دينا وانه ولاخر عليه دينا جاز ان يحيله به على اخذ
الدين من ويبي الاخر عليه ومن سلف خروبة فاحال بها على من له عليه مثله جاز اخذ
منه وان حاله المشرك من انفق منه طعاما على اخذ البايع من الحال عليه طعاما فيه
او مثله او ثمنه ويرجع على غريمه فليأخذ منه دوايمه والحالة جازية في غير الطعام
بشرط ان يبيعه الجبس والصفة ومن له في ذمته دينا من اي شيء وجب له في ذمة الدار
سواء درهما حارثا لم يخاصه ان حلا ولا يجوز ان يحل له من رجل من ثمن
طعام الى اجل ثم صار للثمن على رب الدين دين فان كان من ثمن سلعة او سلعة جاز
ان يخاصا وان كان من طعام او بعتته من طعام الجواز في خاصا لا يجزي بنحوه
اشترت امرأة رما دافق لها البايع فوجبه فقالت المرأة بعتك فلم يخرج لغيره
جديد الفساحا الرما دافق فان بقي من الرما دشي حلف البايع انه ما باع الا الجديد او بوى اكا
ان يقيم المرأة بينة انها حلفت لئلا الرما دالمشرك من هذا البايع فترجع عليه
بالبينة وان نكل عن البينة رجعت عليها فحلفت وترجع بالثمن **فان** هذا هو
في الزريعة اذ ازم المشرك انها لا تبيعت بوجه بعضا وتحتب ومثله في الهدية اذ ازم
الزيت ووزنه بطرقة وفرغت وتركته عنده البايع الى ان يوزن فقال المشرك لبيعتك في
هذه فان لم يفت الزيت او الثمن وتصادق عليه اعيد وزنه فان قال قال لولا من
تركته عنده الطرف لجد ثمنه من بايع او مثله لانه ما موى **فان** انما انما

عن دفع ذهب للسكان وهو يخط اموال الناس **فان** ان كان المولى مستأجرة لا يبيع
ولا يمس وهذه ضرره ولا يبيع الناس من هو وارث في ثمنه ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع
له ذهب وحده فليست تقدم للماركة في الذي يخاصة ثمنه بضرب الدار اعمها وقد يجوز
بعض مسائل اقتضا الطعام وبعض مسائل وارثه السكة الجواز الضرون المجبة الى ذلك
يا في ما خالفه المزيون اذ انظر الى ذلك لعل **فان** من له دين على رجل دينا
فاباه بدراهم متفرقة حتى يجمع صرف الدراهم علم ثمنه فليأخذ البايع من على ان يرد عليه الدار
ثم بعد ايام اناه بذلك الدراهم او غيرها في صرف الدراهم فليأخذ البايع من على ان كان اذ اجاه
بدراهم صار فيه ما جاز من ذلك الدراهم لوم كان حتى ثم قد اجاز وان لم يقطع معه الضرون
او فاطعه من اول على صوف معلوم ثم قطعه عليه هكذا فلا يجوز رد الدراهم ويطلبه بالدراهم
فان فيمن الدراهم من غير شرط ردها اليه بعد ايام صار فيه الدراهم الدراهم او يرضاها
فليأخذ البايع **فان** ايضا من اشرك بواحدة معبى وقيمة معبى مثل ثمنه او اكثر فليأخذ
على البايع ثمن الا فقال ينظر الى قيمته محاسب يوم القيمة وقيمة وبه ذكته العيب بوسيلة ما كان بينهما
من الثمن يرجع بنسبه من الثمن ان كان الربع فبالربع او الثلث او النصف فذلك وهذا
اذا فات عنده عيب مفيدا لا ان يقول البايع ما فعلت بعينه ولا تخرج بتي او ثمنه ولا ارجح
عليها بتي فله ذلك **فان** هذا هو المشهور وقيل ليس له جاز حكامه ابن يونس وغيره وهذا
ما لم يستعرف بغير ما فاعه فان استعرفه تعين الرجوع بقيمة العيب **فان** انما انما
واستثنى الراس والحال هل يجوز او يبيع وكيف لو لم يستثنى ثم اراد ان يبيعها او يطهرها بحاسبه من
عينا او يرد اليه من الثمن بعد ثمنه في جواز ذلك ام لا فقال اختلف فيها فقيل يجوز في المشهور
في ذلك ان لا يجوز في الحضر وهو اوجب الياء وقيل يجوز في الحضر والسفر وهذا استثنى الراس
والخار واما الجديد فله فلو اخذ ولو استعملها المشرك فعليه قيمة الجوز والرأس وبكره ان يشرك
منه راسا او طار وشبهه فان اشرك من طارها بعد قبضه منها فان كان في مجلس واحد فذكره وان
تفرقا بعد القبض فجاز اذ اصبح امرهما **فان** من اشرك في رفا فاباير بها فلا يجوز فقال
ان كان اشرك في ديدن فهو رد فجاز وان كان على الوزن فجاز وكذا **فان** من اشرك في
نصف غنم بغير طار او مولا واستوطع عليه في النصف الساية فقال ان كان ذلك زمانا معلوما
جاز وكذا السفر بالغنم اذا كان معلوما لالغنم وان لم يكن معلوما فهو فاسد **فان** الحلي
عن خالص صوف الاضحية في كسها ولبسه زمانا وبيعها في دين عليه هل يبيع ام لا وهل
يترك فيه الاكثر من الاول وكيف لو ادخل ذلك في ثمنه **فان** لا يبيع الا
الذي لو حال سوا كان صوف الاضحية في كسها واكثر واختلف في صوف الاضحية ارجحها اذ ابيع
هل يبيده او يبيعه او يصر في منافعها واختار في النصف من ثمن النساء وما يقابل
صوف الاضحية في مملوك ولو اسكبه فادجوا الذي يكون غير ما ترم **فان** الماركة في ثمن
اشترت بغير ما من دار وسكنت جميعها ثم قامت بعيب بوجوب الرد فطلب البايع منها كرا النصيب

الذي لم يسمع هذه المسئلة فزعم انه لم يسمعها ولا ذكر اعلم انه حتى يوم شتوت السرة
فاجاب ان كنت نصيبا في ذلك فاعلم انما لما جاز شايخ في جميع الدار فوجد بغير انصاف
 المايح من ذوق المكالم المسكون الا ان يتبين ما يدور انه سكتنا في شئ ونصيبا المشايخ ولا كرا
 عليها فيه حتى يتبين رده على المايح ويرجع اليه فيعيد تودي الكرامة المستقلة
 السمرور كمن باع الحبة كان فيها سوس فامسح في ذلك فاجاب اذا كان لو وصف ذلك
 للشايخ كرهه فلا يخفى ذلك لمن باع في الحياح اذا كانت الامنة في عمره الثلاث في حرة الى ربح
 او ولد سوس في ردها به وان لم يتبين لان اهل الورع لم يتنبهوا وخفي عليه ان كل عيب لو ثبت
 بعد عمدة الثلاث يرد به فانه يرد به اذا ذكره العبد في عمدة الثلاث قلت وكذا لو ثبت هذا
 فمن قول المولود قبل البيع فان الرواية عن مالك وافق فيه شيوخ الامم لئلا يرد به حقه فان
 لرواية المدعيين عنه انه لا يرد به وبسبب هذا يكتب في وثائق اشربة العبد بالمال المسدود
 المايح واما لو لم يعلم قوله الا بعد البيع فلا ردة فيه لاحتمال كراهته للشايخ والنص فيه كذلك
 ابن الحاج ذكر ابن الموارقولين واختار حلف الوصي والمولى للمفوض اليه وعليهم العبرة
 وغيرهم من لو كذا اذا اخبروا انه لم يرهم فلا عمة ولا يمين لانه لو اقر بعلمه بالبيع لم يقع فيه
 احلفه ولا يمين على الخامس والسادس مطلقا ولا عمة ولو شرط الوصي والمفوض اليه وهما من
 اهل الدين عدم اليمين فلا شئ عليه استحضارنا **قلت** هذا احد الاقوال اذا اشترط النص
 في الاقضاء وقيل لا يقع مطلقا وقيل يقع وفيه طريق اخر لا يرد في البصانع انطوى وما ذكره في
 الدلائل ونحوه من عدم العمة كذا ما هو المدونة وممن جارية وورثة تسلم البيع عند
 الحيف بيعت باربعة وثلاثين مثقالا فاشترى ابن رشد ما بها مائة دينار فاشترى ابن الحاج
 لا يرد فيها من المواضعة بوقفي الخامس من يكون هذه الحالة وهذا الثمن انما لا يتبع الابيع
 المواضعة **قلت** مفهوم المدونة مع ان رشد لقوله من الحسن لما علم الرابطة والمواضعة
 انه خلاف في شهادة فان غلب على الظن او ادعى لها في حاكم الرابطة وان غلب على الظن اراد
 الخدمة في وحش والاشياء تختلف حسب الكثرة والقلّة فلا يثبت اليها في بعض النواحي كرت
 الغنائم باقرية حتى كانت الجارية تساوي درهم مائة ماعلم في الدوام بحسن اهلها لونها
 في الاقليم الرابع وممن اذا وجد طر البقرة او الشاة اصغر من الدرهم في سماع اشبه اذا
 وجدت الاضحية عظمها او غير ذلك مما لا يجزي به اضحية فانها ترد لانه اتباع ما جازي لانه
 انها اضحية وذكرها ابن سهل في احكامه **قلت** وكذا حتى اذا وجد بها جارية وباعها بغير
 انه يرد به قبل الدخول ويوجع بقيمة الارش بعد الدخول واختار مع بعض شيوخه ان لا يرد له كذا
 في باطن الخشب **وسئل** عن الدين عن المراه تغذله الغزالة من الحشائ او تغذله مساقا وكنا
 هل يمين ذلك في البيع ام لا **فاجاب** ان بيع مما لا يخفى عليه امره جاز وان بيع من جاهل بظن
 انه ليس كذلك وجب البيان **قلت** هذا من باب خلع الجدي بالردى وتقدم ان ما ذكره
 الا ليسير كمال النعم السمين مع المنديل وانه من ادخال العنق في الاسواق لكن الدوخ فحكه ملدكه

في جوابه **مسائل** **الشرع** **ووقت** **بيع** **بائنا** **دور** **والمسألة**
 الضميمة له حقيقة لغة وشرعا وحكم فالاول ما خذ من ان كل من كان له مال من الذهب والفضة
 الامور عليها واختلف فيها وصرح الذهب والفضة فلم يرد عن باخرى وقد يكون من الذهب الزكي لا من
 الصوت فجميع اصوات الدنانير والدرهم والدينار وكلها وزنها وبعدها اهل العبارات بلقصو
 وفي الحديث انه يبي الى مستوى اسمع منه صريحا لا كلام وقد يكون من الذهب والفضة واما
 احد المقاسية قوله عليه السلام لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا ولا ربا ولا خلا قاله عياض وحقيقته
 شها قال شيخنا الامام ابو يعقوب الذهب بالفضة او احدى ما يقبض لقوله لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا
 مقفوس واصل الاطلاق في هذه العرف الحقيقية وهو هو الشرع واوال اهل العلم فيه الجواز لقول
 القرآن واتخاها ران وقسم في العينة كره ما ذكره المالكية الا ان ابن رشد وقيل ما هو وعرف اصبح
 يحكمه ان لا يستعمل احد ارضية ولا النواذر عن مالك الصراف من الباعة احب الى من الصيارفة
 لانه من الابواب الصليقة وقد من سأل فيها من الوقوف في الربا قال تعالى واحل الله البيع وحرم الربا
 وهو داخل تحت عموم الاول وينسأ له التخليع عاليا لعسر القفظة والتميز في ذلك وتقدم الخلاف
 في الربا المذكور في الآية ما هو وفيه تسليم عن عياض بن الصامت قال سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر
 بالتمر والماعز بالماعز الا سوا بسوا عينا بعين فمن زاد واستزاد فقد اربا وفي طريق اخر لما ذكر
 الاصناف المذكورة قال سوا بسوا ايد ايد فاذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم ومن
 طريق اخر اذا زاد الذهب بالذهب او عينا بالفضة بالفضة او عينا بالبر بالبر او عينا
 مد كمدى والشعير بالشعير مد كمدى والتمر بالتمر مد كمدى والماعز بالماعز مد كمدى
 فمن زاد واستزاد فقد اربا ولا بأس ببيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والتمر بالتمر
 النسيئة فلا ولا بأس ببيع البر بالشعير والشعير بالتمر ما يورى موقوف وزاد **مسئل** من طريق
 شعير ولا يبيعوا منها شيئا عينا بغير عبد الحق ولا بعض الطرق الربيب بالزبيب والسمي
 بالسمي والزبيب بالزبيب لكن في اسماحه ضعيف وهو رسول وخرج ابو داود ومن طريق سماع ابن
 عفا بن عمر قال قال رسول الله ابيع الامل بالبيع فابيع بالدرهم والدرهم بالدرهم وبيع
 بالدرهم واحدا بالاناء اخذته من عنده والسمي هذه عن هذه قال عليه السلام لا بأس ان
 تاخذها بغيره بغيره ما لم يفرقا ويبيعها شيئا وذكر الشئ من طريقه عن ابن عمر وفيه ادان
 صاحبان ولا تغاروه وبينك نفس وسماك وتمة تحكي في معزين وغيره وتكلم في بعض
 المسئلة في الاحكام ابن بونين عن بعض البغداديين قد ورد النص وانعزالا عما عدا ذلك
 المتفاضلة في الجنس الواحد فيما ذكره الحديث **مسئل** قوله عليه السلام لا يبيعوا الدينار بالدينار
 والدرهم بالدرهم وفي بعض الطرق ولا يشتروا بعضها على بعض وعن ابن عمر الدينار بالدينار
 والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم ما لا يكره وما روي عن ابن عباس قد
 ثبت رجوعه عنه وفيما ذكرناه كفاية **وسئل** السور في عجزه في الدرهم الفضة بالبر والبر

اذ لم يتوجه الطلب جفيدة وانما اخبر بعد الاجل اجماعا ثانيا فالقيمة يوم حلا الاجل الاول وسواء كان الاول
القيمة يوم الحكم وفيه احكام التوريث التي انتفعت سكتها من الدين والصدقات واجاب القضاة
عما اذا قدمت الساعة وانتهى من اجل وصارت غير ما وصار الامر على خلاف ما دخل عليه
فعليه قيمتها يوم دفعها اليه من السكة الموحدة الا ان وقع اضطراب فيها المتقدمون والمتأخرون
والا وما ذكرنا من ذلك وقع ذلك ثانيا **باب** في ما اذا كان من هذا
المعنى ويؤمن سلة درهم فلوسا او يقرض بالبلاد المشرقية ثم حاكم القرض الى بلاد المغرب
فوقع الحكم بانه يقرض قيمتها ببلدها يوم الحكم وهذا هو تقدم لان يوشى الى حفض وظاهر
المدونة في الروم وعلى القول الاخر بقرض قيمتها يوم قدمت وقطعت وتكون حينئذ قطعت
يوم حرجه من البلد الذي هي جارية فيه اذا ما وقت قطعا وقدمها وقت مسلة
وهو انه يقرضها لوصول السكة والفلوس في تلك البلاد وقت الفلوس انه يعطى قيمة
الفلوس والد درهم المقترض في تلك البلاد يوم الحكم ذهبيا وسبعا اخوي وهو انه يثبت
بما طهر من كان من عند اهل بولس وكان يقرضه عليها بالاسكندرية فوقع الحكم عليه مدفع
فيتم بالاسكندرية ويثبت بولس في الطريق الى الاسكندرية عن قرب بر او نحو ولو لم يثبت الطريق
لم يقض الا بثلثها بالاسكندرية ولو ما حكم ابن رشد فيمن سلف طعاما لاسير في بلاد الحرب او
في بلد المسلمين ثم اخذها منه او تعدد او تعدد الوصول اليها بقيت بقيتها في ذلك البلد يوم
الحكم ياخذ به ابن وحده وقيل لا يقضى الا بثلثها في ذلك البلد الا ان يتفقا على شئ يجوز وكذا
لو دفعه في قرية الاسير ويحرق على خلاف هل هو اسير ملك او قرض واما لو كان الكنان جرافا
او الطعام لم يقض بقض الا بثلثه يوم العدا والله اعلم باخذها حبت وحده **باب**
المازري عن جلود الذهب التي تعد وتعد هل يجوز بيعها بذهب مسكوكا نقدا او بفضة
الى اجل وعن الدنانير المصفاة المسماة بالرومية وفي الرومية دنانير يسمونها ولوانيه
وسوسية هل يجوز بيعها بالرومية والرومية مسماة مثلا نقدا الفكة ما فيها من الذهب وكذا
يتبع على مذهب ابن القاسم في غير الحلي المذكور في كتاب الصرف هل يعتبر الاقل قيمة
او وزنا **باب** بانه ينظر في العزل فاذا كان اذا اخرج من حرج بذهب الذهب الخالص
المعطوس المعاصرة او لا يخرج منه ذهب فالاول يصور فيه جميع احكام من باه لا يباع بذهب
متفاضلا ولا بفضة نسية ويجوز احكام المراهمة والصرف وهذا يصور فيما عدا بالعرف
واما القسم الثاني كالسمنطور وشبهه فقد تردد فيه القول هل يسلط جميع احكام الروايات
بميزه او فيه حكم الريان فيه جزء من الذهب حاصل وهذا الاحوط لقوله عليه السلام وفي
تشقوا بعضها على بعض وهذا السمي فحيا ولقوله عذروا الريا والريبة واما ما ذكرت من امسا
السكن المقتوشة فعلى القول بعدم جواز بيع الحلي المركب من ذهب وفضة ياخذها فلائذ
في منع هذا او اما الحلي بفضة بانه يحجر ما هنا على معنى الفل الذي هو الثابت فادى وقد
لا يلزم هذا فان بعض السكك ظاهرها ذهب وباطنها لاطال لثمتها ولا ينعنه فيستأثر منها

هذا هو تقدم لان يوشى الى حفض وظاهر
المدونة في الروم وعلى القول الاخر بقرض قيمتها يوم قدمت وقطعت وتكون حينئذ قطعت
يوم حرجه من البلد الذي هي جارية فيه اذا ما وقت قطعا وقدمها وقت مسلة
وهو انه يقرضها لوصول السكة والفلوس في تلك البلاد وقت الفلوس انه يعطى قيمة
الفلوس والد درهم المقترض في تلك البلاد يوم الحكم ذهبيا وسبعا اخوي وهو انه يثبت
بما طهر من كان من عند اهل بولس وكان يقرضه عليها بالاسكندرية فوقع الحكم عليه مدفع
فيتم بالاسكندرية ويثبت بولس في الطريق الى الاسكندرية عن قرب بر او نحو ولو لم يثبت الطريق
لم يقض الا بثلثها بالاسكندرية ولو ما حكم ابن رشد فيمن سلف طعاما لاسير في بلاد الحرب او
في بلد المسلمين ثم اخذها منه او تعدد او تعدد الوصول اليها بقيت بقيتها في ذلك البلد يوم
الحكم ياخذ به ابن وحده وقيل لا يقضى الا بثلثها في ذلك البلد الا ان يتفقا على شئ يجوز وكذا
لو دفعه في قرية الاسير ويحرق على خلاف هل هو اسير ملك او قرض واما لو كان الكنان جرافا
او الطعام لم يقض بقض الا بثلثه يوم العدا والله اعلم باخذها حبت وحده

واما عيونه من السكك المشغلة على المعادن فيفوق المعدن فيها على الناس الذهب قل او كثر
ويشايرون على شتمها به وهو المقصود وينشون في ذلك المصلحة بنقش في بعض المعاصرة
ولوا بصر وانصروا في الفصل اسير اربعة قنين ان المعين من السكة الخاصة من الذهب ويقال
المدناير بلوكذا ولا يقال دراهم ولو كثرت الفضة بوقد اشير الى هذا لبعض الروايات في مبادلة
معشوش الدرامم بالخالص ولا يقال اربعة اذ لا يدل لما ذكرنا من قولهم
تقدم الكلام في المعشوش في مراطنة وسيرة واما السمنطور فقال ابو حفص هو مسكوك
ما كان فيه من الذهب والفضة فيجوز بيع الذهب منه بذهب والفضة بفضة **باب** وهو
ان يقول المازري قال واما السرج يكون فيه الفضة فلا يجوز بيعه بالفضة كان فضته نجا او
وباع بالذهب والعروض وانما يجوز بيعه بالذهب اذا كان ما فيه من الفضة اقل من صرف
ذخاير وحكم ما في السرج او الخاتم من الفضة حكم الفضة المنفردة في اخرج صرف دينار فيها
مع السرج ولا يجوز ان يباع السرج اذا كان فيه فضة بفضة وان كان محلا بذهب فلا يباع بذهب
الا ان يكون ما فيه من الفضة او الذهب مسكوكا حتى يخرج منه ذهب ولا فضة أصلا فيصير
والثوب الذي فيه علم ذهب من الاعلام التي فيها مذهب بذهب على السمنطور الذي
يصح ان يخرج منه الذهب الذي ما وقع مسكوكا فان كان ما فيه من الذهب دينارا فاكتر فلا
يجوز بيعه بالدرهم لانه يصير صرفا وسما وان كان ليس فيه اذا استخرج دينار فيجوز بيعه بالدرهم
واما بيعه بالذهب فلا يجوز بحاله وهو مشايكة وخلاف الحلي لان الحلي يباع وهذا من السرى
ويام بوزن وخليته ونقال الخواص في حوز اخذ الثوب كذلك مباحا واخرج مما على مسكوك
المسكة الحلي بجميع احكامه وذكر انه لم يخلط في حله السمنطور بل غزله انه لا يباع بما هو فيه
من احكام المعادن وحكي ابن حوز الخلاف فيه وانما الحلية المباحة في السيف والخاتم والصحف
وان كان الثوب من لباس الرجال فلا يجوز بيعه بحاله وبقاله الفضة قال ابو حفص عند كتابه
لانا للنساء عن ابن بكير بن عبد الرحمن بن جهور وهو سرف قل **باب** في عدم الخلاف في الزكاة في الحر
غير السرى وان فيها ثلاثة اقوال فعلى الجواز في السيف في احكامه كلها وعلى المنع في الاثنية
فانهم ذلك **باب** في روى عن الحوالة على الضيافة وكل ما في ايديهم عمودهم على الريا
لان امصاب الاسواق الكنائس والقطاين والزياتين وغيرهم يدعون غلاتهم دراهم الم
وتكونها عليهم يدناير وتحتل بها عليهم من ثيوتون منه وخافون بعض الساجات من الخا
من قول حوالتهم عليهم خشية ان يضيع حقهم عندم تكون اكثرهم فقروا او ضعف الحق عند
عدم من يمنهم من ذلك فاذا انزلت الحوالة عليهم فلابد من الحيلولة من الخا لعمومهم في السرى
المصاب به **باب** في الحوالة على الضيافة المكسبة اموالهم من الريا فانه ان حقق
ان ما يابى بهم كسبه المساكين والصرف في سبيل المحلين في بيع ما يملكون خلافا في المذهب
اذا كانت بالقيمة فيقول يجوز لان ذلك ملك لغيرهم فيصرفهم فيه فيراد ان لا يجوز فيل يجوز
لان الفلوات لم يستحقوا اعيان ما في ايديهم وانما استحقوا قدره خاصة لانه اذا ابداهم

هذا هو تقدم لان يوشى الى حفض وظاهر
المدونة في الروم وعلى القول الاخر بقرض قيمتها يوم قدمت وقطعت وتكون حينئذ قطعت
يوم حرجه من البلد الذي هي جارية فيه اذا ما وقت قطعا وقدمها وقت مسلة
وهو انه يقرضها لوصول السكة والفلوس في تلك البلاد وقت الفلوس انه يعطى قيمة
الفلوس والد درهم المقترض في تلك البلاد يوم الحكم ذهبيا وسبعا اخوي وهو انه يثبت
بما طهر من كان من عند اهل بولس وكان يقرضه عليها بالاسكندرية فوقع الحكم عليه مدفع
فيتم بالاسكندرية ويثبت بولس في الطريق الى الاسكندرية عن قرب بر او نحو ولو لم يثبت الطريق
لم يقض الا بثلثها بالاسكندرية ولو ما حكم ابن رشد فيمن سلف طعاما لاسير في بلاد الحرب او
في بلد المسلمين ثم اخذها منه او تعدد او تعدد الوصول اليها بقيت بقيتها في ذلك البلد يوم
الحكم ياخذ به ابن وحده وقيل لا يقضى الا بثلثها في ذلك البلد الا ان يتفقا على شئ يجوز وكذا
لو دفعه في قرية الاسير ويحرق على خلاف هل هو اسير ملك او قرض واما لو كان الكنان جرافا
او الطعام لم يقض بقض الا بثلثه يوم العدا والله اعلم باخذها حبت وحده

مثله ولا مضمرة على القدر بل على الكمال جبراً كما كان ظاهراً ولا يقدروا على إخطائه والحوالية
عليها جارية على هذا الأصل وهو ما استبرأه من فقههم فهو المحال رجوع على المحال لا في هذا الموضع
وقفت الحوالة على ما صار من عند المحال أولاً فلا ولد دين ثابت ببراءة ذمة المحال إلا أن يغير
من فليس أو فغيره فيكون له دون المحال وهذا هو المقام كما أنه ليس بمسبب في السعة المبرجة
فالمشتركي فيها مقام ولو وقع هذا بغيره لكانت الأقسا والطلب فلا يبرأ المحال بذلك ووقع
في كتاب منها ما يدل على هذه السقوفة بل هذه اللفاظ وأما أن كانت الحوالة على غير دين ثابت
بل على ما في أيدي الصيارفة فلا تقتضي البراءة على الجملة إلا أن يبيع بلفظ يقتضي براءة المحال
والترام استقام الطلب عنده وقتها فيجوز على إبانته ومذكورة في المدونة وغيرها الحوالة على غير
دين ثابت في الذمة والفقهاء فيها يرجع إلى ما قد رآه مما يقتضي البراءة من اللفاظ وعدمها
لغة أو عرفاً أو قواين أو والله أعلم **قلت** ذكر ابن بوشين كتاب محمد بن قيس في
وذكر ما بقي من الربا أن كنتم مؤمنين يقول أن تبني فلكم روس أموالكم في الوارثة عن سادة
فحين أسلم وبقي له دين من ربا فله رأس ماله فقط ابن جبيب هذه الأنكث وما لم يفت فليس فيه
إلا الفسخ قاله مالك وأصحابه ومن لا يدينه وبالأبوة وعلى وجه ولا ينفذ في ماله فليست فيه
به عنه وسيأتي في مسائل الغصب من كلام ابن رشد في ذلك تفصيل أنه إذا اشتبهت بغيره
بيع الخبز خلافاً المشهور منه وإن يبيع جلد الحية والانتفاع به قبل المدام ثلاثة أنواع
الجواز لابن وهب وإقامة ابن رشد من سماع ابن القاسم في صوابه بغيره وقت فيه
فأمره والمنع وهو المعلوم من مذهب ابن القاسم والفرق بين الانتفاع فيجوز والمنع لا يجوز في
القاسم في جامع العتبية لعدم المنع من مذهب المدونة والمنع لابن وهب وابن عبد الحكم الجواز
واختاره غير واحد وعلى المنع إذا وقع في سماع عيسى بن القاسم يفسخ فإن مات دونه لم يفسخ
وإن لم يعرف تصدق به عنه ولو اشتري به غنماً ففقدت كتاب تصديق بالتمن بالبايع
عيسى بن وحيد بالبيعة أو ورائته رده اليه والانتصاف به فإن جاز استحقه خير بين المصدق والمتمن
كما في القطة ابن رشد وقول ابن القاسم يتصدق بالتمن استحقاها وفيما سئل قوله وروايته
جواز الانتفاع بخلود الحية وأمر ابن القاسم بملكها فيما صدقته بغيره بالتمن على غير الانتفاع
بما لا يملكها الرجوع على مباعها بقيمة الانتفاع لها بخاصة بها من المنة لأن الغلة للمالك
لمبائع بالتمن ولو لا بغيره أن بلغت وقول عيسى بن القاسم بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
أن باعها بالتمن البايع قال شيخنا الإمام بعد قوله يتصدق بكل الثمن لاحتمال عدم انتفاع
المبائع بها كما تقدم في استبدال ابن القاسم **قلت** أو أنه لا قيمة على من استعملها
فيما سأل من تصديقه على مية أو ربة بخير أو نحو ولو كان له على أحد القولين في ذلك
وسئل العداوي عن مصححنا ثانياً يأخذ عليه الدرام من الفساد ثم أراد أحد من المؤمنين
فقال لمن أراد ذلك ما تولى قبضه فليلك عونه ورده إلى من أعطاه وما لم يؤول قبضه
ولا انتفعت به فهو على من أخذه فإن لم يوجد ربا به ولا عرفوا أو ليس من ذلك تصديق به

درو

وسئل عن من منعه يوم يبيع شيئاً من ثوبه في ذلك الشيء ما إذا كان موهبة للمعطي الذي
هو عليه قال هو حرام لا يحل لأحد استأجره ولا أكرأه **وسئل** عن من منعه من شيء من هذه
الأموال وحلله أو باعها من غير خوف وليس أصله من رشوة في حكم ولا يجمع على إهله ولا
حلوان كاهن ولا مربي ولا حارة مغن ولا ناجة في ماله يفسخ فيه الضل وأما يفسخ فيما كان من لغيره
أو ربا **قلت** ومن هذه الأشياء القابلة مثلاً بغير الضل من خلال الأمور التي ذكر
لأن عدم الأخذ لما أعطى فيه تمام المفسدة وبإسالة الغصب أن شاء الله سبحانه من هذا المعنى
وسئل الصايغ عن صرفه نائين من صير في فوزنا ودفع دراهمها لصاحب الدنانير
شقيت الدنانير في النقد فتشاور الصير في بيع فضاع دينار فقال الصير في ضمانه
من صاحبه حتى أرفعه من المنقذ وخالفه الآخر **فاجاب** قبضته للمدراهم من صاحبها
قلت هو كمال الأمان واعتدال الميزان الحروي لقبض أحد الندين في فلو حصلت الدراهم مع
الدنانير في المنقذ ثم هلك أحداهما بعد التمام في الوزن كانت خمسة أعتدال الميزان
واستيفاء المحال **وسئل** ما إذا من دفع إلى صرف ديناراً على دراهم فنقدته فضاع
هو ما من يحيى بن عمر معني فقدم طار من يدك أصبح صواب لأنه ما من مئة حين قبضته بغير
مرويع واشتار مقبوضاً وكذا لو عصبه الصرف أو احتسب منه قبل ورثته وسوا أخيهما
أو ما يكتف منه إلا أن يادن له في نقدته فيفسخ بغيره أخيهما فيصاحب في ذلك فلا يفسخ
وإن أحرق ضمن وقال فمن يهدي على رجل ففسد ديناراً أعوم مثله في سكة ووزنه
فإن لم يوجد مثله لردائه ونقصه فومه هل المعروفة بالدراهم وأعطى ذلك دراهم **وسئل**
دفع إلى رجل ديناراً ليقلبه فيجعله بين أسنانه ليعطيه من هو أو يبيع وكذا العادة
في اختيارها الدين جيد واليابس روي أن يثبت أنه عادة فلا ضمان وعن ابن أبي زيد
فحين باع سلعة بدنانير نقصها معلوم ففقدت اليه دنائيراً نقص منها وأراد أن يعطيه
بأرباب النقض فبعضه فلا بأس به وأما الدنانير الوارثة المنقودة فلا يوجب الناقصة
أنها توزن جميعاً فيجمع نقصها في الوزن فلا بأس أن يشاء الله أن يأخذ بنقصها ففقدت
قلت تقدم إذا كان له عقلية دنائير من بيع فافترضه ففقدت له أن يأخذ عن الرجلان
فبعضه أو عرضاً والتمن أن كانت من عرض هل يأخذ ذلك أو يكره في مجلس القضاء والموا
لا يجوز فمما كان له ذلك في الزايد فكذا في الناقص ويكون من باب القضاء والمصرف **وسئل**
الصايغ عن اشتراك سلعة بدنانيرين الأدر من قال للبايع ادفع الدين الدنانيرين
ودع الدين درهمين والجميع حال يفتن المشتري السلعة ودفع الدين درهمين وبقي الدرهمان
عند البايع حتى أخلفت السكة فما الحكم فيها وهل يجوز هذا البيع أم لا وكيف أو كان ديناراً
الآن ثلاثة دراهم وقال المشتري أقبضه البايع **فاجاب** نعم بغير هذا البيع أنه اشتد
منه سلعة ودرهمين بدنانيرين فإن تأخر أحد الندين فقد أحازه غير واحد من أصحابنا
وإبن عبد الحكم لا يوجب تأخرهما ولا تأخير أحدهما في البيع والمية كان يذهب بعض من ذكرنا

في كتابه

في كتابه

طله

ونفذهم حواء اذا اختلكت السكة **قلت** الى مثل قول ابن عبد الحكم ذهب اشهب فيما جاز
عباس بن قول اشهب عليه السلام في قوله ثلثه سوا تقدم النعمان او تاخر او تاخر احد من
السكة ومذهب ابن القاسم فيها ان تقدمت السكة او تاخرت النعمان جاز دون العكس
في رواية اشهب وان تاخر احد الثلاثة تقدم ابن القاسم يجوز وروى ابن عبد الحكم للشيخ مطلقا
في رواية ابو الوفاء ابن القاسم ان تاخرت السكة علم بجواز الوار الا ان تاخرت السكة علم
او لم يثبت اخذها وقول اشهب ان تاخرت السكة معناه الى يوم او يومين ان كانت معينة
او موصوفة الى مثل اجل السك وهو يقضي بعتبة الديار ورامم والمذهب في الكتاب او يقضي
خروج دينار ويحيط الى اخر الدرهم ابن بوش وروى ظاهرها وعليه جرت مسالها ولو وجد
الدرهم او الدرهمين رداءه ففي مال له البدل ولا يفتقر الى صرف وعن ابن وهب فيمن
وخلفه بعض جلسائه واختلفا اذا تقدمت الدراهم وانظرها من ابن بشير وكذا
اذا تقدمت الوبيات والفتات انظرها من المتبقيات وفي المسئلة غير هذا او فيما ذكرها
كناية **وسمى** ابن رشد عن له دناير في ذمة فقضاء طبا مثلها ورواها في ذمة او في
صفة وربما نقصت الدناير او زادت واذا جمعت منها جازت سواء في تقاضي الرباطة
من العبادية **وقال** تقاضي الخلق عن الدناير على ما ذكره لا يجوز لاختلاف الاعراض لغير
مباينة واقضاء الرباطية من العبادية جاز لكون الفضل من جهة واحدة لا العباد
ادوية الورق والصفة او حفص او اقرصة حتى ذهب فلا بأس ان يفضيه مثالا وزنه
ومثال جودة ثبوت دناير لا يجوز ان يبيع من ثبوت ولا يجوز ان يبيع من ثبوت
دناير حليا موصوفا يكون ثبوت كيمي الدناير **قلت** سبب الخلاف في هذا بين
الصياغة والسكة او لا او يغير الصياغة دون السكة فالجواب بان جاز ان يبيع
القاعدة ومن يقول الفضل كالمراطة مجزئ ذلك ولو اختلفا بالجوهر والرداء مع فتاوى
العمر واما تقاضي العبادية من الرباطية او العكس او تقاضي الدين بدينه من الدرهم
المجزئ به منها او العكس وكناية المدونة **وسمى** ابن رشد عن باغ مثل قال
ثمن فوجد مثل ما كان من الوزن هل يأخذه فضلا **جوابا** قد سئل عن ذلك فلو اخذ
مثل ما كان سعة فوجد ينقص فاذا ان ينقص بدينه والنقص فوقع في العبادية خلاف وكذا في
الدرهم انظرها من ابن بوش **وسمى** عن الناصية الخيط منها يساوي اربعة
درهم او خمسة والفضة عليها قيمتها المتقال والاشنان فاراد بيعها بالمتقال والناحية
الدرهم هل يجوز ان لا **جوابا** لا يجوز لان الربعة درهم لا يخصص في الخيط والمتقال
بالفضة بل الاشاعة في الجميع **قلت** وكبيع دينار ودرهم بدينار ودرهم او دينار
وعبد بدينار وعبد او كعبد ومدة بعبد ومدة من غير من العبادية لا يجوز بيعه
الخلي المتقال على المذهب والفضة لا يجوز ان يباع بمقدار ما فيه من الثمن ولا يجوز بيعه
بأحد مما على المشهور وفي رواية المدونة انه يباع بالقدما فيه اذا كان الثلث فادنى واكثر

الشيء

اشبهوا بما يباع بعين الثمن **وسمى** اعلم بصفة الناس من لسان الله خالص ومدة المجرى
غيره على نسبة النصف والربع او اقل او اكثر واغراض الناس مختلفة فمن من يقصد الدخيل
والزينة ومن من يقصد الزينة فقط او خفة الثمن مثل هذا لا يبيعه بالدرهم ام لا
وهل يجوز من اطلته بالدرهم او بالدرهم ام لا ومن اطلته ببعده بدينار ام لا وهل يبيع
من صناعته ام لا وهل يبيع من صناعة الانسان من صناعاته من غير ام لا وهل يبيع من
ذلك لا الخالص ام لا وما يحل لكونه الذي لم يعلم عن اهل المعرفة والطار **وسمى**
صناعة الخلق من الخالص والمشوب بالفضة والصفير والنحاس جاز ولا يبيعه جاز اذا كان منازكا
ذكرت قال تعالى ومن يشتريه فله عليه وكذا القساوة علة للزمان اذا كان يبيع الجواب او
بما غشاه الى ما معه وسبغة بالحروف جاز او موحدا او بالفضة جاز يبيع ابيها بالمواطلة
بالخالصة والعين فلا يجوز اذ بالخالصة دون غيرها ولا يبيع الصاعقة من علة الناس ولا
لا يبيع بغيرها قسا ولا يبيعه ما يبيعه الناس منه فبذلك امور المهم لان الصياغة عوض في قومها
المدير واما الذي يجب كسره فيمنع عليه المبعوث من اعلاه ذهب وداخله صعد او خاسر
فيمنع على هذا المبعوث وهو ما اعلاه ذهب وداخله فضة والعادة الى الناس بغيره واما
المنزج فهو حقا تقدم للجمهور ما فيه من الزجاج **وسمى** عن يده حلي فيه جواهر كيمي
وذهب كذلك فكمه غير موقوف بالجمهور على جواز بيعه بفضة على مذهب المدونة وما عليه
العمل من الخلاف فيه وورد النبي في كراهة الصرف والبيع وتكلم عبد الحق وخلف على مسئلة
الصلي من رد فضة من الطوق عرضا لا يجوز الا في الحد من البسير مثل هو قيد فيها اربعة المولد
عن ابن حبيب حواره في الخلية حلة موحدا بها وتبين عبد الحق كذلك والمطلوب ما عليه
العمال لا ذكر الخلاف **جاء** لا يفتقر الحكم من غيره في مذهب من منع ذلك الا ان يكون مجزئ
ساعة من الختان مما لا يستطيع نوعه الا بافساد صنعة واما الجوهر المنطوق فقط فهو كالمذهب
مع العرف وقوله ابن جوب وفاق لانه فمن ان الجوهر موكب في الخلق وقصوع معه وعلة المنع
خوف طربان الاستحقاق في العرف ومن فلا يمنع الاعدا الضرورة من ثبوت الذهب به كما لا يباع
الخلي فيه الذهب البسير **وسمى** بذهب الاعدا الضرورة فعلة الاماحة الضرورة في نقص الخلق وليس
والسلم المفسر لا يبيعه في الاماحة واما ان الميراث الذهب سركيا ولا منطوقا ولا تارة
وتبين عبد الحق لمسئلة الطوق مبيع على مذهب ابن القاسم لا يبيعه فيه ومن يرى بين الخلق كيف
لا يبيعه فقد اخطأ خطأ لا يثبت هذا القول عن احد اعدا من غير مطلقا او منع كذلك
ولكن اجتمع اعمام بين طوازه عند جماعة من العلماء منهم اشهب وانظر كراهة ما دل له
واما المربوع من ذلك الذهب او الفضة معهما سعة خشية التفاضل بين الذهبين
او الورقين وهو الاظهر في التعليل من جواز دخوله النسيئة ومن طربان الاستحقاق لانه يرد
على بيع اصناف الخلق من الذهب والفضة واجمعوا على انقائه **قلت** لم يجد المخرج الخلق
خلافا اذا كان ثلثة احد الثمنين وثلثا من الجوهر ان يجوز ان يباع بالقدما وحكي ابن بشير

2
5

فيه الخلاف وكذا اذا كان يبيع من المتعددين لا يوصو مباع باقاهما بما هو نافع للجامع او يما
 اقله وصورهما في التبعيات **فيسأل** عن مبيع سبعة دراهم وبيع اخوه معلوم قد دفع اليه
 عشرة دراهم وقالوا قل بالباية **الجواب** انه لا يجوز اخذ دراهم منه الا جز
 معلوم وبقية المشتاك على ما هو عليه لا يجوز فيه صرف **فيسأل** عن مبيع سبعة دراهم فافاد
 اذا اراد اخذه خلا فلا شبهة ان يجوز بيعه في الباطن في راسه لا في الواجب له وهكذا كان
 الامام وشخصا العائدين في بيان فيما يقع في الاسواق من بيعا صيدا دينار ذهب وفضة وكذا
 في الحظيرة للغير وان وقاله يوم قول استنب من الركاة الاولى ثم كان في اخره عودا عني
 الامام بغيره بل يجوز فيما يقع في الاسواق ويقول **مسألة** المدونة انما كان الدينار من قرض
 فلذلك لا يجوز عليه الا محم فله بين الذهب والفضة ونظرون من بيع اسهل لان بعض اشخاصه
 يقول انما يوثق دينار البيع في الزمة احيانا كليا وكان يتقدم لنا الجواب اننا لانفك اهل المد
 كلباية باب المتعاضد لشعور الفرق بينه وبين كونه مضمنا في البيع او قرض **فيسأل** ايضا عن
 بيع سبعة دراهم في دينار او يريه اخذ ببقية دراهم هل يجوز ام لا **فاجاب** يجوز
 اذا كان كله نقدا **فيسأل** ظاهره كان البيع بالدينار وممن نقدا او الى اجل فدل وما يولد على
 ظاهر المدونة في كتاب محمد بن مغيرة اذا كان الى اجل فدل وانما هما كسائل الاجال وكان
 شخص ابو محمد الشيباني رحمه الله يفتي به ويعتقد انه ظاهر هو المذهب وتقدم انية ظاهر
 اصل الاممات ما يتلوه كومي **مسألة** اذا كان لك نصف دينار وراية الاممات دراهم
 فادفع اليك دينار منك ورد اليك نصفه او اعطاه او لا نصفه وقاصص نصفه فذلك
 خارج وفيه كان يفتي بنية اشيا خارجا رحمهم الله وظاهره هذا الجواب ايضا جواز اجتماع الصرف
 والبيع في الدينار الواحد ولو كان الصرف الجار والمشتور انه كيف ما كان البيع في الدينار
 الواحد مع الصرف فمما يريه في كتاب ابن الموار لا يجوز الا ان يكون احدهما او الصرف فاعلموا
 اذا كان البيع والصرف في اكثر من دينار فتمت ثلاثة اقوال المنع مطلقا وعكسه لا شبهة وقد تقدم
 وجوازه اذا كان احدهما تابعا للآخر واختلف في قدر الشايع فيقال اقل من دينار او من
 الصرف او البيع او من المدونة او الدينار من احدهما فاقول هو مذهب ابن جيب وناوله
 بعض القرويين على المدونة ورده ابن بونس وفيه ثلث المصنفات من الجاهلها نافع للمشتري والآخر
 كالدينار يقال عن بعض شيوخنا وهو الرماح فاذا باع له السلعة بخروبة على ان يصرف منه خروبة
 لم يجوز على مذهب المدونة ويجوز فيه بنية الاقوال ولذلك اختلفا ورعاين ولفظان وقد
 اعله في بيع اجتماع البيع والصرف **فيسأل** ايضا عن مبيع سبعة دراهم فافاد
 اربعة دراهم والصرف ستة عشر دراهم ثم بعد ذلك الى اربعة دراهم وقد حال الصرف
 ياخذة مما كان عليه او يما هو عليه **فاجاب** اذا اشتراك منه بذهب فلا يجوز دفع
 دراهم عن جز الا بصرف معلوم وبقية المشتاك على حاله كما كان فاذا اجاه بدرامه ليعضها
 اياه بصرف يوم القضا او يما هو عليه عليه فاجاب **قلت** هذا اخو ما تقدم له في السؤال

هذا هو المذهب
 في البيع والصرف
 في الدينار

هذا هو المذهب
 في البيع والصرف
 في الدينار

هذا هو المذهب
 في البيع والصرف
 في الدينار

التي قالوا **مسألة** عن رجل وبعه منعه من ناس فاعطاه بدينار من درهمين وبعه درهمين وبعه درهمين
 اربعة عشر مثقال فاعطاه بطلب ما يبيع من المثقال فقال المرفق اليوم باثني عشر ونصف المثقال
 اعطاه من نفعه خاصة وقال الآخر درهمين في الحظيرة ذلك **فيسأل** عن رجل احواله بدرامه من
 ذهب والواجب رد الدرهم ويطلبه دينار ولا يجوز فيه بيع المشتاك صرفا اذا كان ناسرا
 ويبقى جز المشتاك كما هو في الثمان في عند القضا على ما هو عليه في المبيع **فيسأل** عن المشهور من
 المذهب ان احواله في الصرف غير جائزة الا ان يبيع في الحضر فقال شخصنا فيها طرق فقال
 المازوني لا يجوز الهبة لانها ما ان يري من دينه مالي فيقال للصبي في ابن بشير والتونسي ان يرب
 الحبل قبل القبض فسد والا كرهه الساجي ان يحال على الدرهم من يبيعها ثم فارقته ولم يقبضها
 الحجازي فان قضاه قبل فراقه للضاوفة له فقال محمد بن عبد الله بن القاسم لا يجوز فيه ولو ادا
 بغيره الدرهم وروي زيد بن بشير عن ابن وهب انما يبيع حتى يفاوفا
 قبل قبض الحبل ما للدرهم ثبت دين الحبل عليه في عقد الصرف او يبرء وفي النوادر عن
 ابن القاسم من صرف دراهم ثم باعها قبل قبضها جاز ان قبضها ودفعها لمسا عا منه وان
 امر الصرف بدفعها لمجوز ثم ذكر عن محمد بن القاسم ان صرفت دينار بعشرين درهما قبضت
 عشرة وامرته بدفع عشرة من مئة من مئة سبعة لم يبيع حتى يقبضها ابن القاسم وكذا في جميعها
 شبه ان لم يمارق حتى قبضها المأمور لم يبيع ولا يقع ان يبيع السبعة قبل الصرف او يبرء
 في المدونة ان كان ذلك على رجل دراهم حاله فقبضها من رجل دينار نقدا لم يملك ذلك
 الا ان يقبض منه الدينار وينفقه غويما للدرهم فكم بهما سبعة لا نه صرف وبيع الدينار
 يجوز بغيره نقدا فاذا بيع بغيره الا بدينار من قبضه **مسألة** صور هذه المسئلة شخصنا
 نقول ان الحجاب والصرف في الدومة والحقائق ثلاثة الصرف في الدومة وفيه مذهب ومن
 مازا الدومة المسئلة المشهورة في ثلثة اقوال والصرف على الزمة وهو اذ وقع الصلح
 في احد الطرفين او فيهما وحكما بين الحجاب وجعل ابن عبد السلام بعضها مكررا وانظر
 والمشهور في الحوالة انها مستثناة من الدين بالدين فلا يجوز في هذا الباب الاما يوجب للمناجزة
 لعموم الحديث فيها والماجي فكلها من بيعات المتقودا ولا يبقى بين الحبل والحال ببيعة ولا
 يفرق هنا ما تم في طلب المناجزة من الجميع والله اعلم **مسألة** عن باع طعاما مثقالا
 غير ربع مدين وطالبه بصرف الربع ثم استقلا ما يكيل وتناخر قبض صرف الربع وفي
 لوطيه فقال تصرف في المشتاكين ولم يكن عندي ما تدفع وقد حوز الطعام وتعد رده
 فلو يبيع هذا البيع لتأخر الصرف او يرد دينار او يملكه حتى يبيع فيه الصرف **فاجاب**
 ان وقع العقد على اعطاء مثقالين لبرء صرف ربع مثقال فتأخر وجب فساد البيع ورد الطعام
 ويبيعه بثلثي الدين ولا يبيع انما البيع وباخذ بالربع طعاما لوقوعه فاسدا وقد وقع سؤا له
 ايضا **مسألة** عن رجل باع مثقالا غير ربع الى اجل هل يكتبه كذا او يصرفه يوم وقعت فيه
 الصفقة **فاجاب** لا يجوز كتب صرفه وانما يكتب كما وقع اليوم فاذا اجل اخذ صرفه يوم

هذا هو المذهب
 في البيع والصرف
 في الدينار

الفضل **ف** وقع معنا هذا المدونة فمن فوجئت بعت سلعة خمسة دنانير لاسدسا اوريجا
كانت له ثمن اربعة دنانير والباقي اربعة دنانير حتى ياتي الغرض اربع وربع وتدفع اليه الدنيا الى اخرها
وياتي اخر الدنيا وظهر في اخرها على ما هو عليه وحكي ابن بولس عن عن الدنيا عليه من سوال ابن و
ما كان يبيع الثوب بدنانير لاسدسا وربع وقال هذا ما يدرك كما يقضيه وراه من العذر
حق بين ما يعطيه قال وان شرط عليه ان يعطيه دراهم يعرف الناس فانه هذا الشرع
تريد وتضمن ابن وربع ما كان فاجازه وحكي عن ابن محمد انه قال الذي يجب اذا باع
سلعة بدنانير لاسدسا ان يبيع وقع خمسة اسدس فان تشا فاما فحق على المبيع خمسة اسدس
دراهم لان يوم القضا وعلى هذا مدار الكلام في هذا الاصل اما ذكر من اختلاف في قوله ما لا
قلت واعرف الحق في هذا انه محذور ان يعطيه من فيها وتخرج دينار ليشترك في ثمنه
الاجر او هذا في بلد ليس فيه تلك الاجرة واما اليوم فيض في الاجرة والوجود ما يملك يوجد
مثل نصف خروبة فيجري على ما تقدم **و** سئل عن رجل اشترى ثوبا فباعه فباعه فباعه فباعه
لمد يان ارباعا وثلاثا كل ثمن جز فاجزه بمصر فانه حذو ما رايت فيما وقع فيه من الخلاف
عند محمد وغيره **ف** اجاب ان شرط عليه من جز عند الاجل وان سماه لجز با تفاق وان
يسمى المصروف وسكت فالقولان في هذا ان يقوم الاختلاف من العتية سبب الخلاف ان الجز
ثبت له من الدنيا وذهبا باخذه بمصرف يوم القضا فمضى لعدم بيعه من الدنيا فجز اجاره
فبا عتيا وما يتبع في الذمة ومن منع فبا عتيا وما يوجب الحكم فبا عتيا لمصرف ولا ظهر عدم
الجواز وكان الورث عليه الثلاث مخرجة فاراد ليجوز يار منها يجري على هذا الخلاف فقلت
الا ان يدخل اربعة اعلى المصروف في كل جز وان كان كذا فيجوز ويكون المعامل بالفضة لا بالذ
وومنص عليه او اخر من المدونة والله اعلم **و** سئل ابن ابي زيد عن رجل اشترى ثوبا
فباعه على نصف دينار لكل سنة وربع مقدم وربع على حال معلوم فباعه الرجل برباى ذهب
اخذه وربع ما اتاه به درهم على حساب وربع وربع اياه ببيع درهم عليه بعضها ولم يكن
في اصل الاجارة ذكر ذهب من فضة فقال الاجارة انعقدت من ذهب فاحال منها لجز
اخذه الدرهم فيه وما لم يحل لجز اخذه درهم فيه واما اخذه بعض الدرهم والصبر ببعضها
فلجوز على حاله **و** سئل عن اكلوى قاعة دار بمكان جات ذرة ابطية فقال المذكور
يعطيه من حساب سنة وسبعين للشغال وقال الآخر بل من سوم اشين وسبعين **ف** اجاب
الواجب عليه في الثمان حبا تسع المشغالة قلت لعلماء كانت اجرة الدنانير غالبا عند
اشين وسبعين ولو كان الغالب عليه الثاقل لكان عليه تلك السنة من اجزائه العائنة
و سئل عن رجل اشترى ثوبا بدينار درهم وتقا بمائة وقع الاختلاف في نقصه درهم وعدم
نقصه هل المبيع في الجامع **ف** اجاب المبيع في هذه في الجامع لا يرد يودي الى نقص المصروف
قلت حكي ابن بولس في كتاب الشهادات من رواية ابن القاسم من كتاب ابن سمويه والعتية
والموارية فمن باع ثوبا بدينار عليه يعيب فادعى انه يدين له فانه فادعى عليه عند الخبر قاله

هذا هو الحق في هذا المدونة

فقول

163

فقول لا يستقل عند المبيع المدونة وربع دينار وعشرا صبح ان كان ثمن ثوبان الحق اكثر من دينار
لم يجلد الا في الجامع وانكوه بعض القويين وقال ان كان الثوب فاما ما ان يطلب جميع ثمنه
يجب ان لا يسطر فيه الى قيمة العيب وانما كان فطر على قيمة العيب فان كان ربع دينار حكمة في المبيع
والخروج الى ان يكون اكثر من ربع دينار وفي المهرية ايضا اذا كان لرجل ربع دينار على رجل
دخل او لرجل على رجل لم يخلط في المبيع الجامع وانما كان ربع دينار ولا يساير القابل في شئ
مطلقا وفي كتاب ابن سمويه عن رواية ابن القاسم اذا كان على جماعة ذكوى وربع دينار لم ار ان
تختلفوا عن المبيع وفي كتاب القطع في السرقه ما يختلف بعض هذا الكلام قاله ابنه اذا سرق
جماعة ما تعلقا وبواية اخراجه من الحوزة فله قطعوا كلام وان لم تكن قيمته الاثلاثين درهم فالتهم
ومن سرق عتقا فقيمة ثلاثة دراهم وهو رجلين قطع وكان يتقدم لنا ان المبيع هذا ليس
في نفسه فاذا كان نصيبا قطع ولا يبيع المالك في خلاف المصروف المذكور في المقصود اعتبار
المالكين وان كان ذكوى واحد من شئ اصله يدينها او يدين **و** سئل ابو عمران عن
الرجل يشترى من الفيرا خروبة ويرد عليه باقية هذا لمصر فانه سرقه ثم يشترى منه ما اراد
بغير الفيرا فمكانه واما ما سرقه فانه علم انه سرقه فانه سرقه فانه سرقه فانه سرقه فانه سرقه
جزءه من سلق او كرات فاذا احازها فيطلب في الزيادة هل يطلب له جميع ما كان **ف** اجاب
اختلف في الشرع والخروبة ورد اليه فاجازه اشبه وكذا الشراسته وقت الصدق بالقبول
واما طلب الزيادة بعد الحيازة فليس حرام ونكوه خفية اذ لا تقسه بالسؤال وسئل
مالك عنه هو هل سرب المسدلة فعاد لا السعي عن ابن ابي زيد قال كان يبعثني ابن
ادكت طالس بين يدية بالدرهم فاحد منه خروبة سلعة وباية الدرهم حرار ب قلت
في المدونة ان يبعث درهما فاحدت صفته فلوسا وبعثه فصفه او اشترى بصفه او
بثلثه طعاما واخذت بباقي فصفه حاز وان اخذت بثلثه طعاما وبباقي فصفه فمضى فمضى
صاحب الامر المهم الكراهة على التزوية ومبي الامهات لا يجوز **و** سئل لم كرهه اذا كان الفضة
التر من الطعام وجوز ان كان الطعام اكثر قال لان المراد الطعام لا الفضة فوجبت السؤال
وبالاجاب المنع واخبرهما بن يزيد كالبير اذ يذهب اشبه الى الجواز مطلقا ونفى في الامر
المهم عنه حوازمه لانه الارباع ونفى المازني وابن بولس وسحنون المنع مطلقا واخذ من
ثوم لفظ المدونة لا يجوز لفة مع احد مما او مع كل منهما سلعة ولو كانت الفضة سبعا
عباس خفته اشبه في الاكثر واخراجه المدونة ان يلحق بكسر الدرهم سلعة وباقية درهم
صغارا ومنع ذلك في لفة فلوسا وصفه فصفه ووافقه عليهما القاضي في الموزنة وانه
في العتية اذا اخذ نصفه طعاما ونصفه درهم صغيرا قال مالك وكنا كرهه وحنيفة في هذا
العرف اشبه كذا مالك بكوهه في القليل وكنا كرهه وحنيفة في هذا لان الناس
لا يطلبون فيه مرقا وصفه اشبه في يد في الفلوس واجازه في يد في الدرهم الصغار ولا
فرق وعن بعض الشيوخ ولو كان المالك على اليد المعاملة سلخا وربع والدرهم الصغار

كما لو كان قد عجز عن كونه محلا له ومقطوعه لم يجز الردية الكسوة ولا الفيل اذ لا ضرورة ولا حاجة
 في هذا كما ان الجوز قد اكله لا يجوز ان يرد في القاسم من اذ لا ضرورة فيه انما يجوز في القاسم من درهم البيع كما
 يجوز في اصله ولا يجوز في الردية من القاسم كاصله وعن بعضهم ولو كان الذي يرجع عليه فصة
 غير مسكوكة لم يجز في سماع عيسى بن القاسم ان يباع سلعة بثلاثة دراهم ثم ذهب فلانها درهم
 فلا يشر ان يخذ ثلثه فصة ولو اخذ منه ثلثه فصة ففصل ثلثي وثلث درهم دون كمال لم
 يجز ولو في المجلس ابن رشد القياس عدم جواز رد البيع والسلفه واستحقاق البيع لا يرد
 فاهم لا يجوز قال شيخنا الامام طه هو السماع واحد ثلثه فصة وعدم تعيينه ابن رشد جواز
 غير مسكوكة كما تقدم لا بن يونس قال ابن يونس وهذا في رد فيه الدرهم الكبار خاصة او الصغار
 او الكمار ولا يكون عند المشتري الادوية ليرافا ولا ما يرد فيه الغالب الخراب ثم
 اخذوا ما تقدم وزاد ولودفع درهمين خراب فخذ ثلثه طعاما وما فيه خراب ليرافا فخذ
 من درهمين وكان شيخنا ابو محمد الشيباني حكى طريقين عن شيخ ابن جماعة احد مما ان في كونه من
 بيع قولين ولا خلاف في القوم وفي بعضها ثلثها الموقوف باني البيع والقوم قال شيخنا الامام
 فشرط الرد على المشتري ومقتضا عليه كونه في درهم كمال الثمن وسكة للمردود وعدم زيادته
 على النصف وحضور البائع وتأخيره عن البيع وهذا جوزه والبيع كالصرف قلت واستحب
 بعضهم وان السلعة المأخوذة ان كان البائع منها خشيته ان يخذ منها ثلثا وما اخذ من
 الصرف المشتري يجوز الردية الدرهم على القول بجوازه متى ما فيه شروط ان يكون في الدرهم
 الواحد مسكوكين والسكة واحدة ومعروية الوزن وان يكونا من بيع وما فيه معناه من الجاه
 والكر والمردود النصف فادوية والمساخرة فيها وان يكون في بلد ليس فيه خراب ولا
 فلو في ولا ارباع فان اشترى بثمن درهم ورد عليه البائع في اطاره ليجوز رد له على قول ابن
 شهاب امر ابو محمد رصاح سالت ابا القاسم بن زائيف فقال يجوز على القول بجواز البديل
 وسالت الموساي فقال لا يجوز وعلى القول بجواز البديل اذ ليس في الصرف اقل من واحدة وهو
 الشاخير وفي هذه على التفاضل ايضا فلا يفتي عنه التفاضل الا في باب الجواز وما فيه
 العاخير فلا يفتي لان العلة واختاره ابو صالح واختلف في ان يفتي في اقل من واحدة بالاجزائ
 ان يعطى دينار فليأخذ نصفين او درهمين بدينارين فاجازه ابن القاسم ودورن كبر
 الناقض بالوزن على وجه المعروف وكوهه ماله قال ذلك فبين اخذ دينار على اربعة عشر
 في اطاره في الموازية من اشترى سلعة بثلاثين دينار فاعطى دينارين بدينارين عليه الثلث في رجا
 من قوشا فذكره ماله قال شيخنا الامام نقل بعضهم جواز الردية في الدينار والاعرفه وذكر
 عن بعض عدوله بلدنا المدريين فتواه به فبعت اليه القامحي بن عبد السلام او اساه
 فساله عما نقله عنه لئلا يفتي في رد ما كان في قوشا به و**مسألة** ان يرد في الدينار ثلثه
مسألة ان يرد في الدينار ثلثه **مسألة** ان يرد في الدينار ثلثه **مسألة** ان يرد في الدينار ثلثه
 اللهم ما تقدم من **مسألة** المدراطة فقال في بيع الدرهم بدينارين دون مواطلة جاز وان احتمل

ان يكون

ان يكون بينهما تفاضل في الوزن اذ الغالب السواوي وفي العتق من رواية الشيخ في يوم باعوا
 رقيقا بينهم بدرهم فيها الناقص والوزن وانتموه عليه جاز وان لا يكون بذلك ما
 قال المولى في هذه من كل واحد الفضل الذي ايسر واعلى ان كل من فضل عليه بالوزن هذا
 مع تحقق النقصان والفقير امان الدرهم التميز لمعلوم والتفاضل بمجمل **مسألة** هذا
 خلا ما تقدم في الشروط انما يكونا معا في الوزن وقال ابن رشد جاز وان كان التفاضل في
 السكة لا يفتي في المماثلة ولو حال في الرد وكذا اقل من درهم لا يجوز رد النصف ناقصا الا ان يعلم نقصه
 بالصيغة ووقعت مسألة سالت عنها اشياها فاحتلفوا فيها وهو ان التفاضل في ربيع
 ماله درهم عدد درهمين والدرهم والاقصاف والارباع لا يفتي في السكك وليس بها في المقار
 ولكنها صارت اجزاء في محمولة الدرهم ولها يبيع الرد فيها فسال عنها شيخنا العنبري
 فبعت وكذا ابن جماعة ولم يجز على المواز للمردود لعدم قوتي من سبعة بدلت
 شيخنا ابن حديد فقال على ما قاله في الاموال درهم هو جاز وسالت عنها شيخنا الامام فقال
 ان اضطر الانسان في حاله والا فلا قال تعالى من يبي الله فخذ له فخذها ففصل فيها اذا وقع
 الاصل في هذه اوعت وغلبت في المماثلة في الوزن والتفاوت في الطيب والرداء والنفاق
 واحد هذه الاقوال الثلاثة والصور فتوى شيخنا الفقيه الامام لان اصل هذا الباب في
 حوازه للمردود في وجبت ابيع الحكم والا فلا قال فان وجد احد الغير المدين رديا قبل
 الموقوف والطول ابدله وذا الدرهم ومن ما يعرف لا يجوز ان يرد فيه صاحبه فيه رده مع
 الطيب او مثله واخذه رده او مثله وكذا لو كان معه بيع وساقضاه فيجوز ان يرد فيه بالرد
 وجاز ذلك يشترط ان يرد ما اراد وجزان ياخذ منه غير المدين اذا سخر في المورد
 واجاز في الواجب ان يرد في الدينار وان لم يقبضه اذ ثبت البيع ورجعه ورجعه والده
 عندئذ **مسألة** قوله ان يرد به ما شأنا هو السلم الثانية ان لا ياخذ منه
 النصف القاسم فيه فعلى هذا الا ياخذ منه الغير المدين حتى يبيع الرد وعلى ما في الصرف اذا
 ثبت البيع ياخذ به ما شأنا في ثبوت الحكم وفي رد الشهادة وقيل بتوافيقها على رد حكم
 ذلك ابن يونس وغيره في غير هذه عليه قال فان لم يرد فيه في رده فبطلت حلفا لبيع ما
 لعله في رده **مسألة** بريد وبريد وما اعطيه الاجرة على كماله في الوكالات وان
 نكل حلفه الا على البت ان يرد فيه ويعد فيه ما تقدم اذا صدق ولو كان الرد فيجوز رده
 بعين الناس جواز الطيب ابدله صاحبه فلا بأس به مثال ان يكون به عيب يسير بجواره
 فله الناس ويؤقت البعض اذ لا يجب عليه المبدل **مسألة** كالعيب لا يثبت به الرد
 حتى يفتي عليه ولو لم يبيعه فلا يجب عليه قيمته اذ كان ما تصرف فيه العين فلا يثبت له
 قاله ابن سهل وغيره وان كان لا يجوز رده احد فلا يرد لانه يؤول الى الصرف نظيره وان اراد
 ان ياخذ باحد الغير المدين سلعة منه ليجز له ببيع في فصة بعضه بقدر سلعة الى احد
 وكذا لو وجد الغير المردود في البيع رديا واخذ سلعة به من البائع بجوز ذلك ولو اراد

فقد ما في البيع الردي ورد في الفضة يجوز وكذا لو وجد كسيرة فضة ولو كان يبيع الفضة
حاز الرضى به وكذا لو وجد الدرهم وبيع على جميع الوجوه الا فيما يكون فيه القبح او الرعي
الى غير ذلك **قلت** ان يبيعه فاقبل من اخرون او وجد الدرهم او ما ردفه من الفضة
او في الصرط فطسا او صا صا هل ما يبيعه ان اراد او الفضة وظاهر ما في الصرف الاول انه
كنقص المقدار خلاف ظاهر السلم لكن في راس المال السلم وراعي صورة القصر فاشبه الردي اذا
رضي به قال فان اخذ في راطين بدرهم ثم رد واحدا منها فاحد بجمعه سلعة ورد باقية
لمح ولا يملك له رد اكثر من نصف الدرهم وقد روي وكذا لو اخذ بجمعة سلعة ورد ببقية
ثم اخذ بغيرها المودود سلعة ورد باقية فيجوز له الخال لان امره الذي المثل بالاكتر ورد الاقل
قاله السكاكيت قال لان ما خرج من اليد ورجع اليها في الحال لان لم يكن كميالات الاحبال ونظر
الى ما يول اليه الامر وخالفه بعض شيوخنا وقال لا يجوز لانه لو استقط لكان ضمانه منه فصار
كأنه رد في الحلة وتقدم في الشرط ان من شرط الرد عدم التقدم ولو رده اليه بعد الغيبة
عليه واخذ بجمعة سلعة ورد ببقية لم يجز فيما قرب عنه جميعه فان حال الجائز ان تقدم
ويؤخذ من المدونة وكذا لو اخذ منه بدرهم ثم اخذ بجمعة درهم ورد ما بقي في الثانية
لم يجز بالقبول ويجوز ما بعد قال ولو اخذ بعض الدرهم طعاما وترك ببقية عنده يتفق
لما يحتاجه من غير نصين لم يجز لجمالة الماخوذ وان كان في شيء معلوم ويأخذ في وقت
معلوم جاز ولو كان على الخلول جواز السلم الحال لاهل تلك السلعة هذا اذا اعتد عليه ولو
جاء في شيء بعد العقد لم يجز لانه في دين في دين خلاف الاول لانه عقد واحد ولو دفع درهما
ليأخذ بجمعة طعاما او غيره ودفع ذلك وترك ببقية ماله لا يملك الجائز اذا لم يمتنع الباع
ولا شرط ما في العقد كقول مالك في مسألة الدينار اذا ابقى ببقية تنفع به اذا لم يمتنع
ذلك ولا شرطه وفي سماع ابي القاسم فيمن ماله السقاط فيأخذ منه بوجه دينار زينا
ويبيع بمروا ويبيع سويفا ويخلف الربيع البايء عند البايء على غير شيء يأس به ذلك والدرهم
مسألة لا يأس به ومسألة المدونة اذا ابتاع سلعة بدينار فباعه بدينار بعد البيع هذا
دينار استوف منه ثلثه وامسك ثلثا عنده ان تنفع به فلا بأس به اذا صح ذلك ولا يملك
شرط اعطاء البيع ولا عادية ولا ضمان ومثله الدرهم لا يتطوع بالسلفي للبائع بعد تمام
البيع ولو كان في عقده لكان بيعا وسلفا وكذا لو كان عليه بعض الدرهم سلفا دفع اليه
درهما بجمعه فضا وابقى ببقية فجاءه رد ان يبتاع بباقيته ما احببت مبعولا او موحلا ويجوز
ان تدفع درهما او اكثر في شيء معلوم تنفعه منه حالا او موحلا ويجوز النفعة منه وان لم
تقدم له شيئا فاذا اجتمع له درهم او اكثر دفعة اليه وهو اسلم من الذي يقوم ما يفيق لانه
ينبغي ما احتجلا في الاول لا بد ان يكون معلوما فلا يأخذ غيره والا كان يبيع الطعام بباقيته
وكذا لو استرجع بعض الدرهم ويأخذ ببقية لم يجز ان يوجب البيع والامور جاز ولو استرجع
جميع الدرهم جاز ولو كان اقله **قلت** ظاهره جواز الاقالة لغير لفظها وفيه خلاف قال

٢١٥
ولو قبض جميع ما اشترى ثم اخذ بجمعه ما ان كان له اسلا من بيع الطعام بجمعة ولو
مالك فيمن اشترى بدرهم زينا لم يبيعه ما ناه فان اراد ان يبيعها بجمعة او بغيره فمسألة وكذا
بجمعة لم يدخله من بيع الطعام بباقيته حكمة البايء وقاله الشافعي بدرهمين زينا
فقبض بدرهم وقاله من الاخر فلا بأس ان يبيعها **قلت** ظاهره جواز التي قبلها ويوطأ
ما احتج به في مسألة اذا وجد الدرهم منها فضا حاله حال اسرها على المساومة وفيه ضرب
من البيع ولو عقد البيع لم يجز ان يأخذ ما فيه ويدخله بجمعه في باقيته والمتنازع بين
الفقهاء وبين الطعامين وان قبض الطعام دخل ما تقدم من الفساد لا يبيعه في باقية
قال اذا اشترى بجمعة درهم فاقبض ببقية عنده فوضعه رمضان عوض ما لم يفتري لا حول
الامطوي عا عليه خيفة المتع به فيكون بيعا وسلفا **قلت** ويكون طبعه اذا ازيل
يعلم زواله وكذا كل مكمل او موزون ولو وضعه عند اجنبى من جاز او غيره لكان حرا
يقتل للمطبخ فان وقع وفات معنى وطالبه بجمعه احفظه عن شرب ولا يفسد البيع وكذا كل
ما لا يحرف بجمعه من مكمل او موزون فذا حركه فان وقع على الوجه الجائز ثم اخذ بجمعة سلعة
وامضاه له جاز ولا يجوز ان يأخذ بالدرهم ولا بجمعه شيئا من الخدم وان كانت الفضة
تباعا لما فيه من النحاس لا يملك الى المتنازعين ان يفتشوا ويبع الناقص اذا كان لم يجز بحال
الوازنه جائز اذا بينت ثبوت ذلك وهو ما روي ان يفتشه والامم جاز من باب الغش
ظاهره ان كان اخذ بمجمل الحال وقد نص ابن رشد في محله انه مكره خاصة وتقدم
الكلام فيه في بيع الزايف وتقدم بدل الناقص بالوازن على جهة المعروف بشرطه وكذا
الطعام الذي باعوه منه على جهة المعروف جائز ابن جماعة لا يجوز بدل الدرهم الحرام
الناقص بالتمام الوازن ويجوز بدل الجديد بالتمام الوازن ولا يجوز بدل درهم بغيره
ولا بد له في الواجب **قلت** مثال ما يفتل اليوم للسؤال وفي الخلق وعلى من ذهب من جائز
بيع دينار بدينارين والسكة واحدة جواز هذا **قلت** يجوز الناقص بالجديد الوازن وكذا
التمام بالتمام وكذا الدرهمان والثلثة والنقص الستين وقد مر ذلك وقوله لا يجوز
ان يرد في راطين فضا درهم وازن ولا يباعا ناقصا درهم وازن وكذا العكس لا يرد
وازن ناقصا درهم **قلت** في الاول فطر ان كان النقص معلوما ان كان مجهولا فقد تقدم
ووقع **مسألة** من هذا او بوايه كان ضرب درهم جديد وجعل في الصرف في ذلك
وبقيته جبال درهما فلما اختلف الدول رجع الجديد بستة ارباع والدرهم ثلثة ارباع
فاذا اراد الانسان ان يأخذ سلعة بربعين ويقول له رد على ببقية فيرد عليه ربعا فهو
جائز ولو كان على العكس فاحد سلعة بربع ويقول رد على ببقية فيرد عليه ربعين واما
نصفه في الحقيقة وصار الربيع الذكي السلعة يقوم مقام ربعين فاجازه شقنا الغير
لمن يتقبل ويعبر في الحقيقة بعد او منتهى **قلت** القاضي ابو العباس بن محمد بن محمد الله قال
هذا تحليل في رد الاكثر ويؤخذ من هذه المسئلة فاما قوله قال يجوز ان يتسلم القيراطين

[illegible]

فمنه ما كان له من الدنيا ما كان له من الآخرة

حضرت

[illegible]

انظر مع ملحق
في هذا و قد وجد
في هذا و لا يجوز ان
توضعات المسكن

فقط

بالبابس واما جميع اقسامه فيكون من غير ان يكون على الخلاف المذكور
 قال يجوز بيع الاسمين من غير ان يكون مع المصنعة والخمسة والنول المسالوق وماء
 الشعير والديسش المذكور والاطم بالخرار واما المصنعة والقطر من سفي العزل
 والكافور فكلها باعصا ولا يجوز بيع ذلك بل بالخرار المذكور فاد اخرجت الكافور
 بالاعصا جازيها **باب** ولا لو طقت المصنعة في العسل وكذا اولو الشحمة
 في الزيت فلو كانت سقفة فاذا طقت بالعسل هو احرى واما بيع المصنعة والاسفنجية والشمعة
 بعد قلوها بالزيت فقط فكان بيعها في الموايد ان يبيع بعضها ببعض من مضافا لبعض
 والصواب عدم جوازها لتقارب صنعة بعضها من بعض وفي منزلة الشماط مع الحر والحر
 مع الحر اذا لم يكن فيه اثار فانه صنف واحد لا يجوز الاخرى واما عجين سفي العزل فكان
 يتقدم لما فيه خلاف عن الشيوخ فمن راي مطلق الطبخ صنعة منع ومن راي انه ليس
 بصنعة فمعه منع كسلف النول يابس مع اصله والمخلو مع اصله اذا كان قلوه خفيفا واما
 قلوه بيع الديسش بالخرار مضافا لخرار اخر فانه يبيع بعض الفسخ اذا طبع بشم ولا يحتاج اليه
 في بعض الشيوخ بيع البار بالخرار فوجا بركبيج الديسش به والصواب انه اقرب للخرار
 من الحر من المطبوخة واما بيع جميع ذلك باصله فوجا بركبيج الديسش به والصواب انه اقرب للخرار
 ان يشتري بنصف كبير طعاما فيدفع كبيرة ويبرد صغيرين **باب** وسهولة المجلس ان
 بعض المصنفين اجازة قياسا على الردة الدرهم وهو صنعت جواز كسر الخبز دون الدرهم
 وكثرة التصرف في الدرهم دون الخبز **باب** لا يجوز ان يشتري بكنس نصفه مكررا
 ونصفه فطر ياتي ولا ينصفه بالبحر ونصفه فطر ياتي وقد في الاخرش وفطر ياتي وكذا
 سائر المبيعات ما كولات او غيرها كالتعب والتمين والتقل والفجر والزيت والخنا والطفل
 لا يرد في ذلك صغيرة في كبير ويجوز جمع ذلك كله في الصنعة من اشترى سمن او عسلا
 او فاكهة او طعاما على كمال او وزن او عدد ثم اراد اخذ منه في اقل الوزن لم يجز له بيع الطعام
 قبل قبضه فالوزن جاز اخذ غيره منه ان كان من جنسه ففصله ان كان روبا او اجاز
 متفادلا وكذا من غير جنسه مطلقا وكذا الوارد بدل الزبيب يتنا او غيره قبل الوزن لم يجز
 وبعده جازيها **باب** يجوز الشركة والتولية في الطعام اذا دفع له من ثمنه بلس المان وسائر
 او حصر الذي عليه السلم واقر ببقائه في ذمته اذا اشترى من ثمن طعاما ثم اقر
 منه طعاما ولا يجوز المقامه فان دفعه حارده مكانه عند ان القاسم **باب** تعود حة
 مالا فيها **باب** من اشترى بدين حارده عند رجل حاردها من ان ياخذ من الباع طعاما ولا
 يجوز ذلك للبايع ولا من الجبل وقيل ان اخذ البايع من الجبل طعاما على ان ييسر الجبل الدرهم
 لنفسه جاز وان اخذ الجبل لثمنه فقولان **باب** من وكل رجلا على قبض ثمن طعام جاز للكل
 ان ياخذ من الرجل طعاما **باب** اشترى رجل طعاما فطووع اخر به في الثمن للبايع جاز له ان ياخذ
 من المشتري طعاما بكونه ثمن اشترى قبض من ثمنه في ثلثة ارباع ان ياخذ من

قبض عدسا ولو وجد قبض من ثمنه لم يقبض به ولا لو كان من ثمنه
 مطلقا **باب** كان شحنا المصنعة الامام جاز ان ياخذ من ثمنه قطاينة وخوصا اذا اضطر
 الى ذلك وبراها كطبوخة اذا كان يعلم انه لم ياخذ من ثمنه قطاينة وخوصا اذا اضطر
 لكن يبيعه ويشترى به من صنف السلم على ذمته المسلم اليه لا يملك نحوه للمازري **باب** اشترى
 صبيبة كالثلاثة اصوع يد يار على اربعة على الجمل ثلثة اصوع لم يجز وان لم يذكر الزيادة
 جاز **باب** لا يملك معلوم التفصيل فيقول الجمل ثلثة **باب** يبيع في هذه الصبغة كل قدر
 يد يار لم يجز حتى يبيع عددا لا يفرقه **باب** لان من يبيع عجين وهو ما يجهل ما ياخذ منها
 معها لا يجوز بيع قلة لبن على ان يوزن زبدها ويجوز شر اوها معا بغير وزن **باب** لا يملك
 من باب احتفاح الجراف والحجل وقد مر الخلاف فيه لا يجوز ان يشتري شيئا من الطعام
 على ان يكون الجبل لتمامه اذا كان غير معلوم طر على الجبل والارزم **باب** لا يملك
 الخلاف فيما يتعلق ان من جازيها في سبيلين هل يبيع سمنلا ام لا يجوز بيع برمة من غلظ
 يوايد ولا يجوز بيع غلظ يوايد غلظ جازيها **باب** المزانية وجمالة عدد الدلووس ولو
 كانت معدودة جاز وكذا الوطير المتفادلا فيها ولو لم تكن مصنوعة وانظر قول يحيى بن سعيد
 فيما في المدونة وما في ربه ابن ذراح **باب** يبيع نصف قبض من ثمنه سمنلا فاعطاه وراهم
 وقاد اشترى على نظرك لا يجوز وكذا الموقلة له العزيم قف حتى اشترى ذلك ما يصح به
 اشاع قلة عسل موزونة لا يجوز ان ييسر دمنها شيئا بكونه سمنلا ولو لم يتا رقه حتى
 له البايع زنتي منه خمسة ارباع وقامه بالثمن جازيها لم يرد على الثلث فلا يجوز ان كان سمنلا
 جوا فلو شرط البايع نصف او جزا من اجزاها جاز مطلقا ونحوه ما في الرماح ومعا
 في المدونة ويجوز بيع الشاة والسقطة وتحت سمنها ما شاء من الدرهم ويستثنى الارطال
 البيرة مثل الخمسة والسنة واكثر من البيرة والبيرة وكذا ان ساع عسلا ويجوز ان يستثنى
 ارطالا واد والثلث فاقوله في الجراف والمكيل والموزون يجوز سمنلا او من السقطة
 ما شاء من اجزاها ولو بيعت الى اجل لم يجز الا على المقامه والجزا من منها يجوز شرعيا ان الثلث
 وزنا وعلى المقامه لا يجوز **باب** اشترى بدين واط وسمن سمنلا فاعطاه جازيها ولو اشترى
 خلاف ما تقدم **باب** من ثمنه قلة سمن فارد ان يرد عنها قلة زبد جاز ذلك وفيه نظروا **باب**
 لعال النظر ان باب الرطب بالبابس والصواب جوازها ومن باب حسن الاقساء **باب**
 الدوايل **باب** المهرم ان يبعث طعاما على كمال او وزن فلم يقبضه حتى ماله واحال عليه من ثمنه
 ملك ولا يعمل بك ان يمكنه من قبضه ملك اذا جمعته ان سباعه ملك بايده قال قبضه وهو
 اعانة على المعصية ويجوز ذلك ان ثاخذ من غير ممتناع الطعام ملك ما شئت من الطعام
 وغيره ناجزا او جيلة على ثمن طعامك ويشترى الحال من ثمنك فيما حال يكلو بحرم ولتباين
 له ذلك عند الحوالة انه هو يجب لمصنق التصرف عليه وحرف ان يظن انه خير من طعام
 فيصنف طعاما يكون السبب ثم لا ثم عليه ان فعل ولم يعلم وينبغي له التوفيق اذا ظن انه من

اشترى بدين واط وسمن سمنلا فاعطاه جازيها ولو اشترى خلاف ما تقدم

الطعام فلا يفتقر من الطعام طعاما غير المتعارف لزم ان رد الطعام على دافعه ان امكن هو
 بسببه وناحية من الثمن الذي كان له وان نزل رد الطعام على دافعه ان امكن هو بسببه بعث
 الطعام الذي قبضت فيه فبات عند المذنب اخذت الثمن الذي كان له وان نزل رد الطعام
 السبعة مما بقي وان قبضت ثمن الطعام الذي كان له على مستحقه ان امكن ولا تصدق به بعد
 تقدم نحوه في بيع الطعام قبل قبضه ان **س** اخذ ببيع ثوب بطعام الى اجل ولا بأس ان يسلم
 منه مبيع قفيز او اكل او الترتيب **ق** انه يبيع الى مبيع جزوا بقا جز منه وتقدم للعطار نحو
 استثنى طابق من الشاة ولو كانت مسنة لان الطابق عندهم عبارة عن ربحها **وس**
 ابن الحنفية عن رجل دخل داره بدينار ثم وجد له دابة فيه فزوف فاراد ان يبيع المبيع
 كالصنف او يتركه الزوف فقال **س** انما ينقص ما يقابل الزوف وتسمى المرافعة في الطب
 من الجانبين **وس** الصانع هل يجوز بيع البلوط والبطم والنبق والضرب ويقول المفسر
 كل جريروا المنيقاف وما ياكله الاذي من ذلك الملح والارث او شي من الاطعمة غير يربيد فمد
 حكى من اكل كثير من الطيبة اعنى جوارحه وكذا زيت الصر والبطم او شبهه فهو كثر الغرول
فاجاب بالذي ذهب اليه اصحابنا ان كل ما يثبت او يتحد للادم او الثنك او لغيره فهو
 بمنزلة الطعام واختلف في الثمار والابنسون هل هم من مصالحات الطعام او يخرجون لداري
 وليس باختلاف في المنزلة **س** وتكلم على عارضة بذلك في الحزمة تدوبا ومن اخذ من
 الطعام فثانته كالغفل والكروبا وقد قالوا القوطم والخزول لا يجوز بيعه بطعام لاجل وطه
 المسائل اصول منقولة الى بيان بطول جليها **وس** عبد الرحيم عن ابي بصير بن ثابت
 لعقرا المنشير فدفع الورشة ثمانية لوكلم فاشترى بها فتمت معلومة على صرف معلوم
 وقبضها من نفسه لنفسه صرفا ناجزا فلما اراد صرفها بدنانير ليدل ابيها فزول سعرها
 عما اخذت فيه فادار الوكيل الرجوع مما قبضت على الورشة فزعموا انهم دفعوا له بالوكيل
 ليدفعها لرجل يشتري بها صرفا ناجزا وقد اشترى بها من القاضي ودفعها اليه مما بقي عليها
 من الوصية **فاجاب** انما للمساكين الدنانير الموصية لثان فان اشترى الفضة لتؤخذ عن
 الدنانير وحكم بذلك لعدم الدنانير فان الفضة اذا اشترى بها ومكن الوكيل من قبضها فتم
 حتى رخصت ولا يلزم الورشة وان اشترى بها الدنانير الموصية بها على حسب الوصية
 فلخسارة على الورشة **وس** شيخنا الامام عن باع سلعة بدينارين وادخلها في ثوب
 يقضي عند التسليم بالذهب ام لا فان قضى بالذهب فالباع باجل او دينار ريعات او مائة دينار
 البايح ان ياخذ دينار او ثوبا مما يجره المشتري على اخذ تلك الاجزا ام لا فان تراصيا على الغل
 ذهب وفضة هل يجوز ان يزود القيراط من الحديد والخردي من التوفيق هل يجوز ان
 وفي صرف الدنانير البكري بالرحا الخامية مرافعة هل يجوز ان يزود من صرف الدنانير بالرحا
 من سكة من غير مرافعة اعني دار السكة واحلافها هل يجوز ان تصاد الدنانير الحسنة عن
 البكري وبالعكس ام لا **فاجاب** المعنى في ثوبين درهما العرف وعرف اليوم الذهب ما لم

بكر

يكون شرط هو المعنى واذا كان ذهباً فالقول بان من دفع الى دار الامام وسراحيهما على
 اخذ البايح ذهباً وفضة المصنوع من النحاس من ذهب وفضة ووزنه ومويز الدراكة الاولى منها
 مرافعة الدنانير البكري بالاجزا الخمية غير جازي كذا في المرافعة وصفه بذهبته
 بعضه اعلو وبعضه ادنى وطاع بعض مساليم منها العود بمشراطة فحجوز ورد العود
 الحد ودي والجو يدكي في الحد يدكي في بعضه وانقصا الاجزا عن الدنانير القام القام
 حوازه مالم يد انقصا بوزن الاجزا او اجمالاً بوزنها بوزن الاجزا او بوزنها في العود
 وصراف الدنانير بالاجزا حكمة واحدة دون مرافعة انكالا على دار الضرب يجوز قبل اليوم
 او احوالي اليوم لظهور فضل الفضة بالمقطع من موزونات دار الضرب ذهباً وفضة لاجزا
 في غيرهما وانقصا الدنانير البكري عن الحسنة وعكسه جازي **س** فاعلم ان الدنانير
 انما تصنع بالذهب والفضة في الاقصا عن الدنانير لا يجوز الا على قول اشبه الى اخره هو الذي
 افق به شيخنا الغريبي وهو المخاركي على رده المدونة وبصير ان رشتا دنانير البيع كدنانير
 السلف وظاهر المدونة غير موضوع ثم سمعت عن بعض الامام رحمه الله اخبر عنه انه
 افق ما حوازه دنانير البيع ويقول الواقع في المدونة دنانير المدونة فغير مظاهر الصورة
 وقد ورسا ان جميع اجواب الاقصا حكمها واحد واسما كذا من سرح مرافعة البكري ما جازا الخمية
 وكان غير يفتي بالجواز ويقول في كذا رده وليس فيها ما هو اطلب من الاميرى الاعلى مذهب
 من غير مرافعة المعشوش وما ذكر من جواز المردية الجوزية معناه اذا عرف ورفق القيراط
 كما تقدم ولو جعل الوزن من الجانبين وكان التعامل عدوا او من اجزا الجانبين فقد تقدم
 فوان بالبيع والجواز او الخوار مع الحاجة وساد كره من منع اقصا الاجزا اليوم فواضح واحكم
 اذا ما دل به من غير مرافعة **وس** سئل عن القاسم في العتبية مكي مع السلامة من النقص
 غالباً ما ذكره من حواز البكري عن الحسنة في الاقصا لان بعض من ادركناه يقع فيه
 ويقول انه حواز النقص لان البكري اوزن والحسنة الطيب وليس كالعقابه من افراد
 او بعكس لان العتبية افضل وزناً العين واحدة في الصفة بع الدنانير المعنوية اليوم قالوا
 وطبعاً فهو اقصا احد من الاخر ومسال الاقصا شير من المدونة وغير هذا **س** ما
 من له ديناراً من درهمين في الفخاء بدفقات فضالة لا يجوز هذا فاخذها سلعاً فانه يبقى فيه
 سلعاً من مائة **س** المازري عن اشترى ثوباً بدينارين فباعه بدينارين فباعه بدينارين فباعه
 المعنى انك بتمتع معلوم وله اذمة الوارد ديني ثابت فابقي الحاكم المصنف ذمتها والدين على
 الغريب نظراً له فلا يصح فيها المقتضى **س** الاصل اذا بيعت العار والمفاصلة
 لم يملك الشريك للبيع ابقاء الثمن في ذمة المشتري ان كان ماموماً كما ان الاموال انما
 يمتنع على الغريب اذا طله من مستحق طله فلا اخذت هذه المرافعة في الطلب وفي الثمن في
 ذمتها وانما ذلك فانه حسن نظر للغريب وصلاحي لمفلا يحد منه **ق** في عيوب المدونة
 ما دل على القول بان لا يملك الثمن في ذمة المشتري او لا ان يراه الحاكم وماؤه عاض بان يراه

في المرافعة
 في المرافعة
 في المرافعة

في ذمته ان كان ما مضى في الكلام لوطنيا ماضية واخذ الثمن وموجبات للقاصد وظاهرو
المنهيب الحكم في ذلك اذا استلزم موجبات الحكم على الغائب وتقدم نظيره قبل هذا **وسئل**
الخروج عن المياه الجارية في الماء في حوائط الاسواق وذلك
ان القواديس تجري في كل يوم في مدينة فاس في حصة العادة ان البايح يشترط على المشتري
ان يمشي حيا بالثمن رد عليه المبيع فكيف يرى في هذا البيع ان وقع **فاجاب** المياه فيها
كالهيار والارضين وعن ابن القاسم لا يفيها حوائط الاسواق وزاها اشبه بموالة العوض في
جواره الاسواق **وسئل** البايح عن ثمن بيعه ثوبين فاشترى ثوبا واحدا
نفسه ثوبين وقاله هو امر به بذلك او قال لغيره بالموانع القلا في ورضي ما فعلت فواضح
الاخر انك انما **فاجاب** ان انت ما ذكر لم يرض الشرا وحلف الذي كاد على الرضى في
المبيع **وسئل** الخفي في حوزة الروم الاناث للوطي والذكور للخدمة على ما علمت من
كسبهم في هذا الوقت من الاثنيان هم **فاجاب** اخضع على امر من سالت عنه فذكر ان
العزاة يترامون قبل اخذه في قسمهم موافاة فاسدة ولا يفتب بعضهم بعضا في هذا حكم
المبيع القاسد فانما يفتب ببيع صحيح متى ذلك لمن صار له ومنهم من يترك ان بعضهم يفتب
بعضا فعلى هذا لا يفتب شيئا ومن لان الغصب لا يفتب حوائط الاسواق ولا يخرج عن المبد
وفي الوجه الاول محذور كان الحسن **قلت** وشاهد ما فعل اليوم ليلون في غزو القاب
ومن حصل له شيء طاب له فيكون فيه الاما ذكر من اجل الحسن وبعضهم يفتب في جميع ما ظهر
ولا يفتبون في حقهم من الغنمية ويصطفون الحزن فها ايسر القسم الثاني معنى لان
كل ما يفتبون له في الحقوق فهم فيه غصب وما يفتب الحسن او شرطوا عليهم اخذه عند
عزاتهم فهو يفتب لهم في الحسن والاخر يفتب بغيره بالبيع لا معاملة فاسدة وبالله
التوفيق **وسئل** بعض المصريين عن اشترى شجرة من جنان وماله من اشترى اشترى
بصاحب الجنان واشترط المشتري ذلك ان يفتب فاجاب **فاجاب** هذا بشرط يفتب البايح
لا به مجهول لا يفتب في غايته **وسئل** اعز الدين عن اشترى الزيت في ظرفه فبذل في ظرفه مع
الزيت ويستطاع ظرفه وزنا يفتق عليه البايح والمشتري وقد يكون ذلك في الغالب اقل
من وزن الطرف او وزنه لو وزن البايح تيسر المشتري فيما يزيد على ثمنه وزنه هل يجوز
ذلك ام لا والاشترى الطرف ما فيه فاجاب **فاجاب** لا يعلم وزن الطرف ولا في هذا بيع
الجواب اذا كان الطرف متناسبا وراي الزيت من اعلاه او راي اعمود حائضه وعنه البايح
بالمشترى الذي انما عليه لهما اسقاط ما يقابل الطرف مع البيع وان لم يعلم وزن الطرف فليس
سالت عنها شيخنا الامام قلت له ان العادة الجارية في بيع الحمار والمريث والتمر ونحو
ذلك ان يقطعوه بوزن معلوم **فاجاب** انك انما تعلم جازا والا فلا يجوز ان لا يفتق
انها مثل القطع او قال فيجوز وتكون تلك الزيادة للمبيع وما يبيع بطرفه على الوزن فذكر في
فيه خلافا سو كانت من خارج او في انظره وكان شيخنا الامام يقول هذه المسائل هي بيع الخراف

لان المبادى بعد قطع الطرف لا يفتق وزنه والبيع الذي يفتق من المبادى بعد قطع الطرف
نوابه اعلم ووقع في المدة لا يجوز بيع الطير حتى يفتق المبادى الذي يفتق وعنه البايح
نما وقع في العتبية اذا اشترى من جليل ثوبا على ثوبين فبذل في ظرفه مع
بان ثوبين العتبية يرجع الغرر الى عتيب المبيع وما وقع في المدة واجاب **فاجاب** بانه يرجع
الى صفة المبيع بكل حال فيها فالعتيب واجب بان هذا يرجع الى السلم في الصناعات
امكن اعادته اذا فسد فهو جاز وماله من اعادته اذا فسد لم يفتق المبادى من الاول والثوب
من الثاني وفيما ايضا ان قال لا يفتق سكتي دار في سنة بذا في غلط في اللفظ وهو كذا
في صحيح قال شيخنا امام المسئلة ان يقول الآخر قلت وهو مراد هنا واحده اذا فسد
الحقيقة المرحومة والحار الراجح فالحكم له لا انكر البايح في الغد وتحت كونه عتبية
وفيها ثلاثة اقوال انظر هاهنا كتب اصول واستشكل لفظ المسئلة ايعال في المسئلة وبها
فيها انه لا يفتق في المبيع لكنه يفتق هذا **قلت** في يفتق في باب المبيع فقلت والفتق
وهو مفقود في باب الشهادة فاذا قال الشاهد اودى استخ بها وهو الشا وان قال قد
ولا يفتق بها لانه خبر عن ما في وقوله فلفظ في اللفظ قال شيخنا انما يفتق في اختلاف اللفظ اذا
معناه مثل ايعال ديارا مثله الى اجل واسا لك ديارا الى اجل لان الفرض يفتق في
او المثل في خلاف البيع وهذا مما يكون منه الزيادة النسبية واما لا يفتق في ثوبين فمسئلة
ففيه قولان فاما ما اذا اختلف المعنى باختلاف اللفظين كصورة الكتاب فهو جاز
قلت يفتق هذا باساقك على نصف الثمرة واستاجر لك على نصفه واشارك في الخبز
على الحسن واستاجر لك الحسن فله اخذت المنة وافق المعنى ونزل بوعمران في الاول وان
رشد في الثاني على البيع **من كتاب الموازنة وعنه من تفسير البيوع**
عياض البيوع باعتبار صورها في اربعة بيع مساومة وبيع مساوية وبيع مزاوية وبيع مزاوية
وسمى استسالة واستسالة واحسنها بيع المساومة ويحكمه الدلالة من وجهان احدهما
ان يكون عند المشتري قديمة ولا يدخلها في السوق يركبها طرية مجلوبة وهو المسمى بالبيع
فتمت شيوخنا واطلق ابن حجر زانه دلسة وعنه الداودي من ضاله فدا وبها ومنه كراهة
ان يباع في التركة بل ليس منها وفي رواية عيسى عن ابن القاسم في الموقف يفتق في طرف الميسر
ويخلطه بالباقي في يفتق البائع الرد وعن مالك مثله اذا اخلط سلعة بغيره فبذلها محذور وكذا
اذا اخلط ثوبين ثوبا طرية والثالث كتم العيب فيها مما لو علم المشتري لم يفتقها به او يد
التمن وسبع المزاوية وهو عرق السلعة في السوق لمن يريدها ويوجا بغيره كافي العلم وكوه
بعضهم وراه من سوم الرجل على سوم اخيه وهذا عند الكافة انما يكون عند التراضي والاتفاق
في اخذ الوضوء المستد مان والثالث وهو الفحص وهو ان يجعل بايها من يريدها وقد
قبل هذا ويلزم في المزاوية لمن وقعت عليه فان اعطى رجلا عطا واحدا اشترى كافيها على من
ابن القاسم في العتبية وفيه في الاول ولا ياخذها الثاني الا بزيادة وهو قول عيسى فان اعطيا

ومى بانيه وبيع ما سقا دهباً ساع وبي له ما عقه وما نقد فيجوز ان يبيع
 على ما عقه ويأخذ منه صرقة بغيره وقد اوباه من نقال ذهبا وصرف المسقف النر
 اواى كاد ذهبا جاوره باناً زكياً بغيره ربحاً قد يبيع عن ذلك ديناراً لانه الصوف ثوبان
 بعشرين درهماً على المروحة فيجوز ان يعطاه ديناراً عشرين سنة الصوف وبياحه
 ما ربحه وراعى تمام المروحة ومن شرطها من الزم فداية قد لا تكله طير مكره منه **ف**
 لم يبق فيه الا طول المدد وقد تقدم انه عيش يرد في المروحة فان باين فالصور كلها جارية
 كما قال لانه ابتداء بيع فيصرف فيه كيف شا اباين ولا يرد عليه ذلك صرف ولا عيش ما لا يرد
 منها ولا ذهب وفضة بذهب لان الواجب في الصفقة السلعة وما اقتضا عليه من الثمن
 فيها والله اعلم **وس** ان يبيع سلعته بثمنك وزم دورها ثم رد السلعة على طر
 الد وبيع الثمن بغيره فارد ان يبيع سلعته فقال لا يبيع الا على العدة الثانية مراعاة **ف**
 لان الاقالة على الاسقاط يبيع فيبيع عليه مائة على مائة المدونة لانها حل فلا يبيع
 على الثانية حتى يبيى لانه اكثر من الاول **وس** الرماح عن اشترى سلعاً واصطفاها
 عملاً حاز ان يبيع سلعته اذ ابيى ما عمل بيده وما دى عليه اجر او بيان الفايدي في المروحة
 اضوب لانه طم واما السمسرة فان اشترى منها البائع على المبلغ او كانت عليه بالمدونة فلا
 يلزمه البيان وان لم يكن عليه وبتدفع ثمنها فليبين ويذكر ما دى له للبائع تفصيله وان اقبل
 ان درهم الفايدي للبائع فتمد كرمه المروحة وان سقط عن المشتري لجه اعطاه للبائع
 وان قال المشتري للبائع انما اودى درهم الفايدي عنك كان للمشتري اداؤه واسقطه وبي
 موضع اخر ما يعطيه المشتري من السمسرة هو من الثمن بحسب المروحة وكذا الفايدي
 ان اخذ في موضع اخر السمسرة بحسب راس المال وحسب لها الزم وقتها هذا لا يفسد
 السلعة الا بها **ف** والمدونة في المدونة ان جعل السمسرة بحسب راس المال
 ولا بحسب له ونحوه فقال من اشترى بوز الخلة الى بله اخرها عه مائة فلا يحسب في راس المال
 جعل السمسرة ولا اجارة الشد والطي ولا كذا البيت ونفقة نفسه ذاهباً وارجح ان المال
 له او فراضاً بحسب كذا الخولة والنفقة على الرقيق في الحيوان في اصل الثمن ولا يحسب له
 نزع الا ان يرد ثمنه في ذلك بعد العلم به فيجوز فان ضرب الزم علم الزم له ولم يبين وفا
 المباع يتغير سوق او يردن حسيبه في الثمن ولم يحسب له نزع ولو لم يبين راس المال
 يتراضيا على ما جوزه والصبي والقصار والخياطة والطور بحسب في اصل الثمن ويقتض
 له الزم ان يرد هذه عادة في ذلك الزمان ولكل قوم عادة في حال عليها ومما اشار اليه
 ذلك انما هي في التبيهاً ينظر فيها وما حكاها من ذلك في القادر في احكام السعي
 اذا استقطط المشتري الفايدي بى وجهه كان رجوع البائع مطلقاً **ف** من باع عتابة
 مروحة وقد بات فيها لا يلزمه ان يبين ما خفي مثلاً لانه فيها من البائع حوايطاً او حواطاً او
 غطاء فاعتادها وطلب ان يبين عليه ان يبين ذلك في المروحة لان العتابة بالعتابة لا

عيان من العوايا جميع عوية ينتشر به البياض فبما من رة عورة اذ الخلية في
 ثوبه معنى مفعولة ويقال عروت الرية اذ الرية وعوب الرجل اذ احل لا وقيل
 سميت بذلك لانها اعويت من السم عن البيع فالعير يباسم للمثورة واعويت من الثمن لغير
 المثورة فباسم للمثورة انظره وحقيقها عندها الفعارة قال شيخنا الامام هي ما مع شواؤه
 من عورة عند جده رة عيان من ان يبيع الرجل الاخر مثورة تحلة او خلعت من خلته
 والعامان ياكلها هو وعياله وسمى عوية وعطية ومثورة وهي من شراها ان ياكل
 يلفظ العوية لا يبيعها هو ولا هو مذهب ابن القاسم خلاف ظاهر الكتاب وهو لا ابن حبيب
 وتخيرها بكل لفظ يدل على العطية وحكمها الجواز بالهوى من المعروف في الرية فيها خصصة
 من امور ثمنه اصلها من المخر من المخرابة وبيع الثمن بالثمن الى اهل وبيع الرطب باليابس
 وبيعها بغيره وصلاهما وشرها لهما وغير ذلك والاصل فيها حديث داود بن الحصين المشهور
 ابن الحجاج كان ابن القبطان يقول العوية كالمثورة فان قبض الاصول حجت وان لم يظفر فيها
 ثم يخرج من رزق لا بد فيها من ظهور المثورة وقبض الاصل خلاف الهبة **ف** ويخرج
 هذا على اصلها شرب اخرها اذا وبع المثورة قبل خلعها فلا يكتفي فيها قبض الاصول حجت
 بخلاف هبة اذا ثبتت العمري لا يكتفي فيها قبض الاصول حجت ولا يفسرها ما استعملها منها
 وقات وتزوج على زكوة مما ثبتت من استغلا له وان لم يقبضها غيره وثبت انه كان يستعمل
 لنفسه حتى مات بطلت العمري وورثت ولا تدخل فيها الوصايا **ف** هذا هو
 الاظهر وعن بعض الاماميين استعملوا العتابة لا يسطر حوزها لان الاصل باق على اهل
 الموهوب فحوزه اياه عنه القلم مقام حوز غيره فكذا انما العمري لانه انما استعمل على
 منفعتها في حياته فبقية المنفعة لم تزل على اهل العتابة الا ان يقال انما الحاصل هنا
 هو المنفعة الاصول باقية على اهل الموهوب فاشبه ما لو وهب ثم بقي سكر في المشي الموهوب
 الى موته او توطى بعد ان رجع اليه في الموهوب فانها تبطل فلهذا وجهه واما قوله لا تدخل
 الوصايا فان كان عتابة ان استعملها الى يده يبطلها فلا خلاف في دخول وصاياه فيها وان
 جعل **ف** لعدم الحوز فبقية قوله لا يصح وعيى حكامها ابن سهل ونقلها المصنف في النظر
وس مسألة في زكاة شيخنا الفقيه الامام رحمه الله وهو انه كان قصد قبض
 في بيت من بيوت داره وجعل من حوزها عتابة شهادين ومضى كما في زكاة ولا يدخل
 على الجوار من مكة ولتقوا اجماع الرينة وبقية هذه الصدقة سنين ثم ردة رحمه الله
 فخرج البيت فوجد فيه بعض اسبابه وكثيره مع هذه الصدقة ووجد المفتاح في بيته ففقد
 فيها عتابة بعض امير المؤمنين فحضره وجمعوا ناله فكان من كلام بعض اصحابنا ان
 الصدقة تبطل لظهور هذه الاسباب في البيت المذكور ولا تدخل وصاياه فيها كمال

بإيجاز واختصار من أبحاثه التي هي في الحقيقة وأصح بان فقه الأشياء المتعددة بغيرها
فلا تمام الشهادة على عينيها من ثمة ما في المذود في مسألة الخليل واشترطه إذا
تعارفه البينة وفلا في الصور إذا ثبت حوز البيت يدبينة وكشف البينة
على ذلك السلع فوجدت بغيرها وبقيت بغيرها ما كان في فائدها في سبب لها ولا رده
وإذا احتل شرط من هذا فإنه يخرج منها الثلث ويثبت كماله فيتم به لا يثبت عادة
جاء شحنا المتقية الإمام بان الحبة أو الصدة إذا أردت أن تجعل بطلانها أو
السباق عليه بعدد وجوب فيها غير هذا من الكلام فعملنا بقول من قال ثبت البينة
ويستدل الثلثان لأنه كان أو من يخرج جميع ماله في موصية ثم لما رأى امرأته الموتى
ما وقع فيها من الاختلاف استعمل ذلك كله أعني الثلثين لأهل الحرمين فيبيع ويشتري بغير
و **باب** في رتبة حوز في المدونة فذلك لا يري بطاحب العوية بأخبارها من رتبة
من الحايطة وإن كان غير الذي أعز الخرصه قال سليمان بن جوز أن رتبة حوز في المدونة من الخصال
مشرة الحايطة واشترى أصل الحايطة بقره لأن الثمرة إذا طابت زابت الخال فيستدل
عن قوله إذا طابت زابت الخال وعن معنى المسئلة وقد وجدنا لسائر كتاباته نذرها
عن بعض الشيوخ على ذلك وأما في نظري كتاب أوصي لابن القاسم أن العربة تكون
الأبعد طيب الثمرة وفي سماع الشيب ويحيى من الصدقات أن الثمرة إذا أعوت لا يجوز
بيع الأصل حتى يور الثمرة ورغب إليه في بيان ذلك **باب** أن قوله أن الثمرة
إذا طابت زابت الخال لا تقوم على بيع العربي عريته من غير الذي أعز الخال بقصد تقييد
حواز الحد الذي يجوز فيه ذلك إذ لم يسأل عنه وأما سأل عن حواز بيع حوزها بعد طيبها
من غير من عاز مجوزة من عربيه فاجاز بيع ذلك من مشركي مشرة الحايطة أو الحايطة بقره
للغة التي عوت ونص في الكتاب عليها في حوز الكلام على مشرة الحايطة بقره لأنه
علة له لأن شراؤه بقرته جائز إن رتب وإن لم يربط باتفاق لقوله عليه السلام من باع
خلافا رتب فتمت رتبها للبايع إلا أن يشترطه المبتاع وأما قوله في شراؤه بقرته قبل الأبار
على ثلاثة أقوال عدم الجواز وكان البايع استثنىها قبل الأبار والجواز إذ ليست مستثناة
له لأنها المعري قبل البيع والفرق بين بيعه باختياره أو ببيع عليه لا يدين وقوله في
الطبيبة انظر إلى آخره أرى أنه رده إلى أقرب منه كوروقا قوله منه البيع **باب** في الثمرة
قال الطبيب فيه العربية لا يجوز حتى تطيب الثمرة وتزأب الخال وراه معارضته في
في السماع على الذي نص مشرة حايطة إلى آخر المسئلة فاختارنا في تأويله وسباق الروا
على غير وجهها إذ ليس في عربية وأما ما في صدقة أو حبة وما ذكرناه وقع في رتب أو
من أن العربية لا تكون الأبعد طيب الثمرة لا أعرف في العربية وليس يصح أيضا
لأنه إن أراد أن لا يكون الأعز الأبعد طيب الثمرة فهو خلاصه وإن أراد أن العربية تفتاح
الأبعد طيب الثمرة في ياقه من غير المدونة وفيها اختلاف وقصور وإنما يجوز قوله لأن

الثمره

الثره إلى آخره على اشتراط التمر الحايطة وهو ما لا يري من الذي لا الأبعد الطيب فوقع
تقدم وتأخير فوجب الأشكال وقد برر الكلام في هذا لا يري أن يأخذ ذلك بحرصه من
ما شري من الحايطة لأن الثمرة إذا طابت زابت الخال لا يري أن يأخذ ذلك بحرصه من
الأصل بقرته وفي المدونة المعري حبة أو صفة أو سقش أو بعضها من وان أعز كذا من حبة
أو سقش بقره حبة وقد يجوز أن يسكن حواصاته شرا بعض السكك ثم يحكي عن بعض
أصحابنا مالك أنه لا يجوز لأن الضرر قائم بعدد وجه قول مالك أن فيه رفا للمعري في القاية
وقوله في مشرة السكك يحكي بعض السكك قال شيخنا الإمام معناه يشترى منه شيئا من المسالك
ويجوز لأشرك السكك لأجل وفلا معناه شرا نصف السكك حياته أو شرا منه معاوية وفيه
هذه الثلاثة المعري واختار السالك وفلا هو ظاهر الكتاب وأما شراؤه لجميع السكك فيجب بيع
ترقبه فهو جائز نص عليه في غير موضع وأما شرا المسكن للزوج ففي الوصية لا يملكها
ما رل على الجوار وفي العتبية معناه نظرها في الحبس الأول من العتبية ومن المدونة إذا
شرك رجل حياته حصة بعدد أو سكي دار أو مشرة حايطة جائز أن يشركه في ذلك من هو
الوثة أو يصلحون على مال وإن لم يمتد الخال وإن أوصى له بذلك في حياته جائز شراؤه للوثة
بقره أو يدين كما يجوز للمعطي كالعربة ببيع بقره الحايطة فيجوز للمشتري شرا العربية بحرصها
ولم تحل الروا في سكي الدار كما ذكرنا ولو صلحوا من الحصة على مال ثم مات العبد وانت
حي فليس لهم رجوع عليك ولا يجوز لك أن يبيع هذه الحصة منها حبي أو ثوب أو حبة العبد الأمير
قريبة كالسنتين وأما قريب مامون فقوله من اجتمع في يومه أن المعري يجوز له الشرا أو الشرا
وأشار إليه عياض فأنظره وفي الطحيرة وفي الخاق شرا الثمرة بالأصل ثلاثة أقوال ثالثها
الفرق بين القوب والبعد ولما هي في البيع مال العبد بعد العقد خلافا لاجارته الأولى
دوين الثانية أبو إسحاق وبقره ثمة الخال بين من شرا مال العبد لأن الثمرة بعد العقد
في ثمانية أصول في يقع العريه بذلك إن رتب وعريه إن لا فرق لأن مال العبد
مشروط ليكون بعد العبد وحال القوب على القول به عشر وثوب أو حبة شرا الزرع بعد
الامتلاك الثمرة فيها الثلاثة الأقوال وعلى القول بطوار قيل إنما يجوز إذا كان بصفة معاوية
خلاص مال العبد وحله بعضهم على المدونة وعن أسامعوان ذلك جائز بقره بصفة مثال
قول مجازين حروقه على المدونة وأما شرا ثمره المبتاع في أصل العقد بعد
أشهرها حايطة وقبل الأبار وقع لا في فتكون الجواز وتعبه ابن رشد بأنه لا يجوز قبل الأبار
وقوله تكون للبايع كلها صحيح في الموصيين جميعا وبيان هذا التعقب يأتى نص على أن العطا
قال أنه يبيع بقره وقد عده بعضها ولم يعده بعضها فالأقل لا أكثر فالعقد منها الذكر
فالمفيل مع وتكون كلها للبايع إلا أن يشترطها المبتاع عيب أص يصح شرا العربية بحرصها
بقره شرط أحدها أن يكون مستشرا هو معزها الثانية أن يكون في طابث الثالثة
الأنموذج الرابع أن تكون الأخرضا الخامس أن لا يباع إلا بوجها السادس أن لا تكون إلا إلى الحداد

فصل في معرفة علم ما عرفت السابق في سبعة اقسام وبها هو التام ان تكون خمسة اقسام فانه
التاسع ان يكون السور في اقسام ثمانية تكون العويدة على يمين ويد خيرة هذه
العويدة خلاف مشهور وركعة اربعة عشر على ركب الحائط وذاتية العويدة والعويدة على الموضع
والمعروف على اشبه السور كالمسبحة في السور والركعة الا ان يعرّفه بعد الزم وهو على العويدة
وعن سبعة ان كانت العويدة واحدة بيد الموضع والمعروف في السور ويسمى عليه والركعة عليه
وان كانت بيد الواهب والمعروف في الركعة عليه **فصل** في معرفة ابن القاسم المدونة
المعروفة بين العويدة واحدة وقال مالك قال في السور في السور ان العويدة كالمسبحة

مسألة في المغارسة والمسافة ونحوها

مسألة في المغارسة والمسافة ونحوها
في المغارسة ما عرفت على مائة الشجر والخاصة معاملة على مائة الشجر والخاصة
والثمرة في ارض فيدخل الصحيح والفساد قاله شيخنا في قوله ان قلت له اعرف في قوله
هذه خلا او شجر فاذا بلغت الثمار او كذا السبعة والشجر قد ركة افاصول والتمسك
نصفين فذلك جاز فان قاله فاصول بيننا لعلنا كان مع مواضعها من الارض جاز
وان لم يتوسط ذلك وشرط له ترك الاصول في ارضه حتى يملأ الجوز ابن جيب وعيسى بن
عن ابن القاسم وجه العمل في المغارسة عند العلماء ان يعطيه ارضه ليعرسها من
الشجر او اصنافا يجمعها فاذا بلغت ثلثا سميها او قدر اربعة ايشبه السور في السور
وارتفاعها كانت الارض في الشجر بينهما على النصف او الثلث او الثلثين او حرام يسمى ولا يجوز ان
يسمى سببا او قدر اسم الشجر قبله لان العامل يكون له ثلث الثمرة الى ان يبلغ الشجر
المسبب الذي سميها ثم يكون له نصف الشجر بارضه فانه احر نفسه سمي لم يرد صلاحه
وبنصرها الارض او ما ثبت فيها ولا يباس ان جعل ذلك الى اثار الشجر وهو وقت معروف وهو
احب النيات ابن جيب ولوم يجمعها احد او لا شجرا معا لوما وقد لا يجازي وهو الى اثار والشباب
التام وفيه العتبية من سماع حسين بن عامر ان هذا فاسد حتى يسمى شيئا معروفا او الى اثار
والشباب التام ولو سميها عدة سمين ليعرسها ثم يكون بينهما اذا كانت الارض ما بين سببها
ولا يسمي الشجر قبلها والمغارسة على انه لم يركب شجرة تثبت حقا سميها ولا شيء له فيما لم يثبت ذاك
عمل او ترك فهو جاز اذا شرط سببا معروفا **فصل** في معرفة المتاجر في مغارسة الارض
او النوع الواحد ما اذا كان الاطعام في زمن واحد او متلاحقا وما اذا كان في اقسام
فلا يجوز في غيره واحد وطاهر الا ان يقول ابن جيب الجوار مطلقا وفيه اذا غارسه على
الشجر وليس العامل شيء من بقية الارض وليس عليه عمل فيها ويتصرف رب الارض فيها كيف شاء
سوى مواضع الشجر ولا تنص في المغارسة على البياض الذي بين السواد وقد دخل الشجر في المغارسة
وان كان على اخره فان كان لا يصل الى شجرة مستعدة سقى او غيره فهو جاز وان كان يمسك اليد
مستعدة لم يجز ابن المسح اذا غارس رجلا الى الاطعام مغارسة مستعدة فاذا ابعثه كان بينهما
بنصفين يقسمانه فلما ذلك احرق فامتنع رب الارض من اعطائه نصفه لعلها يقسم

فلا يقال له وله نصف الارض لانه ارضه الممارسة لابن يوسف عن اصبح
ان تعدي رجل فقطع الشجر بعد تمامها اطلع فيها او هو يملك على عمله ولم يتركه في
اخر عمله والامر قائم بينهما والا فلا شيء الا ان يملكها من ولدهم الا ان يملكها من ولدهم
حفاية حان او لا بل هو اشد اذ كانت لغيره من المسمى وحكي ان صاحب اذ اذنت بعض
عروسه ومات البعض فان كان بعد ابعثه العروس والتمسك شرط السور في المغارسة
قال او كثر وصار حقة فثبتت وبلغ قبل او ارضه او بعد غرسة مائة اذ ارضه عليه
ونحوه عن اصبح لاشبه وان القاسم في سماع حسين بن عامر اذا مات اقلها وثبت اكثرها
في الارض وما فيها بينهما ولا يصير مائة منها وان كان جازا او اكثرها ولا شيء عليه فيما ثبت في السور
منها وهذا اخبر ما تقدم الا ان يحمل ان موت مائة كان قال تمام ما ثبت فله في حقه وحكي عن ابن
القاسم اذا غارسه الى حد الامار فامتنع البعض وبقي البعض فان اتمرها منها **فصل** في معرفة
التفاهة اليسيرة في السور وما يكون العامل على شرطه وسقط عنه العمل في ذلك كله
ابن جيب وان كان الذي لم يقدر له بال وقد راو متنا صفا او متنا لافان كان متنا صفا
عنه السقي والعمل فيها اتم ولو زعمه السقي والعمل فيها لم يقدر وان كان متنا صفا لم يقدر
حتى يرسر او حله ونحوه ما اشر به فيهما فثبت او جلت مشاعه كانت او محطه ابن المسح
اذا غارس رجلا الى سبب معروف فاراد بيع ذلك قبل هذا فلا يجوز لانه لم يمسكه ولو
مات طير ورثته بين العمل والترك كذا لو كان ميراثه لبيت المال وشبهها رجلا اعطى رجلا
او رجلا على ان يبلغ السور الى حد كذا فاذا بلغ كانت الرجائينها فباع نصيبه قبل ذلك فظهر لي
ولا ين رضاء ان البيع عيو جاز كالمغارسة **فصل** في الجاري على المسافة جواز اعطائها على
الحزب او زرع عليه لا يسمي بعينه ذلك وكذا القرا من اذ اوقع واما اتمه افلا ان المزارع في
المغارسة والمسافة في خدمة ووجه عدم الجواز انه من باب العمل الذي لا يصح للمعامل
الاستقام العمل لكن اخذت في راس المسافة لكونها في الخدمة ويدوم بال عقد وعليه
نقل بعض المتأخرين عن الرقاع وغيره من المذهب قال يجوز ذلك واحد منها بيع نصيبه
من الشجر وان كان المشرى في حقه ذلك كعمل البائع واذا انقار ساع على الوجه الجاز
حاز ان يملك الارض التي بينهما مائة صنفه على واحد **فصل** في رضاء عن
في رضاء عن الجوار معلوم وفيه عروسه ويقوم عليه العام والعامين ثم يجزى ويؤيد ان يبيع
من رضاء عن الجوار معلوم او لغيره فجزا الذي اخذها به يقوم عليها الى تمام العمل الجاز
او لا يجزى لو منع رضاء الارض من ذلك **فصل** في رضاء عن الجوار معلوم او لغيره فجزا الذي اخذها به يقوم عليها الى تمام العمل الجاز
اخذل عروسه في المغارسة عنه يبي باخذ منه **فصل** في رضاء عن الجوار معلوم او لغيره فجزا الذي اخذها به يقوم عليها الى تمام العمل الجاز
وفي رضاء عن الجوار معلوم وفيه عروسه ويقوم عليه العام والعامين ثم يجزى ويؤيد ان يبيع
من رضاء عن الجوار معلوم او لغيره فجزا الذي اخذها به يقوم عليها الى تمام العمل الجاز
او لا يجزى لو منع رضاء الارض من ذلك **فصل** في رضاء عن الجوار معلوم او لغيره فجزا الذي اخذها به يقوم عليها الى تمام العمل الجاز
اخذل عروسه في المغارسة عنه يبي باخذ منه **فصل** في رضاء عن الجوار معلوم او لغيره فجزا الذي اخذها به يقوم عليها الى تمام العمل الجاز

ربا أو نحو سلاطه من شجر أو فدان شجرة أو فدان كانت الأرض من الشجر والزرع والباقي
 بها وكان لا يتم العوس بينهم الا بعد ان يمشوا في الحوزة المواتية لمرور الناس او يمشوا دون
 ذلك فان كانت الحوزة من شجر أو فدان كانت الحوزة المواتية لمرور الناس او يمشوا دون
 اعطى ارضه معارسة على ان يصف فلم يتم العمل المشروط حتى عجز العامل او غاب فاحل
 الارض في العوس من قام وعمل ما بقي ونفاهه رب الارض ثم قدم العامل وقام بذلك فهو على حقه
 وكذا لو كان حاضرا ولم يسلح ذلك ولم ير انه تركه ويعطى المذكور عمل او يمشوا دون
 هو لزمه مثله قال ولا يجوز اجتماع بيع ومعارسة في صفقة واحدة **قلت** الا ان يكون
 لا في كالموارعة فيجوز **س** عن رسم مضمون ان رجلا اعطى ارضه لرجل على ان يعطيه
 نصيبا على ان يمشوا في الحوزة شجرة من صنف كذا على المعارف من تقارب العوس ويتابعه
 يكون ذلك من عند رب الارض وعلى ان يمشوا في الحوزة من تادخ الكتاب كحوشين
 وحفوريين في كل عام في زمن الخدمة على ان يمشوا في عام تارخه وقت امكان ذلك ويتردد
 المنزل في القصب منزلة المنزل له على سبيل الاجارة العقيمة ولما القيمة متى احيا ودعا
 اليه احدهما بعد ان لا يمشوا في الارض واحاطا على المبلغ المؤنة وعلم انهما متى اقتسما
 بالهوية طارت مساوية في المؤنة والعمارة المتساوية او يناديه فيلحقا الراس
 صحيح ام لا وان كان فاسدا فاسقط ما يوجب فساد هدم ام لا وكيف لو اخذه بصفته فدان
 مشاع على ان يجرث له نصف فدان متساوية القيمة وهل بين المسئلة في فرق ذلك الفضل
 في ذكره ووجه فساد ما فيه **ق** **س** بان العقد فاسد لان الاجارة لو كانت على
 ان يقسم قبل العوس بالفرقة عور لا يجوز ان لا يري ما يخرج له بالسهم من الحشيش فصار مجزاة
 العوس ان البيع لو وقع على ما يخرج له السهم لا يجوز وما لا يجوز بيعه لا يجوز ان يكون ثمن الاجارة
 ولو استأجره على عور من نصف الارض على الاشاعة بالنصف كذلك وهي محتملة في القسمة
 على ان لا يفسد ما لا يفسد العوس وهو عور ايضا لا يفسد على ان ياتخذ نصف الارض بعد الفرك
 ولا يري كيف يكون حاله فاذا انقضى العور على الوجهين فالعقد المذكور لا يجوز ولا يخلو من
 الامور معا وكذا لو استأجره على هذا وسكان في القسمة لانه لا يخلو من الوجهين ولا هما
 لا يجوز فان وقع العقد على ما ذكر ولم يعط عليه حتى فأت بالعوس في جميع **ق** في الاجارة
 نصف قيمة الارض مشاعا يوم قبضه كالباع الفاسد بعد فدية وله نصف اجره
 جميعه فان كان لاحد مما فضل رجح به على صاحبه والعوس شركة بينهما ولو لم يجر على
 ذلك حتى اقتسم الارض وعرضت الحصان كان على الاجير فيه حصة من الذي طار له
 مقسوما وعلى رب الارض اجر مثله في عور حصة ونزاد الفضل بينهما ولو عور من الاجير حصة
 فقط فطليه اجر مثله في بقية الارض كلها لربها وكذا الحكم لو وقع الامر مسكوتا عنه في
 ولو قال له او جرك على عور جميعه ولكن نصفه اذ عورسته فاذا فأت العوس فلا اجر له
 مثله في عور جميعه والارض لربه وهي شبه مسئلة ذاب الخلود بنصفه في جميع وجوهها

تخلو

تخلو مسئلة عمل الطعام الى بلد بنصفه في ما زاد من طيب ان حصة متى شاع من القام
 ويجوز عند محو من ماله فيبقى طعمه من القيمة حتى يوالى في حوزة القيمة الطعام بعينه
 متى شاع والخلود لا يقسم الا بقية فخرج مطلقا بشرط ان يمشوا في الحوزة المواتية لمرور الناس
 او يمشوا دون ذلك فان كانت الحوزة من شجر أو فدان كانت الحوزة المواتية لمرور الناس او يمشوا دون
 المسئلة غير ما لان الاجرة مضمونة بما يستعمل في هذا العمل وكلاهما مضمون لان نصفه الفدان
 الذي وقعت به الاجارة معلوم ويجب له بالعقد وشيعة ان يشا وما جاز بيعه جازت الاجارة
 به والعمل ايضا معلوم وانما يجب في الاجارة تقويم العمل لا ما استوفى به الاجارة والمسئلة
 عنها الاجرة فيها غير منفصلة عما يستوفى فيه العمل فدخلها الجمل والعور كما تقدم فلا
 يجوز اجارة عور من نصف الارض بنصفها الا على الاشاعة الا ان يسووك في القسمة كذا
 في على ان القيمة قبل العوس حتى يتعين الجهة الماخوذة في الاجارة والمدة كذا لان
ق تقدم له في مسئلة من تزوج امرأة بنصف بقعة على ان يبينها بيما موصوفا
 ويكون بينهما نصفين ومسئلة معها ما يدل على القاهذا العور والذي اشار اليه على امره
 ابن القاسم وقرنه جار على قول العور في مسئلة من يكرى ارضه لعمام الصقل وله فيها
 ثمن فان لم يملكه فيها ابن يوسف عن ابن القاسم لوقال استأجره على ان يعور من في حوزة
 الارض كذا وكذا اخذت فابت فبقي وبنيك فهو جلال وليس باجارة ولو شاع ان يترك ثمن
 ولو لم يكن جرك ما جاز لانه لا يري ان يمشوا في الحوزة **قلت** خلافا لما حكى المازري عن عبد الحميد
 الصايغ ان الممارسة والاجارة على السلاخ مما يلزم ان ياتخذ من ابواب الجمل وانما جازها
 عنه لا فورا ولا يكون الجمالة فيه لها مؤنة كبيع العور في اليها وخرج الحق في الخلوة الجمل
 في المسئلة من ماله فان لم يريه وحكي ابن يوسف عن ابن جبيب عن مالك لا يجوز الممارسة الى الجمل
 فانه يامطرف والجابر من ذلك قوله اعورسها لي شجرة فاذا اذاعت الاثمار وشيا ما كذا
 فذلك النصف ولي النصف على ان يقوم بنصفه كذا وكذا سنة فهو جازي كله واجره على
 ان يعورس له نصف الارض ويأخذ بالعوس من عنده ويقوم له به كذا وكذا سنة على ان
 اعطاه في اجرة نصف الارض فان بطر العوس بعد ان عورسه قبل ان يرب الارض اعطاه
 عورسا مثله بعينه وان يقوم به الى الاجل قلت له هذه الممارسة بعينها الى الاجل ومالك
 في العمل ولا ينفذ عنده حسن اللفظ اذا فقم العمل فقال هذا لا ينفذ له كذا في الاثر
 قال واجر كسنة على ان يقوم بمجانبة هذا بنصف ثمنه ليجز ولو قال اساقك اياه
 على ان يجره ولم ينفذ به بينهما الاللفظ وقاله اصبح ابن يوسف الاصل لا فرق بين اساقك
 واستأجره ولا يضر في اللفظ اذا حسن العمل ولم ينفذ ابن القاسم بينهما وبما صوب
 وفي سماع حسين بن عاصم عن اذ اغارسه على انه اذا امت الممارسة واخذ نصفه
 مكام بنصف رب الارض سنين معلومة فان كان عمل هذا النصف معلوما فمفوضا على العمل
 عاش او ممت جاز وان شرط عمل بده بعينه فلا خير فيه اذ لا يري ان يمشوا في الحوزة المواتية لمرور الناس او يمشوا دون

ذلك الاجل ام لا وغني عن الجواب لان جلاله وسع قلبه فيخرج على قول
 سده الطراز وفيه اي ابن رستم هذه المسألة فبما على قول سحنون في هذه المسألة وعلى قول ابن
 حبيب في لفظ الاحارة وما كرمي حكم احدى في المعاصرة الجارية على الاطراف الفاسدة
 اذا وقعت هو احد الاقوال من الحجاج المعاصرة الفاسدة وان اختلفت انواع فاسدها
 مثال ان تكون المصوبة فيمما خاصة او يكون المصوبة والارض بينهما الى غير اجل او الى اجل بعد
 الامتداد وشب ببعده فبما ثلاثة اقوال اولها انما لا جارة الفاسد بل العلة كلها الرب
 الارض مع الغرس ولا لا جارة مثله مع قيمة ما جعله فيها من الارض في النوع الاول جعله
 فيما يصير العامل من الارض في النوع الثاني وقول انها تجري بحري الكرا الفاسد في النوع
 الثالث مع الغرس ويكون عليه كرا المثال وقيمة مفعولها الفاسد او يامره بفعله ويدخل
 هذا القول في السقف الذي لرب الارض في النوع الثاني وقول انه كالبيع الفاسد فيكون ثقيبت
 العامل من الارض بالغرس والثلاثة في العينية قلت وقد حكى ابن بوش في خصميه
 وزاد نقول على احد اقوال المسئلة من روايتين بن القاسم لو اغتلاها زمانا لم يطل
 الغرس حتى ذهب ورجعت الارض برابط ففصلها للعامل بغيرها يوم اخذها راجلا لانه
 فونما بالغرس ووجب عليه قيمتها ومفاتها والعلة للعامل وعليه كرا نصف الارض من يوم
 اغتلاها ولومات الغرس في ان يبلغ ذلك الشباب فلاشي للمعاصرة في غرسه كما في الغرس
 بينهما فبالفراغة فلا تملك وهو فواحه هو من استاجر عليه الاحر كمالا **قلت** تجري
 على الجبال اذا اضربها يد الي صحيح مثله او فاسد اصله وماي الجارة وذكر في القاعة
 المازري وغيره في هذا الاصل في المساقاة والقراض ونحوهما فالسحنون اذا اهدى الغرس
 لغيره العلة لجميع العلة لمصاحب الارض ويعطي للعامل اجر مثله بعد ان يرد جميع ما اخذ
قلت القول الاول جارة على الكرا الفاسد والثانية على الجارة الفاسدة قال ولا يملك
 عيسى عن ابن القاسم ان شرط ان المصوبة بينهما فقط ما بقي الاصل فهو فاسد وجميع العلة للعامل
 ويورد رب الارض اليه جميع ما اخذ فيها ان كان مترا فالملك للراي ان كان رطباً فالقيمة وعلى الحال
 كرا الارض من حين اخذها منه لانه من حين انشئت الشجرة في الرب الارض ان يعطيه قيمة الغرس
 مفعولها او يامره بفعله زاد في سماع حبي على العامل كرا اوها يوم وضع فيها الغرس الى يوم
 ينظر في يومها امورها كرا وها نقده انما وتساخ الناس فيها زاد في رواية **قلت** عام
 في مسألة ان المصوبة بينهما او الاصول دون الارض ان على العامل كرا الارض يوم اغتلاها
 ثم ذكر قول سحنون المستند وهذا كله يجري على ما تقدم في **قلت** ولو اختلفت في المصوبة في الفاسد
 فان كان للباي سنة صدق مدعيها من صحة وفساد والا فالفقير قول مدعي الصحة او يرد
 فان شهد العرف لمدعي الفساد فان لم يثبت كلفه العامل الفلاح الا ان يعطيه قيمة الشجرة
 مفعولها ولاشي له في عمله ثم انشئت في العامل وعليه كرا الارض يوم انشئت وان شهد
 العرف لمدعي الحلال فيني انما ذلك ولو كان العرف شاعرا في الامور كان الفلاح يخرج بينهما

لعله
 بعد

فقد


فليس وعلى هذا الخلاف افتى ابن الحجاج في ان رتب المزارعة سنة وغرس في خمس
 الارض ما ذكرت من صفوف المزارعة فلا يشترط ان يزرع في سنة واحدة صاحب الارض وعلما
 للمعاصرة فيمما غرسه يوم جعله في الارض مع اخرى اربعة البياض وعونه ولهم على المعاصرة
 على غنم وقيمة ما اكل وكذا المعاملة التي كانت في السنة الاولى على جارية يكون للعاملين
 قيمة بنيتهم فاما ما ابا ومن دفع المصوبة دفع العاملون اليهم قيمة الارض فاولم يواكبوا
قلت ظاهره ان يكون قيمة الغرس على رب الارض فاما لانه غرسه بشبهة كسنا
 الارض وقد تقدم في الروايات ان قيمة تكون مفعولها ابن عاصم قلت لابن القاسم لم
 جعلت قيمة مفعولها وهو غرس بوجه شبهة قال لان رب الارض اكرى ارضه بغيره بغيره
 والى امره محمول فهو فاسد من وجهين فلا بد من رد الارض اليه على حاله ما خرجت من يده
 سراجا فطره كرامة من ابن اوشس وفيه تناب لانه اجراه مرة بحري الاجر الفاسد
 وسرة اجراه بحري الكرا الفاسد فتماله وفيه فروع ذكرها ابن بوش وفيما ذكرناه
 كرامة ومن هذا **مسألة** تقع بحال وسلات من حال الفريوان وهو وان يعطى الرجل
 شجرة زبون او خروب على ان يركبها صفاط ويقوم عليها حتى يتم ففكون الشجرة بينهما
 حتى يتلا الشجرة ولا يكون له في الارض شيء في معنى ما تقدم من المعاصرة حتى ياتي الاصل
 فيبقى الارض لربها وهي فاسدة ويجري الامر فيها اد اوقت على الخلاف المتقدم وما وقع فيه
 من الروايات ان الحجاج لا يجوز اعطاء الارض المحبسة معاصرة لانه يودي الي بيع بعضها
 فان تزلوفات وكان للمسيح علة اعطى منها حتى يخلص الغرس والارض للمسيح حبسا
 وان لم يكن له غلة قوم الغرس على احدى والارض لغيره بغيره غرس واشتركا في ذلك
 على الغريم ولا يجوز صاحب الغرس في اعطاء قيمة الارض وتقدم قول سحنون ان له ان يعطي
 في الارض بحال في ارض اخرى تكون حبسا في السبيل كما كانت الاولى ولو استعملت فيها
 رواية الى الفروع في جواز بيع الربيع اذا خرب لغيره اعطاء الارض المحبسة اذا كانت مفعولة
 ولم يرد منها شيئا حايو فله في هذه المسئلة تقضي على الخلاف في المعاصرة اذا افسدت
 على نحو ما تقدم وقوله يخلص من غلة ان كانت للشجرة ما وعونه وما ذكره المدونة في غير حبس
 دار اعلى رجال اشترط عليه من منها من ماله اهلقات ملخص ويوم من غلها وفيها
 يد **قلت** فان لم تقم اعطى من غلة الحبس ان كانت وقوله يقوم الغرس ظاهره فاما نحو
 ما ذكر في الاستحقاق وقد يشافيه بشبهة وقد اختلف هل يقوم مع جرحه من الارض او
 المعين بما انفق فيه او قيمة ما انفق فيه والعرف بين النجرح الاله من غلها او يشترط
 نحو ما ذكر في العوبة المعاصرة انظر كلام ابن رشد في البيان وعلى القول ان يقوم العرف
 مفعولها او يامره بفعله في المعاصرة الفاسدة تكون الشجرة كرامة ان اراد بقاء او
 يعطيه من الحبس قيمة مفعولها او يامره بفعله فبقي الارض لوانه ويراها حايو وفيما وقع
 فيها من العلة او احرة العمال على نحو ما تقدم فيها وفي الطب **مسألة** عن المشاور اذ ائلا الواس

او غرس موضعاً من ارضه لشجرة فله نصيب منه ولا يغير عليه ولا يترك فاعله على ذلك
من ناعه ايمضه فقام الشرايط فادان نصيبه منه والساعة بالاسم فان قام عليه او
ودشنة قبل انقطاع شجرة ذلك الارض فانه يفسد ذلك فاصار في حق القائم فذلك
كان له وكان بالخيار في دفع حصة الشبان والعريس مقلوعا او بامر دفع ذلك ولم يكن لا
فيما سكن من نفعه وفعله فيما اخذ من ذلك كان له ادسه فله اذا كان يعلمه ولم يكن له
لا ان البيع لا يفسد الا بعد الفسخ ان احب الناس ذلك وان لم يعلم ذلك فقام فله كواما صار له
من البعثة على الساية والعارس وقيل انه يباح له فاما **القول الثاني** ان الشرايط او غرس
الشرايط ان شريكه يكون لشريكه نصيبه ويدفع ما ناله من الغرس فله نصيبه فاما للشبهة
او من غرس الشرايط انظر بيان ابن رشد في اول الاستحقاق واما **القول الثالث** فيقسم ذلك فمقتضى
اذا كان **القول الرابع** اذا ذكر او ادنا واما اذا كان غايبا فمقتضى ان المدونة هو بالخيار ان
امضى البيع او اخذ نصيبه والباية بالشفعة ولم يمكنه من الشفعة بعد ان اخذ نصيبه
سواء اوجابا واحفظ لا شطب لانه لم يفسد به ويبقى على ما يدور في الشفعة من التفسير
للا نصيبا وفيه ايضا على العمل اعادة الغرس ابد احدى يتم او يولس منه وما كان
في الارض من شجرة مطعمة او نابتة فهي لرب الارض والعمال فيه سقته وعلاجه ولا يجوز
ان يشترطها وما نبت فيها مما لم يعلم انه قد ملك للعمال على شرطه وفيه عن الشرايط
لا ينبغي ان يشترط للعارس على العامل من الشجرة الا ما يشبه بعضه بعضا ويكون شجرة
واحد الكلب والمئين فقد علم تقارب نباتها والجارين والريون خلاف ذلك **قلت**
تقدم قول ابن جبيب وان ظاهره الاطلاق وفيه ان اعطى الاب او الوصي ارض الصغار
بمن يكون معارسة جاز وان عملها بانفسها فذلك لانها قيمة عملها مقلوعا فالت
يجوز على معاملتها التي يكون عليه من الشرايط الاصل للصغار او يفرق بين الاب والوصي
وما وظاهر المدونة على ما قال ابو جبران واما اعطاء ذلك لغيرهما فيقول ان يجوز على بيع
لغيرهما فينظر فيه بالاصل او على المعاضة بالبيع لانه يجرى اصلا عن ارضه وهو اسهل
وفي ما عمل الوصي في ارض زوجته ثم ماتت فلو رثته فتمت ذلك متينها وقيل مقلوعا
وهو احسن **قلت** تقدم الحكم فيمن بنا او غرس بشبهة ابن **القول الثاني** ان الشرايط
يجوز نفعه وتركه ابيه وقدم عليها وصيا فزوجها فحسن نظره ونوعه عنها فبقيت شجرة
فوكلت زوجها على الشرايط ما لها فادفع لها ارضا معارسة فلما تمت بقاسماها على الوصي
الذي غارس عليه واستقل كل منهما بنصيبه ثم طبل العارس بنصيبه وافطعمه في ارضه
فعلت المرأة فذلك لان ثبوت غرسها على ارضها كانت تمت وفي مقدم الغارس
عليها زوجها ينظر لها فقام على العارس في الارض المدونة وادعى العين فيها **القول الثالث** ما فعله
المجوز من توكيل زوجها دفعه الحرة على المعارسة مردود من بعد ما عثر ما من وفسخ وما
وقد من الحماصة كذا في **القول الرابع** ان يبيع العارس قيمة ما غرس وعرف فاما لانه فعله بشبهة لا على وجه

222
غيب وكذا الجاب ابن عبد الصمد انما فعله الوصي من المدونة وايمضه في حقها وللزوج الا
لغيب ذلك ورد ما كان على غير السداد ولا يجوز ان يبيع العارس في حقها كونه غيبا على غير
صحة كون افعال المجوز مردودة وان مات وصيه واجاب ابن رشد عن محمد بن جريح ان
المجوز ويجوز ان يبيع ما غرس او يبيع ما وجبه الحق واجاب ابن رشد عن الزوج الموقوف
ان الرديف للمدونة وينسخ ذلك ويبيح العارس من مال البعثة قيمة نصيبه العارس
فاما وفيه نصيبه ما غرس واجاب ابن الحاج التومني فيما فعله المجوز متين كذا ان را
ذلك لاسما وقد ذكره فيهم ان فيه غيبا ابن **القول الثاني** في بعض هذه الاجوبة لما قال
تقدم عنه ورايت لغرسهم الا بعد ان من مثل هذا او انه اعلم بالصواب وانفاق هو الاشر
ومن تقدمهم على ما فعله المجوز انما هو على مدعي ابن القاسم واما ابن القاسم
فانه ينظر الى ما هو حسن نظره لها فله حصة منه وان لم يحكم باطلاق المجوز لم يظهر
منه في دفعه الا في فقرها لطيلة وقول ابن حارث واصحابه موافق لقوله المفسر وقول
ابن عتاب يعطى قيمته فاما ما قول المدعيين وروايتهم عن مالك وفيه قال ابن وهب وابن
جبيب وانما يعطى قيمته مطروحا عنه مائة التمدني وفيما بين في ارض صغير او غيب وعن
اصح وابن القاسم يعطى قيمته من موقوفه الوصي ولم يجعل للغياب فله على الخاضر ولا
للمصغر على الخاضر وهذا الاختلاف هو الذي راى ابن رشد والله اعلم **القول الثاني** ناظر
لغيره في المدونة يسميه المختار بين والارض وتحدد ها وانما يسميها غير معشبة
متأينة العواصة وتسمى مما يغرس فيها وجبه وحفرها ومدها الى الامعاء او الى الماء
معلومة معروفة ووجهه ما لكل واحد عند ذلك من الارض والتموه والمعرفة
تقدم ذلك والارزول وعقد الشهادة **القول الثالث** عياض المساقاة مستثناة
من سقي التمرة اذ هو من معطر عذبا واصل منمنه **قلت** فله شيئا وحقه باشر
عقد على مؤنة النبات بقدر ما من غرسه بلفظ المساقاة او مرافقه زاوية مختصة باللفظ
بيع او اجارة او جعل في يوم من بلفظ المساقاة الى اخره ولم يسمع ابن الحاج قال ابن عبد السلام
ان رسم القراض دال عليه وتفسيره شيئا انظره عياض في سنة مستثناة من الخاير
وكذا الارض مما يخرج منها ومن بيع التمرة والاجارة بها قبل طيبها او وجودها وبالاجارة
بالسنة والارض فيها معاملتها النبي صلى الله عليه وسلم اهل خيبر وهو اصل دعوت
الشرورة اليه وينفرد بالحكم محتسبه به وينفرد باللفظ كسائر الاجارات وهو من
البيع ولا ينفرد باللفظ المساقاة على مدعي ابن القاسم فلو قال استأجرني على عملها
بشبه عمرة او كونه لمجر وشتر وطعنها ثمانية احدها انها شجرة اصل
مطر او ما في معناه من ذوات الثمار والاوراق المستفاد بها كالورد وان يكون قبل طيب التمرة
مادة معلومة تام يطر جدا بلفظ المساقاة يجوز مشاع مقدور يكون العمل على العامل
ولا يشترط احدها من التمرة ولا من غيرها شيئا معبأ خاصا بالشر ولا يشترط العمل

والطبخ الغالب والعديد وعين الفخورة في زوا السوم وقال الحسين والسارق حاجة ولم يوافق
السارق حاجة وقد تقدم في المأوى **ب** من رثد والباح في قوة ثالثا ان الجيش ليس بحاجة
كالمسارفة وحكي عن ابن عباس ان رثد في الحاجة ان لم يعرف وان عرف استعفه **ب**
ماله في الحاجة ولو كان معروفا **ب** من رثد في الحاجة ان لم يعرف وان عرف استعفه **ب**
ضامن **ب** من رثد في الحاجة ان لم يعرف وان عرف استعفه **ب**
والسارق في الحاجة **ب** من رثد في الحاجة ان لم يعرف وان عرف استعفه **ب**
برء **ب** من رثد في الحاجة **ب** من رثد في الحاجة **ب** من رثد في الحاجة **ب**
وان كان له ثمن لانه انما يجد اذا ليس الا انه ان سقط الثلث فلا حاجة اذ رجح بعينه **ب**
فمن الساقط الثلث من الثلث ومنه مثل الثلث في الحاجة **ب** من رثد في الحاجة **ب**
ولو اخرجت ثمنها من الساقط الثلث ثمنها والمكيلة قائمة في ثمنها حاجة قولان الذي اراه انه
في الحاجة التي لو عابها السوم ولم يمسك منها شيئا فله الرد بالعيب فقط وان كان مع اسقا
تلكما رجح ثمن الساقط وله في الباقي حكم العيب وكذا العيار واخذت ان اسقطها **ب**
فدكر ما تقدم قال واركان عابها فله حكم العيب وان اسقط الثلث ارجح على قول عبد
وعلى الآخر غير في قبوله معينا بكل ثمنه ورده فيسقط عنه ثلث ثمنه وتعرف شيئا بعض هذا
الاجر فانظره في ذلك ان اسقط الدود فكثر فله رد الساقط وجبته ولا يحط عنه شيء وان
اسقطها الدود وذهب منها الثلث فله حبسه ويحط عنه بقدر ما كمال الدود او رد الباقي
بالعيب ويسقط عنه كل الثمن **ب** من رثد في الحاجة **ب** من رثد في الحاجة **ب**
وضع في اخره لظاهره ولا يسقط من الثلث ما حوت العادة بسقوطه وظاهر الاما
وقال في البيع ما حوت العادة بسقوطه منها وبين ما بقي ولها نظرية في كتاب الشركة والبيع
على التصديق في الطعام اذا وجد الزيادة او نقص من الثمن او اكثر من ذلك وغير ذلك
وقوله **ب** ولو امكن جدا في الثمن على المعنوية الى اخره وان كان يرجح الى البيع الفاسد في
المدونة ان ضمانا من البائع مطلقا ما دامت في روث شيئا وقول استنبذ التمكن
في البيع الفاسد ينقل الضمان فكذا هنا وان اراد في البيع المعصم في المدونة ما يقع من ثمن
تخل او عيب وغيره لغيره بيبه وصار امره او زبينا فلا حاجة فيه وان استنبذ التمكن
ثم اجمع لغيره ما كان حذره ويبيسه فلا حاجة فيه وكان استنبذ بعد امكان الخلاء اذ ايرى
عن سيقون ان ضمانا للعيب وان نظره حتى لا يترك الا لسوق بريح او لشغل فلا حاجة
فيه في الثمن ما اصابه في كمال اسقاطه لتمام حلاوته وما اشبه ذلك من مفسود فيه **ب**
فيه الحاجة ولو كان ثم سقيته ولعلها وما اجمع قبل استكمال حلاوته وكان بقاؤه لم يفسد ولا
لتعفن شيئا به في وضع الحاجة فيه وما بقي جفائه وما بقي الا اصابه ومن المشقة
منه لانه دفع ثمنها وكان حلا لجزا اذ على المشتري فهو منه وان حبس بالثمن على خلاف المحسوس
في الثمن وان لم يكن محسوسا لانه وحذره على البائع ففي ضمانا من البائع او المسامحة خلاف ذلك

تعد استكمال عيبه وانما له اخذه **ب** من رثد في الحاجة **ب** من رثد في الحاجة **ب**
استغفاره على قدر حاجته فهو على الخلاف **ب** من رثد في الحاجة **ب** من رثد في الحاجة **ب**
مرة فاحوه لياخذة على قدر حاجته فهو موكف **ب** من رثد في الحاجة **ب** من رثد في الحاجة **ب**
فما خرج قبل حال طسه الحاجة فيه اتفاقا وما اجمع بعد امكان **ب** من رثد في الحاجة **ب**
ما يوجب الميخذة عادة بحري على اختلاف قول مالكية الموقوف **ب** من رثد في الحاجة **ب**
اتفاقا في كون الثمن **ب** من رثد في الحاجة **ب** من رثد في الحاجة **ب**
بعض وما يجرى العرف **ب** من رثد في الحاجة **ب** من رثد في الحاجة **ب**
البيان في شهادة الصبيان في الجراح والنقل والسماء الماتم والاعراس والخراب
والخدم والعبودية اثبات صراحة الزوجين وبجمل العدة في السعوط في قول ابن
حبيب **ب** من رثد في الحاجة **ب** من رثد في الحاجة **ب** من رثد في الحاجة **ب**
في قوله **ب** من رثد في الحاجة **ب** من رثد في الحاجة **ب** من رثد في الحاجة **ب**
شا الله مزبديان ان شاء الله **ب** من رثد في الحاجة **ب** من رثد في الحاجة **ب**
فيها على خمسة احوال **ب** من رثد في الحاجة **ب** من رثد في الحاجة **ب**
فلك رجوع وان كان لها رجوع وان لم يبلغ الثلث **ب** من رثد في الحاجة **ب**
لا يجوز مساقا لها حال رجوع ثمنه وما يجوز مساقا له للمضور في الجور واللفظ والبيان
والنقل وكل ما جلت فيمنه في الثلث واختاره وان كانت العدة السلامة فيه لم يثبت
به حاجة على خلاف العادة فيرجع ثمنه وكثيره ولا احد فيها احد وان كانت العدة السقوط
واصب في القدر والمعاذ فلا رجوع في ثمن وان ردت على المعنوية بامر محسن محسن
لثمنه في الثمن وضع والنقل واللفظ وغيره مما فيه **ب** من رثد في الحاجة **ب** من رثد في الحاجة **ب**
وفي المدونة رواية في الخلاف ثلاثة وسبع سمع سمع من القاسم الزعفران والسقل
والريحان والفوط والغصب والكسوف في موضع قليله وكثيره في حاجة قصص السكرانة
اقوالنا انما ان يثبت الثلث الزائد من ذلك القصب غير الخلو حتى يبلغ الثلث ولا
ساع حتى يبد وملاهما بطا واحد او سمع ايلاد في موضع جاحة ورق الثوب وان قال
قال ابن حبيب ان يثبت الثلث **ب** من رثد في الحاجة **ب** من رثد في الحاجة **ب**
بوضع والمطهر **ب** من رثد في الحاجة **ب** من رثد في الحاجة **ب**
لا يوضع على قول اصحابنا **ب** من رثد في الحاجة **ب** من رثد في الحاجة **ب**
على قول اصحابنا **ب** من رثد في الحاجة **ب** من رثد في الحاجة **ب**
الضرر **ب** من رثد في الحاجة **ب** من رثد في الحاجة **ب**
مذهب ابن القاسم **ب** من رثد في الحاجة **ب** من رثد في الحاجة **ب**
فان لم يجر الورثة حمله للمساكن وافق شفعة الورثة ان اصبحت بمصر او ما هو
الثلث فادب بمصر فانه مسمى ويقتضيه على الرجوع وحكمه البائع وابنه على فوائده



حزق و

ووصله يومه
جبر ان احمله
وع ذلك في القبر
و لو فرحت مسانه
ع بكت
المنه والله
بحانه وتعالى
الذي
انتهى الجنى
الذي انسى
في شاوي
الافيه الى
القائم
رحمه الله تعالى
وصلى الله على
سيدنا محمد
وعلى اله
وسلم تسليم
كثيرا

مكتبة النفاية

بشاهها محمد بن عبد السلام البغاني
المجيب والخير بكلمة الله
نرب اسركه يوم 137 الف - وباس

Bibliographie Ed 3. Abdelham Bennani

Moufti et Professeur à l'Institut Karaouyne

Domicile : Verb Series 137 ~~2~~ nine - FES